الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

سياسة التطويق الفرنسية وآثارها على الثورة في الولاية الأولى1956- 1962

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د) في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصفة	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية
تلمساني بن يوسف	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	خميس مليانة
نظيرة شتوان	مشرفا	أستاذ محاضر -أ-	خميس مليانة
مُحَمَّد حوتية	مناقشا	أستاذ التعليم العالي	أدرار
مليكة عالم	مناقشا	أستاذ محاضر-أ-	خميس مليانة
عبد الوهاب شلالي	مناقشا	أستاذ محاضر-أ-	تبسة
محفوظ تونزة	مناقشا	أستاذ محاضر-أ-	خميس مليانة

إعداد الطالب:
- جمال حفظ الله

إشراف:
- د. نظيرة شتوان

السنة الجامعية 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ۚ بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ۝ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾

[سورة آل عمران، الآية **169–170**].

شكر وعرفان

في الحديث القدسي

﴿عبدي لم تشكرني، ما لم تشكر من قدمت لك الخير على يديه﴾

يفيض القلب، و يسعد اللسان بالإشادة بمن رسمت الطريق لهذا البحث و قدمت العون و أنارت البصيرة بالأستاذية المخلصة الحقة فكانت الرسالة و صح التفكير الأستاذة الفاضلة "نظيرة شتوان" .

كما أتقدم بوافر الشكر والعرفان لجميع الأساتذة الذين قدموا لي يد المساعدة سواء من جامعة الجيلالي بونعامة -خميس مليانة- أو من جامعات الوطن الأخرى، وأخص بالذكر :

أ .د تلمساني بن يوسف ،أ . د حفظ الله بوبكر، د .محفوظ تونزة، د .عالم مليكة. . .

كم أتقدم بالشكر الجزيل لـ:

- المشرفين على المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .

-المشرفين على المكتبات الجامعية .

-المشرفين على المتحف الوطني للمجاهد والمتاحف الجهوية.

ولكل من ساهم في إتمام هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة .

الإهـــداء

إلى اللذين أخذا بيدي ووفّرا لي سبيل التعلم وكانا لي الوجه الطّافح حبًّا وحنانًا

والديّ الكريمين أطال الله في عمرهما وحفظهما ورزقهما الصحة.

إلى من تتلمذت على أيديهم، وإلى من أمدوني بنصائحهم وتوجيهاتهم "أساتذتي" .

إلى من كانوا لي حشدا لهمتي كلما رأوا ضجرا أو توان مني في بحثي.

إلى كافة أصدقائي وزملائي الذين هم على الدرب للوصول إلى مراتب العلوم.

إلى كافة إخوتي وأخواتي...

إلى جميع الأهل والأقارب.

إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو من بعيد .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

* حفظ الله جمال *

قائمة المختصرات

- **بالعربية:**

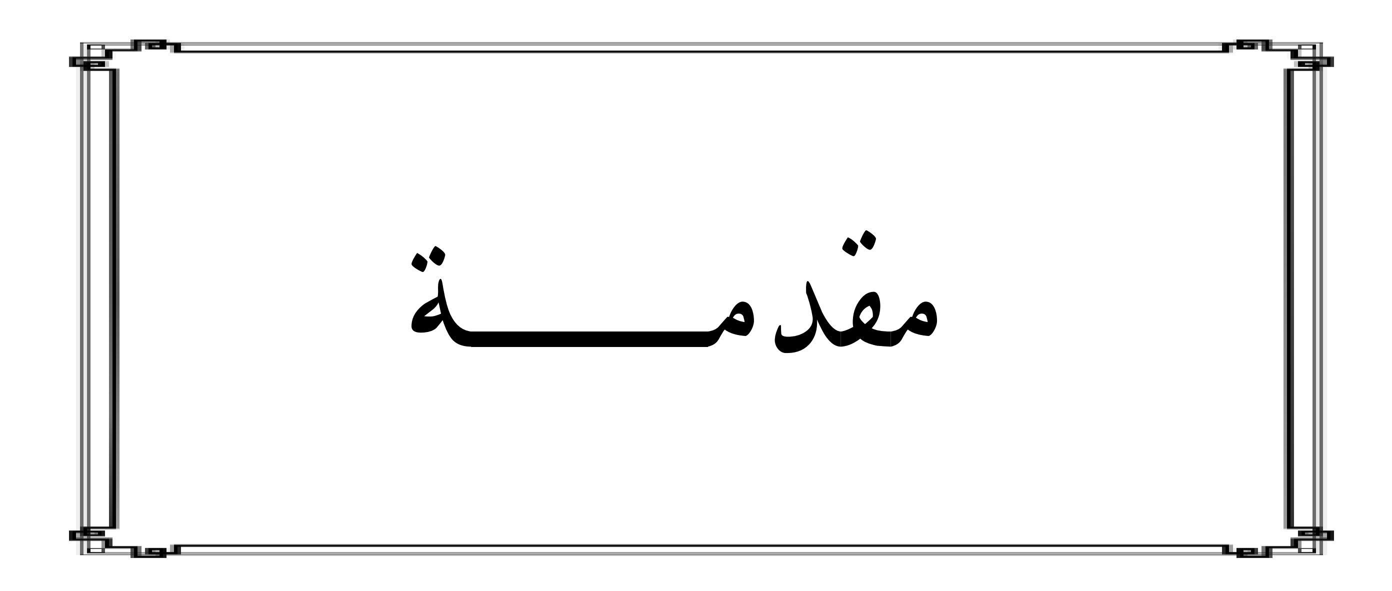
- تر: ترجمة.
- ج: الجزء.
- ج.و.ش: الجيش الوطني الشعبي.
- ط: الطبعة.
- ص: صفحة.
- م.إ.م: المصالح الإدارية المتخصصة.
- مر: مراجعة.
- مج: مجلد.

- **بالفرنسية:**

- S.A.S: Sections Administratives Spécialisés.
- A.N.O.M: Archives National d'outre-mer.
- C.R.A.S.C: Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle.

- **بالإنجليزية:**

- APLC : Anti-Personnel Land mines Company.


مقدمـــــة

رغم تعدد الكتابات التاريخية حول تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية إلا أن هذه الفترة لا تزال ميدانا خصبا للبحث التاريخي الاكاديمي نظرا لما تكشف عنه دور الارشيف المختلفة ومراكز البحث المتخصصة من وثائق في كل مرة، بالإضافة الى الشهادات الحية التي يدلي بها العديد ممن صنعوا الحدث من حين لآخر، خاصة أمام الدعم الكبير التي تقدمه وزارة التعليم العالي ووزارة المجاهدين والمؤسسات المتخصصة التابعة لها كالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، والمتحف الوطني للمجاهد في مجال تسجيل الشهادات الحية لصناع الحدث أو ممن كانوا شهودا على مختلف الوقائع التي عرفتها هذه المرحلة أو ضحايا السياسة الاستعمارية قبل الاستقلال وبعده وإتاحتها للباحثين كمادة خام، أو إخراجها على شكل مشاريع بحث أو إنتاج سمعي بصري وهذا في محاولة منها لإعادة كتابة التاريخ الوطني بالاعتماد على مصادره الأساسية وسد جميع النقائص التي خلفها غياب الوثائق، والتي يمكن أيضا استغلالها كأدلة حية على الجرائم التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في الجزائر طيلة 130 سنة لاستغلالها في إطار قانون تجريم الاستعمار للضغط على فرنسا للاعتراف بجرائمها والاعتذار من الشعب الجزائري وتعويضه ماديا ومعنويا وأيضا للحفاظ على الذاكرة الشعبية بتفاصيلها المختلفة، ومن هذا المنطلق وكمساهمة متواضعة في كتابة تاريخ الثورة التحريرية ودعم قانون تجريم الاستعمار من خلال إبراز معاناة ضحايا الألغام الاستعمارية التي لازلت مدفونة في الأراضي الجزائرية رغم إعلان الدولة الجزائرية عن انتهاء عملية نزعها بعد 55 سنة من نيل الاستقلال الوطني، اخترت البحث في موضوع "سياسة التطويق الفرنسية وأثارها على الثورة في الولاية الأولى 1956-1962"، هذه السياسة التي انقسمت أساسا إلى التطويق الداخلي الذي تمثل في إنشاء المناطق المحرمة والمحتشدات التي انطلقت من الأوراس لتنتشر في المناطق الأخرى بهدف عزل الثورة عن وسطها الطبيعي – السكان– بتطبيق اسلوب ماو تسي تونغ:« يعيش المتمرد وسط السكان مثل السمكة في الماء، اسحبوا الماء تموت السمكة»، والتطويق عن

الخارج المتمثل في عزل الثورة عن قواعدها الخلفية بتونس والمغرب بإنشاء خطي موريس وشال على طول الحدود الشرقية والغربية التي لا تزال مخلفاتهما تترصد ضحاياها إلى اليوم لمنع تدفق السلاح والمؤونة، وصولا إلى التطويق من خلال الحرب النفسية لتكملة العمل العسكري بعمل نفسي وبالتالي خنق الثورة تماما ومن ثمة يسهل القضاء عليها، وقد جسدت هذه السياسة في عمق الولاية الأولى– الأوراس – وتواصلت على أطرافها بغلق حدودها مع القطر التونسي، كما كانت من أولى المناطق التي مورس فيها العمل النفسي، وبالتالي فهي مجال مناسب لدراسة الآثار المختلفة لهذه السياسة التي ابتدأت أولى خطواتها بهذه المنطقة حيث تحملت عبء احتضان الثورة إلى غاية التحاق المناطق الأخرى.

وتبرز أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على جانب من السياسة العسكرية التي راهن عليها العدو الفرنسي للقضاء على الثورة، وكيف كان رد فعل هذه الاخيرة على تلك السياسة، كما يتعرض أيضا لإبراز الأضرار التي ألحقتها هذه السياسة بالثورة والآثار المدمرة التي خلفتها بعد الاستقلال.

دوافع اختيار الموضوع:

1-الشخصية:

بحكم أنني نشأت في منطقة ريفية – قابل البطنة – الواقعة بمحاذاة الحدود التونسية وعلى بعد حوالي 85 كلم جنوب ولاية تبسة، والتي كانت ضمن نطاق المنطقة المحرمة ومر بها خط موريس، فقد كانت أهم المواد التي كنت أصنع منها ألعابي تتكون من مخلفات الخطوط الشائكة المكهربة ابتداءً بخيط تفخيخ الألغام (نطلق عليه بالعامية خيط المينة) والسلك الشائك وصولا إلى شظايا الألغام المنتشرة هنا وهناك، وكذا كون جدي "الذيب رحمه الله" وجدي " محمد بن عثمان " من أبرز نازعي الألغام المضادة للأفراد في المنطقة، بالإضافة إلى الحادث الذي نجا منه أخي(ع) وعمي(م) على اثر انفجار لغم استعماري كاد أن يودي بحياتهما وذلك في شتاء 1997 عندما كانا يرعيا الغنم.

كل هذه الأحداث التي بقت تفاصيلها عالقة في ذهني دفعتني إلى اختيار موضوع "سياسة التطويق الفرنسية وأثارها على الثورة في الولاية الأولى 1956-1962" للتفصيل فيها وتبيان تأثيرها على الثورة، وآثارها التي بقت تهدد أجيال عديدة بعد الاستقلال.

2-الموضوعية: وهي متعددة ومنها إماطة اللثام عن:

-خبايا سياسة التطويق الفرنسية.

- طبيعة الغلق العسكري الفرنسي.

- أساليب الثورة في مواجهة الطوق الحدودي.

وإبراز بعض الحقائق حول المواجهة الفرنسية للثورة التحريرية.

إشكالية الدراسة:

تهدف الإشكالية إلى إبراز الآثار التي خلفتها سياسة التطويق بأشكالها المختلفة على الثورة وانعكاساتها بعد الاستقلال خاصة على الولاية الأولى وتأتي كالتالي:

ماهي مظاهر سياسة التطويق الفرنسية على الثورة عموما وعلى الولاية الأولى بشكل خاص؟ وما الانعكاسات المترتبة عنها؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات منها:

1- كيف تم الإعداد والتحضير لانطلاق الثورة في المنطقة الأولى؟ وما هي ردود الفعل الاستعمارية الفرنسية لقمع الثورة بالمنطقة؟

2- هل فشل الإجراءات التي اعتمدتها الإدارة الفرنسية لمواجهة الثورة منذ العامين الأولين من اندلاعها؟ كان دافعا لإنجاز خطا موريس وشال؟

3- كيف انعكس بناء الخطين على مسار وحركية الثورة، خاصة على عمليات العبور والتموين والتسليح؟

4- ما هي الاستراتيجية التي اتبعتها الثورة للخروج من الطوق الحدودي؟ والأساليب القمعية الأخرى الداخلة تحت إطار سياسة التطويق كالمناطق المحرمة والمحتشدات والحرب النفسية؟

5- ما الآثار التي خلفتها سياسة التطويق الحدودي بعد الاستقلال على مستوى المناطق الحدودية بشكل عام وولاية تبسة بشكل خاص؟ وما الدور الذي لعبته الدولة الجزائرية للحد من خطر الألغام؟

حدود الدراسة:

حَدَدتُ المجال الزمني للدراسة بالفترة الممتدة بين 1956-1962، لكنني تجاوزته نظرا لطبيعة الموضوع التي حتمت علي التطرق الى أحداث ما قبل 1956، وكذلك تطورات ما بعد 1962 للإشارة إلى آثار سياسة التطويق الحدودي المتمثلة في "الألغام" التي استمر خطرها إلى ما بعد الاستقلال.

المنهج المعتمد:

للإجابة عن الإشكالية التي تتمحور حولها العديد من التساؤلات مزجنا بين المنهجين الوصفي والتحليلي نظرا لطبيعة هذا الموضوع :

- **المنهج الوصفي:**

الذي يهتم بوصف الأحداث وتسلسلها تسلسلا كرونولوجيًا في الزمان، ابتدائا بوصف انطلاق الثورة في المنطقة الاولى وتطور النشاط الثوري بها وردود الفعل الاستعمارية منها وصولا الى الاشكال المختلفة لسياسة التطويق ومظاهر تاثيرها على الثورة والسكان على حد سواء، وانتهاءا بمعاناة ضحايا الالغام.

- **المنهج التحليلي:**

من خلال تحليل وتفسير ونقد البيانات المختلفة كبياتات الجداول الاحصائية لشحنات الاسلحة التي دخلت عن طريق الحدود وكذا عمليات الاختراق للسدود الشائكة المهكربة، و كميات الالغام التي تم زراعتها على مستوى الشريط الحدودي او المناطق الاخرى، والاحصاء المتعلق بضحايا الالغام ، وهذا بتصنيفها واستخلاص النتائج منها.

الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي تعرضت إلى جانب كبير من هذا الموضوع نشير إلى مذكرة السنة ثانية ماجستير للطالب جمال قندل تحت عنوان: "خطا موريس وشال بين الانتصار والانكسار 1956-1962، الذي تناول فيه جزء من سياسة التطويق وهو التطويق الحدودي، اضافة الى بعض الرسائل التي تناولت جوانب من الموضع بشكل عام نذكر منها على سبيل المثال: رسالة ماجستير القيزي رقية:" أشكال القمع الاستعماري في مواجهة الثورة 1954-1962"، ورسالة ماجستير طاس إبراهيم: "السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956-1958)"...

هذا اضافة الى بعض مشاريع البحث الصادرة عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، منها " الاسلاك الشائكة المكهربة وحقول الالغام"، "إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية"...

مصادر ومراجع الموضوع:

-**الوثائق:** من بين المصادر الأساسية التي تكتسي أهمية بالغة لكتابة تاريخ الثورة الأرشيف الفرنسي الذي يتواجد في عدة مقاطعات فرنسية ومن بين الأرشيف الذي اعتمدنا عليه في هذه الدراسة أرشيف ما وراء البحار "بآكس اون بروفانس" (Aix en provence)، حيث تحصلت على مجموعة من الوثائق تمثلت في تقارير عسكرية، خرائط، صور وجداول، زودني بها الاستاذ الدكتور حفظ الله بوبكر.

-**الشهادات الحية:** أهمها شهادة عضو لجنة الاثنين والعشرين "عمار بن عودة"، والمجاهد "الوردي قتال"، وغيرها من الشهادات الأخرى.

-**المذكرات الشخصية:** أهمها مذكرات "الطاهر زبيري" تحت عنوان: "مذكرات أخر قادة الأوراس"، إضافة إلى مذكرات "مصطفى النوي بن مراردة" عضو قيادة الولاية الأولى التي أخرجها "مسعود فلوسي" بعنوان: "مذكرات مصطفى النوي بن مراردة شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى"، وغيرها.

-**المراجع:** وهي متنوعة كتب، مجلات، دراسات، أطروحات دكتوراه و ماجستير وغيرها ومن أهم المراجع التي تناولت جوانب من موضوع الدراسة نذكرها هنا على سبيل المثال لا الحصر كتاب "خطا موريس وشال وتأثيرهما على الثورة (1957-1962)" للأستاذ "جمال قندل" وكتاب "الأسلاك الشائكة وحقول الألغام" لـ"يوسف مناصرية وآخرون" (دكتوراه وماجستير) إضافة مجموعة أخرى لا يسعنا ذكرها في هذا الموضع.

عرض الخطة:

للإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات المختلفة التي تم طرحها قسمنا الموضوع محل الدراسة إلى:

1-الفصل التمهيدي: (تطور وامتداد الثورة على الجهة الشرقية):

تطرقت فيه إلى الحدود الجغرافية للولاية الأولى منذ كانت منطقة وخصائصها الطبيعية، إضافة إلى تقسيماتها، كما اشرت فيه إلى أهم الاجتماعات التحضيرية التي مهدت لانطلاق الثورة بالمنطقة، وعمليات أول نوفمبر بها، إضافة إلى إلى مميزات النشاط الثوري بالمنطقة وتطوره، وصولا إلى رد الفعل الفرنسي سياسيا وعسكريا على هذا النشاط والامتداد.

2- الفصل الأول: (استراتيجية التطويق والخنق على الحدود الشرقية):

تعرضت فيه إلى عملية التطويق الداخلي المتمثلة في إنشاء المناطق المحرمة والمحتشدات، إضافة إلى لعملية بناء خط موريس ومراحله وتعزيزاته المختلفة وبناء خط شال ومخططه بالولاية الأولى، كما تطرقت فيه إلى الحرب النفسية ومصالحها المختلفة كتكملة للجانب العسكري.

3-الفصل الثاني:(مظاهر تأثير سياسة التطويق على الولاية الأولى):

عالجت فيه مظاهر تأثير سياسة التطويق على الجانب العسكري حيث ركزنا على المعاناة الكبيرة التي أضحى يجدها المجاهدون أثناء عملية العبور نظرا للرقابة الشديدة والتعزيزات العسكرية الكبيرة على الحدود، وتطرقنا فيه أيضا إلى معارك الحدود الشرقية، إضافة الى ذلك فقد تحدثت فيه أيضا عن التأثير الاجتماعي الاقتصادي لهذه السياسة على سكان

الشريط الحدودي التي أعاقت عليهم فلاحة أراضيهم وعلقت نشاطهم التجاري البسيط بالإضافة إلى ذلك عمليات القمع والتهجير التي فرضتها الإدارة الاستعمارية على السكان.

4-الفصل الثالث: (إستراتيجية الثورة في مواجهة سياسة التطويق):

حاولت فيه الإجابة عن السؤال التالي: لماذا لم تتصدى الثورة لعملية انجاز الخطوط الشائكة المكهربة منذ بدايتها؟ وتركتها تتطور إلى أن وصلت إلى "سد للموت" خلف العديد من الضحايا في صفوف الثورة؟ كما تحدثت فيه أيضا عن الطرق المختلفة التي استخدمت لاختراق الخطين المكهربين والتي تعكس تطور وسائل العبور في كل مرحلة من مراحل الثورة، كما اشرت فيه الى مراكز التدريب التي أنشأتها الثورة على التراب التونسي المنتشرة على الشريط الحدودي، فضلا عن الهجومات والمضايقات المستمرة للخطوط الشائكة المكهربة، وكذا العمليات المعممة التي ازدادت أكثر بعد تأسيس قيادة الأركان العامة، إضافة إلى كيفية تصدي الثورة للفرق الإدارية المتخصصة هذا في الجانب العسكري، أما في الجانب الاجتماعي فقد تحدثت فيه عن الوسائل التي اتبعتها الثورة من خلال مصالحها المختلفة للتصدي لمؤسسات الحرب النفسية على المجتمع الجزائري.

5-الفصل الرابع: (المخلفات الناجمة عن الألغام المزروعة على مستوى الخطين المكهربين موريس وشال بعد الاستقلال):

تعرضت فيه إلى مشكل الألغام ومخلفاتها بعد الاستقلال، إضافة إلى ضحايا الألغام بولاية تبسة – انشغالاتهم المختلفة والمشاكل التي يعانون منها–، كما تعرضنا فيه إلى الدور الذي لعبته الدولة الجزائرية في عملية نزع الألغام والتكفل بضحاياها، ومشاركاتها في المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الداعية للحد من خطر الألغام والتكفل بضحاياها.

6- أما الخاتمة فقد خلصنا فيها إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث.

صعوبات البحث:

خلال هذا البحث واجهتني جملة من الصعوبات والمشاكل تواجه أي باحث يحاول التغلب عليها للوصول إلى هدفه المنشود وإتمام البحث على أحسن وجه، ومنها:

– صعوبة الحصول على الوثائق الأرشيفية لعدم قدرتي على التنقل خارج الوطن خاصة للأرشيف الفرنسي.

– تضارب المعلومات أحيانا في الشهادات الحية لمن عايشوا الحدث.

– امتناع العديد مِنْ مَنْ عايشوا الحدث عن الإدلاء بشهاداتهم خاصة ضحايا الألغام الذين استحى معظمهم من الظهور أمام الكاميرا.

وقد تجاوزنا هذه الصعوبات بفضل توجيهات الاستاذة المشرفة، ومساعدة بعض الاساتذة الكـــرام.

الفصل التمهيدي

اندلاع الثورة وتطورها في المنطقة الأولى

(1954-1956)

المبحث الأول: الإطار الجغرافي للولاية الأولى وتنظيمها الثوري

1- حدود الولاية الأولى.

2- الخصائص الجغرافية للمنطقة.

3- تقسيماتها.

4- قياداتها.

المبحث الثاني: انتشار الثورة وتطورها وامتدادها في المنطقة الأولى (1954-1956).

المبحث الثالث: رد الفعل الفرنسي سياسيا وعسكريا على امتداد النشاط الثوري بالمنطقة.

1- سياسيا.

2- عسكريا.

المبحث الأول: الإطار الجغرافي للولاية الأولى وتنظيمها الثوري:

1- حدودها:

بعد سلسلة الاجتماعات التحضيرية للثورة التحريرية الجزائرية التي قامت بها مجموعة الاثنين والعشرين[1] والتي كان أول اجتماع لها في 25 جوان 1954 بمنزل إلياس دريش (كلود صالمبي) الجزائر العاصمة ختمت لجنة الستة[2] المنبثقة عنها هذه الاجتماعات بآخر لقاء لها في 24 أكتوبر 1954م بمنزل "بوكشورة مراد" بالعاصمة، درست فيه الخطوط العريضة التي يجب أن تقوم عليها الثورة، ومن بين ما تمخض عن هذا اللقاء بعد ضبط تاريخ انطلاق الثورة، تقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق[3] كان من بينها المنطقة الأولى (الأوراس)[4].

وكانت منطقة الأوراس حسب التقسيم الإداري الفرنسي تابعة لنيابة عمالة باتنة لأن الجزائر وقت ذاك كانت مقسمة إلى ثلاث مقاطعات إدارية، وهي عمالة الجزائر، قسنطينة،

---

[1] اختلفت المصادر والمراجع في تحديد اسماء المجموعة، وحسب ما توصل اليه الاستاذ "محمد العربي الزبيري" في تحقيقه مع العديد من المشاركين في هذا الاجتماع حسب قوله، فان تشكيلتهم جاءت كالتالي: مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، مراد ديدوش، يوسف زيغود ، محمد بوضياف، عبد الله بن طوبال، بوجمعة سويداني، باجي مختار، أحمد بوشعيب، رمضان بن عبد المالك، عبد السلام حباشي، محمد مشاطي، السعيد بوعلي، سليمان ملاح، عثمان بلوزداد، عبد الحفيظ بوصوف، رابح بيطاط، عمار بن عودة، ، الزوبير بوعجاج، محمد مرزوقي، عبد القادر العمودي إلياس دريش. أنظر: **محمد العربي الزبيري**، الثورة الجزائرية في عامها الاول، ط1، دار البعث، الجزائر، 1984، ص118.

[2] المرجع نفسه، ص 118.

[3] المنطقة الأولى(الأوراس) بقيادة مصطفى بن بولعيد، المنطقة الثانية(الشمال القسنطيني) بقيادة ديدوش مراد، المنطقة الثالثة(القبائل) بقيادة كريم بلقاسم، المنطقة الرابعة(العاصمة ووسط البلاد) بقيادة رابح بيطاط، المنطقة الخامسة(القطاع الوهراني) بقيادة العربي بن مهيدي. انظر: **محمد حربي**، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عباد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص17.

[4] محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص25.

وهران، وكل منها مقسم إلى نيابات العمالة أو الدوائر الإدارية وتتراوح مساحة كل منها مجموع مساحات ثلاث أو أربع عمالات فرنسية[1].

أما حسب تنظيم الثورة فقد كانت حدود المنطقة مقسمة كالتالي:

تحدها شرقا الحدود التونسية، وغربا برج بوعريريج، المسيلة، بوسعادة، أولاد جلال، سطيف، وشمالا السكة الحديدية (مداوروش، سدراته، القراح)، وجنوبا الجلفة والأغواط (الصحراء القسنطينية)، وقد قسمت المنطقة إلى عشرة نواحي:

– باتنة – أريس – شيلية – كيميل – الوادي – بسكرة – بريكة – سطيف – عين توتة – بوعريف – عين القصر – سدراتة[2].

ويصف أحد قادة الولاية الأولى وهو الحاج لخضر[3] حدود المنطقة كالتالي" تتبع شمالا خط السكة الحديدية القادمة من سوق أهراس إلى سطيف وتنزل غربا نحو برج

---

[1] دومنيك فرال: معركة جبال النمامشة (1954–1962) مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص71.

[2] التقارير الجهوية لولايات الشرق المقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة(تقرير ولاية الأوراس)، مج2، ج1، قصر الأمم من 08 إلى 10 ماي 1984، دار الثورة الإفريقية، الجزائر، ص54.

[3] اسمه الحقيقي محمد الطاهر عبيدي ولد في دوار أولاد أشليح بلدية عين توتة (باتنة) في عائلة فلاحية، هاجر إلى فرنسا (في ترويس، عمالة الأوب) في سن العشرين سنة (1936) لمساعدة عائلته على العيش، انظم الى حزب الشعب الجزائري (P.P.A) في عام 1939، ثم عاد إلى باتنة وأنشأت الخلية الأولى للحزب برفقة محمد حرسوس، عمر العايب، رشيد بوشملى، سعيد محيي، علي ملاح المدعو علي النمر وعبد المجيد عبد الصمد، هذه المجموعة بدأت بخمسة ووصلت إلى أربعين، بينما كانت الاجتماعات تتكاثر في منزل مزياني الحلواجي أو منزل إبراهيم العدوي، ناقل صغير أصبح بعد عدة اعتقالات واحدا من مسؤولي دائرة باتنة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) في عام 1953، وكان من مساندي العمل عسكري وقاد العمليات في 01 نوفمبر على رأس 26 رجلا، التي استهدفت مستودع السلاح في ثكنة مدينة باتنة، بعد العديد من المعارك تم تعيينه عقيد في عام 1957 ومسؤول عن الولاية في جوان 1958، وشارك في اجتماع الولايات من 06 إلى 12 ديسمبر 1958، أيد كريم في اجتماع العقداء في ديسمبر 1959 وبقي في تونس حتى وقف إطلاق النار، وفي أزمة عام 1962 ساند بن بلة ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A)، نائب في عام 1962 دون ممارسة المسؤوليات السياسية، كرس وقته لاحقا لبناء الجامعة الإسلامية ومسجد 01 نوفمبر 54 قلعة الإسلام، وتوفي يوم 24 فيفري 1998 بباتنة، وهو مؤلف سيرة ذاتية بعنوان "قبسات ثورة أول نوفمبر كما شاهدتها" بالتعاون مع الطاهر هبليس، مطبعة الشهاب، باتنة، 1993. انظر:

Achour Cheurfi: Dictionnaire de la révolution algérienne (1954-1962), Editions Casbah, Alger, 2009, p349.

بوعريريج، المسيلة مع طريق بوسعادة، وتوازي شرقا الحدود التونسية، وتمتد جنوبا إلى أطراف الصحراء"[1].

هذه حدودها قبل انعقاد مؤتمر الصومام 1956/08/20م، أما بعده وبعد أن تقرر تحويل المناطق التي اندلعت بها الثورة إلى ولايات[2]، وبعد العديد من التغييرات وظهور منطقة سوق أهراس "القاعدة الشرقية"[3]، أصبحت الولاية تغطي جبال الأوراس والنمامشة، وجبال بلزما والجزء الشرقي من الحضنة معا[4]، وكانت المدن الكبرى بها: باتنة، أريس، بسكرة، خنشلة، تبسة، عين البيضاء، عين مليلة، سدراتة، الونزة، المسيلة، سطيف، وبرج بوعريريج[5].

---

[1]جريدة المجاهد: حديث الأخ الكوماندان الحاج لخضر، "الولاية الأولى معركة التحرير"، ع 42، بتاريخ 1959/05/18، ص08.

[2] أنشأت الولايات بموجب التقسيم الذي اقره مؤتمر الصومام أوت 1956، وتتألف الولاية في مجلس الثورة الجزائرية من مجلس ولائي مكون من مسؤول سياسي ومسؤول عسكري ومسؤول اخبار واتصال، أما فيما يخص التقسيم الجغرافي فقد كانت بنية الولاية تتكون تنازليا من: الولاية، المنطقة، الناحية، القطاع، القطاع الفرعي، الدوار، وكانت كل ولاية تتكون من منطقتين إلى ثمانية، فكانت الولايات الست تشتمل على حوالي ثلاثين منطقة، في حين أن المنطقة كانت تحتوي ما بين ثلاثة نواحي إلى خمسة، وكذلك الناحية تحتوي من ثلاثة قطاعات إلى خمسة، وهكذا إلى الدوار. أنظر: **عبد المجيد بوزبيد**، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، ط2، مطبعة الديوان، الجزائر،2007، ص295. أنظر أيضا: **عبد المالك مرتاض**، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، ص89، 90.

[3] كانت منطقة سوق اهراس محل تجاذب بين المنطقة الاولى(اوراس النمامشة) والمنطقة الثانية(الشمال القسنطيني)، وحاولت قيادة الاوراس الاستلاء عليها بالقوة رغم أنها كانت تنظيميا تخضع للشمال القسنطيني، ولما انعقد مؤتمر الصومام تمكنت الولاية الثانية من استعادتها بناء على مقررات المؤتمر ذاته، غير أن القادة المحليون الذين تزعمهم عمار بوقلاز رفضوا قرارات مؤتمر الصومام التي الحقتهم بالولاية الثانية وطالبوا قيادة الثورة بإعطاء القاعدة الشرقية صفة مماثلة للولايات الاخرى، وامام ضغط القيادة المحلية للمنطقة أعطت لجنة التنسيق والتنفيذ منطقة سوق اهراس وضعا تنظيميا رسميا تمثل في صفة قاعدة تموين وعين عمار بوقلاز قائدا لها في شهر أفريل 1957. انظر: **الطاهر جبلي**، دور القاعدة الشرقية في الثورة 1954-1962، دار الامة، الجزائر، 2014، ص203-205.

[4] سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر:محمد حافظ الجمالي، مر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص255.

[5]Achour Cheurfi: Op-cit, p349.

بحجمها احتلت الولاية الأولى المرتبة الثالثة من حيث المساحة بعد الولايتين الخامسة والسادسة فقد أصبحت حدودها[1] بعد التغييرات كما أسلفنا الذكر كالتالي:

تمتد شرقا من جبل بني صالح شمالا إلى نقرين جنوبا على الحدود الجزائرية التونسية، وغربا من برج بوعريريج إلى المسيلة، و تمتد شمالا من سطيف إلى العلمة، أولاد رحمون، سيبوس، قصر الصبحي، سدراتة، مداوروش كحدود مع الولاية الثانية، فالونزة، المريج، جبل سي صالح كحدود مع القاعدة الشرقية، أما جنوبا فتمتد من المسيلة عبر شط الحضنة، بريكة، بيطام، تيلاطو، معافة، الجبل الأزرق، خنقة بني بوسليمان، جبل أحمر خدو، شمال سيدي عقبة، عين الناقة، سيد خليل، خنقة سيدي ناجي، زريبة الوادي، بونقار، بوقشة، جنوب نقرين بالحدود التونسية كحدود مع الولاية السادسة[2].

لقد جاءت تسمية الولاية الأولى "بأوراس النمامشة" بعد سلسلة من الاجتماعات عقدت بتونس سنة 1957، وذلك نتيجة اقتراح من الصاغ " عميروش" في اجتماع له مع قادة الولاية في إطار حل المشاكل التي كانت تعاني منها، تمثل في دعوة جميع مسؤولي الأوراس والنمامشة بالتوجه الى تونس وعقد اجتماع عام من أجل تسوية الخلافات الناشبة بينهم وإعادة تشكيل الولاية الأولى[3]، وفي هذا الاطار اشار علي مشيش في كلمة له في احد اجتماعات اطارات الولاية الاولى بتونس يوم 03 ماي 1957 الى ذلك قائلا:" لقد انبثق عن مؤتمر 20 أوت لجان تقوم بدراسة وضعية الولاية (يقصد الاولى) ثم وجهت الينا دعوة لنتوجه الى القبائل وتوجهنا فعلا، وخلال الاجتماع الذي عقد في 04 جانفي 1957 تقرر أن يعقد اجتماع بتونس لتشكيل الولاية "[4]، وبالفعل تم عقد سلسلة من الاجتماعات أشرف عليها

---

[1] انظر حدود الولاية على الخريطة في الملحق رقم (01).

[2] جمال قندل: خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية (1957-1962م)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص22.

[3] لخميسي فريح: العقيد سي الحواس مسيرة قائد الولاية السادسة 1923- 1959، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص163.

[4] علي تابليت،" تنظيم هياكل ولاية اوراس النمامشة"، مجلة المصادر(قرص مضغوط)، ع 06، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م.

العقيد عمر أوعمران[1]، وهذا ما يؤكده ما جاء على لسان أحمد بن عبد الرزاق في الاجتماع الذي ذكر سابقا،" واليوم هنا نحن موجودين بتونس من أجل اعادة تشكيل قيادة الولاية بإخلاص ودون طموح، والولاية قد تشكلت تحت اشراف مبعوث لجنة التنسيق والتنفيذ ولم يبقى لنا الان الا ان نحمد الله ونشكره..." ، وقد أسفرت هذه الاجتماعات في 02 أفريل 1957 إلى قرارين هامين بالنسبة للولاية الأولى تمثلا في:

أ- تسمية الولاية: " أوراس النمامشة".

ب- تعيين أول مجلس ولاية -بعد مؤتمر الصومام- تكون من:

- العقيد محمود الشريف: رئيسا.
- الرائد محمد العموري : نائبا سياسيا.
- الرائد أحمد نواورة : مكلف بالاستعلام والاتصال.
- الرائد عبد الله بلهوشات: نائبا عسكريا.
- الرائد الحاج علي الحركاتي: مكلفا بالتموين[2].

أما المناطق فتشكلت قيادتها كالتالي:

المنطقة الأولى: حيحي المكي.

المنطقة الثانية: محمد بوعزة.

المنطقة الثالثة: أحمد بن عبد الرزاق.

المنطقة الرابعة: محمود قنز.

---

[1] من موالد جانفي 1919 بذراع الميزان، تحصل على الشهادة الابتدائية وانخرط في الجيش الفرنسي وأصبح ضابط صف ثم انظم إلى حزب الشعب، اعتقل بعد أحداث ماي 1945 وعذب ثم حكم عليه بالإعدام، استخلف بيطاط على رأس الولاية الرابعة، وأصبح عضوا في مجلس الثورة من 1956 إلى 1962، إلى جانب ذلك كان مسؤولا عن التموين والتسليح سنة 1958، توفي في جويلية 1992. أنظر: **ابراهيم طاس:** السياسة الفرنسية في الجزائر1956-1958، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008/2009، ص54.

[2] عمار بومايدة: بومدين والآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 60.

المنطقة الخامسة: عمار راجع

المنطقة السادسة: صالح بن علي[1].

2- الخصائص الجغرافية للمنطقة:

احتلت منطقة أوراس النمامشة موقعا استراتيجيا هاما جعلها مركزا للعديد من الأحداث الهامة عبر تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقع في الشرق الجزائري وتتكون من كتلتين جبليتين عرفت بهما هما الأوراس والنمامشة يفصل بينهما واد العرب وواد بربر (بدجر)، أما منطقة الأوراس[2] فتبدو على شكل متوازي أضلاع طول قواعده حوالي 100كلم، حيث يبدأ ارتفاعه باتجاه شمالي شرقي وجنوبي غربي ويتربع على مساحة 8000 كلم²، تشرف منحدراته الشمالية على الطريق الرابط بين خنشلة وباتنة، أما منحدراته الجنوبية فتطل على النجود شبه الصحراوية في ناحية بسكرة، حيث يعتبر واد بسكرة وواد قنطرة بمثابة الحد الجنوبي الغربي له، وهو أكثر ارتفاع من النمامشة وأوفر حظا من حيث الغطاء النباتي وتتميز الأوراس بقممها العديدة منها كاف المهمل (2321 م)، ومرتفع شيليا (2328 م) وهو أعلى قمة في الأطلسين التلي والصحراوي والذي يقع في عمق الأوراس[3] أو الأوراس الأوسط الذي كان مهد انطلاق الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر ومركز الولاية ومركز المنطقة الثانية،

---

[1] لخميسي فريح: مرجع سابق، ص164، 163.

[2] جبل الأوراس أو جبال الأوراس؟ ذكرها جمع من المؤلفين سواء من الجغرافيين مثل: غوتييه (E.F. Gautier)، بيرنارد(A. Bernard)، ديسبوي(J. Despois)، رينا (R. Rayna)، والجيولوجيون مثل: دالوني (E. Dalloni)، لافيت (R. Laffite)، وعلماء الاجتماع مثل: غودري (M. Gaudry)، ريفيار (Th. Rivière) أو المؤرخين مثل: قزال (S.Gsell)، جوليان (Ch.-A. Julien)، كاركوبين (J. Carcopino) جبل الأوراس بصيغة المفرد، أما المؤرخ مسكري (E. Masqueray) اعتقد أنه يوجد اثنين من الأوراس، وتحدث دائما عن جبل الأوراس وعن الأوراس. ولكن الفرنسيين في الجزائر لاسيما أولئك الذين يعيشون في محيط الجبل يقولون جبال الأوراس، دون إعطاء أي تفسير لاستخدام صيغة الجمع، وربما بسبب وجود "S" في نهاية الكلمة، وربما أيضا عن طريق القياس مع" النمامشة" القبيلة المجاورة التي أعطي اسمها لسلسلة المرتفعات المتوسطة الواقعة شرقا إلى غاية الحدود التونسية. أنظر:

E.B. et J.-L. Ballais, « Aurès », in 7 | Asarakae – Aurès, Aix-en-Provence, Edisud Volumes 07, 1989 [En ligne], mis en ligne le 01 décembre 2012: http://encyclopedieberbere.revues.org/1226, p02.

[3] دومنيك فرال: مصدر سابق، ص23.

ومنطقة وسط الأوراس شبه جزيرة مربعة تكسوها الغابات المتنوعة النباتات وتتخللها منحدرات وأودية ومرتفعات وسهول محدودة المساحة أغلب أشجارها من الصنوبر والبلوط والعرعار[1].

وتنحدر من جبال الأوراس عدة وديان من الشمال نحو الجنوب نذكرها هنا باعتبارها معالم شاهدة على العديد من الأحداث الهامة ونذكر منها:

- واد العرب الذي ينحدر من السفوح الواقعة بين جبل تامزة وجبل شيليه ويمر عبر العديد من التجمعات السكانية منها بوحمامة، شبلة، خيران، الولجة، تيويحمت، خنقة سيدي ناجي.
- واد قشطان الذي ينحدر من السفوح الجنوبية لقمة شيليا والذي يمر على التجمعات السكانية التالية: قرية سيدي علي، البرمة، قرية البعل، قرية الدرمون، قشطان ومنه إلى قرية زريبة الوادي[2].
- الواد الأبيض الذي يمر على قرية المدينة والشمول ونوغيسن وقرية الحجاج التي تم فيها توزيع الأفواج الأولى ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م من طرف مصطفى بن بولعيد.[3]

ويسود منطقة الأوراس مناخ متذبذب قد يعود إلى حركة الالتواء الجيولوجي الذي طالها أو إلى عوامل التعرية والهدم بفعل المياه فنتج عن ذلك كله مناخ ذو خصائص فريدة وتشكل نوعان من المناخ شمالي وجنوبي يمثل فيهما جبل بابار وششار الخط الأفقي الفاصل الذي يقطع إقليم الحرارة والبرودة وبين إقليم الرطوبة والجفاف، ولا يختلف مناخ

[1] محمد الصغير هلايلي: شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي، الجزائر، 2003، ص32.

[2] المصدر نفسه، ص32-34.

[3] ولد بقرية إنركب بآريس يوم 1917/02/05، درس في المدرسة القرآنية بآريس ثم بمدرسة الأهالي في باتنة لمدة سبعة سنوات وتوقف عن الدراسة عندما رحل أبوه إلى قرية أفره، هاجر إلى فرنسا بعد وفاة والده سنة 1935 حيث انتسب في هذه الفترة إلى تنظيم نقابي وانتخب ممثلا للعمال وهذا أول نشاط سياسي له، أدى الخدمة العسكرية الإجبارية سنة 1938 ثم استدعي مرة أخرى سنة 1944 ، التحق بحزب الشعب بعد أحداث ماي 1945 وانظم إلى المنظمة الخاصة وبعد اكتشافها عمل على التحضير للثورة في المنطقة الأولى، وكان من مؤسسي "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" وترأس مجموعة الـ22 كما لعب دورا أساسيا في انضمام منطقة جرجرة للثورة، قاد الثورة في المنطقة الأولى، وأسر بالحدود التونسية الليبية في 1955/02/11، لكنه تمكن من الفرار من سجن الكدية في 1955/11/11 واستأنف قيادة منطقة الأوراس إلى أن استشهد في 1956/03/22. للمزيد أنظر: **عثماني مسعود**، مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص52-231. أنظر أيضا مذكرة البحث الصادرة عن المديرية الفرعية للشرطة القضائية الفرنسية في **الملحق رقم** (02).

شمال الأوراس عن مناخ الهضاب العليا إلا قليلا، حيث يتميز بالحرارة صيفا وبالبرودة شتاء وبالرياح الدائمة، ففي باتنة مثلا تنخفض درجات الحرارة إلى 8.5 درجة تحت الصفر وفي الصيف ترتفع درجات الحرارة صيفا لتصل إلى 40.6 درجة.[1]

أما النمامشة فهي عبارة عن منطقة مربعة الشكل يبلغ كل ضلع من أضلاعها 100كلم تحدها شمالا قسنطينة وشرقا القطر التونسي وغربا جبال الأوراس (جبل عالي الناس) أما جنوبا فتحدها الصحراء، أهم الحواضر فيها خنشلة وتبسة، وتعتبر منطقة النمامشة بوابة الولاية الأولى التاريخية على الحدود التونسية، تمتاز بتضاريسها الوعرة تغطي بعض جبالها الحلفاء والبعض الآخر أشجار الصنوبر وأخرى جرداء، تكثر بها الانكسارات والشعاب والمنحدرات الوعرة والأحواض والمغارات والتي كانت حصن طبيعي وملجئ للمجاهدين من الغارات الفرنسية، وتتميز أيضا هذه المنطقة بمناخها الشبه الصحراوي الجاف الحار صيفا وشديد البرودة شتاءا، وهو الشيء الذي ساهم حسب تعبير دومنيك فرال في إحباط معنويات جنود الجيش الفرنسي خاصة قوات المرتزقة[2] الذين سئموا من مقامهم في التخوم الصحراوية مقارنة بما ألفوه في الهند الصينية التي تتميز بجمال مناظرها الطبيعية ولطف أحوال الطقس بها، وقد سُجلت الكثير من حالات الفرار في صفوف جنود المرتزقة

---

[1] عبد الحميد زوزو: الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1837-1939)،ج1، مج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص38.

[2] يمثل المرتزقة في الجيش الفرنسي قوات اللفيف الأجنبي، وحسب المادة 47 من اتفاقية جنيف فان مصطلح المرتزق يخص كل شخص:

أ- الذي جند خصيصا في البلد نفسه أو خارجه ليحارب في نزاع مسلح.

ب- الذي يصبح بالفعل عنصرا مباشرا في العداوة.

ج- الذي شارك خاصة في أجل الحصول على امتياز شخصي وعد به من جهة من جهات النزاع أو لصالحه شخصيا مقابل مادي لأكثر من المقابل الذي يتقاضاه المحارب بالجيش أو صاحب وظيفة شبيهة بالقوات المسلحة لهذه الجهة.

د- أن لا يكون واحدا من عناصر القوات المسلحة للجهة المشاركة في النزاع، ولا ساكنا ببلد مراقب من طرف جهة من جهات النزاع.

و- أن لا يكون مرسلا من طرف دولة ماعدا التي تشارك في النزاع في مهمة رسمية كعنصر من القوات المسلحة للبلد الذي أرسله. أنظر: **مصطفى خياطي**، الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تر: عباد قندوز فوزية، دار هومة، الجزائر، 2015، ص229.

حيث أن الكثير منهم عند انتهاء مدة تعاقدهم مع الجيش لا يجددون التعاقد بسبب تلك الظروف التي عانوا منها في هذه المنطقة خاصة في السنوات الأولى للثورة[1].

3-تقسيماتها:

- المنطقة الأولى: تضم أربع نواحي:

1. الناحية[2] الأولى: باتنة، وتضم أربع أقسام:
   - القسمة الأولى: باتنة وشلاته.
   - القسمة الثانية: برنال (Bernelle)[3] وتلاغمة[4].
   - القسمة الثالثة: واد صالح وسانت أرنو.
   - القسمة الرابعة: جيدوسة ورأس العيون.
2. الناحية الثانية: عين التوتة.
3. الناحية الثالثة: سطيف.
4. الناحية الرابعة: بريكة.

- المنطقة الثانية: آريس.

1. الناحية الأولى: آريس وتنقسم إلى:
   - القسمة الأولى: آريس.
   - القسمة الثانية: وادي عبدي.
   - القسمة الثالثة: منعة.
   - القسمة الرابعة: بوزينة.

---

[1] دومنيك فرال: مصدر سابق، ص21، 22.

[2] تطلق تسمية الناحية على تنظيمة إدارية معقدة تتألف من خلايا وأفواج، ويشرف عليها مسؤول معروف بنضاله والذي يشرف على حوالي اثني عشر فوج. انظر: عبد المالك مرتاض، مرجع سابق، ص 85.

[3] برنال هي التجمع السكاني لمنطقة بلزما، سميت بقرار الحاكم العام الفرنسي في 03 جويلية 1896، وأنشأت رسميا عام 1902، ورقيت كبلدية بقرار 1957/01/15 واسمها الحالي واد الماء، أنظر: **anom.aix@culture.gouv.fr** 2016/08/02، 11:07.

[4] بوبكر حفظ الله: نشأة وتطور جيش التحرير (1954-1958م)، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص120.

2. الناحية الثانية: شيليا[1].

3. الناحية الثالثة: عين القصر وتعرف باسم ناحية بوعريف نسبة إلى جبل بوعريف تحد هذه الناحية من الشمال السكة الحديدية الذاهبة إلى قسنطينة وبسكرة، عين ياقوت، وأولاد زاوي، وعين كرشة، أما جنوبا فيحدها جبل وستيلي، واد الطاقة، خنقة أمعاش، أما شرقا فتحدها بولهيلات، جبل لفجوج، الشمرة، الرميلة، بولفرايس، أما غربا فيحدها بوعقال، بارك أفوراج، مدينة باتنة شرقا وغربا[2]، وتنقسم هذه الناحية إلى:

- القسمة الأولى: وتشمل عيون لعصافر، تازولت، بارك أفوراج وبوعقال.
- القسمة الثانية: تشمل المعذر، فسديس، عين ياقوت، بومية، جرمة.
- القسمة الثالثة: تشمل دوار أولاد زواي، بولهيلات، الشمرة، عين عبد الرحمان، تمقاد، بوحمار حتى خنقة أمعاش.
- القسمة الرابعة: تشمل دوفانة، بولفرايس، أولاد فاضل، فم الطوب، وعمران[3].

4. الناحية الرابعة: وتنقسم إلى:

- القسمة الأولى: كيمل.
- القسمة الثانية: زلاطو.
- القسمة الثالثة: سباهنة.
- القسمة الرابعة: تجموت.

♦ المنطقة الثالثة[4]: الصحراء وتنقسم إلى:

1. الناحية الأولى: مشونش وتنقسم إلى:

- القسمة الأولى: القنطرة.

---

[1] بوبكر حفظ الله: مرجع سابق، ص121.

[2] عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص15.

[3] المصدر نفسه، ص 16.

[4] بعد مؤتمر الصومام أخذت المنطقة الثالثة من الولاية الأولى لتبنى عليها الولاية السادسة، وأخذت منها منطقة سوق أهراس لتبني عليها القاعدة الشرقية، وحاولت قيادة الثورة سلب الجنوب منها لتبني عليها الولاية السابعة بقيادة الرائد إيدير لكنها فشلت في ذلك، أنظر: المصدر نفسه، ص14.

- القسمة الثانية: بسكرة.
- القسمة الثالثة: رحاصيرة.
- القسمة الرابعة: سيدي عقبة.

2. الناحية الثانية: بسكرة وتنقسم إلى:
- القسمة الأولى: بسكرة.
- القسمة الثانية: طولقة.
- القسمة الثالثة: توقرت.
- القسمة الرابعة: محارقة.

3. الناحية الثالثة: بوسعادة، أولاد جلال[1].

♦ المنطقة الرابعة: مسكيانة وتنقسم إلى:
1. الناحية الأولى: عين مليلة.
2. الناحية الثانية: مسكيانة.
3. الناحية الثالثة: أم البواقي (Cor Robert).
4. الناحية الرابعة: عين البيضاء.

♦ المنطقة الخامسة: سدراتة.
1. الناحية الأولى: مرسط.
2. الناحية الثانية: مونتسيكيو (Montesquieu)[2].

---

[1] بوبكر حفظ الله: مرجع سابق، ص126، 127.

[2] هي المركز السكاني لمداوروش، أنشأت في أكتوبر 1901، وأخذت اسمها مونتسيكيو رسميا بعد قرار 1915/12/28، ورقيت إلى بلدية بقرار 1957/01/15 مع الجزء الشمالي لمداوروش، والجزء الجنوبي الذي يحوي بلدية مداوروش، والاسم الحالي لمونتسيكيو هو مداوروش، أنظر: **anom.aix@culture.gouv.fr** ، 2016/08/02، 11:19.

♦ المنطقة السادسة: حسب الوثيقة التي وجدها الجيش الفرنسي عند القائد فرحي الطاهر بن عثمان اثناء استشهاده بمنطقة "اوتازورة" شمال تبسة في 16 أكتوبر 1957 فقد كانت هذه المنطقة تحت قيادة سماعلي صالح بن علي ومقسمة الى ثلاث نواحي[1] هي:

1. الناحية الأولى: تبسة وتنقسم الى:

- القسمة الأولى: تشمل منطقة الغريزة، بئر قوسة، البركة، بين جبلين، بوشبكة، الماء الأبيض.
- القسمة الثانية: تشمل مناطق الباسان، العديلة، الرويس.
- القسمة الثالثة: تشمل الدكان، رقانة، بئر سالم، العتبة.
- القسمة الرابعة: تازبنت، أكس، البير الطويل، السن.

2. الناحية الثانية: بئر العاتر.

- القسمة الأولى: ثليجان، عين البيوش، وادي هلال، أم خالد، رأس العش.
- القسمة الثانية: العقلة المالحة، جبل فوة، فم المطلق، الدرمون.
- القسمة الثالثة: مدينة بئر العاتر، لقليتة، غدير الصفية، قرن الكبش، عقلة أحمد.
- القسمة الرابعة: نقرين، فركان، بو موسى، أم الكماكم، المشرع.

3. الناحية الثالثة: الشريعة.

- القسمة الأولى: كملال، بئر مقدم، تروبيا.
- القسمة الثانية: بسباس، بريغثية[2]، المركب، حلوفة.
- القسمة الثالثة: قنتيس، ذراع الأبيض، غراب، الزوراء، السطح، الزقيق.
- القسمة الرابعة: عين الصقر، الخناق الأكحل، العلق، جنان الرومي، العويجة.[3]

---

[1] الملحق رقم(03): C.L.E.A De Tebessa, Synthese mensuelle-Octobre 1957, A.N.O.M , Carton: 93/2387

[2] بلدية المزرعة حاليا تقع غرب ولاية تبسة.

[3] محمد زروال: دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى في الثورة التحررية، دار هومة، الجزائر، 2011، ص42.

4. الناحية الرابعة: مركزها تروبيا وتشمل أربع قسمات كانت في بعض الفترات تابعة لمنطقة خنشلة[1].

4-قيادات الولاية الأولى:

تداول على قيادة الولاية الأولى العديد من القادة ابتداءً بالقائد الرمز مصطفى بن بولعيد وذلك منذ اندلاع الثورة التحريرية إلى غاية القبض عليه سنة 1955م، حيث خلفه نائبه بشير شيحاني[2] إلى غاية هروبه من سجن الكدية بقسنطينة إلى غاية استشهاده ليلة 22-23 مارس 1956م، فبقي مقر القيادة شاغرا ولم تعد هناك قيادة موحدة في الأوراس والنمامشة وإنما وجد نوع من التنسيق الفعال بين قادة المناطق حيث كان عباس لغرور[3] يتحكم في منطقة النمامشة، وعاجل عجول[4] يتحكم في جبال بني ملول وفي قسم من

[1] محمد زروال: دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى في الثورة التحررية، مرجع سابق، ص42.

[2] ولد شيحاني بشير في 22 أفريل 1929 بالخروب ولاية قسنطينة، درس في المرحلة الابتدائية بالمدرسة الفرنسية بالخروب إلى جانب ذلك زاول تعليمه بالعربية في زاوية سيدي حميدة حيث حفظ القران، ثم التحق بمتوسطة (jules ferry) بقسنطينة، حيث أقام عند أسرة عبد الحميد ابن باديس، انخرط في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية كرئيس لخلية لخروب، ثم عين سنة 1952 مسؤولا للحزب على مستوى دائرة الخروب، ثم عين سنة 1953 مسؤولا عن الدائرة الحزبية بالجنوب الغربي، شارك في الاجتماع التحضيري للثورة في إحدى قرى ايشمول، عين نائب لقائد المنطقة الأولى هذا الأخير الذي أوكل مهمة القيادة العسكرية للمنطقة بعد أن قرر الذهاب إلى تونس لجلب السلاح، أما فيما يخص ظروف وفاته فهناك من يقول انه استشهد في معركة الجرف ومنهم من يقول انه اغتيل من طرف عباس لغرور وعاجل عجول في أكتوبر 1955. أنظر: **بوعلام بلقاسمي وآخرون**، موسوعة أعلام الجزائر 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص187-189.

[3] عباس بن محمد والملقب لغرور من مواليد سنة 1926 بدوار نسيغة بخنشلة، درس بالكُتاب والمدرسة الابتدائية الفرنسية، التحق مبكرا بالحركة الوطنية الجزائرية، وكان المسؤول عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية في مدينة خنشلة، شارك مؤتمر المركزيين بالجزائر في 1954/08/15 وقد ساند الجناح الذي اعتمد الحل الثوري، ساهم في التحضير للثورة وقاد فوج خنشلة، تولى رفقة عاجل عجول قيادة الولاية الأولى، عارض لجنة التنسيق والتنفيذ، واتهمته هذه الأخيرة باغتيال عدد من المجاهدين ومعارضة قرارات مؤتمر الصومام، سلم نفسه للجنة التنسيق والتنفيذ والتي حاكمته وأصدرت في حقه حكما بالإعدام نفذ فيه في شهر مارس 1957 فكان بذلك أحد ضحايا الصراع الذي عرفته الثورة بسبب مقررات مؤتمر الصومام. أنظر: **مقلاتي عبد الله**، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، الجزائر، 2009، ص448، 449.

[4] ولد في عام 1922 في دوار كيمل، والده عبد الحفيظ أمه بيوش صحرة، حفظ القران وتلقى مبادئ اللغة العربية والشريعة الاسلامية على يد مدرسه الشيخ بن غلاف عيسى، انتقل الى خنقة سيدي ناجي لمواصلة دراسته ثم الى معهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة الذي درس فيه عامين، وانضم خلالها الى الكشافة الإسلامية، ثم رجع الى كيمل، اين استدعي للخدمة الاجبارية التي اداها بصور الغزلان، وعند اندلاع الثورة والتحاقه بصفوفها تعرضت عائلته للأسر وسيقوا الى معتقل الولجة، كان من القادة البارزين في الاوراس حيث قاد المطقة بعد اعتقال بن بولعيد، اتهم بقتل شيهاني بشير، وايضا اتهم باغتيال

منطقة الأوراس ويعمل على تعزيز صفوف المجاهدين في هذه المنطقة، وقد عبر دومنيك فرال عن حالة التنسيق بين القائدين في تسيير المناطق بقوله " يبدو أن نوعا من التفاهم كان يسود بين الرجلين ولم يكن أي منهما يصبو للتأثير على الآخر بل اكتفى كل منهما بمسك زمام الأمور في معاقله، ، ولقد كانت وضعية المجاهدين في هاتين المنطقتين أحسن بكثير من بقية الولايات التي توجد على رأسها قيادة واحدة[1].

وكانت المناطق في الولاية في هذه الفترة تسير نفسها، كالتالي:[2]

- المنطقة الأولى: بقيادة الضابط الثاني[3] محمد العموري ثم الضابط الثاني مكي حيحي.
- المنطقة الثانية: الضابط الثاني محمد عرعار، ثم الضابط الثاني علي النمر.
- المنطقة الثالثة: الضابط الثاني أحمد عبد الرزاق.
- المنطقة الرابعة: الضابط الثاني محمود قنز[4].
- المنطقة الخامسة: الضابط الثاني الصالح بن علي.

بن بولعيد، سلم نفسه للفرنسيين بعد المشاكل التي وقعت في اوراس النمامشة، توفي سنة 1993. أنظر: **الطاهر جبلي**، مرجع سابق، ص209، 213. للتفصيل اكثر انظر:

Ouanassa siari- teungour, Adjel Adjoul (1922-1993) un combat inachevé, Insaniyat n°25-26, 2004, p37-63.

[1] دومنيك فرال: مصدر سابق، ص68.

[2] عمار ملاح: من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح، وقائع وحقائق عهد الثورة التحريرية بالأوراس، دار الولاء، الجزائر، 2003، ص116.

[3] الضابط الثاني أو "capitaine" بالفرنسية علامته نجمتان حمراوتان موضوعتان على كتف الضابط وعلى قبعته، أنظر: عبد المالك مرتاض، مرجع سابق، ص57.

[4] من مواليد 12 مارس 1934 بمرسط ولاية تبسة، من بين النشطاء الأوائل في جيش التحرير الوطني بمنطقة الأوراس، تقلد عدة مهام أهمها مسؤول المنطقة الخامسة بالولاية الأولى التاريخية، قبل أن ينتقل إلى الحدود الشرقية حيث بقي هناك إلى غاية الاستقلال برتبة رائد توقف عن النشاط العسكري، ليتولى مسؤول عام للملشيات الشعبية التي أنشأها الرئيس الأسبق أحمد بن بلة، وبعد حلها عيّن مسؤول ودادية الجزائريين بفرنسا من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين، بعدها مسؤول ودادية الجزائريين بأوروبا في سنة 1968، عيّن نائب مسؤول جهاز حزب جبهة التحرير الوطني (سليمان قايد أحمد) آنذاك، قبل أن يعيّن وزيرا للمجاهدين سنة 1970 و إلى غاية أفريل 1977 رشّح كنائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، وعضو اللجنة المركزية لحزب الأفلان سنة 1979. أنظر: الموقع الرسمي لوزارة المجاهدين على الرابط التالي: **http://www.m-moudjahidine.dz/ministre4.html**، 2016/06/22، 12.00.

تم تشكيل أول قيادة للولاية الأولى بعد مؤتمر الصومام في تونس، وذلك بعد استدعاء قيادات المناطق الستة من الولاية في أفريل 1957م لاجتماع بمركز قيادة الثورة بتونس لدراسة وضعية الولاية وتعيين قيادة جديدة لها، وقد حضر هذا اللقاء كل من قادة المناطق الأولى والثانية والثالثة ولم تحضره مجموعة الحدود التي كان اغلب أفرادها من قيادات المناطق الرابعة والخامسة والسادسة من الولاية، وعلى اثر هذا الاجتماع تم تعيين الصاغ الثاني محمود الشريف[1] قائدًا للولاية الأولى يساعده النواب الثلاثة:

1- الصاغ الأول[2]: محمد لعموري (سياسي).

2- الصاغ الأول: محمد بلهوشات (عسكري).

3- الصاغ الأول: أحمد نواورة (مكلف بالاتصال والأخبار).

أما المناطق فتشكلت قياداتها كما يلي[3]:

– المنطقة الأولى: حيحي المكي[4].

---

[1] ولد سنة 1911 بمنطقة الشريعة –تبسة– تلقى تعليمه الابتدائي والإكمالي بالمدرسة الفرنسية، ثم التحق بالكلية العسكرية للضباط ببوسعادة وعمره 18سنة، وتخرج منها برتبة ملازم أول، وشارك في الحرب العالمية الثانية، استقال من الجيش الفرنسي وانظم إلى حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ومع اندلاع الثورة التحريرية التحق بصفوف جيش التحرير عينته لجنة التنسيق والتنفيذ قائدا للولاية الأولى، وعين في أوت 1957م عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، ترأس وزارة التسليح والتموين في الحكومة المؤقتة الأولى، وشغل العديد من المهام الأخرى، توفي سنة 1987م. انظر: **عبد الله مقلاتي**، محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013, ص15–28.

[2] الصاغ الأول أو "commandant" بالفرنسية علامته نجمتان حمراوان وواحدة بيضاء موضوعة على كتف الضابط وعلى قبعته، أنظر: **عبد المالك مرتاض**، مرجع سابق، ص57.

[3] مصطفى مراردة: مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي" شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، تحر: مسعود فلوسي، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص 83–84.

[4] من مواليد 1932/10/25 بعين البيضاء ولاية أم البواقي، أتم دراسته وحصل على الشهادة العليا بالمدرسة الفرنسية–العربية بالجزائر، وعمل أستاذا بثانوية قسنطينة، بدأ نشاطه الجهادي في صفوف المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني بقسنطينة، سجن سنة 1955 في معتقل الجرف، لكنه فر منه في أفريل 1956، ومباشرة التحق بقيادة الأوراس حيث عين مشرفا على مصلحة الكتابة والتحرير، وفي ماي 1957 عين قائدا على المنطقة الأولى من الولاية الأولى برتبة نقيب، أستشهد يوم 1957/11/30 في منطقة الحضنة عندما كان متجها إلى مقر الولاية. أنظر: **عبد الله مقلاتي**، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 240، 241.

- المنطقة الثانية: محمد بوعزة.
- المنطقة الثالثة: أحمد بن عبد الرزاق.
- المنطقة الرابعة: محمود قنز.
- المنطقة الخامسة: عمار راجعي.
- المنطقة السادسة: صالح بن علي.

بعد تعيين العقيد محمود الشريف كعضو في لجنة العمليات العسكرية تم تشكيل القيادة الثانية للولاية في تونس أيضا سنة 1958م، حيث عين الصاغ الثاني محمد لعموري على رأس القيادة ومساعديه كالتالي:

1. السعيد عبيد (كاتب الولاية)
2. أحمد نواورة (سياسي).
3. عبد الله بلهوشات (عسكري).
4. الصاغ الأول: صالح بن علي (مكلف بالاتصال والأخبار).
5. علي الحركاتي[1] (مكلف بالتموين) [2].

بعد ترقية قائد الولاية محمد العموري إلى منصب أعلى وتعيينه في قيادة الأركان العامة تم تشكيل قيادة أخرى بعد اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ في 12 ماي 1958م، حيث عين الصاغ الثاني أحمد نواورة قائد للولاية خلفا له ونوابه:

-1 عبد الله بلهوشات (عسكري).

-2 الصالح اسماعيلي (سياسي).

---

[1] شارك في التحضير للثورة بمنطقة عين البيضاء حيث عين سنة 1956 مسؤولا عن المنطقة الممتدة من عين البيضاء إلى صدراته، كان من معارضي قرارات الصومام وحاول مع بلهوشات إقامة ولاية جديدة تمتد من صدراته ومسكيانة إلى عين مليلة وتلاغمة، وأقنعهما أوعمران بالعدول عن الفكرة، وقد عين على اثر ذلك مسؤول مصلحة بتونس، ثم مساعدا لمحمود الشريف سنة 1957 برتبة رائد، استشهد في ظروف غامضة. أنظر: **مقلاتي عبد الله**، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص223، 224.

[2] مصطفى مراردة: مصدر سابق، ص98.

3- علي النمر[1] (للأخبار والمواصلات).

وكان هذا الأخير يقود الولاية في الداخل بالنيابة خلفا لقائده أحمد نواورة، وعند استشهاد علي النمر في صيف 1958م خلفه الرائد الحاج لخضر علي قيادة الولاية بالنيابة في الداخل، وقد تم تشكيل قيادة جديدة في تونس ديسمبر 1959م، حيث عين الصاغ الثاني[2] حاج لخضر قائدا للولاية ونوابه كالتالي:

1. الصاغ الأول: الطاهر زبيري.
2. الصاغ الأول: علي سواعي.
3. الصاغ الأول: عمار راجعي[3].
4. الصاغ الأول: مصطفى مراردة[4].

---

[1] ولد في أم ركلة قرب مروانة، اسمه الحقيقي علي ملاح، من مناضلي حزب الشعب الجزائري هاجر إلى فرنسا سنة 1948 ولما عاد إلى باتنة شارك في إنشاء النادي الرياضي المحلي، عند اندلاع الثورة عمل تحت قيادة مصطفى بن بولعيد وعقب استشهاد محمد أعرار (بوعزة) في معركة جبل بوعريف في أوت 1957، أصبح رئيسا للمنطقة الثانية في أكتوبر 1957 برتبة نقيب، وقد كان الشخص الوحيد المخول استخدام مصلحة الاتصال لإرسال الرسائل، تم تعيينه قائد الولايةا، عضو مجلس الولاية ، مكلف بالإستخبارات والاتصال، خلال اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) من 14 فيفري- 14 أفريل 1958، استشهد 8 جوان من نفس السنة أنظر: **Achour Cheurf**: Op-sit, p263

[2] الصاغ الثاني أو "colonel" بالفرنسية علامته ثلاثة نجوم حمراء موضوعة على كتف الضابط وعلى قبعته، أنظر: عبد المالك مرتاض، مرجع سابق، ص57.

[3] عمار ملاح: من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح، وقائع وحقائق عهد الثورة التحريرية بالأوراس، مصدر سابق، ص117.

[4] هو مصطفى بن الصالح بن أحمد مراردة، ولد يوم 21 أوت 1928 بدوار أولاد شليح ولاية باتنة، التحق بصفوف الثورة كمناضل منذ 14 نوفمبر 1954 حيث كلف بالعديد من المهام منها: مسؤول مركز، مكلف بالمخابئ والاتصال والعمليات، جند في ماي 1955 بعد اكتشاف خلية الفدائيين التي كان ينشط بها، رافق بعد ذلك مسؤول ناحية باتنة الحاج لخضر، وبعد مؤتمر الصومام وبالضبط عين ملازما أول عضو في الناحية الرابعة(بريكة) من المنطقة الاولى مكلف بالاتصال والاخبار، ثم مسؤولا بنفس الناحية سنة 1957، ثم عضوا في مجلس المنطقة الاولى(باتنة) للولاية الاولى سنة 1958، ثم رقي الى رتبة نقيب ومسؤول المنطقة الثانية(اريس) في بداية 1959، ثم مسؤولا للولاية بالنيابة بعد خروج الحاج لخضر الى تونس من افريل 1959 الى افريل 1960، وعند تجديد مجلس الولاية رقي رائدا عضوا مكلفا بالأخبار والاتصال وعضوا في مجلس الثورة سنة 1960، وبعد الاستقلال عمل ملحقا عسكريا في لغداد من جانفي 1965 الى جويلية 1967، ثم قائدا لمدرسة اشبال الثورة في تلمسان من جويلية 1967 الى نوفمبر 1970، ثم عضوا في المجلس الشعبي الوطني عن ولاية باتنة من سنة 1976 الى 1982، ثم عضوا في المجلس الوطني للمجاهدين الى اليوم. للمزيد انظر: **مصطفى مراردة**، مصدر سابق، ص 11، 12.

هذا الأخير كان يقود الولاية في الداخل بالنيابة عن قائدة الولاية، وفي سنة 1960م خلفه علي سوايعي وبعد استشهاد هذا الأخير 1961م تشكلت قيادة جديدة للولاية تكونت من[1]:

2- الصاغ الأول: عمار ملاح (عضو).

3- الصاغ الأول: محمد الصالح يحياوي[2] (عضو).

4- الصاغ الأول: إسماعيل محفوظ[3] (عضو)

أما فيما يخص مقر القيادة فانه ومنذ بداية الثورة كان يتنقل حسب الظروف وضغط العدو الفرنسي بين غابة كيمل وغابة لبراجة وأفراقصو إلى سجن تازولت بعد إيقاف إطلاق النار في 19 مارس 1962م، ثم انتهت إلى ثكنة عسكرية بباتنة[4].

---

[1] عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، مصدر سابق، ص116، 117.

[2] ولد في الخضراء قرب بريكة (باتنة)، درس في مدرسة العلماء، بعد اندلاع الثورة التحق بالأوراس في3 مارس 1956 وشارك في تأطير منطقة عين التوتة، برئاسة محمد شريف بن عكشة، أصيب بثمانية عشر جرح من بينها الأخير في 18 جانفي1962 خلال اشتباك في محيط أريس في الوادي الأحمر، رقي جانفي عام 1962الى رتبة رائد وأصبح عضو في مجلس الولاية، اختار البقاء في الجيش عام 1962، عضو مجلس الثورة خلال انقلاب 19 جوان1965، تم وضعه على رأس المدرسة المتعددة الأسلحة بشرشال (1969-1977)، ثم مسؤول تنفيذي لجهاز ج.و.ش سنة (1977) .انظر:

Achour Cheurfi: Op-sit, p355.

[3] ولد في 11 فيفري 1921 في الجزائر العاصمة، محضر صيدلاني، كان ذو خبرة متميزة وطويلة في الممارسة الشبه طبية، هذا الإطار في حركة انتصار الحريات الديمقراطية اعتقل بالجزائر العاصمة ووضع في الحجز ابتداء من شهر ديسمبر 1954، وأطلق سراحه في 15 ماي 1955 مع 14 من رفاقه (بما في ذلك بن يوسف بن خدة، مولاي مرباح، الخ...). لهذا المتخصص في علم الطبيعة، الحل الوحيد لمأساة الجزائرية لا يمكن أن يكون موجودا في مكان آخر غير الجبال، وسرعان ما انضم الى الطاقم الطبي لجيش التحرير الوطني بالأوراس، عين كعضو في مجلس الولاية في 1 جانفي عام 1961، بعد نيل الاستقلال اختار الحياة المدنية. انظر:

Achour Cheurfi: Op.cit, p317.

[4] عمار ملاح: المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس الى سبتمبر 1962، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص8.

المبحث الثاني: انتشار الثورة وتطورها وامتدادها في المنطقة الأولى (1954-1956).

شهدت الثورة بالمنطقة الأولى انطلاقة قوية تمثلت في نجاح ثلاثة وثلاثين فوجا من بين الأفواج التسع والثلاثين[1] التي انطلقت ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م[2]، الشيء الذي ينم عن التخطيط والتنظيم الجيدين بها حيث اعتمدت الثورة في الأوراس على ثلاث مراحل:

- مرحلة الاجتماعات التمهيدية أو التحضيرية.
- مرحلة توزيع السلاح.
- مرحلة الاجتماعات التقويمية بعد انطلاق الثورة، هذه الاجتماعات- أي التمهيدية- التي استمرت بالتتابع لمدة ثمانية أشهر، مكنت مجاهدي المنطقة من الخروج من عهد التردد وضبطت فيها جميع المعطيات التي تتوفر عليها المنطقة سواء ما تعلق بالسلاح والمؤونة أو المناضلين أو الأماكن الإستراتيجية[3]، ومن بين الاجتماعات التمهيدية التي وقعت في الأشهر الأخيرة قبيل اندلاع الثورة نذكر:

- الاجتماع الذي عقد في الشروف الواقعة قرب فم الطوب، والذي حضر فيه كبار السن من المناضلين لتحديد الأماكن الإستراتيجية في الأوراس، وتقويم الأعراش ومواقفها المتوقعة تجاه قيام الثورة.

---

[1] يوجد اختلاف حول عدد الأفواج التي انطلقت من الأوراس ليلة الفاتح من نوفمبر، وهذا الرقم جاء حسب الرواية الشفوية لعدد من المجاهدين والذي أورده الأستاذ يوسف مناصرية في مقاله واقع الثورة العسكري خلال السنة الأولى 1954-1955م في: **جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس:** مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، مطابع عمار قرفي -باتنة - الجزائر، 1999، ص34، أما محمد العربي مداسي مثلا فقد ذكر أن عدد الأفواج كان 25 فوجا فقط. أنظر: **محمد العرابي مداسي**، مغربلو الرمال، أوراس النمامشة 1954/1959م، الجزائر، 2001، ص13-14. أما عثماني مسعود فيشير إلى أنه من أصل 30 عملية خطط لها على مستوى قيادة الثورة في الأوراس فشلت عمليتان بينما تخلى بعض العناصر على المشاركة في تنفيذ عمليات أخرى، ويعني بالفشل هنا هو عدم تنفيذ العملية، أنظر: **عثماني مسعود**، أوراس الكرامة أمجاد وأنجاد، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص267.

[1] يوسف مناصرية: واقع الثورة العسكري خلال السنة الأولى 1954-1955، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، مرجع سابق ، ص34.

[3] محمد الطاهر عزوي: واقع الثورة في الولاية الأولى بالأوراس في السنوات الأولى بين توحيد القيادة وتفككها انتصارات واختلافات، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، مرجع سابق، ص51.

- الاجتماع الذي عقد في بيت "أمزيطي عبد الله" بالقرين[1] يوم 24 أكتوبر 1954، والذي يعد من أهم الاجتماعات في المنطقة الأولى نظرا لما جاء فيه حيث تم فيه الكشف عن يوم انطلاق الثورة، ونسخ بيان أول نوفمبر، ووضع الحدود للمنطقة، وحضره كل من شيحاني بشير وعاجل عجول والطاهر النويشي وصاحب البيت أمزيطي عبد الله ومحمد خنتري (من بريكة) وحاجي موسى (من الخروب) وعباس لغرور بالإضافة إلى القائد مصطفى بن بولعيد الذي استحلفهم على كتمان السر وأعلن لهم تاريخ انطلاق الثورة وأن المركزيين و المصاليين ضد قيامها وأن هذا القرار اتفق عليه في اجتماع 22 بدار بوكشور بالعاصمة وأعلمهم بجميع ما جاء به هذا الاجتماع، وكلف كل من عاجل عجول بكتابة بيان أول نوفمبر بالعربية وعباس لغرور بالفرنسية، وحدد لهم الأماكن التي سيهاجمونها في كل من باتنة، تازولت، بريكة، أريس، خنشلة، مشونش، وبسكرة، واتفق على قطع أسلاك الهاتف وتوزيع المنشورات للدعاية وأماكن وضع الألغام للعدو[2].
- الاجتماع الذي عقد في "لمدينة" ببيت برغوث قرب برج تيسطو في بلدية ايشمول في نهاية أكتوبر، وتم فيه الاتفاق على تعيين أماكن الاجتماع ليلة أول نوفمبر 1954م.

وكان ذلك في دار ابن شائبة بدشرة أولاد موسى وفي دار بولقواس بخنقة لحدادة بتبكاوين، وتكفل "عاجل عجول" باستدعاء من سيجتمعون من المناضلين في دشرة أولاد موسى، والطاهر النويشي باستدعاء من سيجتمعون في دار بولقواس[3].

وتم ذلك في ليلة أول نوفمبر في الاجتماع الأخير، حيث وزع ما بقي من السلاح المستخرج من مطامير قرية الحجاج الموجود في ديار عزوي وبعزي وبشاح، والمستخرج كذلك من دار "بوعلي بلدي" بآريس، وقد بلغ عدد المناضلين 350 وزعوا أفواجا للاتجاه إلى

---

[1] تقع بين بولفرايس والشمرة، والبيت الذي عقد فيه الاجتماع بني فيه معلم تذكاري في أكتوبر 1994م. أنظر: الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، مرجع سابق، ص53.

[2] محمد الطاهر عزوي: عظمة ثورة نوفمبر 1954م/06 ربيع الأول 1374هـ في عظمة شخصياتها مصطفى بن بولعيد والثورة التحريرية، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية ، مرجع سابق، ص20.

[3] المصدر نفسه، ص21.

أماكن العمليات، حيث مون اجتماع دشرة أولاد موسى من قرية الحجاج ومون اجتماع خنقة لحدادة في تيبكاوين من طرف بولقواس أحمد، وبعد انطلاق الأفواج انتقلت القيادة المكونة من (مصطفى بن بولعيد و شيحاني بشير وعاجل عجول ومدور عزوي ومصطفى بوستة وعزوي مبارك) إلى جبل الظهري قبالة قرية الحجاج[1] .

1-عمليات ليلة أول نوفمبر بالمنطقة الأولى:

عملية باتنة:

في ليلة أول نوفمبر انطلق نحوها فوجان من جنود التحرير بقيادة محمد الطاهر عبد الرؤوف والحاج لخضر وبعزي علي عبد العزيز بن لخضر يرافقها قرين بلقاسم، حيث اتجه الحاج لخضر ومعه ستة جنود إلى الثكنة العسكرية وحاولوا التسلل إلى مخزن السلاح واستطاعوا فتح الباب الأول والثاني فوجدوا كميات كبيرة من الأسلحة لكنها موثوقة بشبكة من السلاسل والأقفال، وبينما هم يحاولون قطع السلاسل وفتح تلك الأقفال أطلق المجاهدان المكلفان بالحراسة النار على الحارس الفرنسي بعد أن تنبه لهم وأردياه قتيلا فهاجمهما جنود فرنسيون آخرون فظلا يتبادلان معهما إطلاق النار ولم يبق بعد ذلك أمام الحاج لخضر إلا تفجير المخزن، واتجه مع جنوده إلى حظيرة الخيول والأغنام والأبقار فأطلقوها جميعها وأمطروها بوابل من الرصاص فانطلقت تدوس كل ما هو في طريقها من الجنود الفرنسيين في ذلك الظلام الدامس، كما فجرت داخل الثكنة عدة قنابل فأشعلت النار داخلها بسبب انفجار خزان الوقود[2].

انسحب الحاج لخضر بعدها رفقة جنوده الستة عبر ضواحي المدينة إلى جبل الشلعلع، أما بالنسبة لبعزي بن لخضر وقرين بلقاسم فقد وزعا جنودهما على الأهداف التالية: مقر الشرطة، مقر الدرك، إدارة الحاكم ومقر سكناه ومحطة القطار، وبدأوا بتحطيم محطة

---

[1] محمد الطاهر عزوي: واقع الثورة في الولاية الأولى بالأوراس في السنوات الأولى بين توحيد القيادة وتفككها انتصارات واختلافات، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، مرجع سابق، ص65، 66.

[2] الأمير يحيى شرفي، "الإعداد للثورة ووصف اندلاعها في الأوراس"، مجلة أول نوفمبر، ع53، المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1981، ص30، 31.

الكهرباء، بحيث عم الظلام المنطقة مما مكن المجاهدين من تنفيذ عملياتهم بسهولة، نتيجة عجز الجنود الفرنسيين عن التحرك في ذلك الظلام والجو المرعب المدوي بالقنابل والرصاص الذي تحدث عنه المواطنون صباح أول نوفمبر، بحيث كانوا يعتقدون أن كل شبر في المدينة كان يطلق منه الرصاص، و بعد تنفيذ هذه العمليات انسحب القائدان مع جنودهما سالمين[1].

عملية فم الطوب:

قاد هذه العملية نجاوي ناجي وشملت مقر قائد دوار إشمول والعمرين حيث قاموا بإحراق أكوام التبن والقيام بالهجوم على المعمرين في المنازل لافتكاك السلاح منهم، كما قاموا أيضا بقطع أسلاك الهاتف وقنوات الماء[2].

عملية أريس:

قاد هذه العملية أحمد نواورة رفقة مجموعة من المجاهدين حيث وزع المجاهدين على جميع الأهداف المحددة منها مقر الدرك، دار الحاكم ومحطة توليد الكهرباء ونصبوا كمين خارج المدينة لركاب الحافلة في الطريق الرابط بين أريس وبسكرة، وعلى الساعة الواحد من ليلة أول نوفمبر أطلقت النار على كل تلك الأهداف وبعد انسحابهم اتجهوا نحو كهف بني سليمان لنصب كمين للحافلة، فأخذوا أماكنهم من جديد حتى الصباح وعند وصول الحافلة أوقفوها، فنزل القايد رفقة مدني فرنسي وعندما كلمها بعض المجاهدين أجاباهما بالشتم والتهديد ظنا منهما بأنها عملية عادية كسائر العمليات التي كانت تحدث من حين لآخر من طرف قطاع الطرق، وعندما حاول القائد أن يمد يده إلى مسدسه أطلقوا عليه النار، وعلى الفرنسي فسقطا قتيلين، وبعد أخذ مسدساتهما غادروا المكان واتجهوا نحو قرية عكريش أين يتواجد القائد مصطفى بن بولعيد[3].

[1] الأمير يحي شرفي: مرجع سابق، ص30.

[2] المرجع نفسه، ص31.

[3] بسام العسلي: الله أكبر.. وانطلقت ثورة الجزائر، ط2، مج1، دار النفائس، 1986، ص157-163.

عملية لمدينة:

قاد هذه العملية عيسى محمود رفقة مجموعة من جنود التحرير الوطني، أخذ المجاهدون طريقهم في اتجاه منازل المعمرين فأضرموا النار في ممتلكاتهم، وسيقت مواشيهم إلى الجبال ولم يتمكنوا من التوغل داخل منازلهم بسبب تحصينها ودفاعهم القوي بأسلحة متطورة، ولم تكد تشرق الشمس صبيحة أول نوفمبر حتى فر أولئك المعمرين إلى مدينة باتنة، ولم تطأ أقدامهم مرة أخرى تلك الأرض التي هجروها خوفا من المجاهدين[1].

عملية بسكرة:

قاد هذه العملية حسين برحايل بمشاركة عدة أفواج توزعت على مدينة بسكرة وقرية أمشونش قاصدين الأهداف المحددة للعمليات، وقد ابتدؤوا بالهجوم على الثكنة العسكرية ب"لمدينة" التي تمكنوا من احتلالها لمدة ساعة تقريبا ، فاشتعلت النيران في بعض جوانبها نتيجة رمي القنابل والرصاص، وفر العديد من الجنود الفرنسيين وتشتتوا في شوارع المدينة، وما أعادهم إلى داخل الثكنة سوى صوت الرصاص والقنابل المدوية في كل من مقر الحاكم ومقر الشرطة والجندرمة، والنيران الملتهبة في محطة الكهرباء التي أحدث انفجارها دويا مرعبا وقد انسحب المجاهدون بعد أن خلفوا في صفوف العدو أكثر من عشرين قتيلا وبغنيمة من السلاح بقدر خمسة عشر قطعة.

اما بالنسبة لقرية أمشونش فقد هاجم المجاهدون دار القايد الذي كان غائبا وغنموا منها قطعتي سلاح وتركوا بها مجموعة من المنشورات، كما قامت مجموعة من المجاهدين بتطويق فرقة من الحرس المتنقلة صادفتها في القرية وأطلقت الرصاص على أفرادها مدة ربع ساعة ولم تعرف نتائج تلك العملية، لأن المجاهدين انسحبوا قبل أن يدركهم النهار[2].

---

[1] الأمير يحي شرفي: مرجع سابق، ص33.

[2] بسام العسلي: مرجع سابق، ص164.

عملية تكوت:

تم تنفيذ هذه العملية بقيادة عشوري المكي الذي كلف هو وجنوده بأن يستعينوا بفئة من الشعب ويدمروا عدة جسور حتى لا تجد قوات الاحتلال سبيلا إلى القرية سواء من ناحية أريس أو بسكرة، وبعد الانتهاء من هذه العملية اتجه الفوج المسلح إلى مركز الدرك وهجموا عليه بالقنابل والرصاص ولكنهم لم يتمكنوا من القضاء على من فيه، وقد ظل الجنود الفرنسيون يدافعون عن أنفسهم من أماكن محصنة حتى الصباح فاضطرت قوات الاستعمار اثر ذلك إلى نقلهم بالطائرة العمودية نحو مدينة أريس حتى استعد الجيش الفرنسي مرة أخرى للهجوم على القرية والتمركز بها[1].

عملية تابردقة:

قاد هذه العملية عبد الوهاب عثماني مع فوج من المجاهدين فتمكنوا من القضاء على دركيين، ثم اتجهوا نحو دار القايد الذي سلم لهم ثلاث قطع سلاح ووعدهم بالتخلي عن منصبه ومساعدة الثورة بكل ما يستطيع[2].

عملية بريكة:

قاد هذه العملية محمد الشريف سليماني والصادق بن دايخة حيث أمر بالاتصال بمناضل بريكة الأول المعروف بـ(محمد ختر) وباتفاق الأخوين مصطفى بوستة وعاجل عجول فإن جماعة بريكة لم يتمكنوا من القيام بأي شيء لأسباب غير معروفة[3].

تبسة:

ارجع كل من مصطفى بوستة وموسى رداح وعاجل عجول عدم ارسال افواج عسكرية لمنطقة تبسة ليلة الفاتح من نوفمبر الى دواعي استراتيجية من قيادة الثورة، قررت ان كل المدن والأماكن التي يمكن أن تكون في المستقبل طريق لجنود جيش التحرير، ونقطة

---

[1] الأمير يحي شرفي: مرجع سابق، ص34.

[2] المرجع نفسه، ص34.

[3] بسام العسلي: مرجع سابق، ص168، 169.

اتصال لربط الثورة بالخارج، يجب ان تصرف أنظار القوات الاستعمارية عنها[1]، لما سال الوردي قتال مصطفى بن بولعيد عن سبب عدم ارسال افواج عسكرية الى منطقة تبسة فأجابه قائلا:" لقد تركناها لنتنفس منها ونجلب الاسلحة للثورة، ولو ارسلنا اليها افواج لاختنقنا" [2].

2- الانتشار والتوسع للثورة بالمنطقة:

بعد هذه الانطلاقة وتنفيذا للوعد الذي قطعه قائد المنطقة لقادة الثورة والمتمثل في احتضان الثورة لمدة عشرة أشهر حتى تلتحق المناطق الأخرى، بدأت الثورة في الأوراس بالانتشار شرقا وغربا، شمالا وجنوبا، حيث تم تكوين أفواج المجاهدين وتوزيعها على جهات متعددة وكلف كل مسؤول بمنطقة، فقد كلف حسين برحايل بنشر الثورة في أحمر خدو وغسيرة وبن ملكم وأولاد أيوب وأولاد سليمان بن عيسى، وتكفل أحمد نواورة بناحية واد عبدي وواحد لحمر، أما الطاهر نويشي الذي كلف بناحية عين لقصر فقد وصل نشاطه إلى الشمرة، المعذر، عين ياقوت، جبل بوعريف، وأشرف أعبيد الحاج لخضر بناحية باتنة وضواحيها لغاية خط السكة الحديدية التي تفصل بين المنطقة الأولى والثانية، ومحمد الشريف بن عكشة بناحية عين التوتة والتي تشمل أمعاقه، جبل متليلي وجبل أولاد سلطان، أما الفوج الذي قاده حسين عبد السلام فشمل نشاطه الجبل الأزرق، منعة أمنطان، جمورة، وبني أفرح والقنطرة[3]، والفوج الذي أشرف عليه طورش عبد الحفيظ فقد امتد نشاطه إلى ناحية بريكة وأمقاوس وأولاد سي سليمان، وكلف مصطفى أرعايلي بنشر الثورة في ناحية سطيف وبرج بوعريريج، أما الجهة الشرقية من المنطقة الأولى والتي كانت تحت قيادة عباس لغرور فقد نظمت العديد من الأفواج منها فوج تبردقة وجلال وخيران، وذلك بقيادة كربادو، أما فوج قنتيس فقاده أحمد السكاح، وفوج ناحية الشريعة فكان بقيادة عمر البوقصي والوردي قتال[4]،

---

[1] الأمير يحي شرفي: مرجع سابق، ص37.

[2] يوسف مناصرية: واقع الثورة العسكري خلال السنة الأولى 1954-1955، مرجع سابق، ص44.

[3] عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م، مصدر سابق، ص73-74.

[4] المصدر نفسه، ص75-76.

وفوج ناحية الماء الأبيض وواد هلال وبئر العاتر والجرف ونقرين فقد كانت تحت قيادة لزهر شريط، وناحية عين البيضاء فقد أشرف عليها علي الحركاتي، وناحية مسكيانة حوحة بلعيد[1].

إن هذا التوزيع للأفواج المختلفة يؤكد على شمولية وتوسع الثورة في كامل المنطقة الأولى[2]، حيث بلغت الحدود التونسية شرقا وحدود المنطقة الثانية شمالا وحدود المنطقة الثالثة والرابعة غربا أما جنوبا فقد وصلت إلى غاية غرداية[3].

الشيء الذي أكدته مصالح استخبارات الجيش الفرنسي من خلال تقاريرها المقدمة للقيادة العليا التي كانت تتابع عن كثب تطور الأوضاع في الجزائر منذ اندلاع الثورة، اذ أكدت في تقرير صدر 20 أكتوبر 1955م عن المكتب الثاني بالناحية العاشرة أن الثورة الجزائرية في توسع مستمر، وذلك في كل من:

- الشمال القسنطيني: انتشرت به كله عدا جزءا صغيرا من عنابة وجزءا أكبر من سطيف.
- القبائل الكبرى: شهدت توسعا في تجاه متيجة.
- الغرب الوهراني.
- الصحراء في طور التحضير.
- الجنوب القسنطيني: (المنطقة الأولى) أوراس النمامشة.

انتشرت به كله وهي في توسع نحو المناطق التي ذكرت سابقا أي (الشمال القسنطيني) الذي يمثل المنطقة الثانية، والقبائل الكبرى ومتيجة أي المنطقة الثالثة والرابعة، والغرب الوهراني المنطقة الخامسة، والصحراء فقد كانت مقسمة بين المنطقة الأولى والخامسة)[4].

---

[1] عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م، مصدر سابق ، ص76.

[2] أنظر كيف أصبح تنظيم منطقة الاوراس والنمامشة في الملحق رقم(04):
Wilaya 1, Commandement Sud et Est Constantinois A.N.O.M, Carton 93/2215

[3] يوسف مناصرية: واقع الثورة العسكري خلال السنة الأولى 1954-1955، مرجع سابق، ص32.

[4] المرجع نفسه، ص33.

لقد تميزت المنطقة الأولى عن المناطق الأخرى بسرعة الانتشار والتوسع وقوة السلاح وأيضا بكثرة المعارك التي جعلت العدو يركز عليها تركيزا كبيرا قصد تطويقها وخنق امتدادها[1] وتذكر نشرية الوطني[2] الصادرة عن الولاية الأولى خلال سنة 1955م حوصلة لأربعة أشهر (جويلية، أوت سبتمبر، أكتوبر) من الكفاح تبين فيها انتصارات الثورة وخسائرها، وأيضا خسائر العدو التي قدرتها بحوالي ألف وأربعمائة وتسعة وثمانين قتيلا من بينهم جنرال و33 ضابطا و157 جريحا بالإضافة إلى 48 أسيرا، أما المعدات والمتمثلة في الطائرات والسيارات فقد قدرتها بـ 33 طائرة و45 مصفحة، ومن بين خسائر جيش التحرير الوطني في نفس الفترة 64 شهيدا و29 جريحا، و12 سجينا ومفقودا، والخسائر المدنية قدرت بحوالي 175 شهيدا من بينهم 31 امرأة و14 طفلاً[3].

ومن النقاط المهمة التي تجدر الإشارة إليها والتي ساهمت في دعم النشاط الثوري بالمنطقة خاصة من ناحية الخبرة العسكرية والتسليح التحاق الجزائريين الذين شاركوا في الثورة التونسية بالثورة، وهذا على إثر الاتفاق الذي حدث بين الحكومة التونسية والفرنسية بشأن الاستقلال الذاتي، حيث سلم الثوار التونسيين أسلحتهم إلى السلطات المختصة، لكن الجزائريين رفضوا ذلك ودخلوا بها إلى تراب المنطقة الأولى واستقروا في دوار "تازبنت" والجبل الأبيض، ومن بين هؤلاء أيضا من شارك في الجهاد في فلسطين عام 1948م[4]، وقد كلفت قيادة الثورة بالأوراس العديد منهم بمهمة البحث عن السلاح في تونس ونذكر مهم "الجيلالي بن عمر، الطالب العربي قمودي، عبد الكريم هالي، السعيد عبد الحي، العربي فرجاني، علي زوازرية، محمد بن عمر، عمارة موساوي، عبد القادر عاشور، خزاني دردودي،

---

[1] انظر خريطة تتبع تحركات مجاهدي منطقة النمامشة في **الملحق رقم(05)**.

[2] العدد الثاني من نشرية الوطني الصادرة عن الولاية الأولى التي عثر عليها الأستاذ يوسف مناصرية في نوفمبر 1994م في أرشيف قصر فانسان تحت رقم 1H2587، والتي نشرها في كتاب: مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص56-64.

[3] المرجع نفسه، ص33.

[4] محمد زروال: اللمامشة في الثورة، ج1، دار هومة، الجزائر، 2003، ص64-65.

كيلاني الأرقط، العيد بركة، أحمد مصطفى التواتي، الهادي بوعزيز، لزهر شريط[1]، عباس لغرور، العربي العابد، فرحات الصغير زكور وغيرهم[2].

أما عن تفاصيل هذه النقطة فقد جاءت في احد الوثائق الفرنسية مؤرخة في 11 جويلية 1956 كالتالي:

عقب الاتفاق الذي وقع بين بورقيبة وقيادة الافلان تم الغاء وايقاف عمل المجموعات المتمردة الجزائرية التونسية التي تنشط في تونس تحت سلطة ادارة اوراس النمامشة، وقد تلقى هؤلاء المتمردين المصير التالي:

- جزء من التونسيين وضع السلاح وهذا الاخير سيسلم الى الجزائريين حسب وعود بورقيبة[3].
- لوحظ وجود متمردين تونسيين يحاربون كمتطوعين بالجزائر، في حين أن هناك اخرين مستعدين لاجتياز الحدود للالتحاق بهم.
- دخل الجزائريون الى بلادهم وتوزعوا في مجموعات النمامشة المحلية.
- المتطوعون التونسيون والمعزولين تقدموا الى القادة الجزائريين ومعهم شهادات رسمية من الحزب الدستوري الجديد[4].

---

[1] نظرا للنشاط القوي للأزهر شريط في منطقة النمامشة فقد كان محل بحث من قبل السلطات الفرنسية التي جمعت معلومات كل من يحمل نفس اسمه ولقبه، تم إحصاء ثلاث أشخاص يحملون نفس اللقب بما فيهم الأزهر شريط نفسه وهم:

1- شريط لزهر: مولود في 1915 في دوار تازينت، أبه محمد بن حمزة وأمه فتني هنية بنت علي.

2- شريط لزهاري بن بنجدو المولود في 01 مارس 1933 في بلالاة (مسكيانة)

شرايطي لزهر: اسمه الحقيقي لزهر بن محمد بن محمد بن أحمد الشرايطي، مولود في 1914 بمنطقة أرمة بقفصة التونسية، أبوه أحمد وأمه مهنية بنت صالح. أنظر **الملحق رقم (06):**

Fiche de renseignement « Lazher CHERIET » rebelles de Tébessa, wilaya01, A.N.O.M, 93/2387, p238.

[2] الطاهر جبلي: شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية (1954-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص134.

[3] الملحق رقم (07): L’apport tunisien a la rébellion algérienne, A.N.O.M , Carton : 9336/25/1.

[4] الملحق رقم (08): L’apport tunisien a la rébellion algérienne, p2 A.N.O.M , Carton : 9336/25/1.

إن شهرة أوراس النمامشة لم تأت هكذا وإنما جاءت نتيجة للانتصارات التي حققها مجاهدو هذه المنطقة في العديد من المواجهات رغم الإمكانات المتواضعة إذا ما قورنت بآلة التدمير الاستعماري، ومن بين هذه المواجهات التي خاضها مجاهدو هذه المنطقة معركة الجرف، والتي امتدت طوال أسبوع كامل ابتداءً من 22 سبتمبر 1955م إلى غاية 29 سبتمبر 1955م بقيادة شيهاني بشير على إثر الاجتماع الذي عقده في "عين الطرفة" والذي حضره جمع من المواطنين وقد القى فيهم ر خطبة حماسية طويلة اثارت مشاعر الحاضرين حسب ما ذكره الوردي قتال[1] من اجل تحسيسهم بقيمة الثورة وضرورة دعمها وقد عقد هذا الاجتماع 05 ايام قبل المعركة، ونتيجة للوشاية بهذا الاجتماع ومكانه والأهمية الذي يكتسيها والمتمثلة في حضور عدد كبير من قادة الثورة فحشد الجيش الفرنسي عساكره لمحاصرة المنطقة وبالتالي القضاء على قادة وعناصر جيش التحرير الوطني[2]، لكنها لقت مواجهة شرسة تحملت القنبلة بالمدفعية والطائرات، التي استمرت أسبوعا كاملا ليخرج مجاهدو المنطقة من هذا الحصار ويلحق بالقوات الاستعمارية خسائر كبيرة تتراوح بين 400 إلى 700 قتيل، وأصيبت عشرون طائرة بين العطب والسقوط فضلا عن بعض الدبابات والشاحنات، وحوالي 170 شهيدا في الطرف الجزائري وحوالي 50 جريحًا[3].

لقد أعطت هذه المعركة دفعًا معنويا قويا للثورة في المنطقة الأولى والمناطق الأخرى ووضعت الإدارة الاستعمارية في وضع حرج دفعها إلى إعادة النظر في الكثير من مخططاتها للقضاء على الثورة.

عرفت المنطقة تطور مشهودًا نتيجة المواجهات العديدة التي اندلعت بها فبعد حوالي عشرة أشهر من تحقيق النصر المعنوي في الجرف انطلقت معركة ثانية زادت في التأكيد على قوة الثورة ألا وهي معركة أرقوا والتي دامت يومين 17-18 جوان 1956م، والتي شارك فيها ما يربو على ألف وخمسمائة مجاهدًا، وحدثت هذه المعركة بعد يوم من وصول

---

[1] الوردي قتال: مقابلة مصورة في بيته بتاريخ 2016/12/22، 12.00-17.00.

[2] عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر1954، مصدر سابق، ص237.

[3] محمد زروال: اللمامشة في الثورة، مرجع سابق، ص161-162.

قافلة سلاح إلى جبل آرقو، وشارك فيها كبار ضباط الجيش الفرنسي من بينهم "تواريه" و"فانو كيدام" و"بيجار" والذي ذكر في كتابه "قطعة مجد" «عندما وصلني الأمر وأنا بمدينة عنابة أن أتحرك بفيلقي إلى جبال النمامشة جمعت جنودي وقلت لهم "أفهموا جيدا أنه في الجنوب من النمامشة هذه يكون من الصعب علينا أن نلعب دور الأبطال في مواجهة متمرد يقبل بل يبحث عن المواجهة، والنمامشة المشهورة قلب المتمردين وموضوع رهبة الشرق القسنطيني المتواجدة في جبال مشتتة وعارية من الغابات وذات هضاب مرتفعة بصخورها ووديانها»[1].

تعد هذه العبارات أحد أهم الشهادات بقوة وصلابة جيش التحرير الوطني في هذه المنطقة التي أصيب فيها الجنرال بيجار نفسه برصاصة كادت أن تودي بحياته، حيث يقول: "كنت على متن طائرة سميكة حطت بقرب وحدة اللفيف أمرت صائحا بالهجوم...، ولم أعط أمرًا آخر فقد لفحني سوط كبير في صدري خرج الدم من فمي، سقط رأسي في الرمال الملتهبة، لقد نفذت رصاصة فوق القلب بسنتمتر واحد وخرجت من الظهر وبعدها لم أعلم شيئا"[2].

إن هذا التطور النوعي في المواجهات داخل تراب المنطقة شكل ضغطا كبيرا وحقيقيا لإدارة الاحتلال التي وجدت نفسها في مأزق حقيقي دفعها إلى التفكير في إيجاد حلول وبدائل أخرى ناجعة وفعالة كفيلة بعرقلة مسيرة الثورة وإيقاف حركة ونشاط قوافل الذخيرة والسلاح التي زاد نشاطها وقويت شوكتها أكثر من ذي قبل والتي تعود جذورها إلى فترة المنظمة الخاصة (1947-1950م)، حيث تم تهريب كميات كبيرة من السلاح عبر الحدود الشرقية من ليبيا عبر الوادي نحو الأوراس بفضل جهود كل من بوضياف وبن مهيدي وبن بولعيد، هذا الأخير الذي تكفل بمهمة الانتقال إلى الحدود نحو ليبيا لتفعيل شبكات الدعم اللوجستيكي القديمة، حيث كللت جهوده بتأسيس قاعدة للتسليح في طرابلس رفقة أحمد بن

---

[1] بوبكر حفظ الله: مرجع سابق، ص213.

[2] المرجع نفسه، ص213.

بلة وقاضي بشير في أوت 1954م[1]، وفي سبيل هذه المهمة ألقي القبض على قائد المنطقة مصطفى بن بولعيد في 11فيفري 1955م[2]، وقد تمكن شيهاني بشير بعد توليه قيادة المنطقة الأولى من إعادة تشكيل وبعث شبكة التسليح في طرابلس عندما قام بإرسال محمد الأوراسي إلى ليبيا بعد اتفاق مع قاضي بشير[3] على ضرورة تزويد الشبكة بعناصر من المجاهدين لنقل السلاح إلى الجزائر خصوصا بعد تراكم كميات هائلة من الأسلحة المخزنة في طرابلس[4].

---

[1] الطاهر جبلي: شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية (1954-1962)، مرجع سابق، ص180.

[2] محمد العيد مطمر :"القائد الشهيد مصطفى بن بولعيد"، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 733.

[3] اسمه الحقيقي "محمد غزو" ولد في 27 جويلية 1927 بشرفة بهلول ضواحي عزازفة ، انخرط بصفة مناضل في صفوف حزب الشعب سنة 1944، سمي باسم قاضي بشير قبل ان يلتحق بجامع الزيتونة سنة 1947، استقر بتونس الى غاية 1951 حيث كان عضوا نشطا في صفوف جمعية طلبة حزب الشعب الجزائري بقيادة المناضل عبد الحميد مهري، وكان من دعاة حتمية توحيد النضال مع الاشقاء في تونس والمغرب ومن المؤمنين بمبدا الشمال الافريقي والمغرب الكبير كان ذلك في اطار نشاطه في لجنة تحرير المغرب العربي التي جسدت الحركة الميدانية لتنسيق الكفاح في المغرب العربي بعد لقاءه مع بعض المناضلين الذين كرسوا شبابهم لهذا الهدف الوحدوي تحت لواء البطل عبد الكريم الخطابي فمن المغرب نجد امثال(الهاشمي الطود، حمادي العزيز المدعو حمادي الريفي) ومن(عز الدين عزوز، يوسف العبيدي) في طرابلس التي استقر بها بتعليمات من حزبه، كما كان على علاقة طيبة مع عبد العزيز شوشان مسؤول مكتب تونس للتسليح في طرابلس لحماسته في التعاون والتنسيق الثوري الجزائري التونسي، وفي هذا الاطار يعود له الفضل في ميلاد الانوية الاولى لشبكات الامداد بالسلاح استعدادا لاندلاع الثورة التحريرية في اول نوفمبر 1954، اذ يعتبر في هذا المقام المؤسس الاساسي لقاعدة جبهة وجيش التحرير الوطني بعد اللقاء التاريخي الذي جمعه باحمد بن بلة ومصطفى بن بولعيد في طرابلس في 14 اوت 1954 وهو التاريخ الرسمي لتلسيس قاعدة طرابلس، وفي نفس الوقت عينه بن بولعيد مسؤولا عن القاعدة، كما كلف منذ سبتمبر 1954 بهمة بفزان مع محمد بلحاج لوضع القاعدة العسكرية لجيش التحرير المغاربي بليبيا، وكان شاهدا على الخلاف الذي وقع بين صالح بن يوسف والطاهر الاسود في ربيع 1956 حول تسيير جيش التحرير داخل تونس وكان قاضي بشير طرفا في التوفيق بين الطرفين بطرابلس بعد المفاوضات بين صالح بن يوسف والطاهر الاسود وقد بقي القاضي بشير على راس قيادة قاعدة طرابلس اللوجستية الى غاية الاستقلال الوطني، حيث واصل مكوثه هناك بطرابلس الى غاية 1963، حيث كان يمثل رئيس بعثة دبلوماسية في ليبيا، توفي بعد معانته مع مرض السرطان ببيته الكائن بضواحي مدينة الجزائر يوم 31 اكتوبر 2004 عن عمر يناهز السبعة والسبعين سنة. انظر: **الطاهر جبلي**، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 324، 325. .

[4] الطاهر جبلي: شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية (1954-1962)، مرجع سابق، ص184-185.

المبحث الثالث: الموقف الفرنسي:

1- سياسيا:

جاءت ردود الفعل السياسية تبعا بعدما انتشر خبر اندلاع الثورة التحريرية الذي تناقلته الصحف ووكالات الأنباء العالمية، نظرا للخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالاستعمار الفرنسي جراء عمليات أول نوفمبر، وأيضا التنسيق الذي شهدته هذه العمليات والتي شملت أنحاء عديدة من الوطن لذلك لم يكن للسلطات الفرنسية من خيار سوى الإعلان عنها وبالطبع التقليل من أهميتها وخطورتها، فأصدرت بلاغا من العاصمة الفرنسية باريس وآخر في عاصمة الجزائر[1].

إن أول الردود السياسية عن اندلاع الثورة التحريرية جاء في البلاغ الرسمي الأول لوزارة الداخلية الفرنسية والذي تميز بأسلوبه المختصر، وجاء كالتالي "وقعت عدة عمليات مسلحة في هذه الليلة، في نقاط عديدة بالتراب الجزائري، وهي ناتجة عن أعمال فردية أو مجموعات صغيرة منعزلة، ولقد اتخذت إجراءات عاجلة من طرف الحاكم العام[2] في الجزائر، ووضع وزير الداخلية تحت تصرفه قوات إضافية من الشرطة، وأن الهدوء التام يخيم على مجموع السكان"[3].

---

[1] تناقلت وكالات الأنباء وقائع تلك الليلة مع التعاليق المختلفة على زمن وقوعها ونوعيتها وأهميتها، تصدرتها إذاعة صوت العرب ببث الخبر بصوت المذيع أحمد سعيد، وأيضا تم قراءة أول تعليق للوفد الجزائر بالقاهرة بعنوان "الثورة تنفجر في الجزائر"، وأعلن في تونس على لسان عيسى مسعود، وفي المغرب على لسان محمد بوزيدي، أما إذاعات ليبيا وسوريا والعراق وأفغانستان والمجر "إذاعة بودابست" فقد قطعت برامجها لتبث نبأ الثورة في الجزائر، أنظر: **محمد العيد مطمر**، مواجهة فرنسا للثورة في الأوراس (نوفمبر 1954- مارس 1956)، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص869.

[2] بيار مانديس فرانس (1907-1982) سياسي ونائب بين 1932-1944 ثم ما بين 1946-1958 وزير أول، ومن جوان 1954 إلى فيفري 1955 أنهى مشكلة الهند الصينية وقاد المفاوضات التي أفضت إلى استقلال تونس، عارض حركة مايو 1958 الانقلابية وسياسيا ظل بين اتحاد الجمهورية الجديدة والحزب الاشتراكي الموحد والحزب الاشتراكي، ألف كتاب بعنوان: الجمهورية العصرية 1962، أنظر: **جيلالي تكران**: الحركة العمالية الجزائرية في الجزائر وفرنسا ودورها في التحرير الوطني بين 1945-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2013/022012، ص108.

[3] الزبير سيف الإسلام: سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988، ص68-69.

وكما قلنا سابقا بأن هذا البلاغ جاء مختصرا ومقتضبا ونتيجة للانتقاد الذي تعرض له من طرف المراقبين فقد تدخلت الولاية العامة بإيعاز من وزارة الداخلية لتنشر بلاغا ثانيا عشية ذلك اليوم بتوقيع من الحاكم العام بالجزائر "روجي ليونارد" (Roger Leonard)[1] يضيف فيه معلومات إضافية حول الموضوع، وجاء نص البلاغ كالتالي: "حدث أثناء الليل بمناطق مختلفة من التراب الجزائري وعلى الأخص شرق قسنطينة، منها منطقة الأوراس عدة عمليات مسلحة مختلفة، بلغ عددها الثلاثين عملية، قامت بها فرق صغيرة من الإرهابيين، أسفرت عن مقتل ضابط وبعض الجنود في خنشلة وباتنة، وبعض الجنود في القبائل، وكذلك أطلق الرصاص على بعض مراكز رجال الدرك، وألقيت بعض القنابل الحارقة المصنوعة محليا على مخازن شركة الحبوب في البليدة وبوفاريك، وشركة سيلوناف للخضار والفلين بالقبائل[2].

ويؤكد الحاكم العام أنه اتخذ فور وقوع هذه الحوادث الإجراءات الحازمة والسريعة اللازمة لمواجهة هذه الحالة، تلك الإجراءات التي هي بين يدي القائد العام للجيش، يجري تنفيذها، كما استدعينا قوات الاحتياط لتدعيم قواتنا في مناطق الحوادث[3]، وأن السكان الذين وضعوا ثقتهم فيما يتخذه الحاكم العام من إجراءات لتهدئة الحال وضمان الأمن والقضاء على الأقلية المجرمة، قد سيطر عليهم الهدوء وضبط الأعصاب في جميع أوساطهم"[4].

---

[1] ولد في بوردو في 27أفريل 1898، درس الآداب والحقوق في جامعة بوردو وباريس، وتخرج ايضا من كلية العلوم السياسية الحرة، شغل العديد من المناصب في القضاء، عين كحام شرطة في افريل 1947، وعين من طرف مجلس الوزراء في منصب حاكم عام للجزائر خلفا لـ" ادموند نايجلن"، وتم استبداله بجاك سوستال سنة 1955، ومن بعدها تولى مناصب عدة، توفي بباريس في 17 جوان 1987. للمزيد أنظر:

Fondation Nationale Des Sciences Politique : Archives Roger Leonard, Scinces Po, Paris, 2004, p4-6.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، "ردود الفعل الأولية على غرة أول نوفمبر داخلا وخارجا وبعض مآثر فاتح نوفمبر"، مجلة أول نوفمبر، ع60، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1983، ص53،54.

[3] المرجع نفسه، ص54.

[4] الزبير سيف الإسلام: مرجع سابق، ص71.

إن القارئ لهذا البلاغ يلاحظ المحاولات الفرنسية للتقليل من أهمية هذا الحدث قصد تضليل الرأي العام الداخلي وتشتيته، الشيء الذي فضحته استمرارية الثورة الجزائرية لتكذب تصريحات رئيس الحكومة الفرنسية "مانديس فرانس" (Mandes France) ووزير داخليته فرانسوا ميتران التي تصف منفذي هذه العمليات بالمجرمين الذين تسللوا إلى الأوراس عبر الحدود التونسية وهم تونسيين[1].

لقد توالت تصريحات وردود أفعال السياسيين الفرنسيين من باريس بين الطمأنة والتهديد والوعيد بالقضاء على منفذي العمليات، فها هو مانديس فرانس يصرح أمام البرلمان قائلا: "لا تخافوا إن الأمة لن تسمح لأحد أن يخاطر بوحدتها وأن ليس هناك انفصال ممكن للجزائر عن فرنسا"[2].

وقد أصر على أن فرنسا ستتخذ الإجراءات الصارمة، ولن تتسامح مع الثوار وذلك من خلال تصريحه: "ولن نرحم المتمردين، فلن يكون هناك تساهل، فلا يمكن التساهل عندما تكون وحدة الجمهورية والسلام الداخلي للأمة معرضين للخطر، وذلك أن العمالات الجزائرية جزء من فرنسا منذ مدة طويلة، وسكانها يتمتعون بالجنسية الفرنسية، ولهم تمثيلهم في البرلمان وقد برهنوا بكفاية عن تعلقهم بفرنسا، بحيث لا يمكن أن تسمح فرنسا لأحد بأن يعرض وحدتها للخطر"[3].

أما السياسيين الموجودين في الجزائر الذين تزعمهم الحاكم العام "روجي ليونارد" فقد وصف تلك العمليات بأنها عبارة عن "تمرد بعض الأعراش، وأن المتمردين عبارة عن مجموعة من اليساريين ينتمون إلى الشيوعية العالمية والقاهرة هي التي تحرضهم على القيام

---

[1] ليلى تيته: تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية، أطروحة دكتوراه جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013، ص70.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص105.

[3] المرجع نفسه، ص107.

بأعمال تخريبية"[1]، كما أضاف ليونار فيما بعد قائلا :" إننا نحس بان هذه العمليات يديرها مشرفون أجانب يعتمدون عليها مستقبلا أمام منظمة الأمم حين عرض المغرب الفرنسي، وبما أن الجزء الجزائري في هذا الملف فارغ لا يقوم على أي أساس جدي كان لابد وان تنشأ حركة عصيان مثيرة ضد السلطة الفرنسية فمن الطبيعي إذا استعمال ناحية الأوراس لهذا الغرض"[2].

ولما سئل وزير الداخلية "فرانسوا ميتران"[3] عن الأسباب التي أدت لوقوع تلك الأحداث قال: «حقا كانت شعارات تسببت في هذه الأحداث الإرهابية والتمرد ويبدو أن قرب دورة الأمم المتحدة قد دفعت بالمسؤولين المتمردين إلى التصرف بسرعة ومن بين هؤلاء هناك تونسيون وجزائريون في حزب مصالي الحاج وقد لعبت إذاعتا القاهرة وبودابست الدور الذي نعرفه»[4]

أما جاك شوفالي[5] رئيس بلدية الجزائر ونائبها في البرلمان الفرنسي وكاتب الدولة للحرب فقد أعلن في تصريحه صبيحة ذلك اليوم بقوله "إن الأوراس في حالة تمرد فعلية، حيث يسيطر على أعالي البلاد 400 الى 450 رجلا مسلحين بأسلحة أوتوماتيكية ويحملون

---

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص405-406.

[2] Colette et Francis jeanson: l'Algérie Hors la Loi, Edition ANEP, Alger, 2012, p212.

[3] شغل منصب وزير الداخلية المكلف بالعمالات الفرنسية بالجزائر عام1954 ، ثم وزير العدل في حكومة غي مولي من فيفري 1956 إلى جوان 1957 وكان وراء الإعدامات بدون محاكمة خلال معركة الجزائر حيث وافق شخصيا على أكثر من ثلاثين إعداما، وهو المسؤول أيضا عن اغتيال العربي بن مهيدي، أسس للشروط الشرعية لممارسة التعذيب باقتراحه لقانون مارس 1956 الذي منح سلطات مطلقة للعسكريين، حكم فرنسا لعهدتين مدة أربعة عشرة سنة من 1981 إلى1996. للمزيد أنظر:

François Malye, **Benjamin Stora** : François Mitterrand et la guerre d'Algérie, édition Sedi, Alger, 2011, p 7-9.

[4] أحسن بومالي: أول نوفمبر 1954، بداية النهاية لـ "خرافة" الجزائر فرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص151.

[5] تولى رئاسة بلدية الأبيار ثم انتخب رئيس بلدية الجزائر العاصمة عام 1953 ، شغل منصب كاتب دولة في حكومة مانديس فرانس، ثم وزيرا للدفاع الوطني، كان يؤمن بجزائر فرنسية يتمتع فيها الجزائريون بمشاركة أكثر في الحياة السياسية، توفي في الجزائر العاصمة سنة1971، أنظر: **ابراهيم طاس**، مرجع سابق، ص28.

أجهزة راديو للبث والاستقبال، ويرأسهم محكوم عليه بالإعدام في إطار القانون العام"، و أضاف قائلا:" إن لدينا الآن الدليل القطعي على أن أحداث يوم الاثنين تم تدبيرها ضمن مخطط توافقي موحى من الصفر يهدف الى فك الحصار عن جماعة الفلاقة الموجودين قرب الحدود التونسية ويؤثر فيهم الضغط من قبل الجنرال لاتور (latour)" [1]، و صرح في خنشلة يوم 02 نوفمبر 1954: "إن الحكومة لن تقبل بأية صفة كانت بأي إرهاب فردي ولا جماعي وأن جميع التدابير الصارمة ستتخذ"[2].

وفي نهاية شهر نوفمبر وبالضبط في السابع والعشرون منه أي بعد ثلاث أسابيع من اندلاع الثورة وعلى اثر ختام الزيارة التفتيشية التي قام بها وزير الداخلية بالاوراس تراجع عن تصريحاته السابقة وكذا تصريحات "جاك شوفالي"، إذ صرح في ندوة صحافية في باتنة قائلا:" ليست الأوراس في حالة عصيان، توجد في الجبال بعض المئات من المتصلبين وسكان راضون أو خاضعون أو خائفون" [3].

لكن المستمع لهذا التصريح قد تتبادر إلى ذهنه العديد من الأسئلة، لماذا تنشر كل هذه القوات الفرنسية في المنطقة إذا لم تكن هناك حالة من العصيان؟ ومن هؤلاء الأعداء الذين " ستواصل هذه القوات عملها ضدهم بدون هوادة في الأوراس حسب ما وعد به الوزير في نفس الوقت سلطات البلديات المختلطة في الأوراس"؟[4] وغيرها من الأسئلة التي أظهرت الأيام التي تلت أن الخلاصة التي استنتجها فرانسوا ميتران بعد زيارة باتنة، حدث عكسها تماما حيث أصبحت فم الطوب بعد إجلاء سكانها " قاعدة عمليات، وتواصلت الإعدادات حيث كانت مختلف السفن المتجهة من مرسيليا الى الجزائر في الأيام الاخيرة مخصصة في مجملها لنقل الجنود، هذا فضلا على القصف المستمر لقوات الطيران للمنطقة حيث صرحت

---

[1] Colette et Francis jeanson: op-cit, p212.

[2] القيزي رقية: أشكال القمع الاستعماري في مواجهة الثورة 1954-1962، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 02، 2012/2011، ص18.

[3] Colette et Francis jeanson: op-cit, p214.

[4] Ibid, p215.

الطبيبة أوديت جورال(Odette Joral) "أنها نقلت في سيارة الإسعاف امرأة شاوية أصيبت بجراح أثناء عملية قذف نفذها الطيران"[1].

لم تتوقف التصريحات التطمينية للسياسين الفرنسيين في الجزائر والتي فندتها الأحداث المستمرة على ارض الواقع في كل مرة، فبعد تصريح وزير الداخلية الذي تم ذكره جاء تصريح "جاك شوفالي" يوم 10 من نفس الشهر عند عودته من الجزائر الى فرنسا قائلا:" الوضع يتطور وبسرعة لصالحنا في الجزائر، إنني جد متفائل"، ولم يمض على هذا التصريح يومان حتى نشر خبر مفاده أن كمية من الأسلحة العصرية وصلت الى جيش التحرير الوطني وأن اشتباكات عنيفة وقعت في جبل إشمول وفي القبائل الكبرى"[2].

إذن بعد فشل تصريحات السياسيين الفرنسيين في التستر على التقدم الذي تحرزه الثورة في كل مرة، خاصة أمام الضغط الإعلامي الكبير الذي تعرض له المسؤولون السياسيون من قبل الصحافة الفرنسية، كيف كانت ردود الفعل العسكرية على النشاط الثوري في المنطقة؟

عسكريا:

لقد كان رد فعل السلطات الاستعمارية الفرنسية ميدانيا، إذ هرعت أغلب القيادات العسكرية والمدنية لزيارة منطقة الأوراس –معقل المتمردين – حسب وصفهم[3]، وتزامن مع ذلك القيام بموجة اعتقالات واسعة مست حوالي 3036 شخص وضع 724 منهم رهن الحبس[4].

---

[1] Colette et Francis jeanson: op-cit, p216.

[2] Ibid, p216,217.

[3] محمد الصغير هلايلي: مصدر سابق، ص92.

[4] ليلى تيته: مرجع سابق، ص70.

وقد عقد اجتماع في باتنة يوم 02 نوفمبر ضم كل من "بول شاريير" (Poul Cherrire)[1] القائد العام للقوات المسلحة، و"جاك شوفالي" سكرتير الدولة للحرب، والجنرال "سبيلمان" (Spillmann) قائد الناحية العسكرية لقسنطينة، وجون ديليبلانك (Jean Deleplanque) نائب للمحافظ بمدينة باتنة، والكومندان "بلانش" (Planche) القائد للموقع العسكري لباتنة، و"روني مايير" (Roné Mayer)[2] نائب عن قسنطينة، حيث أفضت مشاوراتهم والتي قيمت الوضع آنذاك بقرار ضرورة وضع حد لحالة العصيان[3]، وبما أن معظم الجيش الفرنسي كان في الهند الصينية، فقد كان تحت يد الجنرال "شاريير" سوى كتيبتين من المظليين وثلاث كتائب مشاة من الفرقة 11 وكتيبة تابعة للفرقة الأجنبية، فقد فضل في البداية العمل على إنقاذ الأوربيين القاطنين بأريس وتكوت من حالة الحصار التي ضربت عليهم، فأريس وحدها بها حوالي 80 أوربيا الشيء الذي دفع الجنرال "سبيلمان" إلى تكليف الكولونيل "بلانش" لفك الحصار عنها وهو ما قامت به سرية المدرعات التابعة للقائد "قازوري" (Gasserie) والتي عددها عشرون، كما استعان أيضا الكولونيل "بلانش" في هذه العملية بمظللي العقيد "دوكورنو"، وقد كتب الجنرال "سبيلمان" في تقريره حول هذه العملية مايلي:" كان الغرض من عملية إشمول هو تعويد الجنود على صعوبات الحرب والتعرف على البلد، والقيام بدوريات في المنحدرات المتوحشة التي لم ير سكانها الفرنسيين منذ عشرات السنين، وتوجيه بعض العائلات التي لم تخضع من قبل لأوامر السلطة المدنية نحو مركز التجمع في "توفان" وحجز بعض الأسلحة الحربية المخبأة وإيقاف حوالي أربعين شخصا مشتبها فيهم"[4]، كما تم فك الحصار عن تكوت من قبل فرقة المشاة والمضليين

---

[1] كان القائد الأعلى للقوات المسلحة الفرنسية بالجزائر من أوت 1954 إلى جوان1955. انظر: **ابراهيم طاس،** <u>السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958</u>، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص49.

[2] سياسي فرنسي من مواليد 1859 بباريس، عضو في اللجنة الفرنسية للتحرير بالجزائر عام1943، نائب راديكالي بين 1946-1952، شغل منصب وزير المالية والعدالة خلال الفترة 1947-1952. انظر: المرجع نفسه، ص 49.

[3] ليلة تيته: مرجع سابق، ص71.

[4] فرحات عباس: مصدر سابق، ص162.

التابعة للمنطقة، وقد تم إخلاء السكان الأوربيين في الثالث نوفمبر من أريس وتكوت وفم الطوب[1].

وفي يوم 6 نوفمبر 1954م قام مدير ديوان وزير الداخلية "بيار نوكلاي" بزيارة إلى دائرة الأوراس لعقد اجتماعات تنسيقية مع كل الحكام المدنيين ووحدات الدرك والشرطة من أجل السيطرة على الوضع الأمني لتدعيم القوات العسكرية، وعين رئيس دائرة باتنة منسقا عاما لكل تلك الأجهزة[2].

وفي يوم 11 نوفمبر قدم أيضا الوالي العام "روجي ليونار" إلى مدينة باتنة وعقد العديد من الاجتماعات التنظيمية وتوجه مع الجنرال "سيبلمان" والعقيد "ديكورنو" إلى كل من أريس وفم الطوب وخنشلة، وقام أيضا وزير الداخلية "فرانسوا ميتران" في 1954/11/28م بزيارة شملت كل من قسنطينة، باتنة، وأريس للاتصال بجنرالات الميدان الذين كانوا يشنون حملة تفتيشية في شمال منطقة أريس، وعاين بعض الأماكن الساخنة، كما أشرف على عملية ترحيل سكان المناطق الجبلية إلى المحتشدات[3]، كدوار إشمول الذي كانت تسكنه حوالي1000عائلة لم يبقى منه سوى 700 عائلة، ففي اليوم الموالي لعملية ترحيل هذا الدوار زج قائدي الفرقة المنقولة جوا الخامسة والعشرين(25) والكتيبة الثامنة عشر(18) للمضليين، خمسة (5) فيالق في عملية تمشيط واسعة النطاق في الدواوير التي تم إخلاؤها من السكان، حيث عمل الفيلقان على تمشيط المنطقة الواقعة على طول الوادي الموازي لخط تيمقاد/توفانة، أما الثلاثة فيالق الأخرى المتبقية فقد انطلقت في الصباح الموالي لتمشيط الأودية الصابة الأخرى، وفي التعقيب على هذه العمليات جاء في برقية لوكالة الأنباء الفرنسية مايلي: " يشاع في مركز قيادة الجنرال جيل أن هذه العمليات ليست عسكرية في

[1] ليلة تيته: مرجع سابق، ص71.

[2] محمد الصغير هلايلي: مصدر سابق، ص91.

[3] المصدر نفسه، ص92.

حد ذاتها وإنما هي تعبير عن التواجد ولإظهار القوة حيث لا يقصد استعمال السلاح وإنما إشعار أمام السكان الضعاف المتعرضين لضغط الخارجين عن القانون"[1].

ونتيجة الزيارة التفتيشية التي قام بها ميتران الى الأوراس قرر الاستعانة وبشكل استعجالي بالفيلق الخامس والثلاثين للمشاة المتمركز في بلفور (Belfort) بالعاصمة و100 من مدفعيي الفيلق الـ 477 المتمركز في فالانس[2].

لقد استمرت نفس ردود الأفعال خلال الأشهر الموالية وبدأت الحالة العامة تشهد نوعا من الاستقرار خاصة أمام ترحيل عدد كبير من دواوير منطقة الأوراس حيث أصبحت القوات الفرنسية تسيطر على ثلاثة أرباع الأوراس، لكنه ومع دخول شهر جانفي1955 حتى عاد النشاط الثوري في التطور من جديد حيث شهدت المنطقة العديد من الاشتباكات والكمائن والأعمال التخريبية، لذا قررت القوات الفرنسية في 19 جانفي القيام بعملية واسعة النطاق في الأوراس على جبل أحمر خدو، سميت "عملية فيرونيك" شارك فيها خمسة ألاف (5000) جندي مدعومة بالدبابات والتغطية الجوية بالطائرات، وجاءت هذه العملية للحد من امتداد الثورة وتوسعها نحو الجنوب واستمرت الى غاية مساء اليوم الموالي، حيث قنبلت أثناء هذه العملية العديد من المغارات التي كانت يلتجأ إليها جنود جيش التحرير وأغلقت مداخلها بالردوم[3].

لم يمض يومان عن هذه العملية حتى شنت في جنوب الأوراس عملية ثانية وهي "عملية فيولات" في 23 جانفي والتي شملت جبال تيزا وفوشي اللذان كانا ووفقا لمعلومات استخباراتية فرنسية يمثلان موقع استراحة لجنود جيش التحرير الوطني وشارك في هذه العملية حوالي أربعة ألاف (4000) جندي واستمرت الى 25 جانفي، إلا أنها لم تحقق نتائج هامة سوى توقيف بعض المشبوهين فقط[4].

---

[1] Colette et Francis jeanson: op-cit, p219.

[2] ibid, p219.

[3] ibid, p 226,227.

[4] ibid, p 227.

لقد كانت أهم حصيلة للخمس الأسابيع الأولى من الثورة التي حققتها القوات الفرنسية في منطقة الأوراس والتي اعتبرتها السلطات الفرنسية بالجد ايجابية، هي القضاء على ما أطلقت عليه زعيم عصابة الأوراس "قرين بلقاسم" يوم 29 نوفمبر، إضافة الى اعتقال أكثر من 1850 شخصا مشتبها بهم، هذا بالإضافة الى استنطاق حوالي 500 شخصا على اثر العملية التفتيشية يوم 25 ديسمبر1954 التي شملت منطقة الونزة (12000 ساكنا) فقط هذا دون ذكر حصيلة العمليات في المناطق الأخرى، وكانت الحصيلة التي قدمها الحاكم العام لهذه العمليات عشية رأس السنة، كما يلي:" بعد العمليات الأكثر فتكا، أدى ردع أصحابها الى تحقيق نسبة نجاح قدرت بـ85% (أي قتل منفذيها أو توقيفهم أو التعرف عليهم)، أما فيما يخص القضايا المتوسطة فنسبة النجاح فيها75%، والقضايا الثانوية كللت مجملها بنسبة نجاح قدرت بـ 70% وفي بعض الأحيان أحكمت في الساعة التي تلتها"[1].

كما يصف أحد التقارير الفرنسية مؤرخ في 30 ديسمبر 1954 تطور الحالة في الاوراس كالتالي :

- يستمر المتمردون في الذهاب والاياب من وإلى الجبل للتزود بالمؤونة وأخذ معلومات عن تنظيمنا وتحركاتنا والتحدث مع سكان الدواوير والمداشر والتآمر معهم في زرع الرعب بين السكان الذين لم يتأثروا بانتشار القوى العسكرية.
- ان عدم تعرض المتمردين لأي قمع او تصفيات او ادانات من طرفنا جعل السكان يظنون أن المتمردين سيربحون الحرب.
- الرأي العام غير مقتنع بانتصار نظام التمرد.
- لا أحد يصدق موت "قرين بلقاسم"[2].

ومن الوسائل التي ساهمت في التقليل من عمليات المتمردين في الجبال ما يلي:

---

[1] Colette et Francis jeanson: op-cit, p222.

[2] الملحق رقم(09): Rébellion des Aurès situation général, A.N.O.M, Carton : 93/2472

- استخدام اسلوب الكر والفر في الجبال بواسطة المفارز والقوات الخاصة كثيرة الحركة بالربط مع عناصر الدعم التي تتدخل بشكل سريع وباختصار تنظيم قوى ضد متمردي الجبال بشكل مرن.
- تطبيق اجراءات عقابية شديدة ضد كل متعاون مع المتمردين.
- تحريض السكان الشاوية والعرب ضد المتمردين والمتعاونين معهم باستخدام الدعاية وهذا من خلال تشديد استخبارات ووعود بتقديم منح لكل متعاون وتطبيق عقوبات صارمة ضد المتردين ومعاونيهم.
- اعادت التأطير الاداري للبلاد[1].

وفي إطار توفير شروط نجاح الحملة العسكرية على المنطقة دائما استمرت القوات العسكرية الفرنسية تصل تبعا إلى أوراس النمامشة لدفن التمرد أين ولد، واعتبرت هذه المنطقة منطقة توتر وكانت من أول المناطق التي شملها قانون حالة الطوارئ الذي صدر في 03 أفريل 1955م[2]، وحتى تتمكن السلطات الاستعمارية من تطبيق البنود الواردة في هذا القانون قامت بتعيين الجنرال "برلانج" في 29 افريل1955 قائد عاما لتنسيق العمليات العسكرية والمدنية بالمناطق التي شملها قانون حالة الطوارئ، ووضع تحت تصرفه الفيلق الذي يحمل أكثر الأوسمة من بين فيالق الجيش الفرنسي، وقد وصل هذا الفيلق فعلا إلى

---

[1] الملحق رقم(10): Rébellion des Aurès situation général, p2 ,A.N.O.M, Carton : 93/2472

[2] قانون الطوارئ يؤدي إلى نقل السلطات من الجهات القضائية والإدارية إلى الجيش ليصبح هو السلطة الفعلية في البلاد، ومن بين ما يشمله هذا القانون:

. إنشاء المحتشدات في المناطق النائية.

. السماح للشرطة باعتقال أي شخص دون الحصول على الموافقة من الجهات القضائية.

. إنشاء جهاز للشرطة الريفية المتنقلة.

. منع تحرك الأشخاص والسيارات إلا بعد الحصول على الإذن من طرف السلطات الفرنسية... أنظر: **لخضر شريط وآخرون**، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص155.

منطقة الأوراس في 03 ماي 1955،[1] ومن بين القوات التي وصلت إلى المنطقة منذ انطلاقة الثورة وإلى غاية جويلية 1955م الكتائب التالية:

- أربع كتائب وطابور مغربي بأريس.
- ست كتائب وطابور مغربي بخنشلة.
- كتيبة وطابور مغربي ومجموعة صحراوية بجنوب بسكرة.
- ثلاث طابورات ومجموعتان محمولتان لفيلق اللفيف الأجنبي بتبسة.
- كتيبتان وست سرايا وكتيبة لمظليي اللفيف الأجنبي بباتنة[2].

لقد زاوجت الإدارة الاستعمارية في هذه المنطقة بين سياسة الترهيب والتي تمثلت في معاقبة كل من يظهر تعاطفه مع الثورة، وسياسة الترغيب التي تمثلت في الوعود بتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان بعد القضاء على التمرد، ففي 20 نوفمبر 1954 مثلا قام سلاح الطيران برمي 50000 منشور فوق منطقة الأوراس – تحضيرا لعمليات جديدة– تدعو السكان إلى الالتزام بالهدوء والتخلي عن العصاة، حيث جاء في المنشور:

" نداء إلى السكان المسلمين إن بعض المقلقين المدفوعين من جهات أجنبية أثاروا حوادث دامية في بلادنا، وهم يتمركزون بصفة خاصة في منطقتكم ويعيشون على خيراتكم، بأنهم يلزمونكم بمساعدتهم ويسعون إلى اقتياد رجالكم في مغامرات إجرامية، أيها المسلمون الجزائريون إنكم لن تتبعوهم وستتجهون عاجلا قبل الأحد 21 نوفمبر الساعة السادسة مساءًا إلى "مناطق الأمان" التي ترشدكم إليها القوات الفرنسية والسلطات الإدارية لدواويركم، وأنتم الذين التحقتم بهؤلاء المشاغبين بدون روية ولم ترتكبوا أي جريمة التحقوا فورا بمناطق الأمن بأسلحتكم، ولن يصيبكم أي ضرر، عما قريب ستنهال على رؤوس العصاة مصيبة نكراء وبعد ذلك سيعود السلم الفرنسي من جديد"[3].

---

[1] محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 108.

[2] لخضر شريط وآخرون: مرجع سابق، ص247-248.

[3] Colette et Francis jeanson: op-cit, p218.

كل هذا جاء لعزل الثورة عن الجماهير الشعبية التي تعتبر الشريان الرئيسي للثورة من أجل القضاء عليها، وسنتعرض في الفصل الموالي لمختلف السياسات التي اتبعتها فرنسا لتطويق الثورة وخنق امتدادها والتي كانت بدايتها بالترحيل القصري للسكان.

الفصل الأول

إستراتيجية التطويق والخنق على الحدود الشرقية.

المبحث الأول: إنشاء المحتشدات والمناطق المحرمة.

1-المناطق المحرمة

2-المحتشدات.

المبحث الثاني: إقامة الخطوط الشائكة المكهربة.

1-مراحل إنجاز خط موريس على الحدود الشرقية.

2-وضعية خط موريس على الحدود الشرقية في 30 سبتمبر 1957.

3-حقول الألغام.

4-تعزيزات خط موريس.

المبحث الثالث: تدعيم خط موريس بخط شال.

1-القوات الداعمة لخط شال.

2-مخطط شال بالولاية الأولى.

المبحث الرابع: الحرب النفسية الاستعمارية.

1-التحديد المصطلحاتي للحرب النفسية.

2-نماذج من مؤسسات الحرب النفسية.

2-1- المكتب الخامس

2-2- المصالح الإدارية المتخصصة

إن الإستراتيجية العسكرية التي انتهجتها الحكومة الاستعمارية الفرنسية إبان الثورة التحريرية اتسمت بعدة أساليب وأشكال مختلفة طبقت على الشعب الجزائري في المنطقة الأولى كما في المناطق التاريخية الأخرى، لكن اختلفت باختلاف مميزات وخصائص كل منطقة، ولقد مرت هذه السياسة بمراحل مختلفة بدأت بسن قوانين عسكرية وإدارية كحالة الطوارئ، وإقامة المناطق المحرمة والمحتشدات وبناء السدود الشائكة المكهربة المتمثلة في خطي موريس وشال، وأيضا اعتماد أساليب الحرب النفسية مزاوجة مع الأساليب العسكرية السابقة لشل الثورة وقطع امتدادها وعزل الشعب عن ثورته وبالتالي القضاء عليها.

المبحث الأول: إنشاء المحتشدات والمناطق المحرمة:

1- المناطق المحرمة:

المنطقة المحرمة حسب تعريف لها في مذكرة صادرة عن القيادة العسكرية الفرنسية بالجزائر في 20 أوت 1956م: « إنها منطقة لا يسمح لأي وجود فيها وأن إطلاق النار فيها يكون فوريا، ويسمح فيها باستخدام جميع الوسائل النارية الجوية والأرضية على أي مجموعة من الأفراد وكل الأفراد المعزولين وجميع المناطق المشتبه فيها»[1]، وقد قدر المؤرخ "أندري جوليان" عددها بحوالي 936 منطقة، بينما قدرها" ميشال كورناتون" بـ 2300 منطقة[2].

وقد أنشئت المناطق المحرمة بطريقتين، الأولى غير ممنهجة ويشرع فيها أثناء القيام بالعمليات العسكرية، فبعد الانتهاء من تلك العملية أو الأخرى يصدر مرسوم يقضي بأن المنطقة التي شهدت مواجهات مع أفراد جيش التحرير الوطني محرمة، أما الثانية فتقوم على تحضير عملية المنطقة المحرمة على مستوى قيادة الأركان بعد دراسة المناطق الساخنة، فيحدد الإقليم المعني بعد وضع رسم تخطيطي له وبعدها يحذر سكان هذا الإقليم وتحدد لهم مهلة لإخلائه، حينئذ يشرع في تدمير قرى ومداشر هذا الإقليم بالمدافع والطائرات[3]، حيث وصف النائب الفرنسي "بيير كلوسترمان" في شاهدة أمام البرلمان الفرنسي في 13 ماي 1958 وكان هذا النائب قد عمل طيارا في الجيش الفرنسي في الجزائر فيقول:" لكي لا يجد الفلاحون مأوى لهم في القرى أثناء ترحيلهم، ولكي لا يتمكن أبناء القرى الصغيرة من مساعدتهم فقد اضطررنا للقيام بعملية تطهير جوي ضد قرى هذه المناطق"[4].

---

[1] الغالي غربي: فرنسا والثورة التحريرية (1954-1962م)، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص541.

[2] هنري علاق: عودة الى الاستنطاق، حوار مع جيل مارتان، تر: مصطفى ولد عبد الخالق، امدوكال للنشر، الجزائر، 2013، ص96.

[3] محمد تقية: الثورة الجزائرية المصدر،الرمز والمآل، دار القصبة، 2010، ص375-376.

[4] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة،ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص34-35.

وتعلن السلطات الاستعمارية الفرنسية أن هذه المنطقة محرمة أو الأخرى بمجرد معرفة تواجد عناصر جيش التحرير الوطني بها، أو نتيجة إيجاد صعوبة في التنقل داخل جبل ما أو منطقة معينة فتعد مباشرة منطقة محرمة[1]، ومن هذا المنطلق أجبرت الكثير من السكان الذين يعيشون بالقرب من الجبال والغابات ومعاقل الثورة المشهورة أن يغادروا مداشرهم وقراهم[2]، فهناك من ساعفهم الحظ فَمُنحت لهم أيام لإخلاء مناطقهم أو في بعض الأحيان ساعات من الزمن فقط، أما في الحالات الأخرى فلم ينذر السكان حتى، وإنما تحاصر القرية مباشرة فينقل السكان على متن الشاحنات العسكرية نحو أقرب المراكز[3]، وكل من يوجد بعد عملية الإخلاء يعتبر متمردًا، وبالتالي يكون عرضة لقصف الطيران والمدفعية[4]، ويعبر احد الجنرالات الفرنسيين عن هذه الإجراء بقوله:" إن التحرك في هذه المناطق أصبح أمرا سهلا طالما أن من يتحرك داخلها كان شريرا"[5]، ويمكننا القول أن جبال الأوراس هي أول المناطق المحرمة في الجزائر وهذا نتيجة عمليات إجلاء وترحيل العديد من سكان منطقتي الأوراس والنمامشة في بداية الأسابيع الأولى من اندلاع الثورة[6]، وبالتحديد في في يوم 12نوفمبر 1954[7]، وذلك على اثر الحملة المشهورة التي قادها الجنرال جيل (Gille) بحضور "فرانسوا ميتران" لإجلاء سكان كيمل وإيدال وسرى الحمام والهارة والمصارة والشمول ويابوس وغيرها والموجودة كلها في جبال الأوراس[8].

وللتعمق اكثر في فهم ومعرفة سير المناطق المحرمة بمنطقة الاوراس، لابد من التطرق لعمليات الترحيل القسري لسكان هذه المنطقة، والتي ابتدأت كما ذكرنا في الثاني

---

[1] محمد تقية: مصدر سابق، ص376-378.

[2] عبد القادر نور، الجنيدي خليفة وآخرون: حوار حول الثورة، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص434.

[3] انظر مثال عن عملية ترحيل احد الدواوير في **الملحق رقم(11)** .

[4] ميشال كورناتون: مراكز التجميع في حرب الجزائر، تر: أ. صلاح الدين، منشورات السائحي، ط1، الجزائر، 2013، ص89-90.

[5] هنري علاق: مصدر سابق، ص24.

[6] محمد تقية: مصدر سابق، ص376.

[7] جريدة المجاهد، "المناطق المحرمة بدأت منذ بداية الثورة"، ع20، 1958/03/15، ص05.

[8] محمد الصغير هلايلي: مصدر سابق، ص92.

عشر من شهر نوفمبر حيث نشر أمر إخلاء دواوير الوديان(الواد الأبيض، ووادي عبدي) المتمثلين في دواوير إشمول وكيميل، ومن وادي طاقة، غسيرة وزلاطو، التابعان للبلدية المختلطة لاريس...الخ، وأيضا دوار يابوس من البلدية المختلطة لخنشلة في جريدة «La Dépeche de constantine» في عددها الصادر في 20 نوفمبر 1954 وحددت لهم موعد 21 نوفمبر على الساعة 18.00 كآخر اجل لإخلاء مساكنهم، ولما سئل الحاكم العام ليونارد من قبل الصحفيين على هذه المدة القصيرة للغاية، رد على ذلك بقوله أن أمر الإخلاء لم يكن له مهلة مطلقة، وإنما هي مجرد مهلة شكلية من الزمن...وفي الواقع بدأت عملية النقل في 26 نوفمبر 1954"، لكن الصحف الصادرة يوم 27 نوفمبر 1954 صرحت أن "نصف سكان دواوير الأوراس الشمالية غادروا مكان إقامتهم"[1].

وفي 22 نوفمبر 1954 وجه كل من" دوفيفي ريجي" و"رايٍ" حاكمي البلدية المختلطة خنشلة وأريس لسكان الدواوير التي يشتبه بها مثل إشمول، يابوس، تاوزينت، شيليا، ملاقو، لولجة، زلاطو، تجموت وكيميل أمرا بإخلاء أماكن إقامتهم، وتم توجهيهم الى مناطق التجميع النهائية التي حددت لهم، فوفقا لسجلات الإدارة المحلية لخنشلة، فقد تم تشريد ما يقارب 9000 شخص قسرا في هذا البلدية المختلطة وحدها، اما البلدية المختلطة لاريس فقد شرد حوالي 3000 نسمة[2]، وهكذا كان ما لا يقل عن 14 دوارا معنيين بالتجميع في البلدية المختلط لاريس وحدها وهي على التوالي[3]:

---

[1]C.R.A.S.C. B.P," Zones interdites et camps de regroupement dans l'Aurès 1954-1962", Regarder le cite web : http://www.crasc.dz, 21/06/2016, 02:35.

[2] Ibid.

[3] Fabien Scariste, « Genèse et développement d'une politique de regroupements Le cas de la région de Constantine (1954-1962) » ,

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ع06، ديسمبر 2012، ص06.

دواوير محددة للتجميع	دواوير معنية بالتجميع
تاقوست و بوزينة	بوزينة
منعة	منعة
ثنية العبد وتلاتس	واد عبدي
نوادر وشير	شير
بوحمام	واد طاقة
مركونة	واد مريل
فم الطوب واريس	إشمول
اريس والمشاتي المجاورة	واد لبيض
اريس وتكوت وتيفلفل	تيغنمين
تيفلفل وبنيان	غسيرة
مشونش	مشونش
ولاش	ولاش
تجموت	تجموت
الوسطية وسيدي علي ودرمون	كيميل

أما بالنسبة للبلدية المختلطة خنشلة، كان سكان دواوير يبوس، لولجة (مشتة براجة طامزة، شيليا، ملاقو وتاوزينت هم أول من اجبروا على مغادرة مساكنهم، وكانت تجمعات البلدية المختلطة لخنشلة في شهر جانفي 1955 كالتالي[1]:

مناطق الإجلاء	عدد السكان سنة 1954	دواوير
شمال بوحمامة	2477 ساكنا	شيليا
ملاقو وخنقة سيدي ناجي	3653 ساكنا	لولجة
بئر بوسهلة	6440 ساكنا	طامزة الشمالية و طامزة الجنوبية

[1] C.R.A.S.C. B.P," Zones interdites et camps de regroupement dans l'Aurès 1954–1962",op.cit.

سهل توزينت	3830 ساكنا	عين غلاية وتوزينت
700 شخصا في ريميلة (بئر بوساح) 500 شخصا في توزينت 100 شخصا في إدغار كيني[1] الباقي (432 عائلة) اجلوا نحو أولاد فاضل، توفانة، أولاد مخلوف ومتوسة	4167 ساكنا	يابوس

وفي نهاية أحد اللقاءات التي حضرها رؤساء مختلف المصالح الإدارية الخاصة (SAS) لخنشلة، تقرر :

- إخلاء منطقة جحفاتفي وفج شنتقورة.

- إخلاء المنحدرات الجنوبية – جنوبية–شرقية من سلسلة جبال بزز–عيدل، (عددهم الإجمالي 2000 نسمة).

- إخلاء سكان منطقة تبكة (عددهم الإجمالي أكثر من 2000 شخصا)، تم تجميعهم في سهل تمقرة لكي تسهل مراقبتهم من مركز برثون.

- تحويل مركز المصالح الإدارية المتخصصة لعين ميمون، مع التعجيل في إخلاء مشاتي أولاد بوزيان وأولاد مخلوف وأولاد حدادة– تفرنت–، أي حوالي 1800 شخصا و" إعادة إسكانهم" في حوض عين ميمون أولا، وثانيا بالقرب من طاحونة "جواريسكي" وطاحونة "بوالفرايس"، وهذا لسهولة مراقبتهم في هذه المناطق كما يسهل التدخل فيها بفضل المسالك القابلة للاستعمال.[2]

---

[1] إدغار كيني هي بلدية قايس حاليا التابعة لولاية خنشلة.

[2] C.R.A.S.C. B.P," Zones interdites et camps de regroupement dans l'Aurès 1954-1962", op.cit.

– المنطقة الشمالية للطريق خنشلة–باتنة على مدى حوالي كيلومتر واحد بين المزارع "برثون مورين" ومركز إدغار كوينيه أفرغت تماما، وكذلك بالنسبة لمنطقة شمال سهل رميلة المعلنة منطقة محرمة لقطع الطريق على جنود جيش التحرير الوطني القادمين من الفجوج.

– تحويل مركز المصالح الإدارية المتخصصة "لإدغار كوينيه".

– يتم التجميع بالقوة لأربعة مشاتي من دوار تاوزينت (زويد، أولاد عمر بن سليمان، أولاد غربي وأولاد أمير) في المجموع أكثر من 2200 شخصا تم إجلاؤهم في السهول نحو مشاتي شرفى وبوالفرايس.

– بالنسبة لمركز المصالح الإدارية الخاصة لبابار–تزوقرت، من المتوقع تثبيت جميع أولاد رشاش والسكان البدو في الجنوب الشرقي، حيث تتزامن عملية ترحيلهم مع صعودهم في فصل الربيع للعشابة[1].

طوال عام 1955، واصل الجيش الفرنسي تهجير سكان المناطق التي صعب عليه السيطرة عليها، إذ أن مختلف السلطات العسكرية والمدنية خلال اجتماعاتها، توصلت إلى أن تأثير جبهة التحرير الوطني على سكان شيليا، يابوس وتاوزينت...وغيرها لا يزال متواصلا لذا ألحت على مواصلة إجراء المزيد من عمليات التهجير الجديدة، ففي الجنوب وبالضبط في منطقة خنقة سيدي ناجي، تم إجلاء مشتتي طابو أحمد والولجة نحو هضاب المصارة في نهاية ماي1955، وأعلنت غابة بني ملول منطقة محرمة من الحافة الشرقية إلى المصارة مما تسبب في طرد (1640 نسمة)، بالإضافة إلى ذلك فقد تم تجميع (أكثر من 800 شخصا) قرب لمدينة، وتم حشر (633 شخصا) حول مخيم بوحمامة والباقي أي 207 شخصا نجحوا في التنقل إلى عين سام، وفي الشهر الموالي أتى دور مشاتي عين ماضي، تمقرة، وتبريان للنزوح نحو خنقة سيدي الناجي[2].

---

1 C.R.A.S.C. B.P," Zones interdites et camps de regroupement dans l'Aurès 1954–1962", op.cit

2 Ibid.

أما سكان دوار إشمول الذين اعتبروا مسؤولين عن هجمات ليلة نوفمبر، تلقوا أمرا صريحا من محافظ قسنطينة "بيير ديبيش" في 21 يناير 1955 بإخلاء أماكن تواجدهم، وجاء هذا القرار كعقوبة أريد منها أن تكون مثال للدواوير المجاورة، فقط أراضي سهل شمال إشمول الواقع عند سفوح جبال أسلف وبوجيزا تم إعفاءهم من ذلك، وجاء في التوجيه "أن مهلة الإخلاء سوف تسمح للسكان لاتخاذ الاستعدادات في حين أنها ستكون قصيرة بما فيه الكفاية لكي يحتفظ القرار بطابعه التهديدي"، وكان كالتالي:" يجب ترحيل أكثر من 3000 شخصا وقطيع مواشي من 15000 رأسا في خمسة أيام"، وتم اقتياد السكان تحت حراسة قائد دوار إشمول والقوم التابعة له، وثلاثة ألوية من قوات درك ياقوت، ليتو (بولحلات) وتفنة نحو دواوير أولاد ملوك وأولاد سيدي منصر في البلدية المختلطة لعين القصر، أما بالنسبة لدوار كيميل وخصوصا سكان مشتة الحمام، دمرت ولم تعد صالحة للسكن، كما قدر حاكم خنشلة عدد السكان الذين يحاولون العثور على ملاجئ بتجموت بحوالي 337 نسمة، والباقي أي أكثر من 3.000 شخص تم إرسالهم إلى تكوت، أما بالنسبة للسكان تجموت و اولاش (أكثر من 4000 نسمة)، تم توجههم نحو مشونش ولكن سرعان ما حاول هؤلاء السكان المرحلون العودة إلى منازلهم أو الذهاب الى أماكن أخرى بأي طريقة، حيث وجد السكان أنفسهم منكوبين في العراء عرضة للجوع والبرد، و قد ارجع "ري" حاكم أريس السبب وراء هذه الحالة الى أن معظم ممتلكات هذه الدواوير أحرقت[1].

أما بالنسبة لبني ملول فقد شن الجيش الفرنسي في23 مارس 1957 هجوما كبيرا على المنطقة وأصدر أمر إخلاء فوري للسكان الذين يعيشون في منطقة تزوقارين، سيدي علي، لواسطية، وادي العرب وممر بوحمامة شرقا على وجه التحديد، هذا الإخلاء يعني إنشاء منطقة محرمة جديدة، وسعت إلى تزوقارين ووادي العرب، وزلاطو...، حيث وجه أكثر

---

[1] C.R.A.S.C. B.P," Zones interdites et camps de regroupement dans l'Aurès 1954-1962", op.cit.

من 3000 شخص نحو مركزين، واحد في بوحمامة والآخر في المزرعة بعين البيضاء، وهم كالتالي[1]:

مشتة أولاد سيدي بلقاسم/500 شخصا	**مركز بوحمامة**
مشتة عين اسمان/200 شخصا	
مشتة عين بشية/200 شخصا	
مشتةزرادم/500 شخصا	**مركز المزرعة المدرسة عين البيضاء**
مشتة أولاد منجل/500 شخصا	
مشتة شرفى/450 شخصا	
مشتة أولاد علي بن احمد/450 شخصا	
المزرعة/450 شخصا	

وفي تقرير مؤرخ في 16 يونيو 1957، لضابط من المصالح الإدارية الخاصة (S.A.S) ببوحمامة يرجع ويذكر فيه بتاريخ حركة سكان دوار الولجة بما في ذلك مشاتي بني ملول وبراجة ونشرها بين مدينة لمصارة، عين سامر، بوحمامة، بني ملول، قلعة التراب، خيران، وادي العرب، وملاقو...، وقدر" السكان الذين تم حشدهم " بـ2233 شخصا، وأوضح أن قرابة ألف شخص لا يخضعون لها بهروبهم منها، ويتعلق الأمر أساسا بأشخاص من براجة وبني ملول الذين يفضلون البقاء في عين بوجراف وعين سامر، هؤلاء تم اقتيادهم إلى مخيم بوحمامة، ويختتم التقرير بتوصية ضرورة اتخاذ عقوبات فورية ضد سكان براجة وبني ملول، وتكون هذه في شكل "غرامات جماعية أي الاقتطاع من الماشية..."، وفي التوصية النهائية اقترح نقيب المصالح الإدارية المتخصصة لبوحمامة بتجميع دوار الولجة بأكمله وهذه المرة في ملاقو، حيث أن السكان رفضوا هذا القرار ولكنهم في الأخير رضخوا

[1]C.R.A.S.C. B.P," Zones interdites et camps de regroupement dans l'Aurès 1954-1962", op.cit.

إلى أمر السلطات الفرنسية، وخصوصا أن أمر الإخلاء تزامن مع العمليات العسكرية التي بدأت في 09 و10 و11 أفريل 1957 في غابة بني ملول[1].

وقد وضع ثلاثة أرباع سكان دوار الولجة تحت سيطرة معسكرات جيرجو في عين قيقل، ولكن بداية عام 1961 فكر في تحويل دوار الولجة إلى سيدي علي، وتزامن هذا القرار مع انطلاق عمليات شال بالمنطقة، العمليات واسعة النطاق التي تم تنظيمها أولا للحد من إمكانات جيش التحرير الوطني وثانيا لمعاقبة الدواوير التي ثبت تورطها في تقديم المساعدات لجيش التحرير الوطني"، وفي شهر جانفي 1961 قدر عدد السكان المجمعين من هذه الدواوير بـحوالي 5000 شخصا، وما خضع له دوار الولجة ليست حالة معزولة فحوالي 189 أسرة أو 1007 شخصا تركوا "عفويا" مكان إقامتهم في جلال وقيران في عام 1960 لتشكيل تجمع تيزنت وتجمع عين قيقل[2].

تفاديًا للأخطاء التي يمكن أن تقع بين سلاح الجو والقوات البرية وفرق المدفعية الفرنسية في المناطق المحرمة التي أبيح فيها للجيش الفرنسي إطلاق النار على أي شيء يتحرك[3]، أصدرت القيادة العسكرية العديد من الأوامر التنظيمية لوحداتها المختلفة، وهي كالتالي:

أ- بالنسبة للوحدات البرية:

- أي اختراق للمنطقة المحرمة وأي إطلاق نار مدفعية يجب إعلام مركز القيادة الجوية به، ما عدا إطلاق نار مفاجئ على هدف ملموح.

---

[1] C.R.A.S.C. B.P," Zones interdites et camps de regroupement dans l'Aurès 1954-1962", op.cit.

[2] Ibid.

[3] براهمة بلوزاع: نظرة على الجزائر بين 1947و1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية (الزهرة، الأسبوع، الصباح: نموذجا)، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2015، ص 103.

- قبل الشروع في أي عملية داخل المناطق المحرمة يجب إبلاغ الفرع المشترك على الشبكة العامة للدعم الجوي قبل ذلك بـ36 ساعة الفترة المحددة لإبلاغ جميع القواعد الجوية لحظر إطلاق النار المؤقت على المنطقة المحظورة.
- في حال القيام بعملية مطاردة أو غارة مفاجئة يجب طلب ترخيص من الفرع المشترك على الفور لتحديد فوج من الطائرات لتغطية القوات البرية، ومنع أي تدخل من قبل طائرات غير معنية بالعملية[1].

ب- بالنسبة لوحدات المدفعية:

- يجب على وحدات المدفعية توجيه تقرير فوري للفرع المشترك في حال تم إطلاق نار مباغت داخل المنطقة المحرمة على هدف معين.
- يجب على وحدة المدفعية في حال قررت إطلاق نار على منطقة مشبوهة أو إطلاق نار بغرض التدريب أن تخبر الفرع المشترك قبل ذلك بساعتين.

ج- الأوامر الموجهة للوحدات الجوية:

- الطيران لديه الإذن بإطلاق النار على أي كائن حي متوقف أو متحرك داخل المنطقة المحرمة.
- الهجوم الفوري على المنازل التي تحمل آثار واضحة لتنقل دائم أو مؤقت (أضواء، حركة، الخ...).
- الطيران لديه إذن استخدام المنطقة المحرمة كمنطقة تدريب على القصف، أو حقل رماية الصواريخ الموجهة، أو كمنطقة لذرف القنابل.
- الوحدات الجوية الراغبة في تنفيذ إطلاق النار داخل المنطقة المحرمة يجب عليها قبل الإقلاع الاتصال بمركز القيادة الجوية لتلقي تعليمات محتملة[2].

---

[1] الغالي غربي: مرجع سابق، ص541.

[2] المرجع نفسه، ص 540.

إن ما جاء في هذه المذكرة من أوامر يؤكد على مدى بشاعة ما قامت به القوات الفرنسية داخل هذه المناطق والتي لم يسلم منها لا نبات ولا حيوان ولا إنسان، وقد أكدت روايات المجاهدين والمدنيين المختلفة ذلك، فيذكر أحد المواطنين أن دوارًا بأكمله أبيد لأنه أثناء رحيله من منطقة إلى منطقة مرورا على المنطقة المحرمة " الظهيرة" وما أن حطت أقدامهم بها حتى وقعوا عرضةً للقصف المكثف للمدفعية والطيران هم وأنعامهم[1]، ويذكر آخر يقيم في دوار يقع شرق خط موريس على الحدود التونسية في منطقة "الزريقة" أنهم وأثناء تسللهم ليلا لأراضيهم لحصاد المنتوج من القمح، وبعد إكمالهم للعملية وتحميل ما جنته أيديهم على أظهر الإبل، سبب صوت الناقة التي أبت الوقوف إلى كشفهم فتعرضوا لقصف كثيف من المدفعية والتي شتتهم وقتلت منهم الكثير، وقد اختلطت جثث الضحايا مع جثث الإبل حسب تعبير الراوي[2].

إضافة إلى الطريقتين السابقتين لإنشاء المناطق المحرمة اللتين اشرنا لهما، فقد عمدت السلطات الفرنسية بعد إغلاقها للحدود الشرقية بخط موريس ولزيادة تأثيره على الحدود لعزل الشعب عن الثورة، أنشأت المنطقة الحرام التي بلغ طولها حوالي أربعمائة كيلو متر وعرضها يتراوح بين خمس وثلاثين كيلو متر[3]، والتي تمتد من البحر إلى مشارف الصحراء[4]، وصدر قرار الحكومة الفرنسية في استحداثها في يوم 19 فيفري 1958م، وشرع في إنجازها في نفس الشهر حيث تم إجلاء كل سكان هذه المنطقة الذين قدرتهم إحصاءات السلطات الفرنسية بسبعين ألف شخص، غير أن يحي بوعزيز رجح أن يكون العدد إلى أكثر من ثلاثمائة ألف نسمة[5].

---

[1] حوار مع المواطن: حفظ الله محمد بن عثمان بمنزله يوم: 2015/07/24، 15:00.

[2] حوار مع المواطن "هامل عبد الرحمن" في منزله بتاريخ: 2016/08/02، على الساعة 11:00.

[3] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن العشرين، عالم المعارف، الجزائر، 2009، ص215.

[4] أنظر الخريطة في الملحق رقم (12)، والصورة في الملحق (13).

[5] يحي بوعزيز: مرجع سابق، ص216.

بعد إجلاء السكان لتسهيل مراقبتها ولقطع الأمل على المجاهدين في الاستفادة من الإعانة الشعبية عند اجتيازهم للحدود، فيجبر المجاهدين بذلك على الدخول إلى منطقة جهنمية خالية من السكان مملوءة بالألغام وتحت رقابة مشددة من القوات المسلحة البرية والجوية[1].

كان أكثر ضحايا المناطق المحرمة من الأبرياء العزل، وأسباب ذلك متعددة منها:

- ♦ دخول بعض الأفراد لهاته المناطق ليلاً إما للحصاد أو الرعي أو لإحضار الحطب وغيرها، فيكونون بالتالي عرضةً للقصف إذا تم كشف حركتهم.
- ♦ محاولة بعض السكان المرحلين من مداشرهم وقراهم الرجوع إلى بيوتهم لاسترجاع بعض الحاجيات.
- ♦ جهل العديد من الأفراد لهاته المناطق خاصة البدو.
- ♦ الدخول للرعي في هذه المناطق نظرا لتوفر الكلأ بها.
- ♦ محاولة البعض إرجاع الإبل الشاردة.

هذه وغيرها من الأسباب التي تدفع السكان إلى دخول هذه المناطق.

2- المحتشدات:

2-1-تعريف المحتشد:

يمكن تعريف المحتشد بانه مستوطنة غير طبيعية تضم وطنيين غير مدانين قضائيا، تحيط بهم الأسلاك الشائكة ويحرسها جنود فرنسيون[2].

وكانت السلطات الفرنسية تختار الأماكن الخالية من الأشجار حتى يسهل مراقبة المحتشدين، أما داخل المدن والقرى فقد بنيت أكواخ للسكن من حجارة وأخشاب بيوتهم الأصلية التي هدمت، حيث أجبر السكان على حملها وبذلك لا يخسر الضباط الفرنسيون

---

[1] يوسف مناصرية، نظيرة شتوان واخرون: الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007، ص30.

[2] عبد المالك مرتاض: مرجع سابق، ص76 .

شيئا في إيواء السكان في الوقت الذين يأخذون فيه ميزانية من الحكومة الفرنسية مخصصة لإيواء السكان وبذلك أثرى هؤلاء الضباط بسبب الحرب[1].

هناك من أطلق اسم المحتشدات أيضا على معسكرات الاعتقال أو ما يطلق عليها "مراكز الإقامة الجبرية" أو" مراكز الإقامة المحروسة أو الجبرية"، وهذه الأماكن يمكن أن نطلق عليها تسمية المعتقلات والتي شرع في إنشائها بعد إصدار قانون 03 أفريل1955 الذي ينص على الإقامة الجبرية لكل شخص يكون نشاطه خطرا على الأمن والنظام العموميين، حيث تم فتح العديد من مراكز الاعتقال رغم أن هذا القانون لم يتحدث عن فتح معسكرات لاستقبال المعتقلين ومن بينها فتح أربع معسكرات بطريقة غير رسمية وهي آفلو وبوسوي ولودي والجرف وبعدها تم بناء العديد من المراكز الأخرى بصفة رسمية منها سان لو، آركلول، بلروقية، هولدن، دويرة، بول غازيل، سيدي شحمي، سيدي معروف وغيرها[2].

وهذه المعسكرات هي عبارة عن مكان فسيح من الأرض البيضاء الخالية من الأشجار، يقع قرب ثكنة عسكرية للجيش الفرنسي، ومحاطة بالأسلاك الشائكة مجهزة بأجهزة إنذار تعلم جنود الحراسة وتنبههم عند لمس الأسلاك من طرف أي شخص كان، وعلى زوايا المركز يوجد أبراج عالية يتناوب الحراسة فيها جنود فرنسيين طوال الأربع وعشرين ساعة، وهي مجهزة بمدافع رشاشة وأضواء كاشفة قوية تقوم بمسح المحتشد ومحيطه ليلا وحتى لا يتسرب أحد من وإلى خارج المكان[3].

2-2- مراحل إنشاء المحتشدات:

نتيجة العمليات النوعية التي قام بها مجاهدو المنطقة الأولى منذ الليلة الأولى لاندلاع الثورة، ركزت السلطات الاستعمارية الفرنسية كل جهودها في المنطقة لبتر التمرد في مهده، وهذا ما يفسره هروع أغلب القيادات العسكرية والمدنية لزيارة منطقة الأوراس خلال

---

[1] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، مصدر سابق، ص34.

[2] مصطفى خياطي: المحتشدات أثناء حرب الجزائر حسب أرشيف الصليب الأحمر الدولي، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار هومة، الجزائر، 2015، ص33.

[3] جريدة المجاهد، "تجارب الاضطهاد ضد شعب لا يقهر"، العدد 20، 15 مارس1958، ص5.

شهر نوفمبر 1954م[1]، واتخاذ الكولونال "ديكورنو" (Colonel Ducournau) منطقة آريس مركزًا لقيادته العامة، هذا الأخير وقعت قواته المظلية في كمين نصب لهم من قبل المجاهدين في شمال آريس راح ضحيته 04 مظليين وأصيب 07 آخرون[2]، فقام على اثر ذلك بإضرام النار في جميع المساكن والأكواخ القريبة من مكان الحادث وألقى القبض على 500 شخص لاستنطاقهم وكان يأخذهم معه في عملياته العسكرية كدرع واقي من هجمات جيش التحرير الوطني[3].

إن الوضعية الخطيرة التي آلت إليها الأوضاع في المنطقة الأولى وفي المناطق الأخرى خلقت مناطق شبه محرمة على الفرنسيين صعب عليهم دخولها إلا بقوات كبيرة وأصبحت تحركات الأفراد والأمتعة في هذه المناطق تتم تحت حماية السرايا العسكرية ونتيجة لذلك حاولت السلطات الفرنسية في البداية بناء العديد من المراكز العسكرية لحمايتها لكن استحال عليها تكثيف هذه المراكز نظرا لقلة تعداد الجنود الذين سيشغلون هذه المراكز ومن هنا لجؤ الى الحل الجذري لهذا المشكل وهو إعلان هذه المناطق "مناطق محرمة"[4]، ومن هنا انطلقت فكرة تجميع سكان هذه المناطق لتسهيل القضاء على المتمردين كما أسمتهم، هذه الفكرة التي استقاها ضباط وقادة الجيش الفرنسي من سابقيهم غزاة الجزائر[5]، هذا الذي يدل عليه تصريح النقيب "ريتشارد" الداعي إلى حشد السكان أثناء قيام ثورة الظهرة (1845-1846م)، حيث يقول: «إن العمل الأول الذي يجب القيام به لعزل المحرضين هو حشد أفراد الشعب المشتت، وتنظيم القبائل التي تخضع لنا في شكل زمالة، والفصل ما بين مختلف الدواوير بسد مكون من العناب البري ومن الأشواك الأخرى... لنا إيمان راسخ بأن

---

[1] محمد الصغير هلايلي: مصدر سابق، ص90.

[2] عبد العزيز بوكنة: الإستراتيجية العسكرية الفرنسية (1954-1957م)، من منظور بعض الكتابات الأنجلو-أمريكية، الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص189.

[3] خميسي سعدي، "المعتقلات أثناء الثورة التحريرية ظهورها، أنواعها، أهمها"، مجلة المصادر، ع 44، 2011، ص 130.

[4] مصطفى خياطي: معسكرات التجميع أثناء حرب الحرير 1954-1962، تر: محمد المعراجي، وعمر المعراجي، دار هومة، الجزائر، 2015، ص38.

[5] محمد تقية: مصدر سابق، ص374.

فكرة مدن المخيمات التي تحبس فيها السكان العرب تحمل بذاتها السلم للبلد، المهم هو الوصول إلى حشد هذا الشعب الذي هو موجود في كل مكان وليس موجودًا في أي مكان، المهم أن نجعله ممكنا القبض عليه، وحينما ننجح في ذلك يمكننا عندئذ القيام بأشياء كثيرة هي علينا مستحيلة اليوم وتسمح لنا ربما بالاستيلاء على روحه بعد ما نستولي على جسده»[1].

إن هذه السطور لخير دليل على المشكل التي كانت تعاني منه القوات الفرنسية في المنطقة، حيث كان يصعب عليها التفريق بين أفراد جيش التحرير الوطني وأفراد الشعب، هذا ما تفسره عمليات القمع المسلطة على السكان وإجبارهم على ترك قراهم ومداشرهم إلى أماكن يضطرون فيها إلى بناء مساكنهم بأنفسهم غير عابئين بالوضعية المأساوية التي ستؤول إليها أوضاعهم، حيث كان يموت معظمهم جوعًا وبردًا[2]، وبدأت أولى عمليات تجميع السكان في أواخر شهر نوفمبر 1954م بباتنة عندما استعان الجنرال جيل (Gilles) بقوة معتبرة من الجيش مدعومة بالطيران والمدفعية لتجميع السكان بالقوة، وذلك بحضور وزير الداخلية "فرانسوا ميتران" (François Miterrand)، ونظرا للأعداد الكبيرة لسكان المرحلين من هذه المناطق عبر قايد دوار إشمول لفرنسوا ميتيران عن قلقه من وضعية السكان المرحلين في ما يخص استحالة إعالة أسرهم خاصة وأنهم حرموا من ممتلكاتها، طمأنه ميتران قائلا "إن كل ما هو ممكن بشريا ينبغي القيام به ... وفرنسا لا تتخلى أبدا عن أبنائها المحتاجين"[3].

لقد سبق هذه الحملة إلقاء كميات من المناشير على جبال الأوراس تحث السكان الذين كان يقدر عددهم بحوالي(200000) مائتا ألف نسمة على الالتحاق بالأماكن المخصصة لتجميعهم، في مدة ثلاثة أيام وتحذرهم عواقب عدم استجابتهم لأوامر الإخلاء

---

[1] محمد تقية: مصدر سابق، ص374، 375.

[2] عبد القادر نور، الجنيدي خليفة وآخرون: مصدر سابق، ص434.

[3] C.R.A.S.C. B.P," Zones interdites et camps de regroupement dans l'Aurès 1954-1962", Op-cit.

في الفترة المحددة[1] حيث جاء في خاتمة هذه المناشير"...عن قريب سيسلط على هذه الجهات شر مفزع ماحق يستتب بعده السلام الفرنسي الى الأبد[2]، ورحل عقب هذه الحملة سكان كيمل، وإيدال، وسرى الحمام، والهارة، والمصارة، والشمول، ويابوس وغيرها[3].

لقد كانت عمليات إجلاء السكان في البداية تتم دون إنجاز مراكز لاستقبال السكان المرحلين، المهم هو إخراجهم من مناطقهم التي عدت مناطق محرمة وغير آمنة نظرًا لتواجدها بالقرب من الأماكن التي يتواجد فيها جيش التحرير الوطني[4]، ومع تعيين الجنرال "بارلانج" قائدًا ميدانيا عسكريا لأوراس النمامشة في 07 ماي 1955م، قرر مواصلة سياسة المناطق المحرمة لكن مع إنشاء مراكز للاجئين ليس حبًا في الناس كما قال الضابط "ميشال كورناتون"، ولكن لتحقيق هدف سيكولوجي تلخص في أحد فقرات تقريره –أي بارلانج– الموجه لسوستيل في 22 يوليو 1955م، حيث يقول: «... ينبغي أن يرافق الغزو المادي غزوًا للأرواح...»[5].

وبالتالي يكون "بارلانج" أول من عمل على إنشاء مراكز التجميع بشكل رسمي، وكان أول تلك المراكز في كل من مشونش وتكوت وبوحمامة، حيث كتب الجنرال في 28 يوليو 1960م قائلا: « لقد أنجزت تجميعات الأوراس الثلاثة الأولى سنة 1955م في مراكز مشونش وتكوت وبوحمامة الثلاثة، إذ أن عصابات المتمردين كانت تمارس على سكان هذه الجبال الوعرة والكثيفة الغابات (غابات بني ملول، وبني فوغال، وأولاد يعقوب...) ضغوطا وشططا لم يعد تناقص وسائلنا يسمح لنا بمنعها»[6].

---

[1] أحسن بومالي، "مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية"، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، العدد 08، ماي 2003، ص41.

[2] جريدة المجاهد، "المناطق المحرمة بدأت منذ بداية الثورة"، ع20، 1958/03/15، ص05.

[3] محمد الصغير هلايلي: مصدر سابق، ص92–93.

[4] عبد القادر نور، الجنيدي خليفة وآخرون: مصدر سابق، ص435.

[5] ميشال كورناتون: مرجع سابق، ص94.

[6] المرجع نفسه، ص94–95.

والملاحظ من هذا التصريح للجنرال "بارلانج" أنه دليل على قوة جيش التحرير الوطني في المنطقة الأولى وسيطرته على نواحي عديد منها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تظاهر السلطات الاستعمارية الفرنسية أثناء انطلاقها في عمليات تجميع السكان بأنها لدواعي إنسانية وأمنية بحتة الهدف منها حماية السكان من إرهاب عصابات المتمردين كما وصفتهم، وأيضا لتحسين أوضاعهم الاجتماعية، لكن الواقع أثبت عكس ذلك وفضح النوايا الحقيقية لهذه العملية، وذلك من خلال التزايد المستمر في تجميع السكان حول المراكز العسكرية[1].

ومن الأهداف التي كانت تصبوا إليها السلطات الاستعمارية من خلال إنجازها لهاته المراكز ما يلي:

1. عزل السكان عن عناصر جيش التحرير الوطني حتى يقطع عنه التموين والتجهيز وإيصال المعلومات والأخبار عن حركات العدو، تطبيقا للأسلوب "ماو تسي تونغ"[2] القائل: «يعيش المتمرد وسط السكان مثل السمكة في الماء، اسحبوا الماء تموت السمكة»[3]، وقد أكدت هذا الهدف جريدة (France-Soir) الفرنسية والذي جاء فيها: «... في نهاية عام 1957م وضعت السلطات المسؤولة عن العمليات العسكرية مبدأ ترى فيه الوسيلة الوحيدة للقضاء على الثوار وذلك بحرمانهم من السند الأساسي (Logistique)، وهذا يعني جميع السكان المنتشرين الذين تستحيل عملية مراقبتهم ويقومون بإيواء وتموين المقاتلين سواءً عن حب ورضى أو عن إكراه»[4].

---

[1] أحسن بومالي: "مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية"، مرجع سابق، ص41.

[2] ماوتسي تونغ (Mao tse tong): (1893-1976) ولد ونشأ ضمن محيط ريفي فلاحي، انتخب ضمن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في سن 29، ساعد من 1931 إلى 1934 على تأسيس سوفياتيات جمهورية الصين وانتخب رئيسها، هزم اليابان والكومنتاغ وأسس جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر 1949، وأخذ على عاتقه تمدن الصين وتحويلها إلى أمة عصرية قوية بدأ بالعناية بالتعليم والتصنيع والصحة، وحول النظام الاقتصادي من رأسمالي إلى اشتراكي. للمزيد حول هذه الشخصية عد إلى الموقع: http://ar.wikipidia.org، 2015/12/25، 11.00.

[3] ميشال كورناتون: مرجع سابق، ص92.

[4] أحسن بومالي: "مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية"، مرجع سابق، ص42.

وهذا أيضا ما أكده أحد الضباط الفرنسيين بقوله: «اكتفينا بجمع السكان داخل الأسلاك الشائكة، حتى أن جنرالا عندما زارنا ذات يوم سألنا (هل عندما يكون هؤلاء الناس خارج التجمع تحمونهم من الثوار؟) فأجبناه بأن هذه الاحتياطات والأسلاك لم تتخذ لحماية السكان مطلقا ولكن لحراستهم حتى لا يتصلوا بالثوار، وقد بدت الدهشة على الجنرال، لأنه كان يعتقد في بادئ الأمر أن الأسلاك الشائكة أقيمت لمنع الثوار من التسرب إلى الدوار أو القرية أو المدينة، ولم يستطع أن يتصور أنها لغرض معاكس لذلك وهو منع السكان من الاتصال بالثوار والتعاون معهم»[1].

يأتي هذا الهدف أكثر وضوحا في تقرير الرائد "فلورنتين" الصادر بتاريخ 11ديسمبر 1960، والذي قال فيه " يجب تجميع سكان المداشر المتفرقة لمراقبتها، ويتوجب بالتالي على الفلاق أن يهوم وهو خاوي البطن والروح فيتحتم عليه أن يسلم سلاح "[2].

لقد ضيق على السكان من ناحية التموين في هذه المراكز لأن العدو الفرنسي كان يدرك أن هذا التموين سيصل بطريقة أو بأخرى إلى جيش التحرير الوطني[3]، فبمقابل المئات من الآلاف الذين كانوا يعيشون عيشة صعبة وذلك لانعدام أي مصدر معيشي، كان الآخرون ممن حالفهم الحظ يتحصلون على حصص هزيلة من الطعام تقدر بحوالي 11 كيلو غراما من القمح للفرد الواحد الراشد كل شهر، أما فئة الأطفال فكانت معفية من هذه الحصص[4].

2. تحصين وحماية المراكز العسكرية التي تكون منعزلة بإقامة مراكز التجميع من حولها واتخاذ السكان المحتشدين كدرع لحمايتهم من هجمات جيش التحرير الوطني، فإذا ما أراد

---

[1] جريدة المجاهد:"أربعة ضباط يتحدثون..."، ع53، بتاريخ:1959/10/19، ص08.

[2] مصطفى خياطي: معسكرات التجميع أثناء حرب الحرير 1954-1962، مرجع سابق، ص39.

[3] عبد القادر نور، الجنيدي خليفة وآخرون: مصدر سابق، ص434.

[4] محمد تقية: مصدر سابق، ص380.

هذا الأخير ضرب المراكز العسكرية فهو يعلم أن سيصيب لا محالة البعض من هؤلاء السكان[1].

3. إتاحة المجال أمام فرق العمل النفسي لممارسة الضغط على السكان للوقوف إلى جانب فرنسا ضد جبهة التحرير الوطني.

4. تحطيم المعنويات كلى الطرفين الشعب وجيش التحرير الوطني لتحقيق التفرقة، وهذا ما يوضحه اعتراف أحد الضباط الفرنسيين الذي يقول: «كنا ندخل إلى مراكز التجميع أشخاصا من أعواننا ونتظاهر بأنهم أسرى من جيش التحرير الوطني ثم نأمرهم بضرب وشتم المناضلين الحقيقيين لجبهة التحرير الوطني مما يتسبب في تحطيم معنويات مناضلي الجبهة، بحيث يقولون: لقد ضربنا واعتدى علينا أولئك الذين كافحنا من أجلهم»[2].

رغم الجهود والممارسات التي طبقت داخل المحتشدات لفصل الشعب عن الثورة إلا أن النتائج المرجوة من هذه العمليات جاءت مخيبة لآمال وتوقعات السلطات الفرنسية، فلم تفلح إجراءات الاحتياط والحراسة والتجسس من منع عناصر جيش التحرير من الاتصال بالسكان داخل المحتشدات بل بالعكس فقد استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تأسس خلايا وتنظيمات لها داخل هذه المحتشدات[3]، وتعدى بها الأمر إلى القيام بالعديد من الهجمات على المعسكرات التي كانت في وسطها قرى الحشد لتدميرها وإنقاذ السكان، ومثال ذلك ما وقع في الأوراس في قرية (الولجة) قرب "خنقة سيدي ناجي"، حيث هاجم عناصر جيش التحرير محتشدًا كبيرًا وحرروا عدد من السكان ليلتحقوا بصفوف الثورة[4].

في الواقع لقد تصاعدت عملية التهجير القسري بسرعة كبيرة وأصبحت مراكز التجميع محشوة بالسكان وكمثال على ذلك مركز التجميع الصغير "إدغار كوينيه"، وصل فجأة الى 20 000 شخص في بداية ديسمبر 1954، وكان عدد سكان "إدغار كوينيه"، في عام

---

[1] عبد القادر نور، الجنيدي خليفة وآخرون: مصدر سابق، ص434.

[2] أحسن بومالي: "مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية"، مرجع سابق، ص47.

[3] الغالي غربي: مرجع سابق، ص275.

[4] عبد القادر نور، الجنيدي خليفة وآخرون: مصدر سابق، ص435.

1954، يبلغ 1488 نسمة فقط[1]، لذا اختلفت المصادر حول تحديد العدد الحقيقي للسكان المجمعين داخل مراكز الحشد، فالهيئة الرسمية التي تحصي مراكز التجميع "محافظة الأعمال المستعجلة"، ذكرت أن عدد المراكز قدر بـ 2392 مركزًا، أما عدد المجمعين فقدرتهم بـ 1958302 شخصا، أما في جريدة " لوموند" في ملفها "الجزائر منذ 1945م" في عدد 203 شهر أكتوبر 1993م فقد أشارت إلى عدد 1881 مركزا و1625000 شخصا مجمعين[2].

أما عن المصادر الجزائرية فقد ذكر محمد البجاوي عدد 1500000 شخص[3]، بينما نجد بن يوسف بن خدة يحدده بـ 2500000 شخصا[4].

ويرجح ميشال كورناتون في كتابه "مراكز التجميع في حرب الجزائر" عدد 3525000 شخصا[5].

مهما اختلفت الأرقام التي تحصي أعداد السكان المجمعين في المحتشدات فقد كان هذا العدد الكبير من الشعب يعيش حالة البؤس والشقاء والإذلال، إلى درجة موت طفل كل يوم في المركز الذي يؤوي ألف شخص نتيجة سوء التغذية والجوع المزمن، ففي تقرير طبي "لدولوفرياي" في 18 أفريل 1959م أكد أن الحالة الوظائفية العامة للسكان بلغت درجة جعلت الأدوية غير مفيدة[6].

ويقول القسيس "جاك بومونت": « زرت مراكز لا يوجد فيها غطاء واحد، أو في بعض الأحيان يوجد غطاء لثلاثة عشر شخصا»، و يذكر أيضا القسيس "رودان" وهو رئيس

---

[1] C.R.A.S.C. B.P," Zones interdites et camps de regroupement dans l'Aurès 1954-1962", Op-cit.

[2] ميشال كورناتون: مرجع سابق، ص07.

[3] مصطفى خياطي: معسكرات التجميع أثناء حرب التحرير1954-1962، مرجع سابق، ص155.

[4] ميشال كورناتون: مرجع سابق، ص07.

[5] Fabien Scariste, Op-cit, p5.

[6] فاروق بن عطية: الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير (1954-1962م)، تر: كابوية عبد الرحمان وسالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص129.

الإسعاف المسيحي الفرنسي قائلا: « ذكروا لي توزيع دقيق القمح يقوم به الجيش وتوقف منذ قليل على بعد 04 كلم من قسنطينة، الآن... يوجد هنا ناس بدؤوا يأكلون الحشيش»[1].

[1] فاروق بن عطية، مرجع سابق، ص129.

المبحث الثاني: إقامة الخطوط الشائكة المكهربة:

كانت الأسلحة قليلة في بداية الثورة لذا عمل القادة الأوائل للحصول عليها بمختلف الطرق وتعددت اتصالاتهم وجولاتهم داخل الدول المجاورة من أجل الحصول على الدعم المادي، وكلل ذلك بتأسيس قاعدة للتسليح بطرابلس من طرف أحمد بن بلة وبشير قاضي ومصطفى بن بولعيد وغيرهم[1]، وكانت قوافل التموين والسلاح حسب عبد المجيد بوزبيد تقطع مسافة حوالي04 ملايين كلم عبر خط سير ينطلق من مصر– ليبيا – تونس كمرحلة أولى ومن ثمة من الفزان إلى منطقة الأوراس، ثم توزع على المناطق الداخلية الأخرى، هذا إضافة الى شبكات أخرى من الطرق[2].

وبالطبع لم تكن السلطات الفرنسية غافلة عما يحدث على الحدود التي أثارت أشغال العديد من المسؤولين الفرنسيين ففي احد التقارير الاستخباراتية المؤرخة في 11 جويلية 1956 ذكرت انه ومنذ بداية عام 1956 وجدت دلائل كثيرة تحصل عليها من خلال الاشتباكات واستجواب الاسرى وشبكات الاستخبارات والمراسلات التي تم حجزها من المتمردين تثبت أن هناك تعاون جزائري تونسي ليبي، وهذا التعاون السري تطور تطورا ملحوظا الشيء الذي توضحه الطوابع البريدية لجبهة التحرير الوطني التي تحمل شعار: جيش التحرير الوطني الجزائري « Armée de libération national algérienne » المنظمة الخارجية « Organisation Externe »، قاعدة طرابلس« Base de tripoli »، اضافة الى ذلك التعاطف العلني للسيد بورقيبة مع المتمردين الجزائريين والحصص الحماسية التي تبث عبر اذاعات تونس العاصمة، القاهرة ودمشق، هذا التعاطف الذي لم يكن ليكون له صدى لو لم تصل قوافل السلاح من تونس الى الجزائر خاصة على الجهة الجنوبية[3]، وفي تقرير اخر للواء القائد الاعلى للجنود الفرنسيين بتونس ذكر أن هناك تعاون

[1] يوسف مناصرية، نظيرة شتوان واخرون: الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، مرجع سابق، ص21.

[2] للمزيد حول خريطة خطوط السير المتبعة لإيصال السلاح، أنظر: عبد المجيد بوزبيدة، مصدر سابق، ص136–138.

[3] الملحق رقم (07): مصدر سابق.

كبير بين المتمردين الجزائريين والعناصر المسلحة التونسية بالحدود الجزائرية " ففي 27 اكتوبر 1956 بتالة أسرت أحد وحداتنا هناك أربعة حراس وطنيين تونسيين عند فتحها طريقا بالقوة، ومع هؤلاء الحراس كان هناك قائد جزائري ي يدعى " جديات المكي" « Djedaied El Mekki » مع أحد رجاله، وفي القصرين وسوق الاربعاء قدمت الاسلحة الموزعة على السكان للفلاقة الجزائريين، وفي أول نوفمبر من نفس الشهر سقطت احد مفارزنا في كمين نصبه المتمردين بالقرب من الحدود التونسية والذين قاموا بالهجوم كانوا يرتدون بدلات عسكرية مشابهة لتلك التي يرتديها الحرس الوطني التونسي وبعد الهجوم فرو الى تونس"[1].

وأمام هذه الوضعية كانت السلطات العسكرية الفرنسية منذ بداية الثورة تبحث عن الحل لغلق الحدود ووضع حد لتدفق السلاح والذخيرة إلى داخل الجزائر خاصة على الحدود الشرقية التي كانت مفتوحة على أكثر من جبهة، فقد جاء في احد الوثائق المؤرخة في 25 فيفري 1955 أنه تم بليغ مركز القيادة الفرنسية بوجود فراغ كبير في الجهات التالية:

- غرب البلدية المختلطة تبسة.
- جنوب البلدية المختلطة لخنشلة.
- المناطق الصحراوية التابعة لهاتين البلديتين.
- المنطقة الشمالية الملحقة لواد سوف.
- الحدود الجزائرية التونسية الجنوبية الموازية لتبسة، هذه التي تمثل طريق النفاذ الاكثر نشاطا من تونس وليبيا نحو مناطق العصيان في الجزائر، لذا لابد من خلق سد لتعطيل الاتصالات بين الشرق والغرب(تونس–الجزائر)، ولابد ايضا لمركز التنظيم العملياتي (حنشلة – تبسة– الوادي) أن يكون تحت قيادة واحدة تقوم بتنسيق العمل من خلال ثلاث قطاعات ومتوازية موجهة من الشرق الى الغرب(تونس–الجزائر) [2]وهي:

---

[1] الملحق رقم (14): Aggravation de la sitution polutique et militaire à la frontière tunisienne, A.N.O.M , Carton : 9336/25/1.

[2] الملحق رقم(15): Reorganisation operationnelle civile et militaire du sud est constantinois, A.N.O.M Carton :93/2456.

- القطاع الشمالي: خنشلة تبسة الى غاية أعالي الناس، بابار، بئر العاتر، أم القصوب.
- قطاع الوسط: خنقة سيدي ناجي، قنتيس، نقرين، ميداس.
- القطاع الجنوبي: ملحق الوادي (وادي سوف).

وهذه القطاعات شكلت مشكل بتزايد التحركات على هذا المحور من تونس الى الجزائر خاصة لارتباطها بسلسلة جبال النمامشة[1].

امام هذه المعطيات وغيرها تمت الموافقة على مشروع وزير الدفاع "أندري موريس" المتمثل في غلق الحدود بحاجز دفاعي طويل يمتد من البحر إلى مشارف الصحراء، وجاء القرار رقم 3969 الصادر في 28 جوان 1957م عن "أندري موريس" (Andre Mourice)[2] لإنشاء هذا الحاجز على الحدود الجزائرية التونسية، هذا لا يؤكد أن عملية غلق الحدود بدأت مع "أندري موريس" بل سبقه إليها الجنرال "بيدرون" (Pedron) قائد القسم الوهراني الذي طرح الفكرة وطبقها على الواقع الجنرال "لوريو" (Loriot) في شهر جوان 1956[3].

وقد أثيرت ضجة إعلامية كبيرة اثر صدور قرار إنشاء خط موريس الذي علقت عليه آمال كبيرة في وضع حد للدعم المغاربي للثورة سواء من السياسيين والعسكريين الذين راحوا يتوعدون بقرب القضاء على المتمردين، وأطلقت عليه العديد من التسميات منها خط

---

[1] الملحق رقم (15): مصدر سابق.

[2] من مواليد 10 أكتوبر 1900 بنانت Nantes مقاول، عضو المجلس الوطني إلى سنة 1958 ، تقلد عدة مناصب وزارية منها وزير البحرية في حكومة إدغارفور، وزير للأشغال العمومية و النقل والسياحة، ثم وزير اللدفاع، توفي في 17 جانفي1990 . أنظر: www.wikipedia.org، 2016/03/26، 15.00.

[3] Djemai Ali: La Mort du colonel Lotfi, témoignage du défut moudjahid, revue de la mémoire d'Algérie, Supplément, n°36, juin-2015,p18.

ماجينو[1] الجديد، خط ماجينو الجزائري، والسد المكهرب، سد الموت، الثعبان العظيم، والشانزيليزي الجزائري (les champs Elyses Algeriens)[2].

إن تحمس موريس لمشروعه وظنه أنه الحل النهائي لتدفق الأسلحة والذخيرة وبالتالي القضاء على الثورة دفعه إلى إعطاء أوامر لتسريع عملية الإنجاز وحدد تاريخ الثلاثين من سبتمبر ألف وتسعمائة وسبعة وخمسين كحد أقصى للانتهاء من الأشغال على الخط[3].

2-1- مراحل إنجاز خط موريس على الحدود الشرقية:

لقد أجرت مكاتب الدراسات دراسات مسحية لكافة المواقع التي سيمر منها الخط ورسمت حدودها وحددت نطاقاتها على الخرائط[4]، وكلفت وحدات الهندسة العسكرية بعملية الإنجاز يساعدها في ذلك الحركى والأسرى والمساجين[5]، وبدأت أولى خطوات سد الموت كما وصفته القيادات العسكرية الفرنسية بإبادة الأشجار والنباتات بالمواد الكيميائية، وأشهرها مادة (Monuron)[6] ، حيث رشت الحدود الشرقية على طول الخط الشائك المكهرب بهذه

---

[1] سمي خط ماجينو بهذا الاسم نسبة إلى وزير الدفاع الفرنسي أندري ماجينو الذي شغل المنصب لفترتين الأولى ما بين 1922 و1924، والثانية ما بين 1929 و1932، وقد أصدر قرار إنشاء هذا الخط في 1930/01/04، ويتكون هذا الحاجز الدفاعي الذي أنشئ لاتقاء الهجومات المباغتة للألمان من مجموعة من الملاجئ والمخابئ المشيدة بالإسمنت المسلح تمتد على طول الحدود الفرنسية الألمانية من راين دي بال (Rhin De Bale) إلى لوتاربورغ (Lauterbourg) على مسافة 150كلم، ومن راين (Rhin) إلى الموزيل (Moselle) على مسافة 150كلم، ويمتد الخط أيضا نحو الحدود اللكسمبورية (Luxembourg) من الموزيل (Moselle) إلى لونغيون (Longuyon) على مسافة 50كلم، أما على الحدود الفرنسية البلجيكية فيمتد على مسافة 100كلم من لونغيون إلى مونتميدي. أنظر: **مسعود كواتي**، تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، دار هومة، الجزائر، 2012، ص59.

[2] المرجع نفسه، ص62،61.

[3] جمال قندل: مرجع سابق، ص43، 44.

[4] أنظر الخرائط في الملاحق (16)، (17)، (18).

[5] جمال قندل: مرجع سابق، ص44.

[6] هو مبيد نباتي كيمياوي، صيغته الكيميائية [3-(p-chlorophesy1)-1,-dilethy lurea]، وهو أحد المركبات قليلة الذوبان في الماء مما يساعد على بقائه في التربة لفترة طويلة، وهذا المبيد يساعد في القضاء على النباتات بسهولة وضمن مساحات كبيرة، مما ينعكس سلبا على حياة الإنسان والحيوان على الصعيد الغذائي، علما بأن الأرض المرشوشة الملوثة تحتاج إلى جهد كبير لتعود إلى حالتها الطبيعية، أما فيما يخص التأثيرات الناتجة عن تعرض الإنسان لهذه المبيدات وفقا لرئيس المجلس العربي للطب والعلوم والتكنولوجيا في عمان "صبحي شلش" إلى حرقة في اللسان والبلعوم والبطن وتقرح في الجلد والتقيؤ والحمى والحساسية مع الضعف العام والشلل واضطراب في السيطرة على أعضاء الجسم الداخلية –

المادة بكمية قدرت بحوالي 11.1 طنا، ولم تراعي السلطات الفرنسية أي اعتبار للآثار السلبية التي ستنجم عن هذه المادة سواءً في تلك الفترة أو مستقبلا[1].

وبعد الانتهاء من تحضير الأرضية التي سيمر بها السد الشائك المكهرب، بدأت الأشغال على بناء هذا السد[2]، الذي هو عبارة عن شبكة حواجز امتدت بداية من عنابة إلى الماء الأبيض على مسافة 300 كلم، وسلسلة رادارات جنوبًا بين الماء الأبيض وشط الغرسة على مسافة 125 كلم، ثم مدد الحاجز فيما بعد من الماء الأبيض إلى بئر العاتر، وقد قسم الخط على الحدود الشرقية إلى عشرة مقاطع تقع عليهم الأشغال في وقت واحد[3]، وكل كتيبة هندسة مكلفة بإنجاز حوالي خمسة وعشرون كيلو متر من الحاجز[4].

1- الحاجز عنابة – الماء الأبيض:

هو عبارة عن حاجز مزدوج مدعم بحاجز مكهرب وكامل، هذا الحاجز ملغم بمعدل ثلاثة ألغام في كل متر مربع، ويمتد على مسافة ثلاثمائة كيلو متر، وهو كالتالي:

- من البحر إلى "بارال" (BARRAL)[5]: يقع الحاجز شرق الطريق[6].
- من بارال إلى تبسة: يمتد الحاجز على جهتي السكة الحديدية الرابطة بين عنابة وتبسة لحمايتها، ويمتد على مسافة 210 كلم،

- وغير ذلك من التأثيرات الأخرى. أنظر: **سيد عاشور أحمد:** الحشائش ومبيداتها، جامعة أسيوط، مصر، 2003(نقل كتابة على الموقع الالكتروني(www.khairbaladna.yoo.com) من طرف م/شلبي سعيد. أنظر أيضا: **مأمون الحسيني:** مذبحة بيئية وحرب مياه ضد الفلسطينيين، جريدة الحياة، ع 14042، 2001/08/26. أنظر أيضا:
U.S Environnemental protection Agency: Effects of pesticides in water, S.I.O. Library, 1986, p29.

[1] يوسف مناصرية، نظيرة شتوان واخرون: الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، مرجع سابق، ص27-29.

[2] انظر الصورة في الملحق رقم(19).

[3] الملحق رقم(20): Barrage Frontière Est (chaine radar El Malabiod-Chott Rharsa), A.N.O.M , 93/2219.

[4] انظر الخريطة في الملاحق رقم (21)، (22).

[5] مركز سكاني في منطقة "بلزما" تقرر إنشائه من طرف الحاكم العام في 03 جويلية 1986م، وتم إنشاؤه وإعمارها في 1902م وتمت ترقيتها إلى بلدية في 1957/01/15م. أنظر: anom.aix@culture.gouv.fr/02/08/2016/11:07

[6] انظر خريطة المقطع الاول في الملحق رقم(23).

- من تبسة الى الماء الابيض يمتد شرق الطريق[1]، ويتكون من:

❖ **شرق السكة الحديدية:**

- منطقة منزوعة الأشجار والأعشاب.
- طريق للمراقبة.
- شبكة أسلاك شائكة أربعة أمتار.
- سياج مكهرب 2.40 متر مكهرب بقوة ضغط 5.000 فولط.
- شبكة أسلاك شائكة أربعة أمتار.

❖ **غرب السكة الحديدية:**

- شبكة أسلاك شائكة أربعة أمتار.
- سياج مكهرب 2.40 متر مكهرب بقوة ضغط 5.000 فولط.
- طريق للمراقبة.
- منطقة منزوعة الأشجار والأعشاب[2].

أتم الجزء (عنابة – الماء الأبيض) بأكمله وكهرب بتاريخ 01 أكتوبر 1957م، وتم زرع 130.000 لغما به إلى غاية 10 نوفمبر 1957م، وبقي 900.000 لغما مبرمجا، وعلى طول هذا الحاجز حوالي 73 هيكلا للمراقبة منها 55 مركز مراقبة و 18 برجا، أي حوالي هيكل في كل أربعة كلم.

وتحتوي هذه الهياكل على 1.300 شخصا بما فيهم الميكانيكين والكهربائيين هذا بتاريخ 10 نوفمبر 1957م[3].

---

[1] الملحق رقم(24): Barrage Bone–El Malabiod Trancon A, A.N.O.M , 93/2217

[2] الملحق رقم(25): Barrage Frontière Est (Résau d'Obstacles Bone–El Malabiod), A.N.O.M , Carton :93/2219.

[3] الملحق رقم (26): Barrage Frontière Est (Résau d'Obstacles Bone–El Malabiod), A.N.O.M , Carton :93/2219, p2.

وحسب القيادة العسكرية الفرنسية فان مهام القوات العسكرية التي توزعت حول حاجز عنابة – الماء الأبيض تتمثل في:

1. البحث عن المعلومات حول ممرري الأسلحة، قبل الحاجز تبحث عن معلومات حول المواقع المرحلية التي تستغلها قوافل التسليح للراحة، أما بعد الحاجز فإنها تبحث عن المعلومات التي تتعلق بالطرق التي تسلكها قوافل السلاح بعد اجتياز الحاجز.
2. مكافحة ممرري الأسلحة حيث تعمل قوات الجيش الفرنسي على أسر الممررين، وتدمير المآوي المرحلية التي تستخدمها قوافل السلاح.
3. العمليات قبل الحاجز والتي تتمثل في البحث والقضاء على المجاهدين الممررين للسلاح الذين يجتمعون بين الحدود والحاجز قبل اختراق الحاجز ليلاً.
4. العمليات بعد الحاجز تتمثل في وضع الكمائن في الطرق التي يتوقع أن تمر بها قوافل السلاح بعد اختراق الحاجز[1].

كانت التقارير الفرنسية متفائلة جدًا بالنتائج التي حققها هذا الحاجز منذ الشهر الأول من بداية عمله، حيث يذكر تقرير لقيادة الأركان مؤرخ في 10 أكتوبر 1957م أن الحاجز أتى بالنتائج التي كانت مرجوة، وهي كالتالي:

- أنه يعطي معلومات دقيقة.
- يجبر الخصم على التجمع.
- يقلل عمليات العبور بصفة كبيرة.

ودلل على ذلك بحصيلة الفترة الممتدة بين 04 أكتوبر 1957م و 04 نوفمبر من السنة نفسها، حيث أعطى أعدادا تقريبية جاءت كالتالي[2]:

☒ نشاط المتمردين (المجاهدين):

- منها 30 اختراقا.

---

[1] الملحق رقم(26): مصدر سابق.

[2] المصدر نفسه.

- 15 حمالة اجتياز لأكثر من 06 رجال.
- 10 حالات اختراق من الشرق إلى الغرب.

☒ بالنسبة للجيش الفرنسي:

- قتل 30 متمردا.
- حجز 08 أسلحة.
- استرجاع مؤونة مختلفة[1].

إن هذه الأرقام رغم وصف التقرير بأنها إيجابية وتؤكد على فاعلية الخط الشائك المكهرب بالنسبة للجيش الفرنسي فهي تعكس أيضا مدى تصدي الثورة لهذا الخط رغم تحصيناته المختلفة، ويمكن أن نصف هذه النتائج بالإيجابية بالنسبة للثورة التحريرية، فتسجيل 120 حالة اختراق في شهر واحد أي بمعدل أربعة حالات اختراق يوميا تؤكد على مدى إصرار قادة الثورة وجهودهم الحثيثة لإدخال السلاح والمؤونة.

2- شبكة الرادارات الماء الأبيض- شط الغرسة:

قبل تمديد الحاجز بالأسلاك الشائكة المكهربة، مدد الحاجز إلى الجنوب بسلسلة رادارات وتتكون هذه الأخيرة من ستة مراكز رادار منتشرة جنوب (عنابة – الماء الأبيض)، ويتكون كل مركز رادار من رادارين نوع (AN.M.P.Q.10) وثلاثة مدافع (105 Long 36)، ويتصل كل مركز رادار بمجموعة عسكرية مزدوجة مدرعات ومشاة مهمتها تنفيذ الهجمات على النقاط التي يحددها الرادار، ويغطي رادار (AN.M.P.Q.10) مسافة تتراوح بين عشرة وخمسة عشرة كيلو متر، أما مدافع (105 Long 36) فيبلغ مداها 15 كلم[2].

---

[1] الملحق رقم(27): Barrage Frontière Est (Résau d'Obstacles Bone–El Malabiod), A.N.O.M , Carton :93/2219, p2.

[2] الملحق رقم(28): Barrage Frontière Est (Résau d'Obstacles et chaines radar Bone–El Malabiod), A.N.O.M , Carton : 93/2219.

3- تمديد خط موريس إلى بئر العاتر:

جاء قرار تمديد الحاجز الحدودي من الماء الأبيض إلى غاية بئر العاتر من الجنرال قائد فيلق قسنطينة بأمر العقيد "ن. بونت" (N.Pont) قائد وحدة الهندسة لفيلق قسنطينة في مراسلة برقم 2944/CAC/3POS مؤرخة في 23 أوت 1957م بإعداد دراسة حول تمديد الحاجز إلى غاية بئر العاتر[1].

وحسب هذه الدراسة جاء هذا الجزء[2] كالتالي:

- شبكتين عاديتين ارتفاع أربعة أمتار.
- سياجين مكهربين بغطاء حماية، حيث يبعد السياج عن الآخر بمترين ويبعد عن الشبكة العادية بمتر واحد.
- في داخل الشبكة العادية لغم مضيء (éclairante) في كل 20 مترا.
- في خارج الشبكة العادية في الجهة الشرقية خيوط أو حبال الربط (hardts de vetraite).
- حقل ألغام مضاد للأشخاص (APID51) في كل متر منه به ثلاثة ألغام مضادة للأفراد، ولغم واثب (bondisante) في كل عشرة أمتار[3].

يبلغ عرض هذا الحاجز إثني عشر مترا، ويقع على الجهة الشرقية من الطريق الرابط بين تبسة وبئر العاتر على مسافة تتراوح بين 300 و500 مترا شرق الطريق "500 مترا جاءت لترك واد برزقان (BRISGANE) داخل الحاجز"، يزود الحاجز بالكهرباء من

---

[1] الملحق رقم(29): Prolongement du Barrage Frontière Jusqu'à Bir El Ater, A.N.O.M, carton: 93/2218

[2] للمزيد حول تكاليف معدات تمديد هذا الجزء، انظر الملحق رقم(30): Devis des Moyens Necessaires Prolongement du Barrage Frontière Jusqu'à Bir El Ater, A.N.O.M ,carton : 93/2218.

[3] الملحق رقم(31): Prolongement du Barrage Frontière Jusqu'à Bir El Ater, A.N.O.M, carton: 93/2218

محطات كهربائية نموذج (10°R.M) تغذي الواحد منها بمولدين كهربائيين[1]. وتوجد اربع محطات توزيع كبرى[2] لتزويد الحاجز وورشات البناء بالكهرباء وهي:

- محطة على بعد 14 كلم جنوب الماء الابيض.
- محطة في بئر السبيخة.
- محطة على بعد 15 كلم جنوب بئر السبيخة.
- محطة في بئر العاتر[3].

أما بالنسبة الى الالغام التي اقترحت هذه الدراسة زرعها فقدرت بـ:

- 190.000 لغم مضاد للأفراد نوع (APID 51) أو (APID 53).
- 13000 لغم واثب.
- 2.500 لغم مضيء[4].

1-2- وضعية خط موريس على الحدود الشرقية في 30 سبتمبر 1957م:

كان من المقرر وفقا لأوامر الإدارة الفرنسية أن تنتهي الأشغال على شبكة الحواجز وسلسلة الرادارات في الثلاثين من سبتمبر ألف وتسعمائة وسبعة وخمسين[5]، غير أن نتائج عملية الإنجاز جاءت كالتالي:

أ- الحاجز عنابة – الماء الأبيض:

- شبكة أسلاك شائكة شرق: طولها 279 كلم انتهت.
- شبكة أسلاك شائكة غرب: أنجز منها 186 كلم.
- حاجز مكهرب شرق: 231 كلم كهرب منها 120 كلم.
- حاجز مكهرب غرب: 95 كلم كهرب منها 30 كلم.

---

[1] الملحق رقم(31): مصدر سابق.

[2] انظر الخريطة في الملحق رقم(32).

[3] الملحق رقم(33): Prolongement du Barrage Frontière Jusqu'à Bir El Ater, A.N.O.M, carton: 93/2218

[4] الملحق رقم(34): Prolongement du Barrage Frontière Jusqu'à Bir El Ater, A.N.O.M ,carton : 93/2218.

[5] انظر نسبة تقدم الانجاز قبل هذه الفترة في الملحق (35)، (36).

- الألغام: زرع 36.500 لغم (A.P.10) مضاد للأفراد و 380 لغم مضيء.
- عملية نزع الأشجار والأعشاب: انتهت[1].

ب- سلسلة الرادارات الماء الأبيض – نقرين:

ستة مراكز رادار مبرمجة بين الماء الأبيض ونقرين، وكل مركز من هذه المراكز يحتوي على رادارين نوع (AN/MPQ.10)، والآجال التي حددت لوضع هذه المراكز جاءت كالتالي:

- مركزين في 15 أكتوبر 1957م.
- مركزين في 01 نوفمبر 1957م.
- مركزين في 15 نوفمبر 1957م[2].

وستكمل هذه الشبكة من الرادارات بشبكة حواجز (أسلاك شائكة وألغام) بين بئر العاتر ونقرين[3].

1-3-حقول الألغام:

إضافة إلى الأسلاك الشائكة والسياج المكهرب دعم خط موريس بحقل من الألغام امتد على طول الخط لزيادة فاعلية الحاجز، وبدأت عملية زرع الألغام بعد وضع السياج المكهرب، والتي كان مبرمج زرعها قبل ذلك لكن عملية نزع الأعشاب داخل الشبكة السلكية أخرت ذلك[4]، وقد اختلفت أنواع الألغام التي زرعت على طول هذا الخط وهي كالتالي:

1. **الألغام المضادة للأفراد** وهي من النماذج التالية: (APID/51, APDV/56, APDV/55)، وقد زرع منها:

---

[1] الملحق رقم(37):

Situation Barrage Frontière (Réseaux d'obstacles et chaines radars) 30 Sepembre 1957,p1 A.N.O.M ,carton : 93/2219.

[2] المصدر نفسه، ص2.

[3] المصدر نفسه، ص1.

[4] يوسف مناصرية، نظيرة شتوان واخرون: الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، مرجع سابق، ص117.

خلال الفترة 21 نوفمبر 1957م إلى 20 مارس 1958م حوالي 4056241 لغم.

2. الألغام المضيئة للمجموعات:

يصل فاعلية انفجارها إلى خمسة وعشرون متر، وبها النماذج التالية: (AP/USM2) الطائرة و(AP/USM2) الغير الطائرة، (APMB51/55) الطائرة.

3. الألغام المضيئة:

منها التالية (E50) والطائرة (EC58–EC56)، واستخدمت هذه الألغام لكشف عمليات مرور المجاهدين وتحديد مكان الاختراق على الحاجز[1].

لزيادة فاعلية حقل الألغام استحدثت طريقة الربط بين الألغام المضادة للأفراد (A.P) والألغام الواثبة (U.S)، وألغام المحبرة (ENCRIRS)[2]، حيث يتم وضع اللغم الواثب داخل خرسانة، ويوصل خيط بمفجرة اللغم الواثب والطرف الآخر يثبت بكتلة صغيرة من الفولاذ وزنه حوالي 130 غرام وطوله 08 سنتيمتر، وهذه الكتلة الصغيرة توضع على بعد بضع سنتيمترات من اللغم المحبرة أو اللغم المضاد للأفراد، وتحت تأثير انفجار اللغم المحبرة تطير قطعة الفولاذ بشكل قوي فتؤثر على خيط وتجذبه فيؤدي إلى انفجار اللغم الواثب، ويحدث العكس بالنسبة للغم المحبرة فالكتلة المعدنية توصل بخيط الفخ والذي يكون مرخي نوعا ما حول اللغم المخبرة فعند محاولة رفع هذا الأخير ينتج عنه جذب للخيط الفخ وبالتالي انفجار اللغم الواثب[3].

وكان الهدف من عملية الربط بين الألغام الثلاثة هو الحصول على كثافة معينة ذات فاعلية عالية لحقل الألغام المضادة للأفراد، حيث يمكن حقل من الألغام مضادة للأفراد

---

[1] جمال قندل: مرجع سابق، ص66.

[2] انظر للمخطط في الملحق رقم(38):

Techinque Relative a la Liaison Entre Mines A.P.Bondissantes US, et Mines Encriers, A.N.O.M, carton: 93/2221.

[3] الملحق رقم(39): Techinque Relative a la Liaison Entre Mines A.P.Bondissantes US, et Mines Encriers,p1, A.N.O.M, carton: 93/2221.

مكون من لغم محبرة بسيط من إحداث قوة تدميرية عالية للغم الواثب، ويصل محيط التأثير لعملية الربط هذه إلى 20 مترا.

- من 0 إلى 12 مترا تأثيرا مطلقا.
- من 12 إلى 20 مترا تأثيرا محتملا[1].

1-4-تعزيزات خط موريس:

تم تعزيز خط موريس بالعديد من المخططات لإحكام التطويق والغلق في وجه جبهة وجيش التحرير الوطني ومن بين التعزيزات على الخط.

1. مخطط الوزير المقيم "روبير لاكوست" الذي عمل على:

✓ متابعة الأشغال التي لا تزال في طور الإنجاز، والتي شملت:

- صيانة الأسلاك الشائكة والمراكز الكهربائية.
- إنشاء أرضية للتدخل والمراقبة.
- زرع الألغام المضادة للأفراد(APID/51) [2].
- إنشاء خمسة مراكز رادار.
- إنشاء طريق يربط بئر العاتر بنقرين .

✓ توسيع الشبكة والمراقبة بواسطة الأضواء الكاشفة.

✓ تكثيف شبكة الاتصال بواسطة الراديو.

✓ إضافة تجهيزات ضوئية ما تحت الحمراء.

✓ توسيع شبكة الأسلاك الشائكة جنوب الماء الأبيض:

تمثلت هذه العملية في:

- توسيع الخط المكهرب، وذلك بإنشاء شبكة مكهربة تمتد على مسافة 112كلم تمتد بين مومنة وسوق أهراس، وبين تويري والذرعان

---

[1] الملحق رقم(39): مصدر سابق، ص2.

[2] جمال قندل: مرجع سابق، ص74.

، ومن كيبابيط الى مرسط.

- توسيع شبكة الرادارات.

✓ التحسين التقني للخط المكهرب[1].

2. مخطط "شابان دلماس": نسبة إلى وزير الدفاع الفرنسي جاك شابان دلماس « Jacques Chaban-Delmas » [2]، ويأتي في إطار المرحلة الثالثة لعملية التطويق، وجاء أيضا لإضافة تعزيزات للحاجز الحدودي وركز على التعزيز الكهربائي للخط، وأيضا إخلاء المنطقة الواقعة بين خط موريس والحدود الجزائرية التونسية

وشرع في إنجاز المخطط من بداية أفريل 1958، ومن النقاط الرئيسية التي اشتمل عليها هذا المخطط مايلي: [3]

- تمديد شبكة الأسلاك الشائكة إلى غاية نقرين.
- إنجاز شبكة أسلاك شائكة على طول 70كلم من المشروحة إلى مرسط.
- حماية مراكز التجميع.
- إنشاء أرضية للمناورات العسكرية.
- إنشاء خط مواصلات إضافي يربط سوق أهراس بالونزة وتبسة.
- تعزيز المراكز العسكرية بوحدات إضافية.
- تكثيف وضع المعوقات في المسالك التي يستعملها المجاهدون.

3- **مخطط الحرباء**: يشمل هذا المخطط ثلاث محاور رئيسية هي:

- تحسين شبكة الطرق في المنطقة الشمالية الشرقية.
- بناء حزام بين الفرين والقالة.

---

[1] جمال قندل: مرجع سابق، ص74-78.

[2] ولد في 07-03-1915 بباريس تحصل على ديبلوم في العلوم السياسية بباريس عام1937، وليسانس في الحقوق عام 1938، من اوائل مدرسة سان سير العسكرية، تولى العديد من المهام منها ملازم ثان 1939، مفتش مالي 1943، عميد 1944، أمين عام وزارة الاعلام (1945-1946)، وزير (1954-1958)، نائب عمدة بوردو(1947-1995)، رئيس الجمعية الوطنية (1969-1958-1981-1978-1986-1888)، رئيس حكومة(1969-1972)، توفي سنة بباريس 10-11-2000. انظر: www.data.bnf.fr، 2016/04/20، 00:30.

[3] جمال قندل: مرجع سابق، ص79-80.

- تعزيز السد ما قبل الوسط.

وقد لخص قائد مدير الهندسة للقسم العسكري القسنطيني عناصر وأهداف المخطط فيما يلي:

- إنجاز شبكات الكبح قصد عرقلة حركة المجاهدين.
- تعزيز الإنذار المسبق لكشف وجود المجاهدين.
- إنشاء أحزمة مكهربة في كل من الفرين والقالة.
- إنجاز الخنادق وتلغيمها لمنع تقدم المجاهدين[1].

لم تكتف السلطات العسكرية الفرنسية بهذه المخططات لتدعيم خط موريس بل رغم هذه التحصينات التي لم تستطع أن تحد من تدفق السلاح والمؤونة بقت مصرة على المضي قدما في سياستها التطويقية باستمرارها في العمليات العسكرية " ذات القطاع" التي تنفذ ضمن مسح اكتساحي وتمشيط متواصل في مناطق محددة جغرافيا واعتمدت في تنفيذ هذه العمليات على مختلف الوحدات العسكرية معززة بقوات الطيران والمدفعية ولتحقيق اكثر فعالية لهذه العمليات قرر الجنرال شال دعم الخط الاول" موريس" بخط ثاني حمل اسمه، فما طبيعة هذا الخط ؟ وما العمليات العسكرية لمخطط شال التي طبقت على ارض الولاية الاولى؟

[1] جمال قندل: مرجع سابق، ص81-82.

المبحث الثالث: تدعيم خط موريس بخط شال:

كان الهدف من وضع خط ثاني لدعم خط موريس هو إحكام وإغلاق الحدود لخنق الثورة تماما، وصاحب هذه الفكرة هو قائد القوات المسلحة آنذاك الجنرال "موريس شال" الذي سمي على اسمه هذا الخط الذي كان أكثر جهنمية من الخط الذي سبقه[1]، الشيء الذي عبر عنه بن طوبال حيث قال:" خط شال أتعبنا كثيرا، استطيع القول أن الثورة الحقيقة قد بدأت معه، إلى درجة أننا نعيش مع الفرنسيين جنبا إلى جنب، وقد جاء شال إلى هنا بهدف القضاء علينا واحد منا"[2].

شرع في انجاز السد الشائك المكهرب "شال" بين أكتوبر 1958م وأكتوبر 1959م[3]، حيث انطلق على الحدود الشرقية من شرق وغرب القالة ليمر برمل السوق، عين العسل، الطارف، توستان، بوحجار وسوق أهراس، لكن قبل وصوله إلى سوق أهراس بحوالي كيلو مترين عند واد الجدر ينطلق باتجاه حمام تاسة، ثم يتجه شرق الطريق الرابط بين تاورة وسوق أهراس وبعد 28 كلم يتجه الخط لجبل سيدو أحمد ويمر بالمريج وينحدر جنوبا إلى غاية أطراف واد سوف جنوب تبسة[4]، وجاء خط شال[5] لسد الفجوات التي تركها خط موريس، ومنها الهضاب الساحلية في القالة، وأيضا المناطق المنجمية بالونزة والكويف[6].

ويتكون خط شال من الناحية التقنية من:

- شبكة من الأسلاك الشائكة.

---

[1] الطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص130-140.

[2] محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الامة، الجزائر، 2011، ص 214.

[3] يوسف مناصرية، نظيرة شتوان واخرون: الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، مرجع سابق، ص 155.

[4] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص71،72.

[5] موريس شال من مواليد 1905، طيار، تولى سنة 1958 قيادة القوات الفرنسية في الجزائر، أبعده ديغول بعد أسبوع المتاريس (جانفي 1960)، طلب التقاعد المسبق في جانفي 1961، وقاد انقلاب 22 أفريل 1961، حكم عليه بخمسة عشر سنة سجنا وأطلق سراحه سنة 1966، توفي سنة 1979.انظر: **رشيد أوعيسى**، كراسات هارتموت السنهانص، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص375.

[6] يوسف مناصرية، نظيرة شتوان واخرون: الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، مرجع سابق، ص 157.

- حقل ألغام عرضه خمسون مترًا، وهو غير مراقب بالدبابات لان الغرض منه التفخيخ.
- سياج مكهرب: يضم خمسة أسلاك شائكة موضوعه فوق بعضها البعض ومفصولة بعوازل، ويبلغ ارتفاعها حوالي مترين[1].
- شبكة أسلاك شائكة عرضها أربعة أمتار موضوعة خلف الخط المكهرب على بعد ثلاث أمتار بعد الطريق المعبد مباشرة.
- حزام من الأسلاك الشائكة لحماية الألغام من الحيوانات.
- حقل ألغام يتراوح عرضه بين اثني عشر إلى أربعين متر[2].

1-1- القوات الفرنسية الداعمة لخط شال:

لخص الجنرال "بوشو" قائد الكتيبة التاسعة للمظليين الإمكانيات العسكرية التي تم استخدامها على الحدود التونسية كما يلي :

1- في مقدمة الخط تم وضع أربعة كتائب منها الكتيبة الثالثة للمشاة، ونصف الكتيبة الأولى للقناصة، والكتيبة 153 للمشاة الآلية، والكتيبة 26 للمشاة الآلية، هذه الكتائب كلفت بتغطية الخط الشائك المكهرب والاعتراض الأولي .

2- على الخط وضعت ستة كتائب مكلفة بالتعقب.

3- خلف الخط سخرت ستة كتائب أخرى متوزعة على كامل مساحة الخط في شكل يشبه خيوط العنكبوت[3].

بالإضافة إلى هذه التعزيزات المتحركة التي تغطي الميدان، تم وضع خمسة كتائب للمظليين على أكثر النقاط سخونة على الخط التي يتسلل عبرها عناصر جيش التحرير الوطني وتتوزع الخمسة كتائب من الشمال إلى الجنوب من كما يلي:

- الكتيبة الأولى للمظليين بقيادة الملازم الأول "جين بيار".
- الكتيبة التاسعة للمظليين (فرقة تتشكل من جنود الاحتياط) بقيادة العقيد "بوشو".

---

[1] الطاهر سعيداني: مرجع سابق، ص141.

[2] جمال قندل: مرجع سابق، ص90، 91.

[3] محفوظ قداش: مرجع سابق، ص212.

– الكتيبة الرابعة عشر للمظليين بقيادة المقدم "أوليون ".

– الكتيبة الثامنة للمظليين (تتشكل من المعمرين) بقيادة المقدم "فوركاد".

– الكتيبة الثالثة بقيادة الجنرال "بيجار" ثم المقدم "ترانكي"، وكانة العقيد "كرابلي" مساعد الجنرال "فانيكسام" ينسق بين هذه الكتائب الكلف بالتدخل[1].

لقد وضع تحت تصرف قادة كتائب المظليين وسائل وإمكانيات لوجستية هائلة، توفر لهم أقصى سرعة للتدخل تمثلت في أجهزة اتصال، شاحنات، نقاط للتصليح والتموين، بالإضافة إلى دعم قوات المدفعية والطيران، كما كان لهم هامش واسع من الحرية للمناورة والتأقلم مع الوضع الميداني، إضافة إلى تحصلهم على امتياز الدخول المباشر في كل شبكات الاتصال والاستخبارات للاستعلام على نشاطات الخصم، كما تم تزويدهم بأجهزة اتصال كانت لا تزال قيد التجربة يمكنهم من الدخول إلى كافة الشبكات الهاتفية في كل مكان[2].

1–2–مخطط شال بالولاية الأولى:

في إطار المخطط العام للجنرال شال كانت العملية المعدة للهجوم على الولاية الأولى هي عملية تريدا (trident) غير أن شال وعقب أسبوع المتاريس[3] تم استدعاؤه وتحويله إلى فرنسا في 23أفريل 1960 دون القيام بعملية هجومية قوية على الولاية الأولى أوراس النمامشة[4]، الولاية الوحيدة آنذاك التي بقيت الكتائب فيها تتمتع بكامل تعدادها وقوتها وقد

---

[1] محفوظ قداش: مرجع سابق، ص212.

[2] المرجع نفسه.

[3] بالفرنسية "Semaine des barricades " وهو عبارة عن مظاهرات قام بها المستوطنون الفرنسيون في الجزائر من 24 جانفي حتى 01 فيفري 1960 في مدينة الجزائر، اشعله" بيير لاكايار" النائب البرلماني عن مدينة الجزائر، ورفيقه "جوزيف اورتي" صاحب حانة "فوروم" بالجزائر، و"روبير مارتيه" المزارع في متيجة، وهذا كاحتجاج منهم على نقل الجنرال ماسو بقرار من الرئيس شارل ديغول، وقد اقيمت على اثر ذلك المتاريس في شارعي "ميليشيه" و "شارل بيكي". للمزيد حول هذا الموضوع انظر:

Alain Corbin, **Jean-Marie Mayeur** :La Barricade, Edition de la Sorbonne, Paris, 1997, p497-511.

[4] محمد تقية: مصدر سابق، ص444.

تكفل بتنفيذ هذه العملية بعد غياب الجنرال شال خليفته الجنرال كريبين (crépin) وذلك تحت تسمية مغايرة وهي أرياج (Ariage)[1]، إلا أن هذه العملية الجديد بقت تتأجل من 06 أكتوبر 1960 إلى غاية 20 ماي 1961 وهذا بعد حشد الفيلقين العاشر والخامس والعشرون للمظليين والفرق العسكرية المختصة في التقنيات الإحترابية المكونة من عدة فيالق ووحدات المغارة للهندسة العسكرية ووحدات توازن القوى لقطاعات أريس، وباتنة، وخنشلة...، والكمندوس المعروف باسم (chasse) الذي يضم في صفوفه أكثر من 40.000 رجل مدعمين مثلما جرت العادة بفرق سلاح المدفعية والهندسة والطيران والمروحيات والمدرعات، وهناك من بين هذه الفرق من شارك في انقلاب أفريل 1961، أما من جانب جيش التحرير الوطني فقد وصل تعداد كتائبه أي بالولاية الأولى إلى 31 كتيبة دون احتساب المجاهدين الآخرين غير المدمجين ضمن الوحدات القتالية، ورغم كل هذه القوات إلا أن هذه العملية لم تتمكن من تغطية إلا جزء واحد من المساحة الكلية للولاية[2].

لقد أكدت أحد التقارير العسكرية التي أصدرها المكتب الثاني بقطاع خنشلة والمؤرخ في 01 سبتمبر 1960 والتي أوردت وصفا للعملية التي شنت في الأوراس، وجاء فيه أن العصابات المسلحة جرى تدميرها واصبح نشاط المتمردين متقطعا ومشتتا ولم يعد عنيفا كالسابق وفي الجبال قامت العمليات الاخيرة للاحتياطيين بتدمير المنشآت القديمة للعصابات المسلحة وتحطيم العديد من مخازن المؤنة والعتاد، وفي غابة بني ملول المقر السابق لقيادة المنطقة تم تشتيت النظام اللوجستي حيث هجرت المخابئ وجو الحماية الذي كان يحضى به جيش التحرير الوطني زال، ولم يعد لمقر القيادة مركزا ثابتا[3]، وهذا ما ينافيه تقرير آخر صادر عن الناحية العسكرية العاشرة بالقطاع القسنطيني في 13 أكتوبر 1960، حيث

---

1 Serge Cattet: Les jours du Sacrifice 1952–1962, Dix années de conflit en Afrique du Nord Repères chronologiques des faits politiques et militaires, p11. https://www.miages-djebels.org

2 محمد تقية: مصدر سابق، ص445.

3 Mohammed Harbi et Gilbert Meynier: Le FLN documents et Histoire 1954–1962, Casbah editions, Alger, 2004, p104.

اعترف ضمنيا بفشل هذا الهجوم على الأوراس وأشاد بفاعلية التكتيك المتبع من قبل الثوار في هذه المنطقة الصعبة، رغم الإمكانيات العسكرية الهائلة التي سخرت لإنجاح هذه العملية، ومن بين ما جاء في هذا التقرير أن: "العدو(ج.ت.و) استخدم تكتيكا فعالا لمواجهة التفوق الذي تمنحه لنا أسلحتنا الثقيلة، وهو تكتيك بسيط يعتمد انضباط تام خلال عمليات إطلاق النار، وبرودة أعصاب كبيرة"، كما أشار هذا التقرير أيضا إلى أن أساس هذا التكتيك تمثل في:

- إطلاق النار على مسافات بعيدة في الوقت الذي تكون فيه قواتنا مجتمعة.

- أن الثوار لا يكشفون أسلحتهم الجماعية إلا تدريجيا، تبعا لاستخدام وسائلنا، وهذا إلى جانب صعوبة التضاريس مما جعل تحديد مواقع هذه الأسلحة أمرا صعبا للغاية كما اعترف هذا التقرير أيضا بأن القيادة العسكرية الفرنسية لم تتوصل بعد إلى الخطة المناسبة لمواجهة هذه التكتيك وجاء التعبير عن ذلك كالتالي:" ...ان كل وحدتنا مهما كانت قيمتها أو ميزات قادتها يجب أن تعرف وتدرس الاجراءات الكفيلة بإخفاق عمليات العدو لكن يبدو اننا لم نجد الى حد الان حلا ناجعا لذلك .[1]

كما اعترف تقرير آخر صادر عن الجنرال غورو (Gouraud) في 19 اكتوبر 1960 بكفاءة أفراد جيش التحرير الوطني بمنطقة الأوراس، إذ من بين ما جاء فيه أن " الاشتباكات الأخيرة بالأوراس بينت كل صعوبات معركة ضد خصم يتحكم جيدا وبطريقة استثنائية في استخدام الموارد الدفاعية التي توفرها ارض ملائمة، تلك الصعوبات برزت خاصة خلال المرحلة الحرجة المتعلقة باقتحام المواقع التي يتحصن بها الخصم بعد أن نظمها بطريقة باهرة، ودافع عنها بطريقة إطلاق نار مثالية[2].

---

[1] Mohammed Harbi et Gilbert Meynier: op-cit, p105.

[2] Ibid, p105.

المبحث الرابع: الحرب النفسية الاستعمارية

يرجع اهتمام السلطات الاستعمارية الفرنسية بموضوع الحرب النفسية إلى التجربة التي خاضها الجيش الفرنسي في الهند الصينية، والتي مني فيها بهزيمة نكراء جعلته يراجع حساباته لتفادي الوقوع في مثل هذا الموقف مرة أخرى، فبدأت لذلك المؤسسات العلمية المختصة التابعة لوزارة الدفاع الفرنسي بإعداد الدراسات والتحليلات لتقييم هذه التجربة للوقوف عند أهم الأسباب التي أدت إلى الانكسار العسكري، واستثمار نتائجها لتدعيم وتطوير بنية الجيش الفرنسي ليتأقلم مع طبيعة الحرب الثورية[1]، والحرب النفسية التي تختلف في أساليبها عن الحرب التقليدية ، والنتيجة الرئيسية التي توصلت إليها هي أن نجاح الحرب الثورية يعتمد في أساسه على التلاحم مع القاعدة الشعبية، وبالتالي فإذا أرادت فرنسا الاحتفاظ بالجزائر والقضاء على الثورة لابد لها من عزل الشعب الجزائري عن ثورته لتسهل عملية القضاء عليها هذا من جهة[2]، ومن جهة أخرى فان إدراك القادة الفرنسيين السياسيين والعسكريين على حد سواء بان الحل العسكري وحده –رغم ما يحققه من نتائج في الميدان– غير كاف، لذلك بات من الضروري البحث عن حلول أخرى مكملة ومدعمة للعمل العسكري خاصة أمام التطور النوعي الذي شهدته الثورة التحريرية رغم القمع الجماعي الذي سلط على الشعب الجزائري خاصة في منطقة الأوراس نتيجة شدة وقوة الثورة بها[3].

---

[1] تعرف المصادر الفرنسية الحرب الثورية بأنها:" مذهب حربي تمت بلورته من طرف المنظرين الماركسيين اللينيين، واستخدم من طرف حركات ثورية عدة للاستيلاء على الحكم وتحقيق السيطرة التدريجية النفسية البدنية على السكان باعتماد تقنيات خاصة تقوم على روحانية خاصة يتم تطبيقها وفق مسار مرحلي محدد، وهذا المذهب يتكيف مع جميع الأشكال الحربية الأخرى".أنظر: **محمد بن دارة** : الحرب النفسية ورد فعل الثورة التحريرية (1954–1960)، دراسة في أنشطة الحرب النفسية للمكتب الخامس للجيش الفرنسي بالمنطقة العسكرية العاشرة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص02.

[2] الغالي غربي: مرجع سابق، ص157.

[3] شريط لخضر وآخرون: مرجع سابق، ص293.

وهذا ما أكده تقرير الجنرال "برلانج" المؤرخ في 1956/03/05 والمتضمن تحليلا عاما للوضعية العامة في الجهة الشرقية ابتداء من الخامس عشر فيفري ألف وتسعمائة وستة وخمسون والتي تميزت بالخصائص التالية:

1- التعزيز والتنظيم الجيد "للعصابات المتمردة.

2- تهديم كل ما يرمز إلى الوجود الاستعماري.

3- تركيز التهديد بشكل أساس على المراكز الحضرية.

4- تكثيف الضغط الممارس من طرف الثوار في المجالين السياسي والنفسي.

5- خيانة العديد من المنتخبين والقياد[1] للإدارة الفرنسية.

6- ارتفاع نسبة الفرار من الجيش الفرنسي والالتحاق بالثورة[2]، حيث بلغ عدد الفارين بأوراس النمامشة وحدها في شهر ديسمبر 1955، حوالي سبعة عشر حالة فرار، وازداد إلى ثمانية عشر حالة في شهر جانفي 1956، ووصلت في شهر فيفري من نفس السنة إلى خمسة وستين حالة،وبناءا على هذا التقرير دعا الجنرال بارلانج إلى اعتماد الطرق والأساليب نفسها التي اتبعت في المغرب المتمثلة في الفصائل الإدارية المتخصصة[3].

كما دعا أيضا الوزير المقيم "روبير لاكوست" إلى ضرورة استكمال العمل العسكري بعمل نفسي ودعائي ويتضح ذلك من التوجيهية العامة التي تقدم بها للضباط في أفريل 1956 إذ يقول فيها:" إن العمل العسكري لا مفعول له دون عمل نفسي ودعائي موجه للرأي العام، حتى يكونوا واعين (يقصد هنا السكان المسلمين) بأهمية العمل الذي تود الحكومة الفرنسية القيام به في الجزائر...، فعلى الجيش الفرنسي أن يقنع ويشرح للأهالي المسلمين

---

[1] القايد هو ممثل الإدارة الفرنسية في الدواوير الجزائرية وقد اهتمت الإدارة الفرنسية بالقياد اهتماما بالغا باعتبارهم حلقة وصل بين الإدارة والسكان حيث كانوا يختارون بعناية كبيرة وفق جملة من الشروط نذكر منها: أن يكون من نفس الداور الذي يشتغل فيه، وأن يكون متعلما ونبه وذو ثقافة فرنسية ... للمزيد من المعلومات حول هذه الفئة، أنظر:
Chenntoufe Tayeb: L'Algérie EN 1954, Edition Office des Publications Universitaire, Alger, 2009, p281-285.

[2] لخضر شريط وآخرون، مرجع سابق، ص294، 295.

[3] المرجع نفسه، ص296، 297.

الأهداف السلمية للحكومة الفرنسية، أن وجود هذه الأخيرة ماهو إلا لحماية الأهالي المسلمين، وعلة الجيش مهمة إعادة الاتصال ومحاربة العزلة والنفور الذي تعيشه الكتلتان المسلمة والأوربية "[1].

وعلى ضوء ما سلف ذكره فقد أصبح انتهاج الأسلوب الجديد والمتمثل في الحرب النفسية ضرورة حتمية على السلطات الاستعمارية الفرنسية رفقة العمل العسكري لقمع الثورة في الجزائر عامة وبمنطقة أوراس النمامشة خاصة .

ولتحقيق هذه الأولوية صدر عدد خاص من مجلة "الدفاع الوطني " طبع منه 50.000 نسخة تشرح طرق وأساليب هذه الحرب التي على العسكريين الفرنسيين إتباعها، ولعل مصادقة الجنرال "بول ايلي" على الوثيقة المسماة:

« Instruction provisoire sur l'emploi de l'arme psychologique»

تعد أول خطوة لتطبيق الحرب النفسية وإدخالها في المناهج والبرامج الدراسية في المدارس العسكرية الفرنسية[2].

1- التحديد المصطلحاتي للحرب النفسية:

يدرس مصطلح الحرب النفسية ضمن تخصص علم النفس الاجتماعي وعلم النفس العسكري على حد سواء، وقد شهد تطورا كبيرا منذ الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولا يزال إلى غاية اليوم يعرف ويستخدم وسائل جديدة تمليها متطلبات كل عصر[3].

وتعرف المصادر الفرنسية الحرب النفسية بأنها :" حشد واستعمال منظم ومخطط لوسائل وأساليب مختلفة للتأثير في آراء ومواقف وسلوكيات الخصم، سواء كان هذا الخصم سلطة أو جيشا أو شعبا، بما يمكن من إضعاف مقاومته وفرض إرادة مخالفة لإدارته، تخدم الأهداف الوطنية"، وحسب دليل ضابط النشاط الفرنسي بالجزائر الذي يعد المرجع الأساسي لهؤلاء الضباط فإن الحرب النفسية هي: "التوظيف المخطط للدعاية ولكل وسيلة أخرى

---

[1] الغالي غربي: مرجع سابق، ص158.

[2] المرجع نفسه، ص158.

[3] لخضر شريط وآخرون: مرجع سابق، ص299.

تصلح للتأثير في آراء وعواطف ومواقف وسلوكات الجماعات الإنسانية، سواء كانت صديقة أو محايدة أو معادية، خدمة للمصلحة الوطنية"[1].

أما الموسوعة السياسية فتعرفها كالتالي:" الحرب النفسية هي الاستخدام المتعمد للدعاية وغيرها من الوسائل بهدف التأثير على أراء ومشاعر ومواقف وتصرفات المجموعات المعادية أو المحايدة دعما لسياسة أو لأهداف راهنة، أو لخطة عسكرية في ظروف الحرب أو الازمات أو المواجهات وتستهدف بشكل عام التأثير على معنويات الخصم والقضاء على ارادته للقتال أو المقاومة وقد تطورت لتصبح تقنية منظمة واسعة الانتشار في الاستراتيجية والتكتيك كما أصبحت جزاء أكثر أهمية في الحرب"[2].

ويمكن تمييز ثلاث انواع من الحرب النفسية وهي:

أ- الحرب النفسية الاستراتيجية وهي دعاية موجهة إلى جمهور كبير أو مناطق واسعة.

ب-الحرب النفسية التكتيكية للدلالة على الدعاية ذات العلاقة المباشرة بالعمليات القتالية وأكثر وسائل شيوعا طلب الاستسلام[3]، ومثل ذلك "سلم الشجعان " الذي لجأ إليه ديغول في 22 أكتوبر 1958[4].

ج- الحرب النفسية للتدعيم التي تطلق على الدعاية الموجهة في مؤخرة القوات الصديقة المتقدمة بهدف حماية خطوط المواصلات[5].

وبخلاف المدرسة العسكرية الأنجلوسكسونية، يفرق خبراء الحرب النفسية الفرنسيون بين نشاطين في الحرب النفسية، فالنشاط الموجه ضد الأعداء والذي يستهدف أساسا القضاء على الخصم من خلال تحطيم معنوياته وزرع الشك في قيمه ومبادئه وزرع التخاذل بين عناصره سمي "حربا نفسية"، أما النشاط الموجه نحو الأصدقاء (الجيش الفرنسي) لتقوية

---

[1] محمد بن دارة: مرجع سابق، ص03.

[2] عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج2، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991، ص215.

[3] المرجع نفسه، ص215.

[4] إبراهيم طاس: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956-1958)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2008/2009، ص92.

[5] عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق، ص215.

معنوياتهم، وتفعيل تعاطف المتعاطفين، وكسر تردد المترددين، بما يحصن الجميع ويدفع تأثيرات الخصم عنهم يسمى "النشاط النفسي"[1] .

وبما أن الحرب النفسية تتخذ الشعب أو السكان كميدان نزال لها تستلزم ثلاث شروط لتحقيقها وهي:

- وجود الجماهير.
- الإلمام بالواقع الاجتماعي والنفسي للجماهير.
- توفر وسائل الاتصال مع الجماهير.

وبالتالي فان عملها يهدف إلى التأثير على تلك الجماهير بتغيير قيمهم وجعلهم يقبلون بقيم أخرى بديلة[2].

ويتضح مما سبق أن مسعى الحرب النفسية يقوم على اعتماد الدعاية والأساليب البسيكولوجية الأخرى بهدف التأثير على نفسية ومعنويات العدو وهو ما كانت تصبو إليه الإدارة الاستعمارية لإضعاف وتحطيم معنويات الجزائريين من خلال التشكيك في قوة الثورة والحط من قيمة رجالها ومحاولة إيجاد انشقاقات بينهم لتشغلهم عن قضيتهم الأساسية وبالتالي يسهل القضاء على الثورة بأقل التكاليف سواء المادية أو البشرية.

2-نماذج من مؤسسات الحرب النفسية:

2-1- المكتب الخامس: «5eme bureau»

لقد تعززت قيادة الناحية العسكرية الفرنسية العاشرة بعد اندلاع الثورة بأشهر بمؤسسة أو تنظيم جديد عرف باسم المكتب الجهوي للعمل النفسي، وذلك بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 01 مارس 1955[3]، ثم ظهر بعد ذلك باسم مصلحة أو المكتب البسيكولوجي،

---

[1] محمد بن دارة: مرجع سابق، ص03.

[2] المرجع نفسه، ص04.

[3] شريط لخضر وآخرون: مرجع سابق، ص306.

وبدأ في النشاط عمليا في بداية جويلية من نفس السنة[1]، وقد أعطى هنري دسكو مبان (Henry Descombin) مفهوم للمكتب الخامس بقوله: "إن المكتب الخامس للعمل النفسي مؤسسة نوعية لحرب الجزائر..."[2]، وكان الهدف من إنشائه ما سمي بـ"التهدئة"، لاحتواء السكان بواسطة الدعاية عن طريق الدوائر الإدارية المتخصصة (S.A.S)، كما اهتم هذا المكتب أيضا بتتبع ومراقبة الحالة الذهنية لكل من السكان والجيش الفرنسي، فبالنسبة للسكان فقد عمل على استمالة أفئدتهم وتحطيم معنوياتهم، وأما بالنسبة للجيش فقد عمل على صيانته وشحذ هممه[3]، حيث وضح الوزير المقيم روبير لاكوست أبعاد العمل النفسي بقوله أمام المجلس الوطني الفرنسي في 02 جويلية 1956" إن عمل التهدئة ليس عمل غزو عسكري مادي يكون بمنأى عن الأمن الذي يبحث عنه...، إن العمل النفسي يتوخى جذب النفوس والقلوب وتحضير اتفاقات المستقبل، ذلك أننا نريد انجاز جزائر جديدة في الإطار الفرنسي..."[4].

في 15جانفي 1957 تم إنشاء المكتب الخاص لهيئة أركان الجيش لمختلف الأسلحة (E.M.I) باسم المكتب الخامس لتتغير تسميته من المكتب الخامس إلى المكتب السادس في نوفمبر 1957، وفي شهر مارس 1959 الغي المكتب السادس وأرجع إلى المكتب الثالث (قسم المشاكل الإنسانية)[5].

واختيرت مدينة الجزائر لتكون مقرا لهذا المكتب مع إنشاء عدد من المكاتب موزعة حسب التقسيم العسكري السائد "القطاع الناحية، المنطقة"، وعلى المستوى المركزي كان المكتب الخامس يتشكل من 34 ضابطا و32 ضابط صف و138 من العسكريين و12 من النساء العسكريات التابعات للجيش البري، ولتدارك النقص في التعداد البشري الذي كان

[1] عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية(على ضوء وثائق جديدة)، مج07، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص414.

[2] لخضر شريط وآخرون: محطات في تاريخ الجزائر مرجع سابق، ص306-307.

[3] عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص 414.

[4] لخضر شريط وآخرون: مرجع سابق، ص307.

[5] عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص 414 .

يعاني منه المكتب الخامس استعان هؤلاء الضباط بالحركى للقيام بتعليم السكان وتوعيتهم بواسطة التجمعات الشعبية أو بواسطة الاتصالات الخاصة واختيار الأشخاص الذين يظهرون تعاونا واستجابة ليتم تعيينهم في وظائف كمسؤولي دواوير وشيوخ قبائل أو تكوين فرق عسكرية للدفاع الذاتي وذلك كله لمواجهة تغلل الثورة في الأوساط الشعبية[1].

وبما أن المكتب الخامس أنيطت به مهمة الإشراف على كل ما يتعلق بالتهدئة والقضايا الجزائرية والمعنويات، فقد كانت له مصالح عدة لتكملة مهامه، ومنها مصلحة الصحافة والإعلام التي أسندت مهمتها لقيادة الأركان، ومصلحة الإرشاد للمكتب الأول، ومصلحة الاستعلامات النفسية للمكتب الثاني[2]، أما مصلحة المعنويات والمعلومات والتوثيق فقد أسندت للمكتب الثالث، أما المكتب الرابع فقد كلف بإدارة المصلحة الاجتماعية، أما مصلحة مهام الحرب النفسية فقد أشرف عليها مكتب الدراسات والارتباط التابع لقيادة الأركان[3].

الفرق الطبية الاجتماعية:

استعانت مصالح المكتب الخامس بالعنصر النسوي من الفرنسيات اللاتي تم تجنيدهن خصيصا لتحقيق أكبر النتائج لأجل السيطرة على المجتمع الجزائري والتغلغل فيه، واختيروا لهذه المهمة وعينوا فيما عرف بالفرق الطبية الاجتماعية المتنقلة التي تم تكوينها في نهاية 1957، حيث تتكون من طبيب وممرضة ومساعدة مسيحية ومساعدتين مسلمتين، وتتلخص مهمتها في الكشف عن ميولات وتوجهات النساء الجزائريات لاختيار أساليب تتماشى وتوجهاتهم وبالتالي تحقيق السيطرة عليهم، وقد وصل عدد النساء المجندات ضمن هذه الفرق إلى 315 امرأة، منها 141 من المسلمات الفرنسيات و80 امرأة أوروبية من

---

[1] الغالي غربي: مرجع سابق، ص160، 161.

[2] Frédéric Médard : Les débuts de la guerre D'Algérie errements et contradictions d’un engagement, Presses Universitaires de France, 2010, p88.

[3] الغالي غربي: مرجع سابق، ص160.

المستعمرات و94 امرأة من أوروبيات الجزائر، موزعون على 171 فريق عبر كامل الناحية العسكرية العاشرة[1].

فإدراكا منها للقيمة التي كانت تحملها المرأة في المجتمع الجزائري فقد كانت النساء العاملات في هذه الفرق من خلال إعطائهن المرأة الجزائرية علاجا أوليا ونصائح في مجال النظافة والصحة وتربية الأطفال والتدبير المنزلي ومساعدتها على حل بعض المشاكل الاجتماعية، فإن هؤلاء الملحقات يمارسن مهمتهن أساسا بالوسط العائلي بهدف إحداث رغبة لدى المرأة الجزائرية للتطور وتغيير عاداتها الحياتية وبالتالي خلق مشكل في داخل المجتمع الجزائري[2]، وبالتالي فقد كانت سياسة المكتب الخامس تهدف من وراء سياسة التقرب من المرأة تحقيق هدفين هما: إدماج المرأة الجزائرية المسلمة في المجتمع الفرنسي، وحرمان جبهة وجيش التحرير الوطني من الخدمات التي ستقدمها المرأة للثورة في شتى الميادين، منها نقل المعلومات، الاتصال، التموين...[3].

وحدة مكبرات الصوت والمناشير:

ظهرت هذه الوحدة لأول مرة في شهر جوان عام 1956، حيث تتشكل كل وحدة من 06 ضباط و19 ضابط صف وحوالي 60 عسكري في الخدمة، ويتوزع هذا العدد على أربعة فصائل، فصيلة القيادة والاستعلامات والتنظيم، وأخيرا فصيلة الإنتاج والبث الإذاعي والسينمائي، وقد اعتمدت طريقة التنقل بين مختلف المدن والقرى والمداشر الجزائرية، حيث تختار الساحات العمومية والأسواق العامة لتبدأ في مخاطبة الناس مستخدمة الأشرطة السمعية المسجلة مسبقا وبعناية فائقة مظهرة فضل فرنسا على الجزائر، وبالإضافة إلى استخدام الأشرطة السمعية كانت تقوم بجانب ذلك بتوزيع مناشير، وكذلك استخدام اللوحات

---

[1] الغالي غربي: مرجع سابق، ص161.

[2] محمد بن دارة: مرجع سابق، ص146.

[3] الغالي غربي: مرجع سابق، ص162.

الإشهارية ذات الدعاية المركزة والتي توضع في الأماكن العامة، حيث تثبت على الجدران أو حواف الطرقات الرئيسية ومداخل المدن والقرى لتكون في مرأى الأهالي[1].

وحدات الضباط المتجولون:

أنشئت هذه الوحدة لشرح أهداف ومبادئ الحرب النفسية، وكان أغلب ضباطها ممن شاركوا في الحرب الفيتنامية والذين اكتسبوا خبرة في هذا الميدان، حيث تتلخص مهمتهم في توجيه قادة الوحدات والمناطق وضباط المصالح الخاصة والضباط المشرفين على القواعد العسكرية الإسلامية والمسؤولين الإداريين الذين لهم علاقة مباشرة بالسكان، زيادة على قيامهم بدور المستشارين التقنيين عند قيادة الوحدات العسكرية التي عينوا فيها، بالإضافة إلى إشرافها على تدريب ضباط وحدات الجيش الفرنسي على طرق وتقنيات تنشيط حصص دعاية الموجهة للسكان[2].

2-2- الفرق الإدارية المتخصصة Les sections administratives « spécialisées»

يعد إنشاء الفرق الإدارية المتخصصة امتداد للمكاتب العربية ويكمن الاختلاف بينها في مسألة الاختصاصات والوسائل والإمكانات اللازمة التي سخرت لخدمة القائمين على إدارة وتسيير شؤون هذه الفرق لتحقيق أهدافها، وفي هذا الجانب أكده الجنرال "روبير لاكوست" ذلك بقوله: "إن الفصائل الإدارية المتخصصة التي أنشأت هي استمرار لتقاليد المكاتب العربية"[3].

[1] الغالي غربي: مرجع سابق، ص163.

[2] المرجع نفسه، ص164، 165.

[3] Gilbert MEYNIER : L'Algérie et les Algériens sous le système colonial. Approche historico historiogra-phique, Insaniyat n°s 65-66, juillet - décembre 2014, p29.

وتم إنشائها رسميا من قبل الحاكم العام جاك سوستال خلال شهر سبتمبر 1955 في المناطق الريفية[1]، ففي زيارة له عبر مناطق الأوراس: خنشلة، باتنة، مشونش، بانيان، أريس وتبسة لاحظ وجود ثلاث مشكلات أساسية كانت الأسباب الرئيسية في إنشاء هذه الفرق وهي كالتالي:

1- سوء تسيير الجزائر خاصة منطقة الأوراس تحت نظام البلديات المختلطة[2] نظرا لحالة الفساد التي تفشت داخل الإدارة الفرنسية، وفي هذا الصدد كتب "جاك سوستال" يقول: "كانت الإدارة تطفو على سطح بحر عميق مثل زورق بدون ربان، لا تعرف كيف تجري التحقيق"[3]

2- فشل عمليات التمشيط الكبرى التي كان يشرف عليها الجنرال شيريير (قائد المنطقة العسكرية العاشرة) والتي انتقدها كل من جيرمان تيليون[4] (باحثة في علم الأعراق درست

---

[1] رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول ما بين (1958-1962)، سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012، ص132.

[2] تقسيم إداري يضم جزءا كبيرا من السكان الجزائريين تحت سلطة مسير إداري، ويجمع في كثير من الأحيان عشرات الآلاف من السكان، ويقابل البلدية ذات الوظيفة الكاملة، ذات غالبية سكانه من الأوروبيين، التي تتمتع بنفس الوضع كالبلديات الكبرى في فرنسا، زواله واستبداله بمجلس محلي منتخب ديمقراطي كانت واحدة من مطالبة المنتخبين الجزائريين وواحدة من الإصلاحات التي اعتمدت في 27 أوت 1947 لكن تطبيقها جمد من قبل "لوبي الأقدام السوداء." في عام 1922، نلاحظ وجود 300 مسير أوروبي لثلاثة ملايين جزائري ونصف ففي أريس على سبيل المثال، في جبال الأوراس، مسير واحد واثنين من مساعديه كانوا متكفلين ب 60،000 شخص منتشرين بين القرى والدواوير والمداشر. للمزيد انظر: **Achour Cheurfi**: Op.cit, p114.

[3] قريقور ماتياس: الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع، تر: محمد جعفري، منشورات السائحي، ط1 الجزائر، 2013، ص26.

[4] ولدت في 30ماي 1907 في مدينة "أليغر" الواقعة في الجنوب الفرنسي كان أبوها قاضيا، أما أمها فهي الكاتبة الفرنسية "اميلي كوزاك"، تحصلت على شهادة الليسانس في الأدب وتخرجت من المدرسة التطبيقية للدراسات العليا ومدرسة اللوفر والمعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية، انتقلت بين عامي 1934و1940 إلى منطقة الأوراس للعمل على أطروحتها التي ناقشت لهجات الأقليات وهويتهم، ونتيجة احتكاكها بالمجتمع الاوراسي أصبحت تطالب بالكف عن تعذيب الفلاحين وتهميشهم، وكانت من المنددين بالتعذيب الذي كان يمارسه الجيش الفرنسي ضد السجناء الجزائريين، ورغم أدانتها للعمليات الفدائية التي قام بها عناصر من جيش التحرير الوطني في العاصمة إلا أنها انحازت بعد ذلك علنا للثورة الجزائرية بعد لقائها السري مع كل من "زهرة ظريف" و"ياسف سعدي"، عاشت "جيرمان" تدعم حقوق الشعوب المضطهدة وتدافع عن الحريات الفردية وحق تقرير المصير، توفيت في 2008/04/19 نقل جثمانها إلى فرنسا في فيفري 2014. أنظر: **أمل بيروك**، سترقد في مقبرة "العظماء الفرنسية"، جيرمان تليون "قاومت النازية والاحتلال الفرنسي في الجزائر، منتي كارلو الدولية، على الرابط التالي:www.m.mc-doualyia.com، 2014/02/22، 18.00.

كثيرا منطقة الأوراس) والجنرال "ج.فجور" (قائد الأمن في الجزائر) هذا الأخير الذي شبه الأعداد الكبيرة التي شاركت في هذه العمليات كاستعمال مطرقة لتحطيم ذبابة.

3- نقص المعلومات التي تعد عنصرا ضروريا في إنجاح أي عملية عسكرية، ويعود السبب في ذلك إلى غياب العلاقة مع السكان والاحتكاك بهم، فإدارة القياد انسحبت إلى المدن وانقطعت عن الدوار، وقد عبر جاك سوستال عن هذه الوضعية التي آلات إليها الأوضاع بقوله :" إن ثمرة الأخطاء المتراكمة منذ بداية القرن والحرب الأخيرة هو إلغاء المكاتب العربية ووقف توظيف الإداريين"[1].

إن حالة عدم الاستقرار التي سادت الأوراس في ربيع 1955 دفعت الحاكم العام "جاك سوستال" إلى إنشاء قيادة مدنية وعسكرية للمنطقة أسندها يوم 30 أفريل من نفس السنة إلى الجنرال "برلانج"، كما أوكل إليه مهمة إقامة عملية نموذجية بالأوراس تتمثل في إنشاء قاعدة سياسية عسكرية وإعادة الاتصال بالسكان لمواجهة الفوضى، وأيضا محاولة إحداث تقارب بين الأوربيين والمسلمين، ورغم الجهود التي بذلت لذلك فإنها جاءت بنتائج هزيلة عبر عليها بارلانج بقوله :" بعض النتائج حساسة محليا ولكنها غير كافية كي ندعي الانتصار"[2].

كانت اعداد المصالح الإدارية المتخصصة في الجزائر في تزايد مستمر، فمن 30 مكتبا سنة 1955 ارتفع عددها ليصل إلى 490 سنة 1956، ووصل عددها نين شهر جانفي 1957 وشهر جويلية 1958 إلى 590 مصلحة، وحسب آخر إحصائية رسمية فرنسية أصدرها المكتب الثالث فقد ارتفع هذا العدد ليصل إلى 688 مصلحة إلى غاية 28 أكتوبر من عام 1961[3].

---

[1] قريقور ماتياس: مرجع سابق، ص26.

[2] المرجع نفسه، ص27.

[3] الغالي غربي: مرجع سابق، ص176.

مهامها:

المهام الإدارية:

تتلخص المهام الإدارية في العناصر التالية:

- يمثل ضابط المصلحة الإدارية الأهلية السلطة المركزية وهو مسؤول الحالة المدنية والوسيط بين الإدارات الحكومية كما يشرف على المفوضيات الخاصة (يلعب دور رئيس البلدية والمجلس البلدي في أن واحد).

- تقوم هذه المصالح بتحضير الانتخابات العامة والبلدية وتشجع السكان للمشاركة فيها معتمدة على مختلف وسائل الترغيب والترهيب.

- إحصاء السكان في كل مركز من مراكز السكانية مدونة جميع المعلومات المتوفرة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لكل عائلة ومصادر دخلها ومكانتها الاجتماعية وكل ماله علاقة بتقوية سيطرة الإدارة الاستعمارية على السكان[1].

المهام الاجتماعية والتربوية:

- تقديم المساعدات الصحية المجانية للسكان تحت إشراف قوات الجيش والصليب الأحمر الفرنسي لان الفرق الإدارية المتخصصة لم تكن لديه هياكل المساعدة الطبية المجانية (ASSRA)، حيث كل شيء يتحمله الجيش والمساعدة الصحية الاجتماعية الريفية فمثلا في الولاية الأولى وبالضبط في عين الشجرة تشكلت مساعدة طبية مجانية من شاحنات وسائقين تم استقدامهم من الكتيبة العسكرية بعين البيضاء[2].

- توزيع المواد الغذائية كالدقيق والحبوب والملابس والأدوية.

- فتح المدارس ومراكز التكوين المهني المختص.

أما مراكز التكوين المهني فكانت تعمل على تأطير الشباب وتهيئتهم لأداء الخدمة العسكرية بإعطائهم تربية بدنية ومدنية تحت إشراف ضباط المصلحة، ولم تقتصر مهام هذه المصالح عن الذكور فقط بل اهتمت أيضا بالعنصر الأنثوي لما له من أهمية في المجتمع

---

[1] قريقور ماتياس: مرجع سابق، ص55-68.

[2] المرجع نفسه، ص 85،86.

الجزائري حيث تكفلت بتشجيعهن على الخروج من المنزل واستدراجهن ليندمجن مع قيم ومبادئ المجتمع الفرنسي[1].

المهام السياسية والعسكرية:

حدد الوزير المقيم "روبير لاكوست" المهام العسكرية والسياسية للمصالح الإدارية المتخصصة في مرحلتين:

- المرحلة الأولى تكون مهمتها بالأساس عسكرية، حيث تقوم في آن واحد بالقضاء على "العصابات المتمردة" وتدمير البنى السياسية والإدارية لجبهة التحرير الوطني، على أن يواكب هذا العمل الممهد سعي حثيث لاستعادة السيطرة على السكان، ويتحقق هذا الآمر بواسطة قيام السلطات العسكرية بتقديم الدعم لهم، حتى لو تطلب الأمر في حالات معينة تعويض الموظفين المدنيين الذين لا يستطيعون -لأسباب معينة- القيام بمهامهم بصورة جيدة (الفرق الطبية والاجتماعية المتنقلة، المعلمين، العسكريين ...الخ).

- المرحلة الثانية والأخيرة فهي عكس الأولى، يجب أن تكون ذات مظهر مدني، حيث يتم التكفل بالبلديات الجديدة من قبل مفوضيات خاصة (Délégation spéciales) تتشكل من السكان ويعاود الموظفون المدنيون نشاطهم العادي[2].

كما عملت على تشجيع الجزائريين للانضمام إلى الجيش الفرنسي والمشاركة في العمليات العسكرية ونصب الكمائن لوحدات جيش التحرير الوطني، باعتبار أن ضباط المصلحة الإدارية المختصة مستشار تقني للسلطات العسكرية نظرا لمعرفته بالبلد وسكانه، حيث وضع تحت تصرفه مجموعات من القوات الإضافية مشكلة من المخزن والحركى[3].

---

[1] الغالي غربي: مرجع سابق، ص180.

[2] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص133.

[3] الغالي غربي: مرجع سابق، ص181.

الفصل الثاني

مظاهر تأثير سياسة التطويق على النشاط الثوري في المنطقة الأولى بالولاية الأولى

المبحث الأول: المظاهر العسكرية.

1- مخاطر العبور.

2- اجتماع العقداء الأربعة.

المبحث الثاني: المظاهر الاجتماعية والاقتصادية.

1-المظاهر الاجتماعية.

2- المظاهر الاقتصادية.

المبحث الأول: المظاهر العسكرية:

منذ اندلاع الثورة التحريرية إلى غاية سنة 1956م كانت مناطق الحدود الجزائرية على طول الشريط الحدودي شرقًا وغربًا آهلة بالسكان، الذين كانوا الدرع الواقي لجيش التحرير الوطني في الإقامة والتمركز والتموين والاتصالات وغير ذلك، وكانت عمليات عبور الحدود إلى الدول المجاورة من طرف عناصر جيش التحرير الوطني لجلب السلاح أو للعلاج أو التموين تجري بطرق سرية وسهلة نوعا ما، إذا ما قورنت بالفترة التي تلتها أي بعد إنجاز الحواجز الحدودية، فبعد إنشاء خط موريس وتعزيزاته المختلفة وبعده خط شال اختلف الأمر تماما إذ شكلت هذه الحواجز عائقا وتحديا حقيقيا للثورة انعكس سلبا على النشاط الثوري في مختلف المناطق، إذا فما هي مظاهر تأثير هذه الحواجز عسكريا؟ خاصة وأن الهدف الأساسي من خلقها هو الحد من تدفق الذخيرة والسلاح.

1-مخاطر العبور:

لم يترك الجيش الفرنسي أية وسيلة لتحويل الشريط الحدودي الشرقي والغربي على السواء إلى منطقة عازلة مكشوفة لا يمكن اختراقها، فهذه المنطقة المراقبة بدقة بعرض متوسطه التقريبي ما بين 60 إلى 70 كلم كانت مزروعة بالعوائق الاصطناعية، فنجد بها: مراكز ثابتة، حقول ألغام، شبكات شائكة، حواجز مكهربة، كواشف ضوئية، رادارات، تمويهات صوتية، أنظمة تنصت، خيوط إنذار، ملاجئ محصنة، دبابات تتحرك بشكل دوري، مدافع مختلفة العيارات (20، 40، 75، 105، 155مم)، وبعضها مجهز برادارات لتصويب الرمي، معاقل محصنة متقاربة، دوريات مصفحة، بالإضافة إلى كل هذه المعدات هناك المراقبة الجوية المستمرة[1].

إن هذه الوضعية شكلت حائطا اصطناعيا قاتلا على الحدود الشرقية وكذا الغربية، جعل من الحركة على الشريط الحدودي ضربا من المغامرة، وأدى إلى عرقلة تدفق الأسلحة

---

[1] Khaled Nezzar : Algérie(1954-1962) journal de guerre, éditons ANEP, Alger, 2004, 117.

من الخارج إلى الداخل وتكدسها في تونس والمغرب وليبيا ومصر في الوقت الذي كانت فيه الولايات في الداخل في أمس الحاجة إلى السلاح والذخيرة خاصة مع تزايد أعداد الملتحقين بالثورة[1]، ولم يعد يصل إلى الداخل إلا كميات شحيحة من السلاح وليس ادل على ذلك من احد الرسائل التي تم حجزها من طرف الجيش الفرنسي والتي الح فيها احد قادة نواحي المنطقة السادسة من الولاية الاولى لمسؤول التموين الحاحا شديدا لتزويدهم بالمؤن، وجاء فيها " ...فالرجاء الاكيد من اخوتكم...ان تعملوا جميع المجهودات لكي تدخلوا الرفطايمة والمواد التي نحتاجها...ولا احتاج الى كثرة التأكيد في هذا الموضوع...فالنشاط النشاط في هذا الامر"[2]، فقد ادى نقص المؤونة والاسلحة الى مضاعفة الضغط على المجاهدين في الداخل وأصبحوا يتهمون قادة الخارج بالتقصير[3]، هذا الواقع كذب معظم التصريحات المطمئنة لمسؤولي لجنة التنسيق والتنفيذ، فمسؤول الشؤون الحربية كريم بلقاسم ما فتئ يذكر أن خط موريس لا يثير أي قلق بالنسبة للثورة وليس بإمكانه أن يؤثر على حركتها[4]، وهذا ما أكده أيضا محمود الشريف والذي صرح في مقال له في جريدة المجاهد بقوله «... وبالرغم من هذا كله فإن الحرب ما تزال مستمرة على الحدود وهي تزداد قوة وشدة كل يوم، بل إننا لا نبالغ إذا قلنا أنها أصبحت اليوم أقوى على الحدود منها في المناطق الأخرى، إذن فإما أن تكون هذه الشبائك(يقصد خط موريس) لا تفيد أهلها شيئًا وإما أن تكون أسلحة جيش التحرير كلها تأخذ من العدو...»[5]، لقد استشهد آلاف المجاهدين وهم يحاولون عبر الخطين المكهربين حيث يقول الطاهر زبيري أن الكتيبة المشكلة من 120 مجاهد عندما تحاول عبور خطي موريس وشال لإيصال السلاح إلى الداخل فإنه لا ينجوا منها سوى ما يقارب

---

[1] الطاهر زبيري: مصدر سابق، ص219.

[2] الملحق رقم(40): Documents saisis chez les rebelles, A.N.O.M, carton : 93/2476

[3] الطاهر زبيري: مصدر سابق، ص219.

[4] جمال قندل: مرجع سابق، ص94.

[5] محمود الشريف، "م. أندري موريس وأسلاكه الشائكة"، المجاهد، ع 11، بتاريخ 1957/11/01م، ص16.

النصف من المجاهدين فقط الذين يتمكنون من تجاوز الحاجز القاتل، في حين يستشهد النصف الآخر، وإن لم تكن هذه الأرقام دقيقة لكنها تعطينا صورة عن حجم الصعوبات والتحديات التي واجهها عناصر جيش التحرير أمام خط "ماجينو الجزائر" حسب وصفه والذي أدى إلى تضاعف عدد أفراد الجيش على الحدود حتى تجاوز عددهم جيش الولايات الستة مجتمعين، كما عطل أيضا التحاق القادة العسكريين بمراكزهم في الداخل بعد قرارات مؤتمر طرابلس الذي انتهت أشغاله في جانفي 1960م، إذ لم يتمكن أي قائد ولاية من عبور خطي موريس وشال[1] باستثناء العقيد لطفي[2] والذي استشهد أثناء عملية العبور[3].

ففي الولاية الأولى وبعد أن تقرر تعيين قيادة جديدة للولاية على إثر مؤتمر طرابلس، كما أشرنا سابقا والتي عين على رأسها العقيد الحاج لخضر، وبعد إعدام قائديها السابقين أحمد نواورة[4] ومحمد العموري، تم تعيين أيضا الرائد علي سوايعي كمسؤول سياسي، والرائد

---

[1] لم يتمكن من اجتياز خط موريس وشال كل من العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى والعقيد علي كافي قائد الولاية الثانية، والعقيد إيزوران قائد الولاية الثالثة، والعقيد الصادق دهيلس قائد الولاية الرابعة، أما العقيد لطفي فقد استشهد يوم 28 مارس في جبل بشار بعد خروجه من الخط المكهرب من الجنوب الغربي. **الطاهر زبيري:** مصدر سابق، ص218، 219.

[2] العقيد لطفي اسمه الحقيقي "دغين بن علي" ولد في تلمسان بتاريخ 05 ماي 1934م، زاول دراسته بمسقط رأسه إلى أن وصل إلى المستوى الثانوي، شارك منذ عام 1955م في السريعة على مستوى الخلايا الأولى لجبهة التحرير الوطني، ترك صفوف الدراسة والتحق بصفوف جيش التحرير في 27 أكتوبر 1955م، تقلد منصب مسؤول عن المنطقة الأولى من الولاية الخامسة، ثم عين على المنطقة الثانية برتبة نقيب، وفي سنة 1957م رقي إلى عضو في قيادة الولاية الخامسة برتبة رائد في منطقة آفلو، وعين قائدًا للولاية بعد ما رقي إلى عقيد، شارك في مؤتمر طرابلس (1959-1960م)، واستشهد يوم 27 مارس 1960م. أنظر:

Bellahsene Bali: Les héros de la Révolution Algérienne, Dr Ben Zerdjeb, Cdt Djaber, et Colonel Lotfi, Thala édition, Alger, 2012, P 33-61.

[3] الطاهر زبيري: مصدر سابق، ص219.

[4] من مواليد 21 جانفي 1920 بمنطقة تاحمامت بدوار غسيرة، تلقى تعليمه الاولي في الزاوية ثم المدرسة التي انقطع عنها مبكرا، هاجر الى فرنسا سنة 1946 نتيجة المضايقات المتكررة من طرف البوليس الفرنسي، وبعد سنة من النضال في صفوف الجالية الجزائرية بفرنسا عاد الى الجزائر، وعين سنة 1949 كممثل لعمال منجم اشمول مما ساعده على أداء دور هام لمصالح المنظمة الخاصة بجمع الاسلحة والبارود وصناعة القنابل الى ان القي عليه القبض وزج به في سجن باتنة لمدة ثمانية أشهر ضاق خلالها انواع العذاب، شارك في التحضير لتفجير الثورة حيث عين قائدا لفوج آريس، استدعي الى تونس من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ ليعين عضوا في قيادة الولاية الاولى، وفي 02 أفريل 1957 اصبح عضوا قياديا في الولاية الاولى مكلفا بالاتصالات والاخبار، ثم قائدا للولاية الاولى في ماي 1959، اعدم في 16 مارس 1959 بالقرب من

الطاهر زبيري[1] مسؤولا عسكريا، ومصطفى بن النوي الذي بقي على رأس قيادة الولاية بالنيابة خلال فترة غياب الحاج لخضر كمسؤول للاستعلامات والاتصالات، والرائد عمار راجعي عضو لمجلس الولاية[2]، هذه القيادة الجديدة كان لزاما عليها أن تطبق توصيات مجلس الثورة وهو الالتحاق بالداخل أي الالتحاق بمقر الولاية، لكن خطا موريس وشال وقفا عائقًا أمام تنفيذ هذه المهمة، حيث فشل قائد الولاية الحاج لخضر الذي اصطحب معه 380 جنديا وضابطا محملين بالأسلحة، حيث كان كل جندي يحمل معه سلاح و250 خرطوشة، بالإضافة إلى المؤونة لكن عند وصولهم إلى منطقة العبور في الجنوب التونسي تمكنت شبكة المخابرات الفرنسية في تونس من اكتشاف تحركاتهم وأعلمت القيادة في الجزائر، والتي بدورها شرعت في قصف المنطقة بالمدافع فاستشهد بعض الجنود وجرح الآخر، فأعطى الحاج لخضر أوامره بالانسحاب[3]، أما الرائد عمار راجعي[4] وأثناء عبوره لخط موريس بعد

تونس بتهمة التآمر ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أعيد له الاعتبار بعد موته ودفن في مقبرة الشهداء بالعالية في 24 أكتوبر 1984. أنظر: **الطاهر جبلي**، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 337، 338.

[1] من مواليد 04 أفريل 1929م بأم العظايم بولاية سوق أهراس، انضم إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية في 1950م، وكان ضمن أول فوج مسلح شكله باجي مختار، أعتقل في أواخر ديسمبر 1954م بجبل سيدي أحمد وحكم عليه بالإعدام، تمكن في 10 نوفمبر 1955م من الفرار من سجن الكدية رفقة بن بولعيد، تولى قيادة الولاية الأولى في 1960م، إلى غاية الاستقلال، أنظر: **الطاهر زبيري**: مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962م)، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص08-19.

[2] مصطفى مراردة: مصدر سابق، ص153، 154.

[3] الطاهر زبيري: مصدر سابق، ص226-228.

[4] ولد بالمشطاب بمسكيانة ولاية أم البواقي، يوم 21 جانفي 1924، حفظ جزءا من القران وتحصل على الشهادة الابتدائية بالفرنسية بمدرسة الذكور بمدينة مسكيانة، ثم درس لمدة عامين في إكمالية تبسة، شغل منصب مسؤول المجمع الكهربائي لمنجم الونزة الى غاية اصابته بمرض السل الرئوي حيث تلقى العلاج بمستشفى سوق اهراس ومنحت له على اثر ذلك عطلة طويلة المدى فالتحق بمسقط رأسه سنة 1952، وانضم الى صفوف حزب الشعب، وعند اندلاع الثورة اصبح ينشط في المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني بناحية مسكيانة، ثم انتقل الى جبال النمامشة سنة 1955، وفي عام 1956 تقلد رتبة نقيب واسندت له قيادة المنطقة الرابعة من الولاية الاولى الى غاية 1959، شارك في العديد من المعارك، وفي سنة 1959 رقي الى رتبة صاغ أول(رائد) وأصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة، وعضوا في مجلس الولاية الاولى رفقة علي سوايعي، مراردة مصطفى بن النوي والطاهر زبيري تحت قيادة العقيد الحاج لخضر، استشهد سنة 1960 بخط موريس عند عودته الى داخل الوطن رفقة العقيد سي الصادق دهيلس والطاهر زبيري، بالقرب من جبل "القلب" المحاذي

تخطي شال هو والطاهر زبيري وآخرون بعد خمسة محاولات لاجتيازه في مرات سابقة (من أفريل إلى جويلية 1960م)، فقد صعقه التيار الكهربائي أثناء اجتياز الخط المكهرب، حيث يقول الطاهر زبيري «... جاء دور الرائد عمار راجعي الذي كان قوي البنية ممتلئ الجسم فمرر بندقيته إلى إخوانه الذين اجتازوا الخط ثم زحف على بطنه لاجتيازه... لكن جسمه المتصبب عرقا لامس السلك فأصيب بصعقة كهربائية...»[1]، وبالتالي فمن القيادة كلها نجح إلا الرائد علي سوايعي[2] والطاهر زبيري وبعض الجنود في الالتحاق بمركز القيادة في الداخل.

لقد وصلت الأوضاع على الحدود إلى مرحلة أصبحت الكلمة الأكثر تداولا من قبل جنود الحدود كانت "ما قدرش" أي لم يستطع[3]، نتيجة الإخفاقات المتكررة للكتائب المختلفة في محاولتها لاجتياز الأسلاك الشائكة، إذ أصبح الجنود يعانون نفسيا خاصة "الكشافون" التي أثرت جثثهم المعلقة على الأسلاك الشائكة المكهربة خاصة وأن السلطات الفرنسية كانت تتعمد التقاط صور لجثث المجاهدين الذين استشهدوا على الخطوط الشائكة المكهربة

لمدينة لعوينات(تبسة). انظر: **جمعية الشهيد الرائد راجعي عمار**، شهداء من المنطقة الرابعة بالولاية الاولى 1954-1962، دار الهدى، الجزائر، د.ت، ص 26، 27. .

[1] الطاهر زبيري: مصدر سابق، ص234.

[2] من مواليد لعوينات(تبسة) في 16 مارس 1932، حفظ القران في مسجد سيدي بن سعيد بتبسة، ثم مدرسة التهذيب من قبل الشيخ العربي التبسي، حيث تعلم هناك اساسيات اللغة العربية، ثم التحق بالمدرسة الفرنسية حيث تحصل على شهادته الدراسية التي سمحت له بالانضمام الى الكلية بكنه سرعان ما خرج منها بعد اعتقال اخيه الاكبر نور الدين عقب اكتشاف المنظمة الخاصة، انخرط في حزب الشعب سنة 1943، والتحق بجيش التحرير سنة 1955 بمنطقة سوق اهراس، كما تقلد عدة مناصب قيادية بالولاية الاولى وتولى مهمة التسليح والتموين، ورقي الى رتبة قائد عضو في الولاية الاولى الى اصبح قائدا لها سنة 1960 خلفا لمصطفى مراردة، واثر وشاية بمقر الولاية التي كانت بغابة بني ملول تمت محاصرة المنطقة ودامت المعركة ثلاثة ايام استشهد على اثرها على سوايعي في 09 فيفري 1961. انظر:

Zoubir Khélaifia: Le Vaillant guerrier et charismatique le chahid Ali Souaihi, chef de la wilaya1 historique(Aures-Nememchas), publie dans le site web: www.memoria.com, le 26 juin 2013.

[3] Khaled Nezzar : Op-cit, p126.

ونشرها في الصحف[1]، هذه الحالة تركت بالغ الأثر على معنويات المجاهدين وقللت من حماسهم وخلقت حالة من الانزعاج في صفوف الجيش ولدى القادة أيضا[2]، إذ يذكر العقيد عمر أعمران في تقرير موجه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ أن «جيش التحرير الذي صار قوة معتبرة بفضل مجنديه وسلاحه يعرف الآن خسائر ثقيلة، حيث سقط أكثر من 6000 مجاهد خلال شهرين بمنطقة ديفيفي (بوشقوف)... وأضحى التموين بالذخيرة والسلاح صعبًا جدًا بسبب التطويق الحدودي»[3]، ففي رسالة عثر عليها الجيش الفرنسي، كتب رئيس مجلس الشعب للناحية"03" المنطقة "06" من الولاية الاولى للملازم الاول "سي عزوز سعد الله" محذرا "..اما بعد اذا كان عندك دراهم باش ترسلها الى ناحية تونس الطريق راه صعب لان العسة متاع فرانسا ديما في الحدود ولا يتعدى حتى شيء أصلا.."[4].

وقد أكدت قيادة الأركان العامة في مذكرة لها موجهة إلى السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة ما جاء على لسان عمر اوعمران، جاء فيها: « إن ما وقع إلى غاية فيفري 1960م وقت محزن لأننا تركنا الأسلاك تقوى مع مرور الوقت لتصبح سدًا للموت»[5].

وهذا ما أكدته التقارير العسكرية الفرنسية إذ تشير إلى أن الفترة الممتدة من 23 جانفي 1958م إلى غاية 18 ديسمبر 1958م سقط على مستوى خط موريس على الحدود الشرقية 2409 قتيل و304 أسير[6].

---

[1] Zdravko Pecar : Algérie Témoignage d'un reporter yougoslave sur la guerre d'Algérie, Edition Entreprise nationale du livre, Alger, 1987, p303.

[2] بلحسن بالي: حاجز الأسلاك المكهربة –خطا شال وموريس– تر: بابا أحمد.ع، دار ثالة، الجزائر، 2013، ص15، 16.

[3] Mohamed Harbi: Les archives de la révolution Algérien, France, édition Dahleb, Algérie, 2010, P189.

[4] الملحق رقم(41): Documents saisis chez les rebelles, A.N.O.M, carton : 93/2476.

[5] Mohamed Harbi: Op.cit, P329.

[6] جمال قندل: مرجع سابق، ص99.

ويصف أيضا العقيد علي كافي[1] خطورة الخط فيقول: «الكثيرون لا يتصورون ولا يعرفون مدى صعوبة وخطورة هذا الخط المكهرب الذي أقامه العدو لخنق الثورة ومنعها من السلاح والذخيرة والتموين والمتطوعين... وعند الوصول إلى الخط المكهرب كان لابد من مجابهة الآلات الجهنمية بالخبرات المتواضعة، فيحفرون أنفاقا تحت الخط وقد يأخذ منهم ذلك أيام لرقابة العدو المتواصلة، وهم معزولون عن العالم تحت ألم الجوع والبرد وكم من مجاهد بقي رمادًا، وآخر أرضا ليمر فوق جسمه مجاهد»[2]، ويقول أيضا عمار بوجلال[3] والذي عبر الحدود عدة مرات: «الذي يعرف أنه عُين لغاية عبور وتوصيل أي المرور عبر حاجزين في اتجاه أو في آخر، سواء بجلاء الجرحى نحو تونس أو لجلب السلاح والذخيرة، كان يفقد صوابه إذا طال الانتظار كثيرا، فالحواجز الملغمة والمكهربة كانت تثير الفزع إلى درجة أن تفقد حتى الأكثر حنكة القدرة على كبح جماح مخيلته»[4].

---

[1] من مواليد الحروش(سكيكدة) في 07 اكتوبر 1928، تلقى تعليمه الاول في الكتاب، وسنة 1947 التحق بمعهد الكتانية في قسنطينة ثم جامع الزيتونة سنة 1950، ومن ثمة ناضل في جمعية الطلبة التابعة لحزب الشعب وكان على اتصال بالوطنيين التونسيين ولما اكتشفت الشرطة التونسية هذه العلاقة ابعدته من تونس سنة 1953، شهد أزمة حزب الشعب سنة 53-54، وساهم في تحييد قسمة الحروش وانضمامها الى صف الثورة، وفي الفاتح نوفمبر كان من رجال النظام السري للجبهة بسكيكدة ولما اكتشفت الشرطة الفرنسية امره التحق بجيش التحرير الوطني غداة استشهاد قائد الولاية الثانية ديدوش مراد(18 جانفي 1955)، وكان من المشاركين في عمليات 20 اوت 55، وفي افريل 1957 عين قائدا للولاية الثانية خلافا لبن طوبال الذي اصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، وحضر اجتماع العقداء العشرة سنة 1959، وفي خريف 1961عين على راس بعثة جبهة التحرير بالقاهرة، كما تولى العديد من المناصب بعد الاستقلال منها سفير لعدة دول عربية الى غاية سنة 1984، وعضو المجلس الاعلى للدولة مطلع 1992 قبل ان يصبح رئيس للدولة غداة اغتيال الرئيس بوضياف، وفته المنية في 16 افريل 2013. انظر: **محمد عباس**، مرجع سابق، ص289، 290. .

[2] علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المنال السياسي إلى القائد العسكري، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص271-273.

[3] ولد في 12 ديسمبر 1932م بقايس ولاية خنشلة، التحق بالثورة سنة 1955م، حيث أسندت إليه مهام جمع السلاح والتموين، عين كمسؤول عن الهندسة العسكرية تخصص نزع الألغام سنة 1968م، وتقاعد بعد ذلك. للمزيد أنظر: **عمار بوجلال:** حواجز الموت (1957-1959م)، الجبهة المنسية، تر: زينب قبي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2010، ص5-22.

[4] عمار بوجلال: المصدر نفسه، ص28.

2–اجتماع العقداء الأربعة:

إن قادة ولايات الداخل الذين كانوا يقودون العمليات العسكرية في الميدان، تولد لديهم شعور بقسوة الوضع الذي ولدته إقامة السدود المكهربة على طول الحدود الشرقية والغربية، وأحسوا بحالة من العزلة عن القيادة السياسية المقيمة بالخارج خاصة وأنهم كانوا مكلفين في آن واحد بالعمل العسكري والتنظيم السياسي والإداري لمناطقهم متروكين لمبادراتهم الخاصة، حيث وصلوا إلى مرحلة اتهام القيادة في الخارج أي – الحكومة المؤقتة – بالإهمال[1]، هذا الإحساس الذي عززته الدعاية الفرنسية المغرضة التي كانت تسعى إلى تأليب الجنود في الداخل على القيادة في الخارج[2]، إذ جاء في أحد المناشير التي أصدرته مصلحة العمل النفسي والمؤرخ في 27 مارس 1959م، ما يلي «أيها المحاربون في الداخل أين هي الوعود الجميلة من طرف الذين يدّعون قيادتكم؟ أين الأسلحة؟ والذخائر الموعودة؟ إما بالشرق أو بالغرب لا شخص يستطيع اجتياز السد الذي يقتل، وفي 11 فيفري تجربة مرسط (Morsott) 150 من إخوانكم حاولوا العبور فكان مصيرهم الموت، وكل يوم يمضي إنه يشاهد تمديد هذا الحاجز المهول، وكل يوم يفوت يرى مواقعنا تتدعم، إن الذين يدّعون أنهم يحكمونكم الذين هم في جبهة الفنادق الفاخرة بالخارج، والذين بداخل البلاد فإنهم جميعا يخفون عنكم الحقيقة ليرسلوكم للقتال، ولكن ما وقع لرشاشاتكم الكبيرة والصغيرة منها؟ إنها في طريق الصدأ بالمخابئ غير مستعملة بسبب انعدام الذخائر، وعن قريب لن يبقى لديكم

---

[1] وهو ما انجر عنه "لقاء الاليزيه" في 10 جوان 1960 الذي جمع قائد الولاية الرابعة "سي صالح زعموم" ونائبه "سي محمد بونعامة" و" سي لخضر" بالرئيس الفرنسي "شارل ديغول" في قصر الاليزيه للتفاوض معه سرا دون علم قيادة الثورة بذلك، حيث اشار الرائد لخضر بورقعة انه من بين الاسباب التي ادت لهذا القاء ما يلي" ان تجربة القائد سي صالح مع القيادة العليا في الخارج ...كانت مريرة ومحبطة بالإضافة الى ما عانته ولايتنا من عزلة مع الولايات الاطراف ذات المنافذ الى الاقطار المجاورة التي كان من الممكن ان تخفف علينا مرارة العزلة بمدنا بالسلاح والذخيرة ...فضلا عن الحصار المضروب حولنا والذي تجاوز كل التقديرات لاسيما عند مجيء الجنرال ديغول الى السلطة...لكن هذا الوضع على اهميته لم يكن الوحيد الذي كان يقف وراء لقاء الاليزيه". انظر: **لخضر بورقعة:** مذكرات الرائد لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص50.

[2] سليمان الشيخ: مصدر سابق، ص425.

إلا العصي كسلاح، كم من الوقت ستتركون أيضا أنفسكم في حالة الغدر؟... استيقظوا !استيقظوا !... عودوا مع الجنرال ديغول برفقتنا لنصنع الجزائر فرنسية، إن هذا المنشور بمثابة رخصة مرور، إنه يضمن لكم الحياة السليمة»[1].

وأمام هذه الوضعية دع العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة قادة الولايات للاجتماع فيما بينهم للتنسيق حول مسألة الأسلحة التي قل دخولها إلى الجزائر، وإسماع صوتهم إلى الحكومة المؤقتة من أجل الحصول على الدعم والإعانة خاصة وأن قادة الولايات لم يلتقوا منذ 20 أوت 1956م تاريخ لقائهم في الصومام[2].

فعقد هذا الاجتماع بالطاهير – بجيجل- ما بين 06 و12 ديسمبر 1958م، والذي حضره كل من الحاج لخضر قائد الولاية الأولى والعقيد عميروش[3] وسي محمد بوقرة قائد الولاية الرابعة، وسي الحواس قائد الولاية السادسة، ولم يحضره كلا من علي كافي قائد الولاية الثانية رغم أن الاجتماع عقد على أرض ولايته وتحديدا في "برج الغول"، والعقيد لطفي قائد الولاية الخامسة[4].

[1] شارل هنري فافرود: الثورة الجزائرية، تر: كابوية عبد الرحمان و سالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص318.

[2] مصطفى بن عمر: الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص232.

[3] من مواليد 31 اكتوبر 1926 بقرية "تاسفت أقمون" ببني واسيف، دائرة عين الحمام، ولاية تيزي وزو، ولد يتيم الاب فسمته والدته لاسم اباه، وهم من عائلة فقيرة، التحق في صغره بمدرسة قرآنية، وتعلم الفرنسية، عند بلوغه الثامنة عشر جند اجباريا في الجيش الفرنسي لأداء الخدمة الوطنية وبعدها عاد الى مسقط رأسه، انضم الى حركة انتصار الحريات الديمقراطية بمدينة غليزان حيث كان يشتغل في احدى المتاجر هناك، ونظرا لنشاطه المكثف اعتقل مرتين سنة 1947 و 1948، بعد اطلاق سراحه سافر الى فرنسا سنة 1950 لمزاولة نشاطه السياسي، وقبل اندلاع الثورة بشهرين عاد الى ارض الوطن والتحق بناحية عين الحمام، واصبح قائدا لهذه الناحية بعد استشهاد قائدها الاول ثم مسؤول ناحية القبائل الصغرى، ومع نهاية 1955 ارتقى الى رتبة ملازم ثاني، في ربيع 1957 انتقل الى تونس في اطار مهمة، التقى خلالها بقادة الثورة هناك واتصل ببعض المسؤولين في الولاية الاولى والثانية كان من بينهم سي الحواس، وفي صائفة 1957 تم تعيينه قائدا للولاية الثالثة بعد ان التحق كل من كريم بلقاسم ومحمدي السعيد بلجنة التنسيق والتنفيذ بتونس، بعد اجتماع العقداء سنة 1958 كلف هو وزميله سي الحواس بمهمة الاتصال بالقيادة في تونس، وهما في الطريق وهما متوجهان الى نواحي بوسعادة وقعا يوم 29 مارس 1959 اشتباك عنيف مع قوات العدو استشهدا فيه معا بجبل ثامر. انظر: **شوقي عبد الكريم**، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2003، ص32 وما يليها.

[4] رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص34.

لقد أرجع الرائد "لخضر بورقعة"[1] حضور الولايات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والسادسة هذا اللقاء الى تجانس الأفكار بين قادتها وعبر عن ذلك بقوله" من خلال معايشتي ومتابعتي لاهتمامات قادة الولايات في الداخل عميروش، الحواس، وسي امحمد والحاج لخضر وامين خان في لقائهم الذي عقد في منطقة جيجل، أستطيع القول أنهم كانوا على بينة من أمرهم ...بحيث كان لقائهم نتيجة تلبور أفكار اختاروها على ضوء الواقع الثوري ومتغيراته مما استدعى التنسيق وتوحيد الجهود ...للتصدي للطوارئ والمخططات التي رسمها ديغول عند وصوله الى السلطة "[2].

هذا اللقاء الذي صار في ظروف حرجة جدا تزامن مع المناطق المحرمة والحملات الشاملة للجيش الفرنسي، خاصة بعد تولي ديغول السلطة والأكثر من ذلك حالة العزلة الداخلية من جراء تشديد الرقابة في الحواجز الحدودية، الذي أدى الى النقص الفادح في السلاح والمؤونة، حيث كانت مشكلة التزود بالسلاح والذخيرة تشكل هاجسا بالنسبة لقادة الداخل وليس هناك أدل من الرسالة التي بعث بها العقيد "سي الحواس" الى الملازم الأول "لخضاري رشيد" ممثل الولاية السادسة بتونس والتي جاء فيها:" أما حاجياتنا إليكم هو في الخرتوش والسلاح، وعليه يجب جمعه بما أمكن وبما استطعت، وننبهك مرة ثالثة إياك أن ترسل دورية بدون سلاح أو خرتوش ولو أن تأتي بخبر الاستقلال لا نريدها ولا نبغيها مجردة مما ذكر، وها أني حذرتك وأنذرتك، هذا ونعربك عن أسفي وغضبي عن الدوريات السابقة، والحقيقة أني عرفتها أنكم نسيتم الكفاح والمجاهدين، ولم يبق لكم سوى الخيال والوهم

---

[1] من مواليد ضواحي قصر البخاري في 15 مارس 1933، عند اندلاع الثورة كان يؤدي الخدمة العسكرية بأروبا في وحدات "قناصة الجبال"، وبمجرد تسريحه التحق بجيش التحرير الوطني في المنطقة الرابعة في مارس 1956، وتدرج في المسؤولية من عضو في قيادة ناحية الى عضو في مجلس الولاية الرابعة، وفي سنة 1960 لعب دورا هاما في افشال محاولة عقد سلم منفرد مع ديغول(قضية الإليزيه)، وغداة الاستقلال انتخب نائبا بالمجلس الوطني التأسيسي، ثم شغل منصب محافظ في المدية، وفي ديسمبر 1967 شارك في المحاولة الانقلابية التي قادها الطاهر زبيري، وعلى اثرها القي عليه القبض ولم يطلق سراحه الا في سنة 1975، ولا يزال على قيد الحياة الى غاية كتابة هذه الأسطر. انظر: **محمد عباس**، مرجع سابق، ص 335.

[2] لخضر بورقعة: مصدر سابق، ص14.

بالاستقلال في شهر كذا...وأعلم أن الحرب لا زال تطول..."[1]، هذا ما يفسر تراخي العلاقات بين قادة الداخل و المسؤولين السياسيين في الخارج، خاصة وأن العقيدين عميروش وسي الحواس قد اطلعا على الأوضاع السائدة في صفوف جيش الحدود أثناء إقامتهما في تونس[2].

لذلك أثيرت العديد من المآخذ حول عدم كفاية المساعدة بالسلاح والذخيرة والأدوية التي كانت تقدمها الحكومة المؤقتة إلى الولايات في الداخل، ولام المجتمعون أيضا الحكومة المؤقتة بأنها أهملت الكفاح المسلح الذي يتم في الداخل وكثفت جهودها حول العمل الدبلوماسي، وأدانوا أيضا عجز وعدم كفاية المحاولات الرامية إلى اجتياح السدود المكهربة وعمليات الإلهاء التي يقوم بها جيش التحرير المقيم على طول الحدود لتجميد قوات العدو لتخفيف الضغط على الداخل[3]، ومن أهم القرارات التي اتخذت في هذا اللقاء حسب الحاج لخضر قائد الولاية الأولى آنذاك هي ضرورة انشاء قاعدة محصنة على الحدود تكون على شكل نفق تحت الارض بين الحدود التونسية والجزائرية لتمرير السلاح عبرها إلى الداخل، وقد تعهد حسبه سي "محمد بوقرة" بإحضار خبير متدرب في عملية الانفاق سبق وان عمل في انفاق ايطاليا المعدة للحرب العالمية الثانية للإشراف على تجسيد الفكرة ، وقد حدد في هذا اللقاء المكان الذي سينجز عليه هذا المشروع وهو جبل بئر العاتر جنوب ولاية تبسة، وعدد العاملين الذين سيسهرون على عملية الانجاز الذي حدد بـ2000 جندي تحت اشراف الخبير الايطالي، حيث تبدأ الدفعة الاولى بـ 500 جندي تشرف عليهم ماديا الولاية الاولى، وذكر العقيد الحاج لخضر ان عملية الانجاز بدأت فعلا على الميدان بإرسال سي محمد بوقرة فرقتين للبدء في انجاز المشروع غير ان هذا المشروع لم يرى النور نتيجة الظروف التي طرأت في

[1] لخميسي فريح: مرجع سابق، ص228.

[2] محمد تقية: مصدر سابق، ص530.

[3] سليمان الشيخ: مصدر سابق، ص425-426.

تلك الفترة منها استشهاد محمد بوقرة، وكذلك سي عميروش والحواس وهما في طريقهما الى تونس لعرض الفكرة على القيادة هناك[1].

كما طالب العقداء الأربعة الحكومة المؤقتة بدخول الجزائر خاصة وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم، ومن بين القرارات أيضا والتي تعلقت بالولاية الأولى نجد:

- تطهير الأوراس: وهذا بإرسال الولاية الثالثة فيلقين والولاية الرابعة كتيبتين وليس لهذه الوحدات أن ترجع الى قواعدها إلا بعد الانتهاء من مهمتها، وهذا الاقتراح مقدم الى الحكومة للمصادقة عليه، وإذا مر أجل عشرين يوما دون جواب منها يطبق نظرا للوضعية الحساسة التي يعيشها الأوراس.

- إرسال وحدات الى الولاية الأولى على الحدود للعمل على تخريب خط موريس ولكي تكون هذه الأعمال منسقة وفعالة، وتطلب من الحكومة مساعدة من الخارج[2].

وقد كلف عمر أوصديق بتبليغ القرارات المتخذة في هذا الاجتماع إلى الحكومة المؤقتة في تونس، وأوكل إلى كل من العقيدين عميروش وسي الحواس الذهاب إلى تونس برفقة قوات خاصة للضغط على الحكومة المؤقتة من أجل تنفيذ قرارات الاجتماع، غير أن العقيدين والقوات الخاصة المرافقة لهما استشهدوا في معركة جبل ثامر ببوسعادة في 28 مارس 1959م[3]، حيث كان لهم الاختيار بين ثلاث مسالك للذهاب الى تونس هي: الشمال القسنطيني، الحضنة الأوراس، جنوب الأوراس عبر مسلك جنوب نقرين، فاختاروا المسلك الأخير تفاديا لخط موريس عبر الممر الأول، وتجنبا لوجود المشوشين في الممر الثاني، وانطلقت مسيرتهم التي شهدت العديد من المواجهات في طريقهم، عبر عدت محطات ابتداء

---

1 عبيدي الحاج لخضر و الطاهر حليس: قبسات ثورة أول نوفمبر1954 كما عايشها الحاج لخضر قائد الولاية الاولى، ط1، مطبعة عمار قرفي، باتنة، 1999، ص 167،166.

2 علي كافي: مصدر سابق، ص140.

3 رابح لونيسي: مرجع سابق، ص36.

بجبل "مهشم شحيمة" الى جبل "الميمونة" ومنه الى جبل ثامر الذي شهد المعركة التي حالة دون وصولهم الى تونس وتنفيذ مهمتهم[1].

وجاء في الرسالة التي وجهها قادة الولايات الى الحكومة المؤقتة 04 جانفي 1959، التي نشرها علي كافي في مذكراته، مايلي:

((الولاية 1،3،4،6 اجتماع من 06 الى 12 ديسمبر 1958 بالولاية 02،سجلت الملاحظات التالية:

- نؤكد لحكومتنا على ثقتنا في مسيرتها نحو طريق الثورة والعدالة.

- نعلمكم أن اللقاء كان أخويا وحارا على كل الأصعدة وممكننا من ربط أواصر وعلاقات مهمة وواضحة على مستوى الولاية الرابعة.

- المحضر مع (C.R) واقتراحات النظام الخارجي مع اقتراحات النظام الداخلي سيرسلون لاحقا.

- نسجل ونأسف على عدم حضور عقيد الولاية رقم02 والذي لا يوجد على ثلاث ساعات مشي من مقر الاجتماع، ونعتبر عمله هذا مأخذا عليه مع رفع كل عبارات التحرر وتحيا الإخوة، وتحيا الجمهورية الجزائرية ويعيش المغرب الموحد)).[2]

---

[1] للمزيد حول هذه المعركة وحيثياتها المختلفة، أنظر: لخميسي فريح، مرجع سابق، ص231-249.

[2] علي كافي: مصدر سابق، ص 394.

المبحث الثاني: المظاهر الاجتماعية والاقتصادية:

1-المظاهر الاجتماعية:

1-1-التهجير:

تعتبر منطقة الأوراس أول المناطق التي شهدت عملية تهجير للسكان وذلك منذ 12 نوفمبر 1954م، وذلك حينما حلقت الطائرات الفرنسية على جبال الأوراس التي كان عدد سكانها حوالي (200.000) مائتا ألف نسمة، ورمت مناشير تأمر فيها الأهالي بالتوجه إلى مراكز عينتها لهم وحددت لهم مدة ثلاثة أيام للالتحاق بهذه المراكز، وجاء في نهاية أحد المناشير ما يلي: «...عن قريب سيسلط مع هذه الجهات شر مفزع ماحق يستتب بعده السلام الفرنسي إلى الأبد»[1]، ونظرا للاستجابة عدد ضئيل من السكان يتكون من نساء وعجزة لهذا النداء – حيث أنه من المستحيل رحيل العدد المذكور من السكان في ظرف ثلاثة أيام– كما أشار إلى ذلك بعض الضباط الفرنسيين أنفسهم «إن 03 أيام لا تكفي لرحيل (200.000) ينبغي أن نطيل في الأجل المضروب، وأطيل الأجل إلى ثلاثة أيام أخرى ولكن دون جدوى»[2].

بدأت الطائرات بقصف هذه المناطق بالقنابل، حيث يقول احد الجنود الفرنسيين اسمه "جال بيشو" في مقال نشره تحت عنوان (عام في الأوراس) بأن الجنود الفرنسيين كانوا يرمون الرصاص على كل إنسان يرونه دون أدنى تمييز، كما أكد أنه شاهد قوافل كاملة من البدو الرحل أبادها الطيران بدعوى أنها تمون الثوار، وهذه القوافل حسب شهادة هذا الجندي لم تكن تحمل من المؤونة إلا ما يسد رمق أصحابها، وقد اتسعت المناطق المحرمة التي هجر منها السكان في جبال الأوراس حتى صارت تشمل مساحات تقدر بمئات الكيلومترات

---

[1] جريدة المجاهد، "المناطق المحرمة بدأت منذ بداية الثورة"، ع 20، يوم 1958/03/15، ص05.

[2] جريدة المجاهد: المصدر نفسه، ص05.

المربعة[1]، وقد استمرت عمليات ترحيل السكان من هذه الفترة لتنتشر في معظم أنحاء الوطن وتساهم في تطور حالة البؤس والشقاء والتي ستستمر أكثر بعد أن وافق المجلس الوزاري الفرنسي في يوم 1958/02/19م على إيجاد منطقة محرمة جديدة بالجزائر تمتد عرضا من الحدود التونسية إلى عنابة وتمتد طولا من عنابة وتذهب من خط السكة الحديدية الرابطة بين عنابة وتبسة، ثم تستمر طولا إلى نقرين في الجنوب، ولم تخفي فرنسا عزمها على إبادة كل شيء حي في هذه المنطقة، وقد أعلنت الحكومة الفرنسية منذ هذا التاريخ جلاء سكان هذه المناطق المحرمة الجديدة، والتي قدرت عددهم بحوالي (70.000) السبعين ألف نسمة، حيث أذاع "شابان دلماس" بعد ذلك أن ترحيل السكان سيتم في أجل وجيز وقدره بثمانية أيام، الذي سيرحل في هذه المدة لم يكن العدد الحقيقي وإنما يتجاوز ذلك، إذ أن سكان هذه المناطق يتجاوزون الثلاثمائة ألف (300.000) حسب الإحصاءات الرسمية الفرنسية سنة 1954م، فإذا أضفنا إلى هذا العدد المعدل السنوي لزيادة السكان وهو 06% وجدنا أن سكان هذه المنطقة لا يقلون عن 365 ألف نسمة، إن هذا العدد من المستحيل أن يرحل في زمن قدره ثمانية أيام وهذا يدل على نية القوات الفرنسية المسبقة لتصفية أكثر من نصف هذا العدد[2]، وما حدث في مشتة لحويجبات التي تقع على بعد حوالي 25 كلم من مدينة تبسة، والتي كانت تتكون في ذلك الوقت من حوالي سبعين بيتا أي ما يقارب 600 نسمة جلهم من عائلة جابري، دليل على القمع الذي تعرض له سكان المناطق المحرمة، فنتيجة لانتماء رجل أو أكثر من هذه المشتة لجيش التحرير الوطني فقد كان سكان هذه المشتة يتعرضون للاضطهاد مستمر من طرف القوات الفرنسية إثر عمليات التفتيش المستمر والاعتقالات والتقتيل، ونتيجة للخسائر التي تعرضت لها قوات الاحتلال في هذه المنطقة وبالضبط في نهاية شهر ديسمبر 1957م تكاثرت اعتداءات الجيش الفرنسي على أهالي هذه المنطقة،

---

[1] جريدة المجاهد،" المناطق المحرمة بدأت منذ بداية الثورة"، مصدر سابق، ص05.

[2] جريدة المجاهد، " تطور جديد في حرب الإبادة ع 19"، بتاريخ 1958/03/01، ص12.

حيث أقيم مكتب لإدارة لاصاص (SAS) في يوم 10 فيفري 1958م بدأ عمله بإلقاء القبض على 35 شخصا أودعوا السجن وأطلق سراحهم بعد مضي عشرة أيام من التعذيب، وقد أخبر الجيش الفرنسي سكان هذه المشتة أن جهتهم أصبحت منطقة محرمة، وبالتالي أعدم أحد الضباط عدد من السكان من بينهم جابري عبد الله، جابري صميدة وآخرون... وبعد عملية الإعدام أخذ الجنود الفرنسيين في أطلاق النار على السكان دون تمييز وكان ضحية ذلك عدد من السكان كان من بينهم جابري موسى، وجابري محمد وعمر وغيرهم[1]، ومن هذا التاريخ بدأ فرار السكان من المشتة إلى الأراضي التونسية، وقد اختلف السكان الذين وصلوا إلى تونس حول العدد الحقيقي عن عدد الضحايا في هذه المنطقة، فمنهم من يقول أنهم أقل من مائة وهناك من يقول أنهم أكثر من ذلك، ولكنهم اتفقوا على نقطة واحدة وهي أن مشتتهم أحرقت وخربت عن كاملها ولم يبقى فيها سكان واحد[2].

لقد واصلت القوات الفرنسية حملة تهجير السكان، فما إن تنتهي من منطقة حتى تصل إلى الأخرى، وهنا نصوغ بعض الشهادات التي نشرتها جريدة المجاهد في عددها العشرين لبعض الأشخاص الذين كانوا شهود عيان عن هذه الحملة المسعورة ، حيث يروي "حاتي محمد بن علي" من مشتة قرب مدينة الكويف يبلغ من العمر 57 عاما آن ذاك، وأب لعشرة أولاد، فيقول «كان من عادتنا أن نرى الفرنسيين يأتون إلى دوارنا فيشتموننا، ويهددوننا، وفي عدة مناسبات كانوا يعتقلون بعض رجال مشتتنا ويذهبون بهم إلى حيث لا ندري، وفي يوم 24 فيفري 1958م قدمت نحونا قوات ضخمة من الفرنسيين، وكانت حوالي السابعة صباحًا، فأخرجوا كل السكان من ديارهم، وكانوا أثناء ذلك يضربون الرجال والأطفال ويهددونهم بالقتل، وعندما جمعوا كل الرجال كانوا قد جمعوا النسوة في مكان على حدة واختاروا منهن 32 امرأة حملوهن معهم، وحملوا اثنين من أبنائي، كما حملوا خمسة من أبناء

[1] جريدة المجاهد، "مشتة (الحويجبات) بأكملها تشهد"،ع 20، يوم 1958/03/15، ص08.
[2] المصدر نفسه، ص08.

أخي، وقبل أن يحملوهم معهم قالوا لنا: أننا نعطيكم أجلا قدره 24 ساعة لتذهبوا من هنا، وسنرجع بعد الموعد فمن وجدناه منكم مآله القتل، وبعدما ذهبوا بلحظات قليلة سمعنا طلقات نارية في "واد مهرب" بالقرب منا فأسرعنا لنرى فوجدنا 32 امرأة وهن مضطجعات في ماء الوادي الأحمر، فأخرجناهن من الوادي ودفناهم في "طرحة" قريبة من الوادي، ثم رجعنا إلى منازلنا فأخذنا بعض الأغطية الصوفية وتوجهنا إلى الحدود التونسية»[1].

وها هو السيد محمد الصغير الذي عمره 65 عاما يروي لنا شهادة أخرى لمنطقة أخرى، وهي "الماء الأبيض" عما حدث في قريته حيث يقول «في يوم أول مارس 1958م قدم الجنود الفرنسيون إلى الدوار وكانوا أكثر من العادة وكنا قد سمعنا قبل ذلك بأنهم أحرقوا عدة دواوير وقرى، لكننا لم نكن نظن أنهم سيصلون إلى ناحيتنا، وكان بعضهم يضع على رأسه الخوذات الحديدية والبعض الآخر يضع "البيري" الأزرق أو الأحمر، وقالوا لنا: "يجب أن لا يبقى منكم أحد هنا، إن هذه المنطقة أصبحت محرمة، فسألناهم: أين نذهب، فقالوا: لا يجب أن تبقوا هنا، فقلت: وماذا نفعل في أرزاقنا وديارنا؟، فأجابني الشخص الذي أكلمه بضربة بمجمع يديه على فمي فوقعت على الأرض والتف حولي ثلاثة آخرون يركلونني بأرجلهم، فحاول ابني "الميداني" و"عمر" 10 أعوام أن يحمينني فقتلوه رميا بالرصاص»[2].

ويذكر السيد صالحي مولود من مشتة "فج زنانة" بالقرب من الماء الأبيض والذي هرب إلى ملجأ "عين حمودة"[3] بتونس، أنه «منذ ما يقارب الشهرين جاء الفرنسيون إلى دوارنا وألقوا علي القبض ومعي حوالي عشرين آخرين، فساقونا إلى مركز "لاصاص" الذي يبعد بضع كيلومترات عن الدوار حيث عذبونا مدة ثمانية أيام لم نذق فيها الأكل بتاتا، وكان

[1] جريدة المجاهد، ع 20، مشتة (الحويجبات) بأكملها تشهد، مصدر سابق، ص08.

[2] جريدة المجاهد، "اللاجئون في "عين خمودة" يفضحون فرنسا أمام الرأي العام العالمي، ثلاث قصص عن أعمال الإبادة بالجزائر"، ع 20، يوم 1958/03/15، ص07.

[3] يقع ملجأ عين حمودة على بعد حوالي 30 كلم من مدينة القصرين التونسية، للمزيد حول هذا الملجأ أنظر: المجاهد، ملجأ "عين حمودة"، ع 20، يوم 1958/03/15، ص08.

الفرنسيون لا يعطوننا إلا الماء، ثم أرسلونا إلى السجن المدني بمدينة تبسة حيث بقينا أربعين يوما، ثم أرجعونا إلى مركز "لاصاص" حيث لاحظت أن اثني عشر شخصا من زملائي ماتوا، أما الباقون فقد طلب منهم جنود "لاصاص" مبالغ من المال في مقابل إطلاق سراحهم، وقد أعطيتهم ستة آلاف فرنك فخرجت وعدت إلى داري فوجدت مشتتنا قد دمرت وأن عدد كبير من سكانها قد فروا منها، فقررت أن أغادر المشتة، وفي الساعة التاسعة ليلا تركت داري أنا وزوجتي وأولادي الأربعة وهربنا نحو الحدود إلى تونس»[1].

لقد نشرت العديد من التصريحات والمقالات في مختلف الصحف العالمية التي تتعرض إلى ما شهدته القرى من تدمير على إثر تطهير المنطقة المحرمة، ومنهم الفرنسيين أنفسهم حيث صرح الكومندان والنائب الفرنسي بالجمعية الوطنية الفرنسية في 13 ماي 1959م مخاطبا النواب يقول: «أيها النواب الفرنسيون إليكم الواقع العسكري... فلكي نمنع الفلاقة[2] من التنقل واللجوء إلى القرى ونحول دون إعانة السكان لهم اضطررنا إلى الشروع في "تطهير جوي" لقرى هذه المنطقة، وقال أيضا: وفي أحد الأمسيات أسررت بما في نفسي إلى أحد قادتنا العسكريين الكبار فأجابني: لا أستطيع أن أحمي "المشاتي" إني مضطر لهدمها»[3].

ونظر لهذه الوضعية المأساوية التي خلفتها سياسة التهجير ظهرت العديد من الأصوات المنددة بهذه الجرائم التي ترتكب في حق الإنسان الجزائري نجد منها النداء الذي وجهه الرئيس التونسي لتنويه الرأي العام العالمي بما يحدث في المناطق المحرمة من إبادة في حق الشعب الجزائري والذي جاء تحت عنوان "نداء للضمير الإنساني"، ومن ضمن ما

---

[1] جريدة المجاهد، "اللاجئون في "عين خمودة" يفضحون فرنسا أمام الرأي العام العالمي، ثلاث قصص عن أعمال الإبادة بالجزائر"، مصدر سابق، ص07.

[2] "الفلاقة" أو المتمردين وهي تسمية أطلقت أول مرة على الثوار التونسيين ضد نظام الحماية الفرنسية، وأصبحت تطلق فيما بعد على المجاهدين الجزائريين أثناء اندلاع الثورة الجزائرية، أنظر: **هنري علاق**، مصدر سابق، ص 90.

[3] المجاهد، "مأساة اللاجئين، فضيحة الإنسانية"،ع 55، يوم 1959/11/26، ص10.

جاء فيه «...حادث عظيم... هذا الحادث هو قرار الحكومة الفرنسية القاضي بإخلال جانب عظيم من التراب الجزائري... وذلك لتدعيم وإحكام الخناق –كما يدعون على الجزائريين–، فزيادة على خط موريس المكهرب وما يحاط به من مدافع وألغام قرروا الآن رسميا وجهارًا إخلاء المنطقة بعد أن كانوا يخفون تنفيذ هذا الإجراء الذي لا يشرف فرنسا... لأنه عمل إجرامي وغير إنساني مخالف حتى لأصول الحرب... و أنا أعتقد أن كل من له ضمير حر وشعور إنساني سواء كان مسيحيا أو مسلما أو بوذيا أو ملحدا أن يتأسف لهذا العمل... لاشك أنكم قرأتم في الصحافة أمس أنه على إثر البداية في عمليات الإخلاء بدأت جموع اللاجئين تتدفق على تونس... وأقبل منهم في الأفواج الأولى نحو 1600 لاجئ نزلوا بجهة سبيطلة...»[1]، هذا النداء لحقه نداء آخر لمفتي تونس من بين ما جاء فيه «أدعوا العالم باسم الدين والإنسانية، والإخاء البشري والشفقة والرحمة، وأهيب بالأمم الحرة على تباينها... وأستصرخ الضمير العالمي والشعور الإنساني لإنقاذ فريق من الشعب الجزائري يربو عدده ثلاثمائة ألف نسمة وتخليصه من براثن الهلاك والإبادة تحت ستر حماية الحدود وبعلة منع تسرب المقاومين الجزائريين من الحدود التونسية...»[2].

1–2–قائمة المدن والقرى الواقعة في نطاق الولاية الأولى التي تعين إخلائها في إطار المنطقة الحرام:

- **منطقة مرسط – تبسة:**

- دوار الكري 12250 جزائري.
- دوار مرسط 12195 جزائري.
- دوار المريج 15817 جزائري، 09 فرنسيين، و149 أجنبي.
- الونزة 3214 جزائري، 1174 فرنسي، 233 أجنبي.

---

[1] يحي بوعزيز: من وثائق جبهة التحرير الوطني (1954–1962م)، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص91–93.

[2] المرجع نفسه، ص95.

- بوخضرة 313 جزائري، 211 فرنسي، 05 أجانب.
- الكويف 3218 جزائري، 64 فرنسي، 58 أجنبي.
- مونتسيكو 3851 جزائري، 64 فرنسي.
- قرية مرسط 501 جزائري، 36 فرنسي.
- كلير فونتين 1056 جزائري، 78 فرنسي.
- بكارية 1032 جزائري.
- مدرجين 1717 جزائري، 67 فرنسي.

- **منطقة جنوب تبسة:**

- مدينة تبسة 18905 جزائري، 1452 فرنسي، 746 أجنبي.
- تبسة 2600 جزائري.
- ثليجان 8012 جزائري.
- بحيرة الأرنب 8216 جزائري.
- دوار السطح 5825 جزائري.
- الشريعة 9099 جزائري.
- نقرين 1779 جزائري.
- الماء الأبيض 3148 جزائري.
- المزرعة 10185 جزائري.
- تزبنت 7944 جزائري[1].

إن الترحيل القسري الذي سلطته الإدارة الاستعمارية الفرنسية على سكان المنطقة الحدودية كإجراء عقابي جماعي انتقامي بسبب الدعم المادي الذي كان يوفره المدنيون لجيش التحرير الوطني، والذي كانت تهدف الإدارة الاستعمارية الفرنسية من خلاله إلى شل

---

[1] يحي بوعزيز: من وثائق جبهة التحرير الوطني (1954-1962م)، مرجع سابق، ص100، 101.

حركية الثورة، خلف الآلاف من اللاجئين الذين غادروا أرض الوطن إلى كل من تونس والمغرب.

1-3 اللاجئون الجزائريون بتونس:

تزايد اللجوء إلى تونس منذ اندلاع الثورة التحريرية بشكل ملحوظ، فكمرحلة أولى لجئ الجزائريون إلى الأراضي التونسية بعائلاتهم وأموالهم ومواشيهم من قراهم الحدودية أو ما قبل الحدودية بصفة ارادية، للحفاظ على أرواحهم وأموالهم ورفضا للتعامل مع السلطات الاستعمارية الفرنسية[1]، وقد قدرتهم السلطات الفرنسية حسب احصاء لها سنة 1955 بان عددهم حوالي 140 ألف شخصا[2]، أما المرحلة الثانية فبدأت منذ 1957 حيث تضاعف عدد اللاجئين بشكل كبير ومتزايد منذ شروع القوات الاستعمارية في إنجاز خط موريس والبدء في عملية ترحيل سكان المنطقة المحرمة[3]، فمع تضاعف العمليات العسكرية تضاعف عدد اللاجئين بشكل متسارع حيث وصل عددهم سنة 1957م إلى 60 ألف لاجئ، وارتفع ليصل في أكتوبر 1958م إلى 70 ألف لاجئ، وفي أكتوبر 1959م أصبح 150 ألف لاجئ منهم 50% أطفال حتى عمر 12 سنة، و35% نساء و15% رجال[4].

وتشير أحد المراسلات المؤرخة في 09 أوت 1958 موجهة من السفارة الفرنسية إلى وزير الشؤون الخارجية والإدارة العامة للشؤون المغربية والتونسيين إلى:" وصول لاجئين جزائريين إلى تونس لم تقم السلطات التونسية بتسجيلهم، وقد بلغ عدد الوافدين على مراحل

---

[1] محمد شطيبي: العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2008-2009، ص126.

[2] يحي بوعزيز: من وثائق جبهة التحرير الوطني (1954-1962م)، مرجع سابق، ص100، 101.

[3] محمد شطيبي: مرجع سابق، ص126.

[4] جريدة المجاهد: مأساة اللاجئين فضيحة الإنسانية، مصدر سابق ، ص10.

مختلفة أكثر من 2000 لاجئ منهم 30 شخصا من جهة الونزة في 16 جويلية و500 شخص من نفس المنطقة في 24 جويلية 1958"[1].

هذا العدد الذي لجأ إلى البلاد الصغيرة الفقيرة –تونس– والتي بلغ فيها إذ ذاك عدد العاطلين عن العمل ما يقارب 400 ألف من ثلاثة ملايين ونصف من مجموع السكان[2]، الشيء الذي زاد الطين بلة[3]، وبالتالي أصبحت المساعدات التي تقدمها الدولة التونسية لا تكفي لتغطية هذا العدد الذي يزداد في الارتفاع يوم بعد يوم، فقد قدرت وكالة اللاجئين وهيئة الصليب الأحمر الدولية في مارس 1959م أن كل لاجئ يحتاج شهريا الى ما يقارب 15 كلغ قمح، و2.5 لتر زيت، و500غ صابون، أما الحليب قدرته هذه الهيئات بـ144 طن شهريا لكل من اللاجئين في تونس والمغرب، ومن الواضح أن هذا العدد أدنى حد يمكن أن يسد به اللاجئون أرماقهم ويحافظون به على حياتهم من الموت، فهم في حاجة إلى العديد من المواد الغذائية الأخرى، هذا إضافة إلى الملابس والأدوية والأفرشة وغير ذلك[4].

إن هؤلاء اللاجئين الذين لم يغادروا أراضيهم لمجرد رغبة في حياة هادئة بعيدا عن مناطق القتال، لكن خرجوا لأنهم المقصودين في هذه الحرب، وجدوا أنفسهم مرة أخرى عرضة للجوع والبرد والمرض نتيجة لعدم كافية المساعدات التي كانت تقدمها الدول والهيئات المختلفة، حيث يقول السيد "هوفمان" وهو أحد نواب المنظمة الدولية للصليب الأحمر «...قد

---

[1] صالح عسول: اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956–1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008–2009، ص80.

[2] تطرقت احد التقارير الفرنسية للحالة الاقتصادية الصعبة التي مرت بها تونس في تلك الفترة بالوصف التالي" ... كان بورقيبة متغاضيا عن المسائل الداخلية للبلاد لاسيما المعركة الاقتصادية التي اعلن عنها يوم 6 فيفري، وقد اثرت الوضعية الاقتصادية المزرية على البلاد بشكل كبير، فالأوضاع الراهنة زادت من صعوبة تلك الفترة التي عرفت وضعا يسوده القلق وانحطاط المعنويات والذي اثر على كل طبقات الشعب هناك"، وجاء في تقرير اخر" ان الفترة التي مرت بها تونس دفعت العديد من الفرنسيين بالعودة الى بلادهم، واصبحوا اكثر اقتناعا بان لا مستقبل لهم في هذه البلاد".انظر: الملحق رقم(42): Synthese Mensuelle Mois Decembre(Mois de Mars 1958), A.N.O.M ,carton : 9336/25/1

[3] جريدة المجاهد، "مأساة اللاجئين فضيحة الإنسانية"، مصدر سابق، ص08.

[4] المصدر نفسه ، ص10.

أجبرتنا ريح صرصر على مغادرة المرتفع الذي كنا به والتجأنا إلى مستودع الهلال الأحمر، إذ ذلك أقلت سيارة حاملة للأغطية المهداة من طرف الهلال الأحمر الروسي ووصلت على المكان، وكان القوم على وشك توزيعها، وإن ما شاهدناه كان محزنًا للغاية وليس إلا بعضا من الواقع، إذ قال لنا أحد موفدي الصليب الأحمر "توجهنا إلى فريانة على بعد 35 كيلومتر من القصرين لتوزيع الإعانات على ثلاثة آلاف لاجئ حسب ما سبق تقريره فوجدنا 06 آلاف من اللاجئين، ولقد صرح لنا بعض الناس أنه وقع تقتيل شنيع في ناحية الكويف وحفرت خنادق كبيرة لدفن الجثث بعضها فوق بعض...»[1].

فقد رأيتم الواقع بأعينكم، هكذا قال السيد الهادي المبروك والي سبيطلة إلى الصحافيين عندما اجتمعوا بإدارة الولاية، نعم – قد رأينا الحقيقة – والمصورون قد نقلوا عنها الوثائق التي يلزم نشرها[2].

أمام الوضعية المأساوية التي وصلت لها حالة اللاجئين والتي نشرت في مختلف وسائل الإعلام العالمية، نشرت وزارة الخارجية الفرنسية بلاغا تدعي فيه بأنها منذ وقت بعيد كانت تهتم فيه بمصير اللاجئين الجزائريين الذين أجبرتهم الحوادث التي وقعت بالجزائر على الالتجاء إلى كل من تونس والمغرب، وجاء في هذا البيان أيضا «إن الحكومة الفرنسية بذلت جهودًا لمساعدة أولئك اللاجئين ولكن الظروف لم تسمح»، كما وجه هذا البيان الشكر إلى الهيئات الدولية التي تهتم بإغاثة اللاجئين[3]، إن هذا البلاغ من وزارة الخارجية الفرنسية جاء لذر الرماد في العيون ومتجاهلا أن العالم بأسره في تلك الفترة كان يعلم بأن اللاجئين أيضا فروا من عمليات القمع الوحشية التي سلطت عليهم، وقد رد السيد الصمودي كاتب الدولة للأخبار في حكومة الرئيس بورقيبة عن هذا البلاغ بقوله «أعتقد أن هذا البلاغ يتجاهل

---

[1] يحي بوعزيز: من وثائق جبهة التحرير الوطني (1954-1962م)، مرجع سابق، ص103.

[2] المرجع نفسه، ص104.

[3] جريدة المجاهد، "فرنسا تساعد اللاجئين؟"، ع 45، يوم 1959/06/14، ص02.

الحرب الجزائرية... إذا كان الجزائريون قد التجئوا إلى تونس والمغرب إثر قيام حرب ومشاكل سياسية، فالواجب يدعوا إلى التفاوض مع المسلمين الجزائريين»[1].

لقد كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية تعمل على مراقبة تحركات الجزائريين[2] خاصة على المناطق الحدودية بتونس، وتعمل على إحصائهم دوريا وبدقة، الشيء الذي تؤكده المراسلات المختلفة لمسؤوليها كالسفير المبعوث الخاص إلى وكيل الدولة للشؤون الخارجية بتونس والذي ألح على ضرورة إجراء الإحصاء وبدقة لأنه من الممكن أن يكون هناك جزائريون بتونس لايملكون بطاقات هوية وهاجروا إلى تونس دون تصريح من السلطات الاستعمارية، وقد أصبح عددهم يقدر بـ75 ألف إلى 80 ألف شخص جزائري مقيم بتونس حسب الإحصاءات المقدمة من طرف القنصليات في كل من تونس، قرمبالية، بنزرت، سوسة، صفاقس، مجاز الباب، سوق الأربعاء، الكاف، قفصة، قابس، زغوان، باجة، القيروان[3].

إن تتبع السلطات الاستعمارية الفرنسية لكل هذه التفاصيل المتعلقة باللاجئين الجزائريين بتونس، وإخطار السلطات التونسية بكل المستجدات المتعلقة بأوضاعهم الصحية وغيرها كانت تهدف بالأساس إلى متابعتهم ورصد تحركاتهم على الشريط الحدودي التونسي ومعرفة مناطق إقامتهم حتى لا يشكلوا خطرا عليها من خلال إمكانية دعمهم للثورة[4].

إن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية للاجئين مست أيضا تونس التي أصبحت تسعى إلى طرح مشكلة اللاجئين في هيئة الأمم المتحدة، ففي هذا السياق كتبت جريدة العمل التونسية في عددها 482 الصادرة بتاريخ 1957/07/11 تحت عنوان "الحكومة التونسية ستطلب من هيئة الأمم إيجاد حل لقضية اللاجئين الجزائريين"، ومما جاء

---

[1] جريدة المجاهد، "فرنسا تساعد اللاجئين؟"، مصدر سابق، ص02.

[2] كمثال على ذلك أنظر الوثيقة في الملحق رقم (43)، (44).

[3] صالح عسول: مرجع سابق، ص81.

[4] المرجع نفسه، ص81.

فيه على صحيفة "نيويورك تايمز" أن الحكومة التونسية تستعد لتقديم طلب إلى هيئة الأمم المتحدة لتساعدها على إيجاد حل لقضية اللاجئين بتونس وحسب هذه الأخبار فإن الحكومة التونسية تنوي عرض هذه القضية على مكتب اللاجئين التابع لهيئة الأمم المتحدة من جراء العبء الاقتصادي الذي ينجر عنها لتونس، والذين بلغ عددهم حسب السفير "المنجي سليم" بحوالي (200.000) نسمة[1]، وقد علقت أحد التقارير العسكرية الفرنسية على هذه النقطة كالتالي:" التونسيون سعو الى جمع المسلمين الفرنسيين تحت اسم " لاجئين" بما في ذلك عصابات الافلان والعائلات المأخوذة قسرا من طرف المتمردين في الجزائر خلال الاشهر الاخيرة مما سمح لهم بتزويد ارقام وهمية وصلت الى 200.000 شخص واستدعاء هيئة الامم المتحدة أو بمساعدة الامريكان بالموازاة مع اللاجئين الهنغاريين"[2]، وقد اتهمت السلطات الفرنسية الصحافة التونسية بتضخيم تعليقاتها على المفاوضات المفتوحة مع حكومة الولايات المتحدة في قضية المساعدات الامريكية للاجئين الجزائريين حيث اعلنت هذه الاخيرة ان البرنامج المخطط من واشنطن يحمل تبرعات عينية بقيمة 700.000 دولار، العدد الذي اعتبرته السلطات الفرنسية مبالغا فيه اذا ما قورن بالعدد القليل للاجئين الفعليين، ورجحت بان هذه التبرعات موجهة في مقام اول الى فرق المتمردين المقيمين بتونس[3].

لقد اختلفت المصادر التونسية والجزائرية في تحديد العدد الحقيقي للاجئين منذ بداية تدفقهم إلى تونس، واتفقوا إلا في إحصاء أكتوبر 1959 الذي قدر عددهم بـ150.000 لاجئا، وكانت الإحصاءات منذ بداية 1957 كالتالي: [4]

---

[1] محمد شطيبي: مرجع سابق، ص122.

[2] الملحق رقم (45):

Aggravation de la sitution polutique et militaire à la frontière tunisienne, A.N.O.M , carton :9336/25/1.

[3] المصدر نفسه.

[4] محمد شطيبي: مرجع سابق، ص133.

* الإحصاءات الجزائرية:

الفترة	العدد
أكتوبر 1957	97.000
جانفي 1958	100.000
أكتوبر 1958	120.000
جانفي 1959	125.000
سبتمبر 1959	130.000
أكتوبر 1959	150.000

* الإحصاءات التونسية:

الفترة	العدد
جوان 1957	60.000
أكتوبر 1957	85.000
أكتوبر 1958	110.000
أكتوبر 1959	150.000

مهما اختلفت الاحصاءات سواء التونسية أو الجزائرية فإننا نلاحظ من خلال هذين الجدولين أن أعداد اللاجئين كان في ارتفاع مستمر من سنة الى اخرى، فحسب الاحصاءات التونسية فقد ارتفع العدد من 60.000 لاجئ في جوان 1957 ليصل الى 150.000 شهر اكتوبر 1959، ونلاحظ انه تضائل بشكل كبير بعد بناء السدود الشائكة المكهربة أو كادت ينعدم.

3-المظاهر الاقتصادية:

إن أول خطوة بدأت فيها السلطات الاستعمارية الفرنسية عند شروعها في بناء السدود الشائكة المكهربة هي بسط الأرض التي ستقام عليها هذه السدود وذلك عن طريق نزع الغطاء النباتي أو ما أطلق عليه باللغة الفرنسية (débosement) وذلك باستخدام المواد الكيمياوية كمادة المونيرون (MONIRON) أو باستخدام الجرافات والآلات المختلفة.

وبالتالي كان قطاع الفلاحة والرعي أول ما مسته سياسة التطويق في الجانب الاقتصادي سواءً في الولاية الأولى أو المناطق الأخرى، وكان الفلاحون أول الضحايا لهذه السياسة[1]، خاصة مع إحداث مراكز التجميع والمناطق المحرمة التي أدت إلى نقص المساحات المزروعة واماكن الرعي، فمراكز التجميع جمع فيها أكثر من مليونان من الفلاحين أي ربع سكان الريف الذين تخلوا عن أراضيهم نتيجة الممارسات القمعية للقوات الفرنسية التي كانت تهدف إلى إضعاف الثورة بقطع ممونها الرئيسي[2].

يضاف إلى ذلك المساحات الموجودة الشاسعة التي أحرقت من الغابات والتي تقدر بنحو ثلث الغابات الموجودة في الجزائر[3].

أما بالنسبة لرعي المواشي فقد اصبح في تلك الفترة صعبا جدا بل ويكاد يكون مستحيلا، الشيء الذي اكده الجنرال بيجو في رسالة وجهها الى نائب الساورة يوم 28 مايو 1959، من بين ما جاء فيها:" لقد بات الرعي في الواقع مستحيلا" وذكر ايضا" إن منطقة الرعي مثل المناطق المحرمة، محدودة بخطوط مستقيمة لا يجسدها على الارض شيء، فالرعاة والابل في حالات أعم، تجتاز هذه الخطوط بحرية، وتتعرض بذلك لنيران الطيران، الذي يجري في الغالب دوريات في هذه المنطقة..."[4].

---

[1] جريدة المجاهد، "كيف نبني مستقبلنا الاقتصادي – الإصلاح الزراعي –" ، ع 119، يوم 1962/01/22، ص04.

[2] جريدة المجاهد، "كيف نبني مسقبلنا الاقتصادي –الواقع الزراعي في الجزائر–"، ع 114، يوم 1962/02/06، ص04.

[3] المصدر نفسه، ص4.

[4] ميشال كورناتون، مرجع سابق، ص143.

وحسب ما ذكره ميشال كورناتون فإن العسكريين الفرنسيين لا يأذنون بدخول المناطق المحرمة للرعي إلا لراع واجد يملك مائة أو مائتي رأس غنم وكثيرا ما اشتكى مالكوا الأغنام من هذا الإجراء حيث أن راعيا واحدا لا يمكنه رعي القطيع كما ينبغي خاصة في فترات الولادة، واكن في بعض الحالات يسمح للمرأة بالرعي في هذه المناطق ويشترط فوق الخامس والأربعين من عمرها ويشترط أن لا يتجاوز القطيع خمسين نعجة، ويشترط عليها أيضا ليسمح لها الاذن بالرعي بتقديم بطاقة الهوية وصورة شمسية، ويظل هذا الشرط في الغالب نظريا[1].

لقد أصبح أصحاب الأراضي الزراعية بعد إنشاء الحواجز الحدودية يدخلون أراضيهم للحصاد وغير ذلك برخص تمنح لهم من طرف السلطات الفرنسية عن طريق ممرات تفتح لهم صباحًا وتغلق من الواحدة إلى الثانية زوالا[2]، فعند الدخول يطبع على الوجه الداخلي للذراع بطابع وعند الرجوع يلزم إظهار هذا الختم، حيث كان كل شخص يحرص على المحافظة على هذا "الختم" والذي إن إن محى يتسبب له بمشاكل جمة ويخضع على إثره الشخص للتحقيق أو كما عبر عنها المواطن قونينة بوبكر بالعامية "تخذت عليه" هذا في بعض الحالات أما في حالات أخرى يقتل مباشرة، وهذا الاجراء يعتبر قمة الاذلال الذي مارسته ادارة الاحتلال على الشعب الجزائري[3].

لقد عطلت سياسة التطويق أيضا النشاط التجاري البسيط خاصة على سكان الشريط الحدودي الذين كانوا يتبادلون السلع مع التجار في القطر التونسي مرة او مرتين في العام عن طريق التهريب سرا وهو ما حدث مثلا للحاج محمد الذي كان ينقل القمح والشعير لبيعها في تونس ويشتري بثمنها التمر "الغرس" ومواد غذائية أخرى، لكن مع إنشاء خط موريس

---

[1] ميشال كورناتون، مرجع سابق، ص143.

[2] حوار مع المواطنة: أم الزين حامد بمنزلي ببئر العاتر، يوم 2016/12/21، 19.00.

[3] حوار مع المواطن: بوبكر قونينة على الطريق الوطني رقم 16، يوم 2015/07/16، 17:00.

توقف الدخول إلى تونس تماما، وبالتالي فقد انعدم النشاط التجاري في هذه المناطق[1]، وقد كانت الحالة الاقتصادية والاجتماعية موضع تطرق من طرف العديد من الشعراء الشعبيين الذين صوروا هذا الواقع مشيرين إلى ما آلت إليه حالة الحصار المفروض من طرف الاستعمار، حيث يشير الشاعر" سعد بن الحاج عبدالله"[2] إلى هذا الوضع المزري بقوله في إحدى قصائده:

رانـــا مربوطيــن كلي **نعـــــــت دراس**	**جـانـا شــي شطيط ضر المسلميـــــن**
هذي قصة فاتت جميع القصـــــاس	**ملك الله وسيـــع ونحنا محشوريـــــــن**
من شرقي السيلان ومن قبلة لاصاص	**منة العســة مجاورتنـــا عل اليميـــــن**
وين يشب الحي وين يظل الـــــــراس	مالو سنـــدة كان رب العـــالميـــن
تـــداول ليـــام ويثـــــور التـــــراس	**يقضي على اللصاص واللي مطلييـــن**[3].

يصف الشاعر في هذه الابيات الوضع الذي آل إليه سكان محتشد باطن بوعريان ببئر العاتر، حيث شبههم الشاعر بـ"نعت دراس" وهو عبارة سلسلة من العقد لحبل واحد توضع في أعناق الأغنام لحلبها وهذا لكثرة عددها داخل الزريبة الواحدة، ويقصد به ايضا حالة الزرع بعد حصاده عندما يجمع في منطقة مخصصة لعملية الدرس يطلق عليه "الطرحة"[4]، وقد عبر بها الشاعر عن حالة الحصار التي كانوا يعيشونها جراء إغلاق الحدود الشرقية بالأسلاك الشائكة "خط موريس" وكثرة أعدادهم داخل المحتشدات والضغط الذي تمارسه فرق لاصاص داخل هذه المحتشدات على السكان المجمعين فيها، ورغم حالة التذمر

---

[1] حوار مع المواطن: حفظ الله محمد بن عثمان بمنزله يوم: 2015/07/24، 15:00.

[2] من مواليد 1909 بدوار القصير ضواحي مدينة بئر العاتر، ابه عبد الله بوسكين، وامه برونية، تعلم القران وبعض من علوم الشريعة بتونس، نظم العديد من القصائد حول الثورة التحريرية، وفي جميع الاغراض الشعرية، وفته المنية عام 1982 ببئر العاتر. زودنا بهذه المعلومات، حفيده "سعد علي".

[3] ابيات من قصيدة "مسلتزم بالقول" زودنا بهذه القصيدة الاستاذ "محمد علي عمر" رئيس جمعية احياء التراث الشعبي بئر العاتر بتاريخ: 2016/11/13.

[4] أم الزين حامد: مصدر سابق.

التي كان يعيشها الشعب فان الشاعر الذي يعتبر لسان حالهم كان متفائلا بمقدرة الثورة على تخليصهم من الطوق المفروض عليهم من طرف فرق لصاص والقومية المتعاونين معهم بقوله في البيت الخامس:

تــداول ليـــام ويثـــــــور التـــــراس يقضي على اللصاص واللي مطليين

الفصل الثالث

إستراتيجية الثورة في مواجهة سياسة التطويق.

المبحث الأول: الجانب العسكري.

1-مواجهة خطي موريس وشال.

2-مواجهة الفرق الإدارية المتخصصة.

المبحث الثاني: الجانب الاجتماعي.

1- توعية وتعبئة الجماهير الشعبية وتنظيمها.

2- الاهتمام بالجانب الصحي.

المبحث الأول: الجانب العسكري:

1-مواجهة خطي موريس وشال:

إن أول سؤال يتبادر إلى الذهن عند التعرض لرد فعل الثورة على عملية انجاز خط موريس هو لماذا لم تتصدى الثورة منذ البداية لبناء خط موريس وتركته يتطور إلى أن أصبح حقلا للموت؟

لقد اختلفت الإجابات عن هذا السؤال إذ ارجع العقيد الطاهر الزبيري السبب في هذه المشكلة إلى سوء تقدير مسؤولي الثورة آنذاك لخط موريس إذ لم يتوقعوا أن يصل خط موريس إلى ما وصل إليه بعد الانتهاء من بنائه هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان خط موريس أنجز تحت حراسة قوة عسكرية كبيرة ولم تكن الإمكانيات في تلك الفترة تسمح بمواجهة هذه القوات الهائلة وبالتالي تهديم الخط[1]، وتلاحظ النظرة التهوينية للخط المكهرب من طرف قيادة الثورة آنذاك من خلال ما ذكره عضو لجنة التنسيق والتنفيذ السيد محمود الشريف في جريدة المجاهد، الذي كان ينظر إليه نظرة استخفاف وذلك من خلال تعبيره التالي: "إذن فالم. موريس وزير الدفاع الفرنسي في حكومة "بورجيس مونوري" الفائتة يدعي انه عثر على السلاح السري للقضاء على الثورة"[2].

لقد وصفه أيضا بالوسيلة الدفاعية الغير مجدية وتنبأ بفشلها كما فشلت المشاريع التي قبلها حيث قال: "إن هذا الجهاز الضخم الثمين لم يستطع إلى حد الآن أن يقلل لا عدد الهجومات والاشتباكات المتكررة في وسط المدن مثلما يقع باستمرار في تلمسان وسيدي بلعباس وتبسة"[3].

كان محمود الشريف يرى أن خط موريس لن يشكل أي عائق ولن يؤثر على حركية الثورة مبرهنا ذلك بإعطاء مثال بالخط الذي سبقه والذي تم وضعه على الحدود الغربية سنة 1956 والذي كان هو الآخر يحوي حقولا للألغام وشبكة أسلاك شائكة ومكهربة ومزود

---

[1] جمال قندل: مرجع سابق، ص49.

[2] محمود الشريف، "م. أندري موريس وأسلاكه الشائكة"، المجاهد، مصدر سابق، ص16.

[3] محمود الشريف: المصدر نفسه، ص16.

بأجهزة إنذار إضافة إلى المراكز العسكرية المتقاربة التي تشرف على حراسته ورغم كل ذلك فان تلك الحواجز لم تستطع إيقاف سيرورة العمل الثوري وإنما استمرت في التطور[1].

نعم لقد كان في تحليلات واستنتاجات العقيد محمود الشريف نوع من الصواب، فإذا رجعنا إلى التاريخ الذي نشر فيه المقال في جريدة المجاهد 01 أكتوبر 1957 نجد أنه ووفقا للتقارير العسكرية الفرنسية أن عملية انجاز الحواجز الحدودية لم تنته بعد وبالتالي فهي لم تشكل خطرا في تلك الفترة مثلما أصبحت تشكله فيما بعد، حيث نجد أن المدة التي كانت محددة للانتهاء من عملية الانجاز الكلية للخط هي 30 سبتمبر 1957 وكانت نتائجها مثلما ذكرنا في الفصل الأول، إذ تم في هذه الفترة الانتهاء من وضع شبكة الأسلاك الشائكة من عنابة إلى الماء الأبيض على طول 279 كلم في شرق السكة الحديدة و180 كلم غربها والسياج المكهرب فقد وضع منه إلا 231 كلم، أما الجزء المتبقي من الحاجز (الماء الأبيض – نقرين) فقد محروسا بالرادارات والمدافع فقط[2]، لهذا كان قادة الثورة في هذه المرحلة يرون أن الحاجز الحدودي لا يشكل أي مخاوف وبالإمكان تجاوزه حيث كان المجاهدون يأتونه ليلا فيخربون مساحات كبيرة منه فتضطر على إثرها القوات العسكرية الفرنسية إلى إصلاحها في النهار، وهكذا إلى غاية الانتهاء كلية من انجاز الخط.

لكن إجابة المجاهد ساخر عثمان عن السؤال السابق رغم انه اتفق مع الآراء السابقة في عدم توفر الوسائل اللازمة للتصدي لعملية انجاز الخط، إلا انه أشار الى نقطة مهمة ألا وهي تراجع وحدات جيش التحرير الوطني التي كانت مرابطة على الحدود تحسبا لقدوم لجنة دولية لمراقبة الحدود نتيجة الشكاوي المتعددة للسلطات الفرنسية التي اتهمت الحكومة التونسية بالتواطؤ مع الثوار الجزائريين، والتي كانت تهدف من خلاله الى الضغط على الحكومة التونسية للسماح لها بحق التتبع[3].

---

[1] محمود الشريف، "م. أندري موريس وأسلاكه الشائكة"، المصدر السابق، ص16.

[2] الملحق رقم (37): مصدر سابق.

[3] ساخر عثمان: شهادة حية، مصدر سابق.

لقد كانت محاولات جيش التحرير الوطني لاجتياز خط موريس في سنة 1957 ناجحة مقارنة بالفترة التي تلتها، وهذا ما أكدته السلطات العسكرية الفرنسية التي ذكرت أن الحاجز المكهرب خلال الثلاثي الاخير من سنة 1957 لم يستطع ان يعيق تهريب الاسلحة بمعدل يتجاوز 1000 قطعة سلاح على الجانب التونسي كل شهر في حين أنه من الجانب المغربي عرف التزود بالسلاح صعوبات كبيرة وبعض التراجع، أما مجمل الاسلحة التي تم تهريبها خلال هذا العام بلغ اكثر من 12000 قطعة سلاح، أما فارق الاسلحة المحجوز والضائعة خلال العام بلغ أكثر من 5000 قطعة منها 100 قطعة سلاح جماعي، ومن جهة اخرى فقد تم الاستغناء عن استعمال كمية من الاسلحة التي استعملت في بداية التمرد وهذا نظرا لقدمها ونقص ذخيرتها[1].

ومن وجهة نظر أخرى ارجع خالد نزار[2] السبب في عدم منع جيش التحرير الوطني القوات الفرنسية من إنشاء خط موريس إلى أن لجنة التنسيق والتنفيذ في تلك الفترة لم تزن بشكل عميق النتائج المترتبة على جيش التحرير الوطني من بناء الحواجز الحدودية إذ كان أكثر اهتمامها منصبا على تنفيذ برنامج الصومام حيث جاء في قوله: "إن اندفاع سرايا التسيير خلال العام1957 لم يمله الاهتمام بالسيطرة بسرعة على الأعمال التحصينية بل كان تنفيذا لبرنامج الصومام[3]- تسليح الداخل- الذي وضع غمامة على الأعين فحجب عن

---

[1] الملحق رقم(46): Trafic D'armement à travers la frontière Tunisienne, A.N.O.M ,carton : 9336/25

[2] ولد في 25 ديسمبر 1937 بسريانة ولاية باتنة، تم إرساله إلى المدرسة العسكرية الفرنسية بسبب الظروف المعيشية السيئة لعائلته، أجرى عدة اتصالات بقيادة جبهة التحرير الوطني في ألمانيا وعلى إثرها خرج من الكلية الحربية ليلتحق بصفوف الثورة، وأول دور قام به هو الإشراف على تدريب الثوار المتواجدين بتونس، وبعدها دخل أرض الوطن والتحق بالناحية الأولى من الولاية الثانية وعمل كمساعد عسكري لقائدها الشاذلي بن جديد في أواخر 1958م، كما شارك في عدة معارك من بينها معركة السوق قرب مدينة قالمة، وفي نهاية 1961 أصبح قائد ناحية في الولاية الأولى من الاستقلال. أنظر: **بوعلام بلقاسمي وآخرون**: موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة، مرجع سابق، ص306.

[3] حسب ما ذكره خالد نزار فإن لجنة التنسيق والتنفيذ، ومنذ تمركزها في تونس وجدت نفسها أمام مشاكل جمة، وقد خصصت وقتا ثمينا لغرض الاعتراف بسلطة الإدارة الجديدة المنبثقة من مؤتمر الصومام، أنظر:

Khaled Nezzar : Op-cit,p121.

نظرها العمل الهام والحيوي (التحفة الكبرى للجنرال لوريو[1] والوزير أندري موريس)[2]، أما السبب الثاني الذي أشار إليه فهو تقصير قيادة الثورة في تلك الفترة والتي لم تكن حاضرة ميدانيا للاستيعاب الجيد لما كان يحدث، وقد أدركت ذلك متأخرة وبدأت الأمور تتغير منذ قدوم العقيد هواري بومدين[3].

أما العقيد عمار بوقلاز فرأى أن السبب في ذلك يرجع إلى أن وحدات جيش التحرير الوطني التي تعتمد على أسلوب حرب العصابات لم تكن تتوفر على الإمكانيات اللازمة لمواجهة القوات الفرنسية التي كانت تحرس عملية الانجاز والتي كانت في حالة استنفار وتفتيش دائمين مدعمة بقوات المدفعية والطيران[4]، الشيء الذي أكده أيضا الوردي قتال[5] حيث قال: "كانت هناك قوات كبيرة من الجيش الفرنسي تحرس عملية إنجاز الخط، ولم تكن الإمكانات المتوفرة عندنا آن ذاك تسمح بمواجهة هذه القوات الكبيرة وكنا نقوم فقط بعمليات تخريب وهجمات مباغتة على الفرق العسكرية العاملة على حراسة الخط"[6].

---

[1] هنري أوغستين لوريو (Henri Augustin Lorillot): من مواليد 1901، قائد القوات المسلحة في الجزائر من 1955-1956، ثم قائد للاركان بعد 13 ماي 1958 الى جوان 1958، توفي سنة 1985. انظر: **رشيد او عيسى**، مصدر سابق. ص390.

[2] Khaled Nezzar : Op-cit,p121.

[3] Ibid, p122.

[4] حديث مع العقيد عمار بوقلاز: مجلة أول نوفمبر، ع112، المنظمة الوطنية للمجاهدين 113، جانفي وفيفري 1990، ص25.

[5] من مواليد 01جويلية1925 بمشتة أولاد علي بسطح قنتيس (ولاية تبسة)، وهو ابن محمد بن عبد الله وقتال عيشة بن رابح التحق بصفوف جيش التحرير غداة انطلاق الثورة، حيث كان يقود فوجا تابعا لقيادة الطاهر الأسود، وأصبح فيما بعد قائد منطقة، ثم أصبح قائدا بجبال بني صالح وكانت تحت قيادته ناحية بونة، الصفية، وسوق أهراس، واتهم بتصفية عمر جبار غداة الخلاف الذي وقع بين الأوراسيين والنمامشة، كان من رافضي قرارات مؤتمر الصومام، وكان طرفا في الخلاف الذي وقع بين قادة النمامشة بتونس وقد أدى ذلك إلى إصابته بطلقة نارية رفقة الشهيد عباد الزين، فر إلى القاهرة وبقي هناك إلى غاية الاستقلال، وكان من بين المبحوث عنهم من طرف الادارة الفرنسية للمزيد أنظر: الملحق رقم ، انظر ايضا: **بوبكر حفظ الله**، التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، سوهام للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017ص 236.

[6] الوردي قتال: شهادة حية، مصدر سابق.

وأرجع سبب عدم قيام جبهة التحرير الوطني بمنع المواطنين من العمل في هذا المشروع بهدف تمكينهم من القدرة المادية على دفع الاشتراكات للثورة، والحصول منهم فيما بعد على معلومات تدل جيش التحرير الوطني على أماكن الألغام المزروعة في محيط السد[1].

إذن لقد اتفقت معظم الآراء في نقطة واحدة وهي أن جيش التحرير الوطني في تلك الفترة لم تكن له الإمكانات اللازمة التي تمكنه من توقيف عملية بناء خط موريس، خاصة أمام القوات الفرنسية الكبيرة التي كانت تسهر على حماية هذه العملية والتي كانت مدججة بمختلف أنواع الأسلحة الحديثة.

أما بالنسبة لردود فعل الثورة من بناء خط شال فإننا لا نكاد نجد الا تنبيه الرائد عواشرية محمد[2] نائب قائد القاعدة الشرقية الذي جاء في شكل رسالة بتاريخ 05 جوان 1958 وجهها الى قيادة الثورة في تونس يحثهم فيها على ضرورة التصدي لهذا الخط الجديد والعمل على افشاله والتصدي الى اية محاولة لبنائه، وطالب بمنحه العتاد اللازم للقيام بمواجهة هذا الخطر، وتمثل العتاد الذي طلبه في:

---

[1] الوردي قتال: شهادة حية، مصدر سابق.

[2] من مواليد 09 أوت 1927 بقرية الناظور شرق ولاية قالمة، تلقى تعليمه في المدرسة الابتدائية التابعة للإدارة الفرنسية، ولم يتمكن من مواصلة دراسته لسببين اولهما ان المستعمر الفرنسي لم يكن يسمح للجزائرين بالتدرج في الدراسة سوى ابناء القياد والطبقة الغنية، وثانيهما بعد متوسطة قالمة عن القرية التي يقطن فيها وبالتالي فعائلته لا يمكنها توفير تكاليف التنقل، تاثر كثيرا بمجازر ماي 1945 ووفاة امه، فسافر سنة 1949 ومن ثمة التحق بالجيش الفرنسي ليجد نفسه يحارب الى جانب فرنسا في حرب الهند الصينية، التي عاد منها سنة 1952 ثم ما لبث ان استدعاه الجيش الفرنسي من أجل تكوين عسكري على الحدود الفرنسية الالمانية، عاد الى الجزائر سنة 1955 وتم تحويله للثكنة العسكرية بمنطقة "البطيحة" بالمشروحة ولاية سوق اهراس، وهنا اتصلت به قيادة الثورة لتلك المنطقة وطلبت منه الانضمام للثورة، فوافق على الفور، لكن شرط عليه القيام بعملية عسكرية، وهذا مقام به فعلا ضد ثكنة البطيحة في 7 مارس 1956، حيث قتل هو ورفاقه ضباط فرنسيين وجردوا الثكنة من الاسلحة والتحقوا بالثورة في جماعة محمود قنز، وعين بعدها كمساعد عسكري مسؤول عن الشؤون الصحية لقائد القاعد الشرقية، وقاد العديد من المعارك على مستوى هذه المنطقة، ثم اصبح في خريف 1958 قائدا للقاعدة الشرقية خلفا لعمارة بوقلاز بعد نفيه من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ الى العراق، ألقي عليه القبض ونفذ فيه حكما بالاعدام في مارس 1959 في تونس رفقة أحمد نواورة والعموري بتهمة التآمر ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. انظر: **الطاهر جبلي**، القاعدة الشرقية ودورها في الثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 317-321.

- مدافع.
- سلاح بازوكة.
- مدافع رشاشة عيار 127 ملم.
- بنقالور.
- ألغام مضادة للدبابات.

واشار الى أنه اذا ما تلقى الاسلحة المطلوبة في اقرب الآجال فان القاعدة الشرقية ستتمكن بالتأكيد من التصدي لهذا المشروع واحتوائه بسهولة[1]، غير اننا لم نجد ردا على هذا التحذير من قبل قيادة العمليات العسكرية وهيئة الاركان الشرقية، الا ما جاء على لسان قائد لجنة العمليات العسكرية الذي جاء على شكل بيان في شهر ديسمبر 1958 حث فيه المجاهدين على مواجهة المخططات الاستعمارية بكل ثبات وبين ان هذا المخطط تهدف الى خنق الثورة وعزل المجاهدين في الداخل عن إخوانهم في تونس، وتوجيه ضربات قاسية لوحدات جيش التحرير[2].

إلى غاية الانتهاء من الأشغال على خطي موريس وشال لم يكن أمام قيادة الثورة إلا الخيارات التالية لفك العزلة التي فرضتها سياسة التطويق الحدودي ومنها[3]:

- قيام جيش الحدود بهجوم واسع النطاق في شكل وحدات كبيرة وهو ما سيؤدي إلى خسائر كبيرة.
- القيام بمناوشات ومضايقات متكررة على طول الحدود قصد جذب اكبر عدد من قوات الجيش الفرنسي لتخفيف الضغط على الداخل.

---

[1] يوسف مناصرية، نظيرة شتوان واخرون: الاسلاك الشائكة وحقول الالغام، مرجع سابق، ص 158، 159.

[2] المرجع نفسه، ص159.

[3] أحمد مسعود سيد علي: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا(1906-1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 الى 27 أوت1961، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص65.

– العبور بقوة عن طريق وحدات صغيرة، الأمر الذي سيجعل من هذه الأخيرة تستنفذ قواها نتيجة ما تتطلبه عملية العبور.

– الإنزال الجوي انطلاقا من تونس والمغرب هاتين الأخيرتين سترفضان لا محالة هذا الاقتراح نتيجة ما سيترتب عنه من مشاكل للبلدين، هذا فضلا عن رفض الولايات في الداخل هذا الطرح نظرا لعدم استعدادها لمثل هذه المهمة[1].

– عن طريق البحر وهو الأمر الذي يبدو أكثر صعوبة نتيجة المراقبة الدقيقة لقوات البحرية الفرنسية للواجهة البحرية[2]، حيث ذكر "فرانسوا ميل" في مقال له تحت عنوان" أتوس، إخفاق كلي لجبهة التحرير الوطني" أن المصالح العسكرية الفرنسية منذ صيف 1956 وضعت أسطولها البحري في حالة تأهب قصوى لمراقبة الواجهة البحرية الجزائرية حيث تم في الأسبوع الذي عقب حجز باخرة أتوس التعرف على 140 باخرة ، حجز منها 44 وروقبت 13 وحولت أربعة منها لإجراء مراقبة أدق[3]، ووصلت عمليات المراقبة الى درجة اختراق دائرة التسليح بتونس من قبل شخص يدعى "كوارة" الذي كان عضو في وزارة التسليح

---

[1] لقد امتلكت الثورة سلاحا جويا تمثل في شهر جويلية 1959 في ثلاث طائرات نوع (C47) وثلاث طائرات نوع (lancaster) هذا ما أثار مخاوف السلطات العسكرية الفرنسية حسب ما جاء في تقاريرها السرية من احتمال استعمال هذه الطائرات في تموين الثورة انطلاقا من قواعدها في تونس وليبيا، والقيام أيضا بضرب السد المكهرب وفتح ثغرات به، واستخدامها لضرب أهداف اقتصادية كالمراكز البترولية وأهداف سيسيولوجية كضرب المناطق الآهلة بالسكان المدنيين الأوروبيين، أنظر: **يوسف مناصرية**، قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراس في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ط2، الجزائر، 2010، ص136، 137.

[2] كان أحمد بن بلة من أكثر المتحمسين لهذه الفكرة، لذا أعاب على المسؤولين عن عملية التسليح عدم استغلال الواجهة البحرية لتهريب السلاح إلى الداخل حيث جاء في قوله: "أعرف تماما أن شبكات الخطوط المكهربة جعلت الوفاء بهذه المهمة بطريق البر أكثر صعوبة، ولكنه بقي التهريب بطريق البحر ومئات الكيلومترات على الساحل التي كان يمكن استغلالها لتموين الثورة". أنظر: **روبير ميرل**، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، تر: العفيف الأخضر، ط3، دار الآداب، بيروت، 1983، ص117.

[3] محمد الهادي حمدادو: أضواء على حادثة يخت دينا ومركب أتوس، قصة عمليتين لتزويد الثورة بالسلاح، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 63،64.

بتونس، وكان نتيجة ذلك تمكن البحرية الفرنسية من حجز الباخرة الصغيرة "البلطيق" التي كانت في طريقها من تونس الى المغرب لتدعيم الجبهة الغربية[1].

ومنه يتبين أن قيادة الثورة لم يبق لها سوى التوغل عبر الصحراء[2] والمجازفة في حال مواجهتها للقوات الاستعمارية وقطع مسافات طويلة بالعبور وراء منطقة نقرين وعبر طريق منطقة الربايع وفزان والأجر مثلا[3]، حيث تذكر احد الدراسات العسكرية الفرنسية ان الممرات الرئيسية التي كانت تسلكها قوافل السلاح من تونس الى الجزائر كالتالي:

- ابتداءا من سوق الاربعاء الى غاية سوق اهراس، قالمة، القل، الميلية ومنطقة القبائل.
- ابتداءا من تاجروين الى غاية مرسط، خنشلة، شمال الاوراس، بلزمة، منطقة القبائل.
- ابتداءا من تالابت باتجاه منطقة صحراء النمامشة والاوراس.

وفي اشارة منها الى الاهتمام بالواجهة الصحراوية فقد ذكرت هذه الدراسة انه منذ شهر اوت 1957 اعطت جبهة التحرير الوطني اهمية كبيرة الى قواعدها في اقصى الجنوب وبالخصوص منطقة " الرديف" وهذا نتيجة انشاء الحاجز الحدودي الشرقي أو هو مؤشر لتعزيز المجهودات في منطقة الصحراء[4].

---

[1] بوداود محمد: أسلحة الحرية، مذكرات بداود محمد المدعو سي منصور، تر: فخر الدين بدوي، دار رافار، الجزائر، 2016، ص 115،116.

[2] كانت مصالح المخابرات الفرنسية المتمثلة في قسم التوثيق والجوسسة المضادة الذي يقع مقره في باريس تتبع نشاط جيش التحرير الوطني بدقة في الصحراء حيث نجد أن المسوؤل على هذا القسم "ميشال دوبري" في رسالة وجهها للجنرال "غروسان" يوم 31 جويلية 1961 بخصوص محاولات توغل جبهة التحرير الوطني في الصحراء وعلى الحدود مع مالي باتجاه التوارق، يأمره فيها بتعبئة الفيلق الحادي عشر للتحرك من قواعده على الحدود المالية للقضاء على نشاطات جبهة التحرير في المنطقة، أنظر: **قسطنطين ميلنيك**، ديغول المصالح الخاصة والجزائر، تر: عبد السلام يخلف وعلي بولعبايز، آرام، 2015، ص 18.

[3] يوسف مناصرية: قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، مرجع سابق، ص113.

[4] الملحق رقم (47):

Trafic D'armement à travers la frontière Tunisienne, A.N.O.M ,carton : 9336/25

كما اعتمدت أيضا الخيار الثاني القائم على تحقيق سلسلة من المضايقات المستمرة على طول الحدود بالتوازي مع الخطين المكهربين، حيث افترضت لجنة التنسيق والتنفيذ عند اتخاذها لهذا القرار الذي يهدف إلى القيام بعمليات هجومية على المراكز العسكرية الفرنسية المتواجدة بالحدود وبعمليات تخريب[1] متواصلة للسد المكهرب سيرغم القيادة العسكرية الفرنسية على جلب قوات إضافية من الداخل إلى المناطق الحدودية لتكثيف الحراسة على طول الخطوط المكهربة، مما سيؤدي إلى تخفيف الضغط على جيش التحرير الوطني بالداخل، وقد ثبتت صحة هذا الافتراض مع مرور الوقت[2].

والشيء الذي ساعد على نجاح الخيار الثاني هو القرار الذي اتخذته لجنة التنسيق والتنفيذ في أواخر سنة 1957 الذي يسمح بإنشاء مراكز عسكرية للتدريب على الحدود التونسية الجزائرية.

1-1-مراكز التدريب العسكرية:

إن إدراك لجنة التنسيق والتنفيذ للخطر المحدق الذي أصبحت تشكله الخطوط الكهربة دفعها للبحث عن مختلف الحلول الناجعة للخروج من الطوق الحدودي لذا اتخذت قرار سنة 1957 يسمح بإنشاء مدراس للتكوين على الحدود التونسية الجزائرية، الفكرة التي عمل على تجسيدها بعد تخرج بعض المجاهدين أمثال محمد ملوح، عبد الله ادمي، خالدي الحسناوي وغيرهم الذين أرسلتهم قيادة الثورة في أواخر سنة 1955 للتكوين في المشرق العربي[3].

---

[1] كمثال على عمليات التخريب والمواد التي استعملت في ذلك أنظر الملحق رقم (48):
les Operation rebelles, A.N.O.M , carton : 9336/25/1.

[2] براهمي محمد العربي: جيش التحرير ومعارك على خطي شال وموريس الملتهبة، الملتقى الأول حول دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، إنتاج جمعية الجيل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، مطبعة عمار قرفي، باتنة، ص84.

[3] بجاوي المدني، "المدارس العسكرية أثناء الثورة التحريرية"، مجلة أول نوفمبر، ع67، المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1984، ص05.

وكانت أول الجهود بإنشاء مدرسة الإطارات على يد العقيد محمد العموري[1] بمساعدة نائبة محمد ملوح، وبدأ التنفيذ في إنشاءها على يد عباس غزيل مديرا لها بمساعدة الحسناوي خالدي وعبد الله آدمي في شهر 1957، وهذه المدرسة عبارة عن مزرعة سلمت للولاية الأولى وتقع على بعد 04 كلم غرب مدينة الكاف[2]

هذه المدرسة كانت متخصصة في تكوين ذوي الرتب العالية واخصائيين في نزع الالغام[3]، وكانت تلقن أنواع مختلة من التدريب نذكر منها:

- الإعازات العسكرية.
- الدراسة النفسية.
- الأسلحة الفردية والمتوسطة والجماعية: فكها وتركيبها وغيرها.
- الأسلحة الإحيائية: الغازات (أنواعها، مضارها، الوقاية منها).
- الإسعافات.
- دراسة وقاية للألغام.
- الطبوغرافية العسكرية.

---

[1] ولد في 14جوان 1929 بأولاد سيدي علي بقرية عين ياقوت بولاية باتنة حاليا، انخرط في حزب الشعب عام 1945، وفي سنة 1949 سافر إلى فرنسا واستقر "بسان ميشال" وبقي ينشط ضمن الحركة العمالية، اعتقل بفرنسا سنة 1950 عاد إلى الجزائر ثم رجع مرة أخرى إلى فرنسا واستقر بناحية "سلفو" حيث التحق فيها بمركز التكوين المهني، وفي 1952 عاد إلى الجزائر، ربط اتصال بالثورة في ديسمبر 1954 والتحق بها فعليا في 02 مارس 1955، وفي نفس السنة انتقل من قيادة المنطقة الأولى إلى قيادة المنطقة الثالثة وتكفل بمهمة التنسيق بين المنطقتين، وبعد مؤتمر الصومام ارتقى إلى رتبة مسؤول عام للمنطقة الأولى من الولاية الأولى حتى سنة 1958 حيث جرد من جميع صلاحياته من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ وخفضت رتبته من كولونيل إلى قائد، كان من معارضي محمود الشريف مع أحمد نواورة وعواشرية ولكحل كما عارض أيضا كريم بلقاسم والقي القبض على الأربعة في نوفمبر 1958 وقتلوا في 16 مارس 1959 قرب الحدود التونسية، أنظر: **بوعلام بلقاسمي وآخرون**، مرجع سابق، ص247-249.

[2] بجاوي المدني: مصدر سابق، ص05.

[3] الملحق رقم (49): L’apport tunisien a la rébellion algérienne, A.N.O.M ,carton : 9336/25/1

- الدفاع الشخصي (الرياضة العسكرية)[1].

بالإضافة إلى هذه المدرسة هناك العديد من المراكز للتدريب منتشرة على طول الحدود منها:

- مركز حمام سيالة قرب باجة: كان مخصصا للتدريب وتمركز وحدات جيش التحرير وفي سنة 1958 حوّل إلى مركز لراحة الوحدات المستعدة للدخول، وكان يضم حوالي 300 متعلم حسب الاحصاءات الفرنسية[2]
- مركز قرن حلفاية: يقع بالقرب من الكاف طور فيما بعد اصبح من أهم مدراس الإطارات.
- مركز واد ميلز شرق غار ديماو، وهو مركز تخزين.
- مركز زيتون 01، زيتون 02، زيتون 03، للتدريب العسكري، وكانت هذه المراكز قريب من مركز القيادة العامة بغار الدماء[3].

وحسب أحد التقارير الفرنسية فقد كانت معسكرات التدريب والتعليم لجيش التحرير الوطني بتونس كالتالي:

- منطقة غار ديماو – سوق الاربعاء كانت تضم ما بين 1000 و 2000 مجند متعلم .
- منطقة تاجروين – مكثر كان يضم حوالي 2000 مجند متعلم، ومن المحتمل أيضا أنه تم استغلال القواعد السابقة والقديمة التي تقع على الحدود وهي: تاجروين، الريبية، قرن حلفاية.
- منطقة قفصة – تمغزة تضم حوالي 500 متمرد متمركزين في المعسكر الفرنسي القديم " لقطار "[4].

---

[1] بجاوي المدني: مصدر سابق، ص05.

[2] الملحق رقم (49): مصدر سابق.

[3] الطاهر جبلي: شبكات الدعم اللوجستي للثورة التحريرية 1954–1962، مرجع سابق، ص 227.

[4] الملحق رقم (49): مصدر سابق.

إن الخطر الذي أصبحت تمثله الألغام على طول الخط المكهرب بالنسبة لعمليات العبور فرض على القيادة في الحدود إنشاء مدرسة متخصصة في الألغام وهي مدرسة ملاق والتي سميت آنذاك بمدرسة المفرقعات، وتقع على بعد 10 كلم من مدينة الكاف وتضم هذه المدرسة حسب احصاءات فرنسية حوالي 200 متربص[1]، وقد حولت سنة 1960 إلى ساقية سيدي يوسف، وأصبح مقرها مركزا للتدريب والتكوين[2].

وقد كثفت القيادة جهودها على مستوى القاعدة الخلفية بتونس من أجل فك العزلة التي فرضتها سياسة التطويق الحدودي من خلال:

- كراء بعض المزارع على التراب التونسي وتحويلها إلى ثكنات عسكرية لصالح جيش التحرير الوطني.
- تكوين فرق متخصصة في قطع الأسلاك الشائكة.
- تكوين فرق خاصة تعمل كدليل لتسهيل عملية مرور قوافل السلاح والمؤونة.
- تقديم تكوين مكثف وسريع للكتائب التي ستلتحق بالداخل.
- تكوين الجنود وتدريبهم لتشكيل وحدات وكتائب منظمة على الحدود[3].

ولتعزيز الجانب التكويني، قامت القيادة بتكوين مراكز لتخزين الأسلحة والمؤن التي تصل من البلدان المختلفة لضمان الدعم اللوجستي الذي تقدمه هذه المراكز للثورة[4].

لقد استحدثت الثورة جهازا أنشأته خصيصا لمتابعة عمليات الهجوم والتخريب والعبور سميت بلجنة العمليات العسكرية، فهل ستنجح هذه الاخيرة في المهمة التي أنيطت بها؟

---

[1] الملحق رقم (49): مصدر سابق.

[2] بجاوي المدني: مصدر سابق، ص08.

[3] جمال بلفردي: هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية 1958–1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، إشراف مسعودة يحياوي، الجزائر، 2005/2004، ص38، 39.

[4] المرجع نفسه، ص39.

1-2-لجنة العمليات العسكرية (COM):

إن الظروف التي انجرت عن إنشاء خطي موريس وشال وانطلاق العمليات التمشيطية الهادفة إلى خنق الثورة، دفع لجنة التنسيق والتنفيذ في أفريل 1958 لمحاولة تدارك الوضع بإعادة هيكلة جيش التحرير الوطني، وتم إنشاء لجنة العمليات العسكرية كبديل هيكلي وتنظمي يواكب مسيرة الكفاح المسلح، والتي تعتبر النواة الأولى لهيئة الأركان العامة بصفة خاصة وجيش الحدود بصفة عامة[1]، وقد عبر فرحات عباس عن سبب استحداث هذه اللجنة بقوله: " من أجل معالجة هذا الوضع عملنا على تكوين هيئتين محبذتين يوم 10 أفريل1958 أحداهما في الشرق...وثانيهما في الغرب"[2]، وقد قسمت هذه اللجنة حسب ما ذكره فرحات عباس إلى فرعين أو قيادتين واحدة بالحدود الشرقية وسميت بلجنة العمليات العسكرية الشرقية أوكلت قيادتها لمحمدي السعيد[3] يساعده كل من العقيد عمار بن عودة والعقيد محمد العموري الذي خلف محمود الشريف على رأس الولاية الأولى والعقيد عمارة بوقلاز قائد القاعدة الشرقية وكان مقرها بغار الدماء[4] بتونس، وتتولى الإشراف على

---

[1] جمال بلفردي: مرجع سابق، ص68.

[2] فرحات عباس: تشريح حرب، ترجمة أحمد منور، دار المسك، الجزائر،2010، ص 324.

[3] أدى الخدمة العسكرية بين سنوات 1933 – 1935، سجن عدة مرات آخرها سجن تازولت "لمبيز" ولم يفرج عنه إلا في سنة 1956، التحق بجيش التحرير الوطني سنة 1955، بعد مؤتمر الصومام عين على رأس الولاية الثالثة خلفا لكريم بلقاسم، وذلك إلى غاية 1957 تاريخ خروجه إلى تونس في أفريل 1960، شغل منصب وزير دولة إلى غاية الاستقلال، للمزيد أنظر: **محمد عباس**، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2003، ص309، 310.

[4] تقع على شمال غرب تونس، تتبع إداريا جندوبة، تبعد على الحدود الجزائرية بـ11 كلم، حول مقر قيادة جيش التحرير الوطني بهذه المدينة إلى متحف منذ بداية فيفري 2005 وسمي بمتحف الذاكرة المشتركة التونسية الجزائرية، وبه ثلاث غرف، الاولى بداخلها مجموعة من الأسلحة والألبسة والتي استعملت أثناء الثورة، والثانية مجسم كيبير لخطي موريس وشال يتوسط الغرفة بالاضافة إلى مجموعة من الصور والوثائق المعلقة على جدران الغرفة، أما الثالثة بها خريطة كبيرة معلقة على الحائط تحمل العنوان:" تونس القاعدة الخلفية لجيش التحرير الوطني" هذا بالاضافة إلى الصور والوثائق المعلقة على جدران الغرفة، **زيارة ميدانية إلى المتحف يوم:** 2015/05/03 رفقة الأستاذ الدكتور بن يوسف تلمساني في إطار التكوين للدكتوراه.

الولايات: الأولى، الثانية، الثالثة والقاعدة الشرقية ووحدات جيش التحرير الوطني المتمركزة بالحدود التونسية[1].

أما اللجنة الثانية التي أسندت قيادتها إلى العقيد هواري بومدين فمقرها وجدة بالمغرب، وتتولى الإشراف على الولايات الرابعة والخامسة والسادسة، ووحدات جيش التحرير الوطني المتمركزة بالحدود المغربية، وحسب تقييم فرحات عباس لأداء اللجنتين فإنهما رغم ما بذلاه قد اخفقا في تحقيق الغاية التي استحدثا لأجلها وكانت لجنة العمليات بالشرق أكثر إخفاقا من نظيرتها في الغرب وعبر عن ذلك بقوله:" لم ينجح التنظيمان أبدا وكان جماعة الشرق أكثر إخفاقا...كان رجال محمدي السعيد يطلقون النار وينظمون عمليات عشوائية خلفت الفوضى دون أية إمكانيات للتنسيق وللعمل المنظم"[2]، حيث شهدت هذه الأخيرة اضطرابات كبيرة لعدة أسباب منها: النعرات الجهوية والولاءات الشخصية الناتجة عن تركيبة جنود جيش التحرير الوطني على الحدود والذي كان يضم عناصر من مختلف الولايات منها الولاية الأولى والثانية والثالثة والقاعدة الشرقية[3]، إذ وجد العقيد محمدي السعيد صعوبة كبيرة في إقناع نوابه بمسؤوليته عنهم، حيث راح كل واحد منهم يعمل عملا مستقلا مع الولاية التي ينتمي إليها أو التي كان يشرف عليها[4]، وعلى إثر ذلك اضطرت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى عقد اجتماع يوم 1958/09/09 تمخض عنه إقرار لائحة تؤكد عجز القادة والنواب عن تأدية

---

[1] فرحات عباس: مصدر سابق، ص 324.

[2] فرحات عباس: المصدر نفسه، ص 324.

[3] جمال بلفردي: مرجع سابق، ص 72.

[4] استمرت حالة عدم الامتثال لأوامر محمدي السعيد حتى بعد اجتماع 1958/09/09، ففي مطلع أكتوبر 1958 قام كريم بلقاسم بإعداد خطة لإرسال وحدات عسكرية متواجدة بالحدود إلى داخل الجزائر، فعقد اجتماع يوم 08 أكتوبر 1958، حضره كل من محمدي السعيد والعقيد نواورة (مسؤول الولاية الأولى)، وعواشرية الذي كان يشر على القاعدة الشرقية، لكن الشيء الذي حصل في هذا الاجتماع أن نواورية وعواشرية رفضا التعامل مع العقيد محمدي السعيد ولم يقبلا الدخول إلى الجزائر، مما اضطر كريم بلقاسم إلى الاجتماع بهما مرة أخرى في 08 نوفمبر 1958 لكنهما عارضا تعيين علي منجلي في القاعدة الشرقية ورفضا مرة أخرى الانصياع لأوامر قائد القوات المسلحة، أنظر: **عمار بوحوش**، مرجع سابق، ص477.

المهام الموكلة إليهم[1]، وتسليط عقوبات مختلفة ضد العقيد محمدي السعيد ومعاونيه الثلاث وكانت العقوبات كالتالي:

- العقيد عمار بوقلاز[2]: نفي إلى بغداد بعد تجريده من رتبته العسكرية.
- العقيد محمد العموري: نفي إلى جدة بعد تخفيض رتبته إلى رائد.
- العقيد عمار بن عودة: نفي الى بيروت[3] بعد توقيفه عن العمل مدة ثلاثة أشهر.
- العقيد محمدي السعيد: وقف عن العمل لمدة ثلاثة أشهر ونفي إلى القاهرة[4].

أرجع عمار بن عودة سبب الاضطرابات بالجبهة الشرقية وتعطل العمليات العسكرية ضد خط موريس إلى إبعاد النواب الثلاث لمحمدي السعيد[5] (محمدي العموري-عمار بوقلاز-عمار بن عودة) عن المسؤوليات الهامة في لجنة العمليات العسكرية وإسنادها إلى الضباط

---

[1] جمال بلفردي: مرجع سابق، ص 74.

[2] اسمه الحقيقي "عمارة العسكري" ولد بضواحي عنابة سنة 1925، التحق بسلاح البحرية الفرنسية عام 1944 وعمره لم يتجاوز السادسة عشر، انظم الى الخلايا السرية لحزب الشعب الجزائري وهو لايزال في صفوف القوات الفرنسية بتونس، كلف في بداية الثورة بتنظيم جهاز الاستعلامات والفداء بعنابة، انتقل الى القالة بعد كشف هذا التنظيم، وفي سنة 1955 اشبح مسؤولا على ناحية القالة وبني صالح ومساعدا لعمار بن عودة، بعد مؤتمر الصومام اصبح مسؤولا على ناحية سوق اهراس ومعظم الناحية الثانية، وفي اوت 1957 اصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة، واصبح في بداية 1958 عضوا في قيادة العمليات العسكرية كرئيس للمكتب الثالث، وفي 9 نوفمبر 1958 خفضت ونفي الى العراق، اصبح بعد الاستقلال رجل اعمال كما انتخب ايضا امين وطني ممثلا للقاعدة الشرقية، وفته المنية في 14 اكتوبر 1996. انظر: **الطاهر جبلي**، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 314.

[3] فرحات عباس: مصدر سابق، ص 324،325.

[4] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص473.

[5] من مواليد عام 1912 بنواحي الاربعاء نيثي اراثن(تيزي وزو)، جند في صفوف الجيش الفرنسي وشارك في الحرب العالمية الثانية، التحق بمصالح المخابرات الالمانية بعد فراره من الجيش الفرنسي وبعدها القي عليه القبض من طرف الفرنسيين وحكم عليه بالمؤبد سنة 1944، لكن اطلق سراحه فيما بعد سنة 1952، التحق بالثورة منذ بدايتها في منطقة القبائل واصبح نائب لكريم بلقاسم، شارك في مؤتمر الصومام وعين عضوا اضافيا في المجلس الوطني للثورة، وخلف كريم بلقاسم على رأس الولاية الثالثة في نهاية 1956، ثم التحق بتونس واصبح عضوا في قيادة لجنة العمليات الشرقية، ثم عين في ما بعد قائدا للاركان في اكتوبر 1958 من طرف الحكومة المؤقتة، ثم وزيرا للدولة في التشكيلة الثالثة للحكومة الى غاية 1962، وفته المنية في 06 ديسمبر 1994. انظر: **الطاهر جبلي**، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 333. انظر ايضا الملحق رقم(50).

الفارين[1] من الجيش الفرنسي، حيث أكد أنه كان ينوي رفقة زميليه العموري وبوقلاز القيام بعمليات واسعة لتدمير خط موريس نهائيا، حيث كانت أهم عملية قاموا بها في هذا الإطار هي هجوم 05 جويلية 1958، الذي استهدف خط موريس من الشمال إلى الجنوب والتي استخدم فيها حسبه البنغالور لأول مرة[2].

رغم الخلافات التي طغت على لجنة العمليات العسكرية الشرقية إلا أن العمليات العسكرية وعمليات العبور لم تتوقف رغم نقص عددها وهذا ما يوضحه الجدول التالي الذي يقدم إحصاء للنشاط العسكري 1958 إلى نهاية 1959:[3]

السنة	المناطق	عدد الجنود الذين عبروا الحدود	عدد الاشتباكات	القتلى من الجيش الفرنسي	كمائن بالمدافع	الجرحى	الموتى والشهداء
1958	سوق الأربعاء	11	27	/	01	11	08
	الكاف	18	32	011	/	04	26
	مدغدير	/	/	01	/	04	26
	قفصة	15	03	/	05	05	03
	قصرين	08	19	01	02	01	03
1959	سوق الأربعاء	08	51	/	03	22	17

---

[1] كان من أكثر المعارضين لهؤلاء الضباط العقيد محمدي السعيد الذي لم يخفي اشمئزازه من تعيين محمود الشريف قائدا للولاية الأولى الذي قال عنه فتحي الذيب في تقرير المخابرات المصرية إلى عبد الناصر بأنه: " كان ضابطا في الجيش الفرنسي وحارب ضد جيش التحرير الوطني فوقع أسيرا فاختار الانضمام إلى الثورة بعدما قام بعملية ضد الاستعمار للبرهنة على حسن نيته عام 1958"، كما وجه انتقادات لاذعة لكريم بلقاسم لأنه سمح بتغلغل الضباط الفارين من الجيش الفرنسي إلى القيادة العليا لجيش التحرير الوطني وعلى رأسهم الكومندان "إيدير مولود" الذي أثار تعيينه كمسؤول على ديوان قائد القوات المسلحة، المنصب الذي سيخوله توجيه الأوامر لمحمدي السعيد، غضب واستنكار العموري، أنظر: **رابح لونيسي،** مرجع سابق، ص28، 29

[2] لقاء مصور مع العقيد عمار بن عودة في منزله بعنابة يوم: 2016/12/20، 10.00-14.00.

[3] تم نقل هذا الجدول عن جمال بلفردي: مرجع سابق، ص73.

	الكاف	51	25	02	85	/	02
	مدغدير	04	/	01	/	/	/
	قفصة	05	01	/	07	08	/
	قصرين	15	15	01	06	05	05
المجموع		139	173	07	116	154	143

مع حرص قيادة الثورة على إيجاد حل للمشاكل التي خلقها خط موريس وشال من جهة، والمشاكل التي طفت بالحدود الشرقية من جهة اخرى، تمخض عن انعقاد المجلس الوطني للثورة بين ديسمبر 1959 وجانفي 1960 قرارين هامين تمثل الأول في دمج وزارتي التسليح والتموين ووزارة المواصلات العامة والاتصال في وزارة واحدة أسندت قيادتها للعقيد عبد الحفيظ بوصوف، هذا القرار الذي سيؤدي الى تطوير مصالح الأمن المكلفة بحماية الثورة، وزيادة فاعلية عمليات الإمداد من جهة أخرى[1]، حيث استحدثت مديريتين للإمداد في الشرق والغرب، فمديرية الإمداد في الشرق كان مقرها بتونس في نهج بارمنتيي استندت قيادتها الى العقيد عمار بن عودة[2] يساعده السعيد بايو، وكانت تضم مصلحتين:

أ– التموين العام بقيادة عبد المجيد بوزبيدة.

ب–التسليح والعتاد بقيادة النقيب مصطفى شلوفي.

وتلخصت مهمة مديرية إمداد الشرق في:

– تموين وإمداد الجيش على الحدود الشرقية وكذا إمداد اللاجئين ومصالح الحكومة المؤقتة.

---

[1] عبد المجيد بوزبيدة: مصدر سابق، ص 77.

[2] ولد بعنابة سنة 1925، انخرط الى حزب الشعب واصبح عضوا في المنظمة الخاصة سنة 1948، اعتقل سنة 1950 وفر من السجن سنة1952، وهو احد اعضاء مجموعة "22" سنة 1954 وعضو المجلس الوطني للثورة 1957 وعضو لجنة القيادة العسكرية للمنطقة الشرقية عام 1958. للمزيد انظر: **الطاهر جبلي**: دور القاعدة الشرقية في الثورة، مرجع سابق، ص273، 274. انظر ايضا الملحق رقم(51).

– إيصال وضمان أمن الأسلحة والتجهيزات العسكرية القادمة من الشرق الأوسط وآسيا، الى الحدود الشرقية وقيادة الأركان[1].

وكان لهذه المديرية مستودعات كبيرة في بوقرنين وجبل جلود، بالإضافة الى مصنع لصناعة البنغالور في فيلا وسط منطقة سكنية راقية في ضواحي تونس، وأيضا كان لها مستودعات في القيروان لنقل السلاح الحدود الجزائرية[2].

أما القرار الثاني فتمثل في تأسيس هيئة الأركان العامة كبديل للجنة العمليات العسكرية في 1960/01/18 وبداية ممارسة عملها في 1960/01/29 تحت مراقبة وتوجيه اللجنة الوزارية الحربية (CIG) التي أسندت لها المسائل الحربية والتي كانت خاضعة للحكومة المؤقتة، حيث ينحصر عملها في مراقبة وتوجيه عمل هيئة الأركان العامة، ومن الأهداف الأساسية التي أنشأت من أجلها هيئة الأركان العامة ما يلي:

- إعادة تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية.
- تنسيق عمل جيش التحرير الوطني على مستوى الولايات.
- العمل على اجتياز خطي موريس وشال، بخطة جديدة تتمثل في:

– تكوين وحدات عسكرية تبقى بين الخطين لتسهيل عملية الاختراق لتخفيف الضغط على العناصر المارة للحدود[3]، وقد اشادت احد التقارير الفرنسية بنجاعة هذا التكتيك بالعبارات التالية:" ان مرونة وحدات جيش التحرير العابرة للحدود جعلتها في غنى عن المواجهة المباشرة مع جيشنا، حيث تنقل الاسلحة سواء من خلال مجموعات متخصصة في هذه المهمة أو عن طريق مجموعات صغيرة قادمة من تونس محملة بالأسلحة وهجوماتها تكون على شكل مناوشات في مناطق بعيدة عن الحدود"[4].

---

[1] عبد المجيد بوزبيدة: مصدر سابق، ص 79.

[2] عبد المجيد بوزبيدة: المصدر نفسه، ص 45.

[3] جمال بلفردي: مرجع سابق، ص 105.

[4] الملحق رقم(47): مصدر سابق.

لقد اتخذت هيئة الأركان العامة غار الدماء بالحدود التونسية مقرا لها، ومن بين الخطوات التي قامت بها لمواكبة التطورات في تلك الفترة ما يلي:

- إفراغ السجون: "اتندن" وباجة، "وتيجروين" من الجنود المسجونين واشتراط عودة الإطارات الراغبة في الالتحاق في قضية العموري، وهم: عبد الله بلهوشات، وأحمد الشريف مساعدية، وأرسلوا مع عبد العزيز بوتفليقة إلى الحدود المالية.
- تقسيم المناطق الحدودية إلى منطقتين: ففي الشرق قسمت إلى منطقة العمليات الشرقية الشمالية ومنطقة العمليات الشرقية الجنوبية –ونفس التقسيم بالنسبة للحدود الغربية–.
- استحداث نظام الفيالق وكتائب الدعم بالأسلحة الثقيلة.
- فرض الصرامة والانضباط في صفوف الجنود وذلك من خلال معاقبة الفارين بالإعدام.
- تحسين وضعية الجنود ماديا[1].

عملت الإستراتيجية الجديدة لهيئة الأركان على تكثيف الهجومات على الحدود المكهربة ومراكز العدو، إذ أحصى التقرير العسكري المقدم من طرف فرحات عباس أن مجموع العمليات العسكرية خاصة بشهر فيفري 1960 كان كالتالي:

- 704 اشتباكا.
- 740 كمينا.
- 1158 عملية تخريب للخطين[2].

كما قامت هيئة الأركان العامة بأكبر محاولة لاختراق الحواجز الحدودية في الفترة الممتدة بين 19 و31 مارس 1960، حيث دفعت قيادة الأركان 8300 رجل (أكثر من 16 فيلقا) للدخول إلى الجزائر، وهذا ما يفسر الخطر الذي أصبحت تمثله الخطوط المكهربة بعد إنشاء خط شال، إذ حاولت هيئة الأركان التأقلم مع هذا الوضع الجديد بتغيير تكتيكها وذلك

---

[1] جمال بلفردي: مرجع سابق، ص 113.

[2] المرجع نفسه، ص 120.

بتكثيف الهجومات الخاطفة، وتكثيف وضع الكمائن لوحدات العدو، وفي هذا الإطار اعترفت القيادة الفرنسية في أفريل 1960 بأن جيش التحرير الوطني شن خمسين هجوم على خطي موريس وشال بين الفترة الممتدة من 20 مارس إلى أواخر شهر أفريل 1960، أما القيادة العامة لجيش التحرير الوطني سجلت أكثر من 100 هجوم أدت إلى خسائر مادية وبشرية كبيرة في صفوف الجيش الفرنسي[1].

إن إدراك قيادة الثورة للتحديات الإستراتيجية التي ستشكلها السدود المكهربة على مستقبل الثورة دفع كريم بلقاسم إلى محاولة الاستعانة بخبراء عسكريين أجانب والضباط الجزائريين المتواجدين في أماكن مختلفة بالعالم، ولتحقيق هذا الهدف قام بفتح مكتب لجبهة التحرير الوطني الجزائري في مدينة "بون" عاصمة ألمانيا الفيدرالية سنة 1958، كان الغرض منه العمل على تشجيع الضباط الجزائريين الذين عندهم خبرة عسكرية للالتحاق بالثورة، هذا المكتب الذي كان يترأسه السيد بوعلام أوبراهام تمكن من إقناع العديد من الضباط بالالتحاق بجيش التحرير الوطني[2].

لقد كان كريم بلقاسم عازما على الخروج من هذه الوضعية التي شكلتها الخطوط المكهربة بأي ثمن ويتضح ذلك من خلال قوله: "يجب أن يزول هذا العائق، أو يجب إيجاد الطريقة التي تسمح بتمرير العتاد، وإن مساعدة الأجنبي عندئذ ستكون ضرورية، ينبغي إنزال هذا العتاد بالمظلات"[3]، وفي هذا الإطار ذكر السيد فتحي الذيب الذي كان يشرف على الدعم المصري للثورة الجزائرية أن القيادة العسكرية المصرية كلفت فريق مختص في سلاح الهندسة العسكرية بدراسة إمكانية وضع خطة لتدمير خط موريس، فقام بدراسة هذا الخط على الطبيعة وأعد خطة لتدميره، تم عرضها على فتحي الذيب في 09 أكتوبر 1958 والتي كانت تقوم على: [4]

[1] جمال بلفردي: مرجع سابق ، ص 120-121.
[2] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص479، 480.
[3] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص 285.
[4] فتحي الذيب: مصدر سابق، ص395، 396.

- يتم الاقتحام في ليلة مظلمة تماما وليست ممطرة لتجنب أضرار التيار الكهربائي.
- التدريب الجيد بقوة المكلفة بتدمير المانع وعلى طول امتدادات في 25 قطاع وأهمية الاستكشاف الجيد والدقيق لكل قطاع بمعرفة قائد الاقتحام.
- توفير احتياطي للتعامل مع العدو وحماية الاقتحام والقيام بعدة هجمات خداعية.
- أهمية الالتزام بالسرية لضمان نجاح الخطة.
- كما وضعت الخطة على أساس إتمام تنفيذها في حدود ساعة من الزمن تقريبا.
- احتياج الخطة إلى 6000 مقاتل لتدمير المانع في خمسة وعشرين 25 قطاع كما شملت الخطة إجمال الهجمات والمواد المطلوب توفيرها لتدمير الخط[1].

وحسب قول فتحي الذيب[2]، فإنه طلب من قيادة سلاح الهندسة إقامة مجسم لخط موريس بطول كيلو متر خلف أهرمات الجيزة، لتجسيد خطة التدمير السالفة الذكر على أرض الواقع، وتزامنت هذه الفكرة مع تخرج دفعة من الضباط الجزائريين بلغ عددهم الثلاثين، حيث شاركوا في تنفيذ الخطة وتدمير نموذج خط موريس مع الضباط المصريين، وحضر عرض خطة التدمير رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس، والصاغ محمد السعيد اللذان أبديا إعجابهما حسب تعبير فتحي الذيب بنجاح تنفيذ هذه الخطة[3].

ورغم أهمية هذه الخطة وما تضمنته من عناصر، فلم يتحدث فتحي الذيب عن مصيرها ومن المؤكد أنها لم تنفذ أبدا ولم تكن خطة واقعية حسب بعض الكتابات التاريخية[4]،

---

[1] فتحي الذيب: مصدر سابق، ص396، 397.

[2] اسمه الكامل "الذيب محمد فتحي ابراهيم" من مواليد 1923 بمصر، كان من مؤسسي جهاز المخابرات العامة المصرية عام 1953، حيث كان ضمن الثمانية الذين اختارهم عبد الناصر برئاسة عضو مجلس قيادة الثورة زكرياء محي الدين، اوكلت له مهمة رئاسة دائرة الشؤون العربية في جهاز الاستخبارات، واوكل اليه جمال عبد الناصر اعداد خطة لتحرير دول الوطن العربي من الاستعمار وقام الديب بإنجاز هذه المهمة ومن خلالها تأسست اذاعة صوت العرب كأداة اعلامية لثورة يوليو 1952 في معاركها ضد الاستعمار، استقال الديب من رئاسة الجمهورية بعد وفاة جمال عبد الناصر الى أن وفته المنية يوم 07 فيفري 2003. انظر: **الطاهر جبلي**، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 292.

[3] فتحي الذيب: مصدر سابق، ص397.

[4] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص280.

وهو الشيء الذي أكده أيضا المجاهد الوردي قتال عندما أخبرته بهذه الخطة قال: " إننا لم نسمع بهذه الخطة أبدا، والمصريين لم يزوروا أبدا الخطوط الشائكة المكهربة، بل اطلع عليها إلا العسكريون السوريون"[1]، لكن لحسن الحظ أني وجدت أحد المجاهدين الذين شاركوا في تجريب هذه الخطة بمصر والذي لا يزال الى غاية كتابة هذه السطور على قيد الحياة ألا وهو "سماعلي عثمان"، حيث قال في إجاباته عن السؤال المتعلق بهذه الخطة:" لما انتهيت من الدورة الأولى للتكوين في اللاسلكي في مدرسة المشاة الواقعة بالقرب من مطار القاهرة، دخلت في دورة ثانية للتدريب على اختراق الأسلاك الشائكة المكهربة فيما سمي بفوج الصاعقة(كومندوس) وكان ذلك بين سنة 1957-1958 وعند انتهاء مدة التكوين قمنا باختبار للاختراق نموذج لخط موريس في صحراء الجيزة وكان ذلك ليلا بفوج مكون من 20 شخص أو أكثر، وذلك بحضور فتحي الذيب وبعض الضباط المصريين وأيضا بعض القادة الجزائريين منهم سي الناصر(محمدي السعيد)، وقد نجحنا في اختراقه بشكل جيد وفي وقت قصير باستعمال البنقالور لدرجة أثارت دهشة القيادات المصرية والجزائرية "[2]، ولما سألته عن مصير خطة التدمير هذه وهل تم تطبيقها على الحدود التونسية الجزائرية أجابني قائلا:" لما رجعنا من مصر الى قواعدنا على الحدود التونسية كانت هناك العديد من المشاكل على الحدود، وقد تفرق الفوج الذي تدرب في مصر فمنهم من دخل الى الجزائر ومنهم من بقى يدرب في مراكز التدريب الموجودة في تونس"[3].

1-3-معارك الحدود الشرقية:

كانت عمليات الاختراق والعبور للسدود الشائكة المكهربة سنة 1957 أكثر نجاحا إذا ما قورنت بالسنوات التي تلتها، وحسب السلطات الفرنسية فقد تم رصد عبور بين

---

[1] الوردي قتال: شهادة حية، مصدر سابق.
[2] سماعلي عثمان: شهادة حية، مصدر سابق.
[3] سماعلي عثمان: شهادة حية، مصدر سابق.

ألف(1000) وألف ومائتين(1200) قطعة سلاح وأكثر من ألفي(2000) شخص كل شهر وتقلص الرقم في سنة 1958 ليصل إلى أربعة مائة (400) قطعة سلاح فقط[1].

إذ أضحت محاولات اجتياز الحدود مع التعزيزات المختلفة لخط موريس وإنشاء خط شال صعبة جدا، لكن ذلك لم يمنع عناصر جيش التحرير الوطني من اجتياز الحدود دخولا وخروجا، حيث كان في حرب مستمرة مع مراكز القوات الاستعمارية المتمركزة على الحدود من جهة، وفي حرب دائمة وصراع مستمر مع السد المكهرب من جهة أخرى، بالإضافة إلى عمليات العبور والتسليح كانت وحدات جيش التحرير الوطني تقوم بمعارك واشتباكات مستمرة ضد القوات الفرنسية، حيث ذكرت احد التقارير الفرنسية ان الحاجز المكهرب خلال الثلاثي الاخير من عام 1957 لم يستطع ان يعيق عمليات تهريب السلاح على الحدود الشرقية اذ تجاوز مستوى عمليات العبور 1000 سلاح كل شهر في حين انه من الجانب المغربي عرفت عملية التزود بالسلاح صعوبات كبيرة، وبلغ مجمل الاسلحة التي تم تهريبها على الجهة الشرقية أكثر من 12000 سلاح أما فارق الاسلحة التي تم جزها والضائعة خلال هذا العام فبلغت اكثر من 5000 قطعة سلاح منها 100 سلاح جماعي، ومن جهة اخرى فقد تم الاستغناء عن استعمال كمية كبيرة من الاسلحة التي استعملت في بداية التمرد، لكن المتمردين تكبدوا خسائر بسبب طلقات المدفعية و ضربات الطيران التي تم اطلاقها عشوائيا ومجمل هذه الخسائر تراوح بين 1000 و2000 سلاح، غير ان قوى المتمردين رغم الخسائر التي لحقت بهم شهدت ارتفاعا قويا حيث بلغ في أقل تقدير 5000 قطعة سلاح حربي، وتأتي تطورات قوى المتمردين كالتالي:

- 15 جانفي 1957: 12300 سلاح منها 315 سلاح جماعي.
- 15 أكتوبر 1957: 13110 سلاح منها 510 سلاح جماعي.
- 15 جانفي 1958: 15105 سلاح منها 750 سلاح جماعي[2].

---

[1] محفوظ قداش: مرجع سابق، ص204.

[2] الملحق رقم(46): مصدر سابق.

وحسب هذا التقرير ايضا فان الرقم الذي سبق ذكره في 15 جانفي يعد الحد الادنى لقدرات المتمردين، حيث تتجاوزت قدراتهم هذه الارقام[1].

تواصلت تحركات عناصر جيش التحرير على الحدود الشرقية من اواخر 1957 عام 1958 حسب المصادر الفرنسية، وكانت اعدادها كالتالي[2]:

الشهر	من تونس الى الجزائر	اتجاه غير معروف	من الجزائر الى تونس
اكتوبر	13	11	12
نوفمبر	14	07	05
ديسمبر	16	06	04
جانفي	12	00	04

تراوح عدد عمليات العبور من تونس للجزائر حوالي 55 على الاقل و70 على الاكثر في الاشهر الاربعة التي سبق ذكرها، وخلال شهر جانفي من سنة 1958 رصدت اجهزت الرادار الفرنسية في جنوب خط موريس حوالي 50 حركة مرور، وقد اشار التقرير السابق الى ان عناصر جيش التحرير يستخدمون الممر الجنوبي بشكل منتظم، اما في شهر فيفري من نفس السنة فقد نجح عناصر جيش التحرير في اربعة عمليات مرور من تونس الى الجزائر، كما تم في نفس الشهر رصد حوالي 13 حركة مرور بواسطة الرادارات في جنوب الماء الابيض وهذا خلال الاسبوع الاول من شهر فيفري، أما بالنسبة للأسلحة المحجوزة في هذه الفترة فقد بلغ حوالي 467 قطعة سلاح[3]، ففي شهر جانفي فقط جاءت حصيلة السلاح المحجوز كالتالي:

[1] الملحق رقم(46): مصدر سابق.

[2] الملحق رقم(52):

Trafic D'armement à travers la frontière Tunisienne, A.N.O.M , carton : 9336/25.

[3] المصدر نفسه.

- على اثر اشتباك مع مجموعتين لنقل السلاح وقع يوم 04 جانفي 1958 على بعد 12 كلم من خنشلة وفي الثامن من الشهر نفسه على بعد 8 كلم جنوب بوحمامة، فمن بين 14 سلاح جماعي حجزت مدفعية مورتي عيار 80 ملم، 05 رشاشات 42 (MG)، 04 مسدسات رشاشة و19 بندقية حرب.
- على اثر اشتباك وقع يوم 10 من نفس الشهر على بعد 20 كلم جنوب جبل زريف، حجز 11 رشاش نوع 42 (MG)، رشاشين(FM)، 19 مسدس رشاش، 54 صندوق ذخيرة و 55 قنبلة يدوية، من بين 14 رشاش 42(MG)، 32 مسدس رشاش، 65 بندقية حرب، 56 صندوق ذخيرة و 10 صناديق قنابل يدوية[1].

ان هذه الارقام تأكد الجهود الكبيرة المبذولة من قيادة الثورة لتمرير الاسلحة الى الداخل، حيث نجحت العديد من القوافل في اختراق الحواجز الحدودية نذكر منها ما قام بها 150 مجاهدا في جبل الونزة يوم 27 ديسمبر1957 الذين انطلقوا من قاعدة تاجورين، وأيضا تلك التي قام بها 110 مجاهدا من الولاية الرابعة يوم 04 جانفي 1958، على بعد 20كلم جنوب غرب خنشلة وتلك التي قام بها 116 مجاهدا بمنطقة عين البيضاء يوم 10 جانفي 1958 وكانوا متجهين إلى الولاية الرابعة، وتلك التي قام بها 40 مجاهدا من الولاية الثالثة يوم 09 جانفي 1958 في ضواحي مدينة مروانة قرب باتنة، الذين كانوا متجهين إلى منطقة سطيف[2].

لم تكتفي وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة في تونس بمحاولة اختراق السدود المكهربة، بل قامت ابتداء من 21 جانفي 1958 بهجمات متكررة لفتح ثغرات على طول خط موريس، وهكذا بدأت معركة الحدود التي بلغت ذروتها خلال الفترة الممتدة ما بين 27 و29 أفريل 1958، حيث اعترفت القيادة الفرنسية أن جيش التحرير الوطني بلغ مستوى لم يسبق له مثيل، سواء من الناحية البشرية أو المادية، وأن الخسائر كانت كبيرة في صفوفه

---

[1] الملحق رقم(52): مصدر سابق.

[2] يوسف مناصرية: قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، مرجع سابق، ص132-135.

غير أنه ألحق خسائر بالقوات الفرنسية لا يمكن تجاهلها، وأن عددا كبيرا من الطائرات تم إسقاطها، وقد اقرت ايضا ان الفترة الممتدة من اكتوبر الى غاية جانفي 1958 عرفت تواصلا للمجهودات اللوجستية الكثيفة التي بدأت منذ ربيع 1957 من تونس، اذ اصبحت الولاية الرابعة ايضا منضمة لجبهة التحرير الوطني بتونس على غرار الولايات الاولى، الثانية والثالثة، فحسب استجواب احد مجاهدي منطقة سكيكدة من طرف القوات الفرنسية ذكر ان الولاية الرابعة التي كانت تتزود بالسلاح من الجهة الغربية هي أيضا أصبحت تستفيد من التموين القادم من تونس ابتداءا من شهر سبتمبر 1957 وجاء ذلك نتيجة المجهودات التي بذلها كل من القائدين " دهيلس سليمان"[1] و "سي البغدادي"[2]، حيث اجتازت قافلة " يوسف" الحدود ووصلت إلى وجهتها عبر الولاية الثانية والثالثة، وقامت بتسليم: 47 بندقية رشاشة، 30 مسدس رشاش، 20 بندقية حرب، 22 مسدس آلي و17.000 خرطوشة

---

[1] الملقب بـ"سي صادق" من مواليد واضية (تيزي وزو)، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري في الاربعينات، ومنذ 1945 أصبح من رفاق كريم بلقاسم الذي التحق بالجبل بداية 1947، ثم انتقل الى العمل في فرنسا، ولما اندلعت الثورة التحق بصفوفها في الثاني من نوفمبر 1954، وكان من بين المشاركين في مؤتمر الصومام ممثلا للولاية الرابعة، التي اصبح قائدا لها بعد ذهاب عمر أوعمران الى تونس سنة 1957، رقي بعدها الى رتبة عقيد قائد ولاية، وصار ايضا عضوا في المجلس الوطني للثورة، ثم عين في قيادة العمليات العسكرية (COM) كنائب للعقيد هواري بومدين واستمر في هذا المنصب الى غاية الاستقلال. انظر: **الطاهر جبلي**، القاعدة الشرقية ودورها في الثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 292. انظر أيضا: **الملحق رقم(53)**.

[2] اسمه الحقيقي "أحمد عليلي" ولد في 18 ماي 1925 بالخربة (العامرة حاليا) ولاية عين الدفلى، انتقلت عائلته وهو صغير الى بوفاريك، حيث تلقى تعليمه هناك في مدرسة فرنسية مخصصة للأهالي، ثم التحق بالتكوين المهني ليتعلم النجارة، انضم الى الكشافة الاسلامية، ثم حركة أحباب البيان من خلال حزب الشعب وسنه 17 سنة، وبعد الحرب العالمية الثانية انخرط في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ومن خلالها اصبح عضوا في المنظمة الخاصة، القي عليه القبض ثم اطلق سراحه، ومع اندلاع الثورة اعتقل مرة اخرى دون تهمة رغم انه لم يشارك العمليات الاولى، واطلق سراحه نهاية 1955، بعدها التحق بالثورة، وبعد مؤتمر الصومام عينته قيادة الولاية الرابعة مسؤولا عن المنطقة الثالثة، كما كلف بين صيف وخريف 1957 بمهمة في الخارج لتنظيم دوريات السلاح، عاد مع دوريته للولاية الرابعة في شهر مارس 1958، وكلف مرة اخرى بهمة في المغرب، وفي نفس الوقت للعلاج هناك، في طريقه وقع في كمين قرب سبخة "فبقطب "

من كافة الأنواع، كما وصلت قافلة "البغدادي" إلى المنطقة الثانية من الولاية الرابعة[1] و كانت تتكون من فصيلة وخمسة بغال وفصيلة دعم عبر كل منطقة، وقد كانت الحصيلة التي استفادت منها الولاية الرابعة من السلاح القادم من الجهة الشرقية فيما بين 11 أكتوبر و31 ديسمبر 1957م، حوالي 745 قطعة سلاح منها 95 سلاح جماعي، أما السلاح الذي فقدته الولاية في هذه الفترة قدر بحوالي 40 قطعة سلاح حربي[2].

هذا النشاط على الحدود دفع أيضا السلطات بالفرنسية إلى تحميل الحكومة التونسية مسؤولية هذه الاختراقات[3]، ويتضح ذلك من خلال ما تضمنته مراسلة رسمية وجهت من طرف رئيس الحكومة الفرنسية إلى وزيره للشؤون الخارجية، التي من بين ما جاء فيها: "ألتمس منكم أن تقوموا بتدخل سري لدى السيد بورقيبة من أجل أن تبينوا له المخاطر التي تجلبها إلى تونس اختراقات وحدات جيش التحرير الوطني القادمة من تونس للسدود المكهربة... ولا تنسوا أن تؤكدوا لهم أن مثل هذه العمليات ستكون مضرة، ليست فقط بمستقبل العلاقات الفرنسية التونسية، ولكن كذلك بموقف تونس كدولة ليست في حالة حرب(مع فرنسا)[4]، وجاء في تقرير فرنسي مؤرخ في 08 جانفي 1958 حول الدعم التونسي للثورة ان الدعم السياسي والمادي التونسي للمتمردين الجزائريين وصل الى مستويات لم يصلها من قبل، فجبهة التحرير تبذل مجهودات لتحسين مستوى جنودها بوضع وحدات جديدة متكونة ومزودة بأسلحة جديدة بعيدا عن الحدود التونسية للتغطية على ذلك[5].

شهر اوت 1958 فاستشهد مع جميع من كانوا معه. انظر: **نظيرة شتوان**، الثورة الجزائرية(1954-1962) الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2007/2008، ص 249، 250.

[1] الملحق رقم(54): Trafic D'armement à travers la frontière Tunisienne, A.N.O.M , carton 9336/25

[2] الملحق رقم(55): Trafic D'armement à travers la frontière Tunisienne, p8 , A.N.O.M , carton 9336/25

[3] Giampaolo Calchi Novati : La politique tunisienne face à la guerre d'Algérie, confluences Méditerranée –N°29 Printemps 1999, p120.

[4] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص280، 281.

[5] الملحق رقم(56): Synthese Mensuelle Mois Decembre 1957, A.N.O.M ,carton: 9336/25/1

وحسب المصادر الفرنسية فانه ومع بداية شهر ديسمبر 1957 حدد "بورقيبة" موقفه بشكل علني تجاه القضية الجزائرية، واستدلت على ذلك بالحوار الصحفي لبورقيبة في الصحيفة المغربية " العلم" في 16 ديسمبر 1957، حيث ذكرت أنه حدد خطته الحربية والنفسية والدبلوماسية من أجل ان تنتصر قضية جبهة التحرير الوطني وذلك بتصريحه التالي:" الدبلوماسية تسمح باختيار المواقف التي تضعف الخصم ... كما ان الجهاد يؤثر على هذا الخصم والمعركة الدبلوماسية تؤثر عليه كي تؤدي به الى التنازل... ان الضغط الداخلي الذي يتمثل في التناقض الذي يشهده الموقف الفرنسي يجب ان يضم الى الضغط الخارجي وهذا يعود بالفائدة للحرب النفسية...لان تحرير الجزائر هو الشرط الاساسي لتحقيق امننا...نحن نعمل ايضا على تشجيع المقاومين الجزائريين للبقاء صامدين والاستمرار في القتال"، كما استندت ايضا على الحوار الذي اجراه بورقيبة مع صحيفة لوموند والذي جاء فيه:" ان المساعدات العسكرية التي نقدمها للجزائريين أضعف من الامتيازات التي تستفيد منها فرنسا من خلال قواعدها بتونس في حرب الجزائر" [1].

لقد استغلت جبهة التحرير الوطني الدعم التونسي احسن استغلال بالتنظيم الجيد لوحداتها على الحدود التونسية حيث تذكر احد التقارير الصادرة سنة 1958 انه رغم مغادرة بعض الوحدات العسكرية المنظمة والمسلحة الى الجزائر لم ينقص تعداد قواعد الحدود، بل بالعكس فقد عرف ارتفاعا ملحوظا، وارجعت ذلك الى عمليات التجنيد من جهة والى التجمعات بالجهات الحدودية لمقاتلي جيش التحرير القادمين من المدن التونسية ومعسكرات التدريب التي توجد داخل تونس من جهة اخرى، وحسب هذا التقرير فقد بلغ عدد المقاتلين الجزائريين المتمركزين بتونس حوالي 6000 جندي او كثر [2]، ويضم هذا العدد:

- 2000 مقاتل من المناطق المحاذية للحدود التونسية والمتمركزين شرق الحدود وهذا العدد ارتفع نظرا لتزايد عدد المقاتلين في منطقة قفصة والرديف وتورز.

---

[1] الملحق رقم(56): مصدر سابق.

[2] الملحق رقم(57):. Synthese Mensuelle Mois Decembre 1957,p2, A.N.O.M , 9336/25/1 .

- فرقة تتكون من 3500 مجند أو احتياطي قادما من معظم الولايات الجزائرية، وهذه الفرقة موزعة في منطقة الحدود على شريط عمقه 50 كلم ومراكز التموين الرئيسية فيه هي غار ديماو(للولاية الثالثة)، ساقية سيدي يوسف (للولاية الثانية)، وتاجروين لتموين الولايات الاولى، والثانية، الرابعة والسادسة[1].
- الفرق التابعة لمراكز التعليم والتكوين المتواجد بتونس منها التي تقع في باجة حيث تضم مجموعة من 500 مجند، وحسب مصادر الاستعلامات السلطات الفرنسية فقد كان هناك ايضا معسكر جديد بمنطقة "زاوية المرناغ" بالقرب من تونس ويضم 250 مجند، وقد احتملت هذه المصادر وجود منشآت ومعسكرات أخرى من هذا القبيل في أماكن اخر لا سيما " تيبورسوك" و"سيدي بوزيد"[2].
- تحوي منطقة الدوز، قبلي ونفطة قواعد خاصة بالمنطقة الصحراوية لسي الحواس والتي لا يتعدى تعداد عناصر جيش التحرير بها المائة، وحسب العديد من المعلومات فان هذه القواعد تستفيد من تهريب الاسلحة والمتفجرات القادمة من ليبيا وهذا مؤشر للاستعدادات ضد المنشآت البترولية في الصحراء[3].

قام جيش التحرير الوطني بين سنتي 1958-1959، بتنفيذ عدة عمليات منها اجتياز الخط المكهرب من طرف ثلث عدد الجنود المتواجدين بـ(مورسو) و(لافردور) جنوبي نقرين، وفي شهر سبتمبر نفذت عملية ديدوش التي دامت فيها المعارك شهرا كاملا، خسر فيها جيش التحرير ثلاث فيالق، وتم فيها القيام بثمانية محاولات اجتياز وعبور حوالي 120 طنا من الذخائر إلى الداخل، ثم جاءت بعدها عملية عميروش بين نهاية نوفمبر 1959 وبداية جانفي 1960، والتي دامت 45 يوما شاركت فيها عشرة فيالق، ونفذت خلالها 223 اشتباكا وعبر ما لا يقل عن ألف رجل محملين بأكثر من 200 طن من الذخيرة[4].

---

[1] الملحق رقم(57): مصدر سابق.

[2] الملحق رقم(58): Synthese Mensuelle Mois Decembre 1957, p3, A.N.O.M ,carton :9336/25/1

[3] المصدر نفسه.

[4] محفوظ قداش: مرجع سابق، ص208.

ان اهم المعارك التي وقعت على الحدود والتي يجب ذكرها هنا هي معركة سوق أهراس الكبرى التي وصفها الصحافي اليوغسلافي "Zdravko Pecar " بانها من اكبر معارك العبور التي خاضها جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية على خط موريس سنة 1958 بحيث دامت حسبه ستة ايام من (28 افريل الى 3 ماي 1958) [1] ، حيث يذكر المؤرخ "اليستر هورن" ان جبهة التحرير الوطني تشعت بالتعاطف الدولي مع احداث ساقية سيدي يوسف و سقوط حكومة "غيار" التي تركت البلاد في فراغ اسبوعين على التوالي، وقامت بتوجيه سبعة كتائب تضم اكثر من 800 رجلا موجهة لتدعيم الولاية الثانية والثالثة في ثلاث ليالي متتابعة من 27 الى 30 افريل من اختراق خط موريس شمال وجنوب سوق اهراس[2]، ويقصد هنا الاختراق الذي قام به الفيلق الرابع من اجل توفير الحماية للكتائب الحاملة للسلاح والتابعة للولاية الثانية والثالثة وهو سبب قيام المعركة [3]، اذ بعد اجتياز الخط تفطنت القوات الفرنسية وتمت محاصرتهم، فوقعت على اثر ذلك المعركة التي شاركت فيها ثلاث كتائب تابعة للفيلق الرابع أشرف على قيادتها كل من عثمان معنصر، عيسى(فيو)، وسالم جليانو، اضافة الى كتيبة رابعة للدعم اللوجستي، وقافلة التسليح المتوجهة للولاية الثانية والتي تشكلت من ثلاث كتائب، وهي:

- كتيبة تابعة لناحية الطاهير تتكون من 135 مجاهدا بقيادة يوسف بوعجيمي.
- كتيبة تابعة لناحية ميلة تتكون من 125 مجاهدا بقيادة عبد الله باشا.
- كتيبة تابعة لناحية سكيكدة تتكون من 125 مجاهدا بقيادة محمد يسعد[4].

المعركة التي ابتدأت في 26 أفريل الى غاية 04 ماي 1958 خلفت حوالي 534 شهيد حسب المصادر الفرنسية[5] ، وحسب التقرير الولائي لتاريخ الثورة بولاية سوق أهراس فقد قدر

---

[1] Zdravko Pecar, Op-cit, p114,115.

[2] Alistair Horne: Histoire de la guerre d'Algérie, Edition Dahlab, Alger, 2007, p276.

[3] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: معركة سوق اهراس الكبرى 26 أفريل 1958، العالمية للطباعة والخدمات، الجزائر، 2014، ص 86.

[4] الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية ودورها في الثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 193، 140.

[5] Zdravko Pecar, Op-cit, p115.

عدد الضحايا بحوالي 700 شهيد[1]، اما بالنسبة لخسائر الفرنسيين فقد تمثلت في فقدان الفرقة التاسعة للقناصة المضليين(9e R.C.P) كل عناصرها تقريبا بما فيهم قائدها[2]، أما بالنسبة للعتاد فقد تمثل حسب التقرير الولائي لتاريخ الثورة بولاية سوق أهراس في تحطم ست طائرات عمودية نوع (بنان)، طائرة مقنبلة نوع (ب26) وعدد من العربات والمزنجرات[3].

لقد تطورت العمليات العسكرية ضد الحاجز المكهرب إلى أن وصلت في شهر فيفري 1959 إلى أن بدأ جيش الحدود القيام بعمليات واسعة النطاق ومنظمة ضد الحاجز من الجهة الشرقية، حيث تصاعدت الهجومات التي كان يشنها جيش التحرير الوطني على مستوى الحواجز والمناطق العازلة الواقعة بين الحدود والحواجز، في الوقت الذي كانت تجري فيه العمليات العسكرية الكبرى للجنرال شال[4].

لاعتماد جيش التحرير الوطني في 06 سبتمبر 1959 التنظيم العسكري الخاص بإنشاء الفيالق وجعلها الوحدة العسكرية العضوية والتكتيكية ثم إنشاء المجموعة العسكرية، حيث كان الفيلق يتكون من كتيبة السلاح الثقيل وفرقة الصاعقة المتكونة من نحو 50 مجاهدا، ومن ثلاث إلى أربع كتائب قتالية، لكل واحدة أربعة فصائل، وكل فصيلة تتكون من فوجين، أما الأسلحة التي كان يستخدمها الجيش فتمثلت في أسلحة مساندة مكونة من مورتي (60، 81، 82)، ورشاشات(MITR)عيار 12.7ملم، وقاذفات صواريخ نوع(LANCESROQUETTES) ومدافع (SANSRECUL) عيار 57ملم، وعدد من المدافع نوع (FLACK) عيار 20ملم، بالإضافة إلى تجهيزات الإشارة (EQUIPEMENTS DE TRANSISSTION)[5].

---

[1] الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية ودورها في الثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص144.

[2] Alistair Horne: Op-cit, p276.

[3] الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية ودورها في الثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 146.

[4] محمد تقية: مصدر سابق، ص470.

[5] يوسف مناصرية: قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، مرجع سابق، ص133.

نظرا للتنظيم الذي شهده جيش الحدود في 14 جويلية 1959 أقحم العديد من الفيالق للقيام بعمليات عسكرية ضد الخطوط المكهربة تزامنا مع الهجومات العديدة التي شنت ضد المراكز العسكرية الفرنسية بالحدود بمناطق مختلفة، كالكويف ولامي وغيرها، وتم خلالها تدمير مركز عين الزانة عن كاملة[1].

كان جيش التحرير الوطني المتمركز على الحدود الشرقية مع منتصف 1960 يتكون من 15000 مجاهد موزعين على النحو التالي:

1- هيئة الأركان ومصالحها بها 600 مجاهد، منهم 150 مجاهدا في هيئة الأركان العامة، و250 مجاهدا في قيادة الحدود التي كانت تضم قطاعين، الأول في غار الدماء والثاني في تالة، و200 مجاهد في القواعد الأولى والثانية والثالثة والرابعة.

2- منطقة العمليات الشمالية وبها 6600 مجاهد منهم 100 مجاهد لهيئة الأركان، ووزع الباقي بنسبة 550 مجاهد على الفيالق (11، 12، 13، 14، 19، 20، 24، 27، 39، 56)، وبقي 1000 مجاهد وزعوا على قوافل منطقة العمليات التسع(ZONE CONVOIEN) المعتمدة لدى الفيالق على نحو 150 مجاهد للخمس قوافل الأولى و500 مجاهدا على الأربعة قوافل الباقية[2].

3- منطقة العمليات الجنوبية بها 2800 مجاهد موزعين على هيئة أركانها الحربية في الجنوب، وتفصيل ذلك كالآتي: هيئة الأركان 50 مجاهدا، الفيلق (72) 550 مجاهدا، الفيلق(71) 650 مجاهدا، فيلق دبيلي إبراهيم 550 مجاهدا، فيلق زغلامي عمار 200 مجاهد، فيلق جدي مقداد 150 مجاهدا، قاعدة جبل الشعانبي 350 مجاهدا، قافلة منطقة العمليات الجنوبية حاج لخضر 200 مجاهد.

4- مراكز التدريب وتضم 3350 مجاهدا موزعين على المعسكرات الستة ومدرسة الأشبال وتفصيل ذلك كالآتي: معسكر ملاق 1000 مجاهد، مدرسة الأشبال في ضيعة بني

---

[1] محمد تقية: مصدر سابق، ص471.

[2] يوسف مناصرية: قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، مرجع سابق، ص135.

(BENI) 600 مجاهد معسكر برينو(BERINO) 250 مجاهد، معسكر صانعي المتفجرات والمشتغلين بها 200 مجاهد، معسكر بئر الحفرة 400 مجاهد.

5- مراكز الفرز والعبور، وكانت تضم 1700 مجاهد موزعين على ثلاثة أماكن هي: معسكر بلاد الزيتون 1000 مجاهد، ضيعة كابيو 3000 مجاهد، برج المقراني 400 مجاهد[1].

تتواصل معركة الحدود وتزداد أكثر حدة سنة 1960 وفي شهري مارس وجويلية دفع هواري بومدين بما لا يقل عن 08 آلاف مقاتل نحو جهة الحدود، ونفذ أكثر من 320 إلى 323 عملية اقتحام للخطوط المكهربة، جعلت هذه الهجمات الجيش الفرنسي في حالة تأهب واستنفار دائمين، حيث صرحت قيادة الأركان الفرنسية أنه وقع 20 (عشرون) مناوشة بالسلاح ضد مراكز عسكرية على طول الحدود في شهر أفريل 1960[2].

لقد أصبح بإمكان جيش الحدود في نهاية سنة 1960 شن هجومات كلاسيكية بالموازنات مع إقحام الآلاف من الجنود استخدام أسلوب حرب العصابات في الداخل، ففي سنة 1961 وقع اشتباك قوي ببئر العاتر بجنوب الحاجز الشرقي، حيث تمكن عناصر تحرير الجيش الوطني من القضاء على 25 جنديا فرنسيا تزامنا مع قيام كتيبة أخرى بتخريب الحاجز بشمال وجنوب مدينة تبسة بعد سقوط 34 شهيدا في صفوف هذه الكتيبة، وخلال هذه العملية تمكن جيش التحرير من إسقاط طائرة استطلاعية قتل فيها الملازم الأول دانوايي(Denoyer) ابن رئيس تحرير جريدة (Sélection)[3].

لقد كلفت معركة الحدود جيش التحرير الوطني حسب الإحصاءات الفرنسية حوالي أربعة آلاف شهيد، و600 أسير، وحجز حوالي 03 آلاف سلاح فردي وفقدان 300 سلاح ثقيل[4].

---

[1] يوسف مناصرية: قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، مرجع سابق، ص135.

[2] محفوظ قداش: مرجع سابق، ص209.

[3] محمد تقية: مصدر سابق، ص476.

[4] محفوظ قداش: مرجع سابق، ص209.

1-4- أهم الهجومات على الخطوط المكهربة في الحدود الشرقية للولاية الأولى (1958-1960):

كانت حدود الولاية الأولى مع القطر التونسي من أهم المعابر التي يسلكها عناصر جيش التحرير الوطني دخولا وخروجا، حيث استمرت عمليات العبور بعد إنشاء الأسلاك الشائكة المكهربة ولم تتوقف منذ بداية الأشغال عليها، وقد قمنا بإحصاء لبعض الاختراقات وعمليات التخريب التي تمت على حدود الولاية بالاعتماد على ما جاء في "نصف الشهر العسكري" من جريدة المجاهد ابتداء من عدد جانفي 1958 إلى ديسمبر 1960 باعتبارها أكثر الفترات الساخنة على الحدود، وقد جاءت العمليات كالتالي:

التاريخ	الاختراق ونتائجه
جانفي 1958	- تمكنت مجموعة من عناصر جيش التحرير من قطع 10 كلم من الأسلاك الشائكة بين الماء الأبيض وتنوكلة[1]. - تمكن أحد فرق جيش التحرير من قطع حوالي26 كلم من الأسلاك الشائكة بنواحي مداوروش، الدريعة، وبين تبسة وتنوكلة، كما تم تخريب حوالي 02 كلم من الأسلاك الشائكة بي مرسط وبولحاف الدير، كما تمكنت الفرقة الثانية من الفيلق الأول من قطع 04 كلم من الأسلاك الشائكة بين تبسة والماء الأبيض، ثم أقبلت النجدة ودار اشتباك خاطف قتل على إثره 08 جنود فرنسيين وجرح اثنان وحطمت دبابة. - قطعت فرقة خاصة من جيش التحرير أكثر من 10كلم من الأسلاك في خط مرسط، بوخضرة، دريعة[2].
أفريل	- قطع 400 متر من الأسلاك بين العوينات ومرسط[3]

[1] جريدة المجاهد، "نصف الشهر العسكري"، ع15، بتاريخ 1958/01/01، ص11.
[2] جريدة المجاهد، "نصف الشهر العسكري"، ع16، بتاريخ1958/01/15، ص11.
[3] جريدة المجاهد، "نصف الشهر العسكري"، ع22، بتاريخ1958/04/15، ص11.

ماي 1958	– قطعت فرق التخريب بواسطة البنقالور عشرات الكيلومترات من أسلاك موريس بنواحي سيدي يحي، مرسط، تبسة، الكويف، المريج، ونزة[1].
جوان 1958	– قطع مسافة طويلة من الأسلاك الشائكة شمال العوينات، وتخريب مسافات طويلة من الأسلاك الشائكة بواسطة البنقالور بنواحي سوركياس، بوخضرة، واد كباريت، الداموس، الخنيق، الونزة، بئر الوسرى[2].
جويلية 1958	– تخريب اجزاء من خط موريس ومولدات الكهربائية في نواحي تنوكلة، تبسة، (طريق عنابة–تبسة)، المريج، بوخضرة، مرسط. – تخريب مسافة طويلة من الأسلاك بواسطة البنقالور بناحية نقرين وبوخضرة والمريج وتبسة[3].
أكتوبر 1958	– هجوم على خط موريس من تبسة، خرب على إثره 04 كلم من الأسلاك الشائكة.[4]
فيفري 1959	– الهجوم على خط موريس في نواحي بن ريا، قنقيط، الكويف(واعترفت البلاغات الفرنسية بان المئات من المجاهدين هاجموا الخط بناحيتي الونزة ومونيي)[5]. – الهجوم على خط موريس في نواحي متعددة متباعدة خصوصا مناطق: مرسط، مزوزيا، يوكس الحمامات، قمبيط[6].
نوفمبر 1959	– أحدث المجاهدون فجوات واسعة في الخط الأمامي في نواحي عين الزرقاء بعد اشتباك مع القوات الاستعمارية، والتي قام على إثرها جيش التحرير بهجومات متعددة على الأسلاك الشائكة المكهربة في المكان الواقع بين لامي وخربوشة[7].
فيفري 1960	– في نواحي الكويف احدث المجاهدون فجوات واسعة في الخط المكهرب[8]. – فتح المجاهدون عدة فجوات في الخط المكهرب بالقرب من بئر العاتر مكنت 03

---

[1] جريدة المجاهد، "نصف الشهر العسكري"، ع23، بتاريخ1958/05/29، ص12.

[2] جريدة المجاهد، "نصف الشهر العسكري"، ع25، بتاريخ1958/06/14، ص12.

[3] جريدة المجاهد، "نصف الشهر العسكري"، ع26، بتاريخ1958/07/02، ص12.

[4] جريدة المجاهد، "نصف الشهر العسكري"، ع27، بتاريخ1958/07/22، ص12.

[5] جريدة المجاهد، "نصف الشهر العسكري"، ع28، بتاريخ1958/08/28، ص16

[6] جريدة المجاهد، "نصف الشهر العسكري"، ع30، بتاريخ1958/10/10، ص12.

[7] جريدة المجاهد، "نصف الشهر العسكري"، ع36، بتاريخ1959/02/06، ص12

[8] جريدة المجاهد، "نصف الشهر العسكري"، ع37، بتاريخ1959/02/15، ص12

	كتائب من جيش التحرير من الالتحاق بصفوف الفيالق الأخرى داخل الولاية الأولى[1]. - تمكنت كتائب جيش التحرير من إحداث 12 ثغرة في الخط المكهرب على مسافة 150 كلم تقريبا وخاصة في جهة الماء الأبيض وبئر العاتر والونزة وتاورة وسوق أهراس وعزابة[2].
أفريل 1961	- يوم 01 أفريل 1961 في نواحي عين الزرقاء والخنيق قام المجاهدون بعملية تخريبية واسعة ضد الأسلاك الشائكة، وهاجموا المراكز الدفاعية لجيش الفرنسي بواسطة الأسلحة الثقيلة، ومن جهة أخرى فقد هوجمت دوريات الاستطلاع ونجدات الجيس الفرنسي في المراكز الأمامية للأسلاك الشائكة- أسفرت كل هذه الهجومات عن تحطيم 09 دبابات وأحدثت فجوات واسعة على مسافة 1000 متر واقتلع المجاهدون 21 رافعة حديدية واستولوا على 04 ألغام للإضاءة[3].

1-5-طرق ووسائل العبور:

استعمل جيش التحرير الوطني العديد من الوسائل والطرق لاجتياز الأسلاك الشائكة المكهربة، وتطورت هذه الوسائل بتطور التحصينات والموانع التي توضع في كل مرة لتدعيم خط موريس ومن بعده خط شال ومن بين هذه الوسائل:

- الحفر تحت الأسلاك الشائكة والمكهربة ورفعها عن الأرض بالأخشاب[4]، ونظرا لما تتطلبه هذه الوسيلة فإنها لم تستخدم إلا في الأراضي السهلة، وتعد هذه الوسيلة من أصعب الطرق نظرا للوقت الكبير الذي تستهلكه، حيث يضطر خلالها المجاهدون إلى المرور ثم تمرير الأسلحة بأنواعها المختلفة والحقائب التي تحمل فيها المؤونة[5]، ونتج عن استخدام هذه هذه الطريقة آلاف الضحايا ومن بينهم الرائد "عمار راجعي" الذي كان قوي البنية، ممتلئ

---

[1] جريدة المجاهد، "نصف الشهر العسكري"، ع61، بتاريخ1960/02/08، ص12

[2] جريدة المجاهد، "نصف الشهر العسكري"، ع94، بتاريخ1961/04/25، ص11

[3] جريدة المجاهد، "نصف الشهر العسكري"، ع80، بتاريخ1960/10/17، ص11

[4] براهمي محمد العربي: مرجع سابق، ص89.

[5] جمال قندل: مرجع سابق، ص113.

الجسم، فمرر بندقيته إلى المجاهدين الذين اجتازوا الخط ثم زحف على بطنه لاجتيازه... لكن جسمه المتصبب عرقا لامس السلك فأصيب بصعقة كهربائية أردته قتيلا[1].

- استعمال المقصات الخاصة بقطع الأسلاك المكهربة ذات الضغط العالي والتي تكون مزودة بعوازل واقية[2]، حيث بإمكانها قطع خطوط مكهربة يصل ضغطها إلى عشرين ألف فولط، وتستخدم هذه الوسيلة في جميع عمليات العبور أو التخريب الجزئي أو أثناء العمليات المعممة[3].

- استخدام المحول الكهربائي الذي يوضع على الخط المكهرب ويشد إلى موضعين متقابلين على نفس الخط المكهرب ثم يقطع الجزء الواقع بين موضعي الشد، الأمر الذي يجعل التيار الكهربائي يستمر في السيران في المحول وليس في الخط وهنا يصعب على مراكز المراقبة تحديد مكان القطع[4]، ويعتبر المجاهد سماعلي عثمان هذه الفكرة من بين أفضل الأدوات التي سهلت وبشكل كبير عمليات العبور وذلك لاختصارها للوقت والجهد[5].

- نسف الخطوط الشائكة المكهربة وحقول الالغام باستخدام طربيدات البنقالور مما يحدث ثغرات كبيرة في الخط وتدمير كميات معتبرة من الألغام[6].

2- مواجهة الفرق الإدارية المتخصصة:

كانت الثورة الجزائرية موقنة بالتفوق الفرنسي سواء على المستوى المادي أو المعنوي، كما كانت واعية بالخطر الذي تمثله الحرب النفسية بالنسبة لها وللشعب، ومما يدل على ذلك مختلف المقالات التي نشرت بجريدة المجاهد، وأيضا المناشير المختلفة التي أصدرها جيش التحرير الوطني بالإضافة إلى تقاريره حول فضح أنشطة الجيش الفرنسي على السكان

---

[1] الطاهر الزبيري: مصدر سابق، ص234.

[2] براهمي محمد العربي: مرجع سابق، ص89.

[3] جمال قندل: مرجع سابق، ص114.

[4] Zdravko Pecar : Op-cit, p304.

[5] سماعلي عثمان: شهادة حية، مصدر سابق.

[6] Zdravko Pecar : Op-cit, p115, p304.

من تجمعات وخطب في الحشود والأسواق ومناشير وأنشطة طبية واجتماعية وغيرها، وفي هذا المجال حظي نشاط المصالح الإدارية المتخصصة (SAS) باهتمام ومراقبة خاصين من طرف أجهزة الثورة، ويقصد بها هنا مصلحة الاستعلامات والعلاقات[1]، تمثلت إستراتيجية الثورة في التصدي لهذه الفرق في المجال العسكري كما يلي

1-تصفية العناصر العاملة في مكاتب المصالح الإدارية المتخصصة:

نتيجة الأعمال الخطيرة التي كانت تقوم بها المصالح الإدارية المتخصصة ضد الأهالي، عملت أجهزة الثورة على تنفيذ مختلف الحلول لوضع حد للنشاطات التي كانت تقوم بها تلك الفرق، ومن بين الحلول التي طبقتها في هذا الإطار هو اعتماد أسلوب التصفية الجسدية خاصة ضد ضباط هذه الفرق، ووصلت إلى درجة أن تنمح ترقيات في الرتب العسكرية بالإضافة إلى منح أوسمة وغيرها لكل مجاهد أو فدائي يطيح برأس ضابط من ضباط المصالح الادارية المتخصص، واعتمدت هذه الطريقة من طرف قادة جيش التحرير لشحذ هممهم وتشجيع روح التنافس بين الجنود[2]، ولقد اعتمد جيش التحرير الوطني من أجل تنفيذ عملياته ضد مراكز المصالح الإدارية ضد مراكز المصالح المتخصصة عن الفارين الذين التحقوا بالثورة نتيجة لخبرتهم ومعرفتهم بهذه المراكز التي يرفون أماكنها ونقاط ضعفها وبالتالي يساعدوا كثيرا في تسهيل مهمة المجاهدين لتنفيذ عملياتهم بكل دقة، حيث كان تنفيذ هذه العمليات يتطلب توفر مجموعات قليلة العدد، ضعيفة السلاح في مكان وزمان محدودين حيث يكون الهجوم بشكل خاطف وسريع للانسحاب المبكر وبالتالي تجنب حصار قوات النجدة[3].

---

[1] عبد القادر نايلي: المصالح الإدارية المختصة S.A.S وإستراتيجية الثورة في مواجهتها 1955-1962، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، 2012/2011، ص129.

[2] عبد القادر نايلي: مرجع سابق، ص131.

[3] المرجع نفسه، ص132.

بالإضافة إلى ما أشرنا إليه سابقا ولتحقيق أكثر فاعلية للعمليات ضد هذه المراكز، فقد كانت مصلحة الاستعلامات والعلاقات تقوم بالتحريات وجمع المعلومات عن القوات الفرنسية والعناصر المتعاملة معها وإحصاء عددها وعدتها ومواقع تواجدها، كما تقوم أيضا بدراسة الثكنات العسكرية، حيث من بين ما جاء من اوامر فيما يخص هذه النقطة في احد الوثائق مايلي:" يجب دراسة سيرة العدو وهو الشرط الاساسي، ومن ثم تحديد الوسائل والبرامج بالتدقيق لنجاح الكمين ..."[1]، بالإضافة إلى ذلك فقد كانت كل فرقة من فرق جيش التحرير تتوفر على مجموعة تتكون من خمسة الى ستة اشخاص تقوم بتنفيذ عمليات خاصة ضد المصالح الإدارية وجميع المتعاونين معها وقد لخصت احد الوثائق الهدف من انشائها ومهامها كالتالي" المقصود منها قتل الخونة والقياد وجميع الجهاز الاستعماري وتلزم بالقضاء على جميع خيوط الاستعمار وخاصة الطبقات المثقفة باللغة العربية واغتنام جميع المناسبات مثل الاحتفالات والخطب للقيام بمهامهم..."[2]، ولقد حققت الثورة في إطار مكافحتها لضباط مكاتب (S.A.S) بعض النتائج تمثلت في القضاء على حوالي 73 ضابطا، و33 ضابط صف و42 ملحقا مدنيا و 612 عنصرا من حرس المخزن، و تعتبر هذه النتائج متواضعة إذا ما قورنت بالعدد الكبير لهذه المكاتب التي وصلت في وقت ما إلى حوالي 730 مكتبا[3].

لقد لخصت أحد الوثائق التي تم العثور عليها من طرف السلطات الفرنسية في شهر ديسمبر 1957، مجموع الأوامر التي سطرت من قبل قادة جيش التحرير الوطني للتصدي لعمل هذه المكاتب، وهي كالاتي:

1- على كل جندي في جيش التحرير مراقبة ومتابعة تحركات قادة المكاتب الإدارية المختصة ومراقبة نشاطها بدقة.

---

[1] الملحق رقم(59): Documents saisis chez les rebelles, A.N.O.M, carton: 93/2476.

[2] الملحق رقم(60): Documents saisis chez les rebelles, A.N.O.M, carton: 93/2476.

[3] محمد بن دارة: مرجع سابق، ص321.

2- تعيين أشخاص مختصين يتولون دراسة طرق ووسائل عمال هذه المكاتب، لأن معرفة العدو جيدا يساعد على وضع استراتيجية مناسبة للتصدي له[1].

لقد أصبح الهدف الأول لمصالح استعلامات الثورة هو متابعة نشاط المكاتب الإدارية المختصة من خلال الاستراتيجية التالية:

أ- تنصيب أعوان يتمتعون بثقة كبيرة في الأوساط الفرنسية يتولون مهمة دراسة نشاط هذه المكاتب من الجانب السياسي بشكل دقيق ودراسة وتحليل النتائج المتحصل عليها.

ب- المراقبة المستمرة لأعمال وتحركات قادة (S.A.S).

ج- البحث عن الخونة الذين يعملون لصالح هذه المكاتب[2].

ومن بين التعليمات التي وجهتها الثورة للحد من نشاط أعوان الجيش الفرنسي ما يلي:

أ- مراقبة "الطابور الخامس" التابع للجيش الفرنسي والمتكون من عناصر جزائرية معادية للثورة، والتي كانت تعمل على نشر الإشاعات المختلفة لتحطيم معنويات الشعب الجزائري، حيث كانت الأوامر الموجهة للأفراد جيش التحرير في هذا الأساليب المناسبة للحد من نشاطهم، وإذا استلزم الأمر يقتضي إعدامهم، كما عملت الثورة في هذا الإطار إحداث طابور موازي لهذا الطابور.

ب-مراقبة الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم ثم أطلق سراحهم بعد فترة لاحتمال تواطئهم مع مصالح الجيش الفرنسي خاصة الأشخاص الذين تكثر تنقلاتهم من المدينة إلى الريف وأيضا الأشخاص المترددين على مكاتب (م.إ.م)، حيث كان ضباط الشؤون الأهلية يمنحون عن قصد رخص لبعض المعتقلين لزيارة أهاليهم لمدة أسبوع أو أسبوعين لوضعهم في حالة عزلة ومحط للشكوك وبالتالي عند عودة الشخص إلى المحتشد يقاطع من طرف نزلاء

---

[1] بوبكر حفظ الله، "جيش التحرير الوطني والمصالح الداعمة له"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، تبسة، ع06، ديسمبر 2012، ص40.

[2] بوبكر حفظ الله: جيش التحرير الوطني والمصالح الداعمة له، مرجع سابق، ص 40،41.

المحتشد وبالتالي يصبح في عزلة تامة وتنهار معنوياته، فيستغله ضباط (م.إ.م) بنقله لمحتشد آخر وبالتالي يصبح عونا لهم[1].

2-2- اختراق المصالح الإدارية المتخصصة:

كانت الثورة تعتمد في مخططاتها لاختراق مختلف مصالح الجيش الفرنسي إلى نسج شبكة من المتواطئين العاملين داخل المراكز الفرنسية إما عن طريق شراء ذممهم بمبالغ مالية، هذا إن كانوا من العناصر الأجنبية أما إن كانوا جزائريين فقد كانت تعمل على التأثير عليهم من خلال العزف على وتر الوطنية، وكان الهدف من ذلك تسهيل القيام بعمل ما داخل الثكنات ومقرات (SAS)، والاستفادة منهم مثل معرفة مخططات التحصينات داخل الثكنات والمراكز العسكرية، كالأسلاك الشائكة، الحواجز، صفارات الإنذار، مخازن السلاح والذخيرة وما الى ذلك، ومعلومات أخرى تتعلق بقوات الجيش الفرنسي كمعرفة أنواع التشكيلات العسكرية وعدد القوات المتبقية في المعسكر وبالتالي إعداد الخطط لتنفيذ هجمات أكثر فاعلية[2].

وقد عملت جبهة التحرير الوطني في كل ولاية من الولايات التاريخية الست، على تعيين أشخاص مجهولي الهوية لدى المصالح الاستعمارية لاختراق مصالح لصاص (SAS) من الداخل، وذلك من خلال السماح لهم بالانخراط في صفوف القومية، وأيضا التطوع في الجيش الفرنسي، وكان هؤلاء على اتصال دائم بجيش جبهة التحرير، وهناك العديد من الأمثلة على ذلك منها:

- ✓ تمكن جبهة التحرير من اختراق إطارات لصاص (SAS) في بوحمرة بمدينة عنابة، كما قام القومي بمكتب (SAS) المدعو "موليار" بتزويد المجاهدين ببعض المعلومات،

---

[1] محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين تصور الوحشية الفرنسية والحقد الصليبي في المعتقلات الجزائرية في خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996، ص 29.

[2] عبد القادر نايلي: مرجع سابق، ص 136.

وحسب الوثيقة المؤرخة في ديسمبر 1957 التي أشرنا إليها سابقا، فإن عناصر جيش التحرير قاموا بالعديد من الهجومات ضد مصالح (SAS) والعاملين بها منذ بداية سنة 1957[1].

لقد كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية على علم بمحاولات عناصر جيش التحرير لاختراق مختلف قواتهم العسكرية، حيث جاء في أحد التقارير العسكرية: "إن المتمردين يجتهدون لاختراق مختلف هيئاتنا مثل المصالح الإدارية المتخصصة، والمفرزات العملياتية للحماية (DOP) وفرق الحركة وفرق المخزن وغيرها، ساعين في نفس الوقت إلى إحلال عناصر موالية لهم بها، وفي نواحي عديدة، تخضع الكثير من المصالح (م.إ.م) للمراقبة المستمرة لإحصاء من يدخلها من الجزائريين الذين تسجل أسمائهم للتأكيد من مدى حصولهم على تراخيص من مسؤول الناحية أو عدمه"[2].

كما أشارت الوثيقة التي أشرنا لها سابقا المؤرخة في ديسمبر 1957 الى أن السلطات الفرنسية كشفت أن حوالي 45 شخص لهم نية التحالف و التضامن مع قائد لصاص في بني وريس، كما تم عقد اجتماع ضم جميع قادة مكاتب SAS في بني صاف يوم 18 جانفي 1957 على الساعة التاسعة و النصف 9:30 لدراسة مشكلة الاختراقات[3].

---

[1] بوبكر حفظ الله: جيش التحرير الوطني والمصالح الداعمة له، مرجع سابق، ص41.

[2] عبد القادر نايلي: مرجع سابق، ص136.

[3] بوبكر حفظ الله: جيش التحرير الوطني والمصالح الداعمة له، مرجع سابق، ص41.

المبحث الثاني: المجال الاجتماعي:

بما أن الشعب الجزائري كان المستهدف الرئيسي من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية التي كانت تعتبره بمثابة الحوض الذي تسبح فيه السمكة (الثوار)، فقد عملت قيادة الثورة كل ما في وسعها للتصدي لمختلف مخططات ونشاطات المؤسسات الفرنسية التي كانت تسعى لإفراغ الحوض من الماء وبالتالي القضاء على السمكة، حيث اعترفت علنا بان الجماهير الشعبية هي المحرك الأساسي للثورة حيث عبرت عنه في صحيفة المجاهد كالتالي:" كان تفوق السلاح، قبل الآن يلعب دورا حاسما في النصر، أما اليوم فان النصر هو من نصيب القوى التي تتمتع بتأييد الطبقات الشعبية الواسعة، حتى ولو كانت هذه القوى لا تملك سوى قوة عسكرية محدودة"[1]، وهذا ما عبر عنه أيضا أحد مجاهدي الولاية الأولى ويدعى "علوان الطيب" أثناء استنطاقه في قسم الشرطة بتبسة يوم06 جويلية 1956م، فلما سأل عن علاقة جيش التحرير بالمجاهدين قال:" جميع السكان هم لنا ونحن منهم، يقدمون لنا المعلومات بكل عفوية، والمستعدين للالتحاق بالجهاد هم بأعداد كبيرة، لكن ما ينقص هؤلاء هو السلاح من أجل الالتحاق، والمدنيين يعطون لنا حرية الإقامة والسفر والتحرك بحرية، وكذلك الأمر بالنسبة الى الرعاة، والمدنيين يمثلون سندا ودعما لنا، حتى في المعركة لو حدثت لنا إصابات يمكن معالجتها بدعم السكان "[2].

ولهذا اتبعت الثورة مختلف الحلول والوسائل دون وقوع القطيعة بين الشعب وثورته وبالتالي فقد عملت على:

1-توعية وتعبئة الجماهير الشعبية وتنظيمها:

كان من بين العناصر التنظيمية التي ادرجتها جبهة التحرير الوطني في منهجها السياسي الذي اقره مؤتمر الصومام، والتي ستعتمد عليها في مجال العمل والدعاية في

---

[1] سليمان الشيخ: مصدر سابق، ص240.

[2] بوبكر حفظ الله: التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، مرجع سابق، ص 141.

الميدان الجزائري عنصران هامان يدخلان في اطار توعية الجماهير وتنظيمها، وهما كالتالي:

- بث الروح السياسية بين المواطنين في جميع مراكز الثورة، ونشر والوعي السياسي بين كل المناضلين.
- تحويل السيل الشعبي الى طاقة انشائية في مختلف الميادين، وذلك بتنظيم فروع جديدة للنشاط البشري كثيرة ومتنوعة[1].

يتضح من خلال هذان العنصران مدى حرص جبهة التحرير الوطني على قولبت الشعب ووضعه على السكة الصحيحة، لأنها كانت موقنة منذ البداية ان الجماهير الشعبية هي المحرك الاساسي لنجاح العمل الثوري، وهذا ما عبرت عنه احد فقرات ميثاق الصومام، كالتالي: " يجب ان لا تضيع الغضبة الشعبية ذات القوة الهائلة للشعب التي لا تقاوم كما تضيع قوة السيل الجارف عندما تغور في الرمل "[2]، كما وضعت جبهة التحرير الوطني برنامجا للدعاية ليتناسب مع جميع طبقات المجتمع المختلفة وهذا ما لخصته المحافظة السياسية في احد الوثائق الصادرة عنها ، وجاءت كالتالي:" يجب علينا أن نستعمل في دعايتنا أسلوبا يتماشى ومستوى الشخص المخاطب عملا بالمثل القائل:" خاطب الناس بما يفهمون"، فمثلا نستعمل مع الجزائري أسلوبا يداعب العواطف الوذنية لأنه في كفاح ويجتاز حياة مملوءة بالمصاعب أما الأجنبي فإن الأسلوب العاطفي لا يكفيه يجب علينا أن نشعره بأن قضيتنا قضية عادلة وبأن مصالحه الشخصية مرتبطة بالمصلحة العامة مثلا عندما نقصد تاجرا نبرز له أن ازدهار تجارته مرتبط بنجاح القضية الجزائرية.

أما في خصوص الأوساط الثقافية فإنه يجب علينا أن نستعمل معها أسلوبا وطنيا منطقيا مع تقديم الحجج الصحيحة الثابتة في شرح القضايا المتنوعة وبهذه الكيفية يمكننا أن نقنع

---

[1] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص 169.

[2] عبد الله مقلاتي: مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية، دراسة تحليلية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 189.

وأن نحصل على أحسن النتائج وبعد شرحنا لذريقة عملنا فإنه من المفروض علينا أن نقوم بداية بكل حذر ودقة حتى لا نلفت نظر الناس إلى نشاطنا"[1].

وقد أنيطت مهمة تنظيم الشعب في مختلف المجالات إلى ما أطلق عليه بالمحافظ السياسي أو المرشد السياسي[2] أو المسؤول السياسي هذا المنصب الذي كان من ضمن ما أقره مؤتمر الصومام، أما عن مهام المحافظ السياسي فقد جاء في محضر جلسات المؤتمر أنها تتلخص في تنظيم الشعب وترتيبه والدعاية والإعلام والحرب النفسية والمساهمة بالرأي في برامج العمل العسكري الذي يقوم به جيش التحرير الوطني وكذلك فيما يتعلق بالتمويل والتموين[3]، وحسب وثيقة صادرة عن الولاية الأولى ممضاة من طرف حيحي المكي فقد حددت الأعمال التي يقوم بها المسؤول السياسي كالتالي:

1. تأسيس المجالس الشعبية.
2. تهذيب الشعب ومحاربة كل ما يسمى بالأخلاق والمبادئ الإسلامية وإفساد الشعب ماديا ومعنويا.
3. القيام بالدعاية في وسط الشعب لتشيع الأمة ورفع معنوياتها.
4. الرد على دعاية الاستعمار ومحاربة الذين يتصلون بضباط الشؤون الأهلية.
5. جمع الاشتراكات والتبرعات والغرائم، وكل غرامة تكون متبوعة بتقرير.
6. جمع المئونة بطريق التبرع أو الزكاة أو القرض أو الشراء.
7. جمع الكسوة والأحذية والدواء بطريق التبرع أو الشراء أو غير ذلك.
8. مراقبة الحالة الاقتصادية في البلاد.
9. مراقبة المنح العائلية والإعانات التي توزع على الضعفاء من طرف النظام.

---

[1] الملحق رقم (61): توجيهات من المحافظة السياسية للمرشدين السياسين توضح سير عملية الدعاية، متحف المجاهد محمود قنز، تبسة.

[2] كان هذا الاسم يطلق على ضابط أو ضابط صف من المجاهدين، للقيام بمهام محدودة، وكان يشترط في هذا المجاهد الثقافة الواسعة، والوعي السياسي الرفيع، أنظر:**عبد القادر نايلي**: مرجع سابق، ص142.

[3] الغالي غربي: مرجع سابق، ص439-440.

10. مراقبة المنكوبين وإدخال السرور عليهم وإيواؤهم[1].

يعلم سكان كل منطقة عند تعيين محافظ سياسي جديد بانه هو المسؤول على ما سبق ذكره من عناصر ومن الامثلة على ذلك نذكر ماجاء على لسان أحد المسؤولين السياسيين " أمر من طرف المسؤول السياسي العسكري "صالح بوراس" موجه الى كل من عائلات: بكارية، سوالمية، عثمانية، اولاد عمار. ان المدعو أحمد علي المسؤول المكلف بجمع الاموال والهبات التطوعية والضرائب والزكاة(ماشية، أغنام، حبوب، مؤونة للجنود) وكذلك المكلف بإلقاء الخطابات وحل النزاعات القائمة بين السكان بعدل وانصاف، تنتظر الحركة الثورية من جميع السكان كل المساعدة والعون لأحمد علي وتطبيق أوامره، وكل من يرفض ذلك يعتبر من المتمردين ضد منظومتنا"[2].

كما جاء في نفس الوثيقة أوامر صارمة للمسؤولين السياسيين، ومما جاء فيها أيضا أنه يجب على المسؤول من القسمة إلى الولاية أن يقدم تقريرًا مفصلا عن العناصر الآتي ذكرها بإخلاص ونزاهة، وبعيدا عن التضليل وإخفاء الحقائق[3]:

1. نشاط المجالس الشعبية.
2. فكرة الشعب تجاه الثورة منها موقف الشعب من الحوادث الخارجية وموقفه من الحوادث الداخلية، وكل ما أرادت الحكومة الفرنسية فرصه على الشعب، وما هي الأمور التي تؤثر على معنويات الشعب، وما هي التي ترفع معنوياته؟
3. الحالة الاقتصادية عند الأهالي: الزراعية، التجارية، الادخار والحيوانات.
4. تقرير عن الحالة المادية لعائلات الشهداء، الجنود، المساجين والمعتقلين.
5. إحصاء المسجونين والمعتقلين.
6. إحصاء الخسائر التي تلحق المنكوبين.
7. تقديم تقرير عن المصاريف المالية: المنح العائلية، التبرعات...الخ.

---

[1] مصطفى مراردة: مصدر سابق، ص243.

[2] الملحق رقم(62): Liste des documents traduits recuperes par la harka de tebessa dans le douargourrigueur , A.N.O.M , carton :93/2476.

[3] مصطفى مراردة: مصدر سابق، ص244.

8. تقديم تقرير عن المئونة التي جمعت عند الشعب والتي تم شرائها.
9. تقديم تقرير عن الأدوية والآلات التي اشتريت.
10. تقديم تقرير عن دعاية العدو والكيفية والأسلوب التي رد عليها وحاربها، ويبين تأثير دعايته على دعاية العدو وبشواهد وأدلة، وأن الدعاية بمثابة الدواء في جسم المريض العليل، فالمرشد أو القائم بالدعاية يجب أن يكون طبيب الأفكار.
11. الشعب المجبور بالبقاء وراء الأسلاك الشائكة في وسط مخيمات وسكنات العدو: (معنوياته، يدفع الاشتراكات والإعانات أم لا؟ هل يقوم بدعاية لفائدة الثورة أو ضدها؟).
12. الموظفون يدفعون الاشتراكات والتبرعات أم لا؟ حالتهم الفكرية، رغبتهم في التوظيف.
13. تقييد الذين انخرطوا في الوظيفة منذ تكوين نظام ضباط الشؤون الأهلية، أي الذين قبلوا إصلاحات "لاكوست"[1].

كان المحافظ السياسي على احتكاك دائم بالجماهير، اذ كان يشرف على تنظيم التجمعات الشعبية لتعريف السكان بالثورة وأهدافها[2] وتعريفهم بفرنسا و ما فعلته في الماضي وما تفعله في الحاضر لتحطيم الآمال والتطلعات الوطنية، وحثهم على الصبر والإصرار لتحقيق النصر المنشود، بضرب أمثلة ببعض الشخصيات الوطنية وبطولاتهم عبر مختلف الحقب التاريخية، وفي غالب الأحيان كانت التجمعات تتم ليلا بحضور المحافظ السياسي وبعض مسؤولي جيش التحرير الوطني وأعضاء مجلس الشعب[3]، ومن بين الموضوعات التي كانت تطرح في هذه التجمعات تصريحات قادة الثورة اضافة الى تصريحات الفرنسيين سياسيين وعسكريين، كما كان يتطرق أيضا لبعض المواضيع التي تنشر في الصحف أو تبث عبر الإذاعة وما إلى ذلك[4]، وهذا ما يدل عليه ما جاء في الوثيقة التي سبق ذكرها الصادرة عن المحافظة السياسية والتي تدعو إلى التالي:" يجب علينا في الدرجة الأّولى أن نحدد مواضيع الدعاية وذلك باختيار المواضيع التي أخذت من النشريات والتي نضيف إليها النقط التي من الجرائد ذات الأهمية ثم نأتي إلى توزيع الأعمال الذي يكون حسب درجة معرفة كل

[1] مصطفى مراردة: مصدر سابق، ص 244، 245.
[2] المرجع نفسه، ص245.
[3] عبد القادر نايلي: مرجع سابق، ص142.
[4] المرجع نفسه، ص142.

مناضل وتعيينه في الوسط الذي يتمتع فيه بأكثر عطف وتقدير، ويجب علينا أن نسهر على أن تكون الدعايات المختلفة منسقة الشيء الذي يسمح لها أن تكون أكثر فاعلية وأحسن إنتاجا"[1].

وكانت هذه التجمعات تتم في أماكن خاصة تلقى فيها الخطابات التي تبرز وتثني على الدور العظيم الذي يؤديه المواطنون من أجل البلاد، كما تفضح الجرائم المختلفة التي تقوم بها السلطات الاستعمارية، هذا إضافة إلى توضيح أن النشاط التي تقوم به الثورة يصب في إطار تحرير الوطن، ورفع كرامة أبنائه[2].

كما كان المرشدون السياسيون يركزون في خطبهم على الجانب الديني، حيث يبرزون فيها تفضيل المجاهدين عند الله على المتقاعسين والمتخاذلين والاستشهاد بالأحاديث والآيات القرآنية مثل قوله تعالى: {لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا}[3]، حيث كانت هذه الخطب تلهب الجماهير حماسا وغيرة وطنية تجعلهم يتسابقون إلى تلبية نداء الجهاد في سبيل الله لنيل شرف الشهادة[4].

ومن بين الأساليب التي استعملتها الثورة للتقرب من السكان وإقناعهم بضرورة مساندة الثورة هو تكليف مجاهدين من أبناء المناطق الذين لهم إخوة أو أبناء مسلحين في الجيش الفرنسي، بزيارة عائلاتهم لأجل التحدث إليهم وإقناعهم بتسليم أسلحتهم لجنود جيش التحرير

---

[1] الملحق رقم (61): مصدر سابق.

[2] الجنيدي خليفة وآخرون: مصدر سابق، ص418.

[3] سورة النساء، الآية 95.

[4] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص48.

الوطني وتذكيرهم بانه "من العار أن يحمل الجزائري سلاحًا موجها لصدر أخيه الجزائري، وهو ما يجعلكم سخرية أمام المعمرين والأوروبيين على السواء"[1].

ولكي تتفادى جبهة التحرير أخطاء الماضي التي قد تضر بسمعة وسيرة الثورة فقد كان المرشدون السياسيون يؤكدون دائما للجماهير الشعبية أن الثورة ملك للجميع وأنها من إنجاز الشعب وإلى الشعب، كما عمل المرشدون السياسيون على محاربة النعرات القبلية والجهوية وهذا من خلال إقناع السكان بالتحلي بالشعور الوطني ونبذ السدود المصطنعة التي أوجدها الاستعمار الفرنسي، وأن القوة تكمن في الوحدة التي يجب على كل مناضل ومواطن السهر على صيانتها وتوطيدها[2]، ويتضح ذلك من خلال ما جاء من أوامر للمحافظين السياسيين " ...يجب أن نظم جميع المدنيين حول جبهة التحرير الوطني وان نقتل الحزبية ونظم جميع الاهالي الينا"[3].

وفي اتصالاتهم ولقاءاتهم بالجماهير كان المحافظون السياسيون يقومون بعدة أشياء في الوقت نفسه فهم ينقلون أوامر جيش التحرير الوطني إلى المواطنين، وفي الوقت ذاته يقومون بمحاربة الإشاعات الاستعمارية التي تحاول القضاء على التأييد الشعبي لجيش التحرير الوطني، وعليه فالمحافظ السياسي يشكل محورًا أساسيا في التوعية والتبليغ ورفع معنويات الجماهير، وبالتالي وضع حد لجميع محاولات مختلف الأجهزة الاستعمارية الفرنسية في تثبيط العزائم وتشويه الحقائق[4].

---

[1] عبد القادر نايلي: مرجع سابق، ص144.

[2] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: الإعلام ومهامه أثناء الثورة: مرجع سابق، ص46.

[3] الملحق رقم(63): Documents saisis chez les rebelles, A.N.O.M , carton : 93/2476

[4] عبد القادر نايلي: مرجع السابق، ص144.

ولتسهيل مهمة المجاهدين في الوصول إلى السكان والقيام بمختلف النشاطات المنوطة بهم، أصدرت جبهة التحرير الوطني جملة من التعليمات الصارمة موجهة للمواطنين، تحثهم على الالتزام بها للمساهمة في السير الحسن للعمل الثوري وهي كالتالي:

- القضاء على الكلاب لكي لا تثير انتباه وارتياب عملاء الاستعمار وبالتالي اكتشاف تحركات المجاهدين.
- إزالة الحواجز والزرائب المقامة حول البيوت والبساتين والمحاطة بالحقول لتسهيل تحركات المجاهدين عند اتصالهم بالمواطنين، وأثناء المعارك والاشتباكات، ونصب الكمائن.
- توفير المأكل والمشرب والملبس والمال والمعلومات للمجاهدين.
- إجبار كل مواطن على دفع الاشتراكات.
- إقامة شبكات استخبارات شعبية ترصد تحركات العدو[1].

يقوم المحافظ السياسي بكل دوار على تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء تسمى "لجنة الثلاثة" ويطلق عليها ايضا اسم المنظمة السياسية الادارية[2]، وقد أشار الى ذلك المجاهد "علوان الطيب"[3] أثناء استجوابه من قبل الفرنسيين فيما يخص التنظيم المدني وذلك بقوله:" كان في كل ناحية مسؤول جهة حيث يتم تكليف مسؤول مدني كمساعد في اللجنة، واللجنة عبارة عن تجمع مدني يرأسه مسؤول اللجنة ومسؤول مدني للناحية وكل عضو في اللجنة مسؤول في الدوار ويعين مسؤول مشتى، وتنظر في حالات الظلم والاعتداءات ومسؤول اللجنة هو الذي يزود قائد الناحية بالمؤن، وكذلك توجيه الدعاية السياسية والتكفل بجمع

---

[1] عبد القادر نايلي: مرجع سابق، ص145.

[2] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص161.

[3] هو علوان الطيب بن سلطان بن عبد الله وبزينة علجية بنت عبد الله، وهو من مواليد 1907 بدوار بحيرة الأرنب بلدية تبسة، متزوج وله أربعة أولاد، وهو قائد من مجاهدي منطقة النمامشة ألقي عليه القبض يوم 20 جوان 1956م ، للمزيد أنظر: **بوبكر حفظ الله:** التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، مرجع سابق، ص ص132-142.

التبرعات، وتخزين المؤن وكذلك إخفاء جنود جيش التحرير الوطني"[1]، ويقوم المرشد السياسي بإرشاد هذه اللجان ويبلغها بأخبار الثورة وتعليماتها وتتولى هي جمع أعضاء الخلية للمفوض السياسي ليعلمهم بالإرشادات والتعليمات والاحاديث التهذيبية في الشؤون المختلفة حيث يحرص في هذا المجال على ألا يحدث تصادم أو خصام على السلطة والنفوذ بين هذه اللجان واللجان المنتخبة " مجالس الشعب"[2]، وبتشكيل لجنة الثلاثة يشرع في انتخاب مجلس الشعب الذي لخصت أحد الوثائق صادرة عن الولاية الأولى مهمته في:

1. المجالس الشعبي تتلقى الأوامر من المسؤول السياسي.
2. المجالس الشعبية هي التي تربط عرى الود والإخاء والتعاون بين طبقات الشعب.
3. تنظم الشعب وتطهره من النقائض وتوجهه إلى إحياء مبادئ الإسلام التي انداست.
4. تنظم التعليم وتنصب المعلمين في القرى والبوادي.
5. تنظم الأئمة وتفرض الصلاة على الناس وحضور الصلاة يوم الجمعة للاجتماع.
6. تطهر المقاهي من القمار وكل ما يسمى بالأخلاق لتكون بمثابة النوادي والاجتماعات.
7. تصلح المساجد والمدارس.
8. تبني المساجد والمدارس لإشغال الناس وتوجيههم.
9. إصلاح مسألة ولائم الزواج وخفض المهور ليستطيع الفقير بناء أسرة[3].
10. تكوين مجالس شرعية تتولى فصل الخصومات والمشاجرات وتسجيل عقود الزواج والبيع والشراء.
11. تعيين أشخاص يتولون مراقبة الأسعار واحتكار السلع والزرع وسيارات النقل.
12. تعيين من يتولى من التجار جلب المواد الناقصة من البلاد لإبعاد مشكل التموين.

---

[1] بوبكر حفظ الله: التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، مرجع سابق، ص 136.

[2] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص161.

[3] مصطفى مراردة: مصدر سابق، ص239.

13. تعيين من يتولى حفظ النظام والذي يجب أن يكون من المناضلين.
14. إعانة الفقراء والمرضى[1].

ونتوزع هذه المهام على خمسة أعضاء كالتالي:

- العضو الأول: مكلف بالصحة وسجلات الحالة المدنية (الولادات، وفيات، زواج، طلاق...)، والتي يقوم المحافظ السياسي بمراجعتها مرة كل ثلاثة أشهر.
- العضو الثاني: مكلف بالمسائل المالية والاقتصادية، حيث يقوم بجمع الأموال (اشتراكات، هيبات، ضرائب، غرامات)، بالإضافة إلى دفع المنح لعائلات المجاهدين والمعتقلين السياسيين والمسبلين... وغيرهم، إضافة إلى تغطية تموين وحدات جيش التحرير.
- العضو الثالث: مكلف بالمسائل القضائية والإسلامية، وهو رئيس المحكمة المكونة من ثلاثة أو أربعة أعضاء للنظر والفصل في الخصومات والنزاعات التي تقع بين سكان العرش، إضافة تعهد ترميم المساجد والمدارس.
- العضو الرابع: مكلف بالشرطة والمياه والغابات، تتلخص مهامه في المهام الأمنية والتنظيمية لشرطة في كل ما يتعلق بالمخالفات التي تسيء إلى النظام العام، كما يتولى البحث عن نقاط الماء، ومراقبة الغابات، وحث الفلاحين على خدمة أراضيهم[2].
- العضو الخامس: هو رئيس مجلس الشعب ومهمته تنسيق اعمال زملائه في المجلس ضمانا لنجاهم، كما يعتبر واسطة بين مجالس الشعب واللجان الثلاثية المحلية[3] يعقد مجلس الشعب اجتماعين في الشهر حيث يقوم كل عوض لعرض تقرير مفصل عن أنشطته أمام المجلس، وبتشكل لجنة الثلاثة ومجلس الشعب يصبح سكان مؤطرين تأطيرا محكما، هذا التنظيم الذي عملت الثورة على نشره في مختلف أنحاء الوطن، بما فيها

---

[1] مصطفى مراردة: مصدر سابق، ص240.

2 محمد بن دارة: مرجع سابق، ص317.

[3] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص163.

المناطق الواقعة تحت الحراسة المشددة للعدو كالمحتشدات والمعتقلات والسجون ونقاط تجميع السكان حو معسكرات الجيش الفرنسي، فقد كانت الإدارة الثورية في اتصال مستمر مع السكان حيث ما كانوا، بالرغم من الحراسة المشددة[1].

وهناك العديد من الشواهد التي قدمت نماذج رائعة عن تنظيم ثوري صلب وفعال، فمثلا بالنسبة للمنطقة الأولى من الولاية الأولى التي وباعتراف العدو كانت إدارتها الثورية "متمرسة بما فيه الكفاية"، ففي أقل من عام على انعقاد مؤتمر الصومام كانت هذه المنطقة قد طبقت بشكل واسع تعليمات لجنة التنظيم والتنسيق، وأصبحت تتوفر على إدارة "مهيكلة بقوة وهذا بالرغم من كل الصعاب لذلك كان وجود هذه الإدارة هو في حد ذاته تحدي كبير "[2].

ويعبر أحد الضباط الفرنسيين عن مدى ما وصلت إليه الثورة في هذا الميدان فيقول: "...وزيادة على ذلك فان جيش التحرير قد وسع نطاق جهازه الإداري، ففي كل قرية توجد منظمة إدارية تابعة لجبهة التحرير، إزاء النظام الإداري الفرنسي، وترسل جبهة التحرير إلى كل قرية مرشدين ينظمون الحياة الاجتماعية للسكان ويسجلون المواليد وعقود الزواج والوفيات، ويثبتون في وضعية عائلات المجاهدين، ويدفعون منحا مالية للأرامل والعائلات، وتجمع جبهة التحرير كميات مالية هامة للمحافظة على هذا الجهاز وسد حاجات المجاهدين أنفسهم وشبكة الأعوان المتخصصين في جمع هذه الأموال، منظمة تنظيما محكما، نعم إنها شبكة سرية، لكننا لا نشك في وجودها، وجميع الجهود التي بذلناها لتحطيم هذه الشبكة لم تتوصل إلى القضاء عليها، ومن بين الأموال التي تجمعها هذه الشبكة توجد بالضبط تلك التي تأتي من فرنسا وتوزعها مكاتب ضباط لصاص، ومهما يكن من شيء فإن جبهة التحرير تملك موارد مالية واسعة تمكنها من سد حاجاتها بل ومن إعانة السكان أيضا[3].

---

[1] عبد القادر نايلي: مرجع سابق، ص155-156.

[2] محمد بن دارة: مرجع سابق، ص319-320.

[3] جريدة المجاهد، "أربعة ضباط يتكلمون..."، ع53، بتاريخ 1959/10/19، ص07.

وأشار هذا الضابط أيضا الى أن التجار وأصحاب المواصلات والنقل على الخصوص كانوا يدفعون الأموال لجبهة التحرير الوطني، قائلا:" إننا مضطرون إلى أن نتركهم أحرارا في هذا الدفع، فهم يمونون السكان، ويمونون مراكزنا في بعض الأحيان فهم إذن ضروريات الحياة الاجتماعية لا يمكن الاستغناء عنه، وعندما نلوم تاجرا على دفعه المال لجبهة التحرير يجيبنا «هل تضمنون حمايتي وتعطوني قافلة سلعة أو تقومون بنقل بضائعي بأنفسكم»، مع أن الوضعية منذ عامين فقط كانت تختلف عن ذلك تمام الاختلاف، إذ كنا نعتبر دفع الاشتراك إلى الجبهة جريمة نعاقب عليها بالسجن، أما اليوم فنحن مضطرون لقبول الأمر الواقع حتى ولو كان ذلك يهدد النظام ويعرض حياة البلاد للاضطراب، ولم أجد في جبهتنا من السكان من ينضم إلينا من تلقاء نفسه"[1].

2-الاهتمام بالجانب الصحي:

كان أفراد الشعب الجزائري الذين يعيشون في حالة كبيرة من البؤس والفقر في القرى والجبال، وفي الأحياء الفقيرة من المدن يعانون وضعا صحيا مزريا، نظرا لعدم توفر الأطباء الجزائريين من جهة، ونظرًا لغلاء تكاليف العلاج لدى الأطباء الفرنسيين من جهة أخرى[2]، وإدراكا منها –قيادة الثورة– لحساسية هذا الميدان، وأن الفرنسيين لا محالة سيعملون على استغلاله، عملت منذ البداية لإيجاد مختلف الوسائل لتغطية العجز الحاصل في هذا الميدان خاصة أمام إنشاء ما سمي بالفرق الطبية الاجتماعية من قبل المكتب الخامس الفرنسي سنة 1957[3].

فقد أنشأ جيش التحرير الوطني مراكز صحية في كل مكان لاستقبال الجرحى والمصابين من أعضائه، وتقديم المساعدات الطبية للشعب، وهذا زيادة على بعض

---

[1] جريدة المجاهد: "أربعة ضباط يتكلمون..."، مصدر سابق، ص08، 09.

[2] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص295.

[3] الغالي غربي: مرجع سابق، ص161.

الممرضين والممرضات الذين يتجولون في القرى من حين لآخر لعلاج المرضى، موازاة مع ما كانت تقوم به فرق المساعدة الطبية التي أشرنا إليها سالفا[1].

ففي المنطقة الأولى – الولاية الأولى فيما بعد – اتصلت قيادة الثورة ببعض الممرضين المعروفين لديها لضمهم إلى صفوف الثورة للاستفادة من خدماتهم ومثال ذلك اتصل مصطفى بن بولعيد بالصيدلي محفوظ إسمايلي، كما التحق أيضا بالثورة عدد من الذين لهم خبرة في ميدان العلاج أمثال الطيب الطبيب وشايب صالح، ومحمود قوباع وغيرهم[2].

وكان أول المراكز الصحية التي أنشأت بالولاية مركز كيمل وذلك سنة 1957، الذي كان عبارة عن كازمة محفورة تحت الأرض، وكان يحتوي على بعض الوسائل وأدوات العلاج من الحقن وبعض الأدوية الخاصة بالإسعافات الأولية، وأشرف تسييره كل من الممرضين محمود قوباع وصالح شايب، ومع مرور الوقت أنشأ أيضا مستشفى الولاية في أواخر سنة 1955 الذي أشرف على تنظيم نواته الأولى المجاهد محفوظ إسماعيل، وبحلول سنة 1956 أصبحت الولاية تتوفر على عدة مراكز صحية منها:

1. مستشفى الولاية وهو أكبر المراكز الصحية الموجودة عند نهاية 1956.
2. مستشفى تييجرين وأشرف عليه علي الطبيب ومحمد بوشمال.
3. مركز غار بخوش وكان يشرف عليه عمار بخوش وميلود عقون، وهو يتسع لأربعين مريض.
4. مركز زقاق أشرف عليه علي عيساوي.
5. مركز وانو مخلوف أشرف عليه محمد شليمي والطيب مكي.
6. مركز قرية الأرباع أشرف عليه محمد بن معمر.
7. مركز يكربوشن تاقوست أشرف عليه أحمد مسامح.

---

[1] عبد القادر نايلي: مرجع سابق، ص174.

[2] عثماني مسعود، مرجع سابق، ص 337.

8. مركز بتتاوت[1].

عرف التنظيم الصحي عند بداية تطبيق مقررات مؤتمر الصومام في نهاية سنة 1956 وبداية سنة 1957 بالولاية الأولى تحولات هامة، ذلك لأن الفرع الصحي كان ينشأ بتكوين القسمات والنواحي والمناطق.

1. على مستوى القسمة:

بها مركز صحي أو مصلحة يديرها ممرض رتبة عريف، ويساعده بعض الممرضين والممرضات، ويقوم هذا المركز بعلاج المرضى الموجودين على مستوى القسمة أو المارين بها.

2. على مستوى الناحية:

يوجد مركز في كل ناحية يشرف عليه ضابط صف أو رقيب أول، يساعده ممرض أو أكثر، بالإضافة على مراكز القسمات التابعة للناحية، كما يوجد على مستوى الناحية يوجد مخزن للأدوية هذه الأخيرة يجمعها أو يشتريها أعضاء المنظمة المدنية المحلية ويسلمونها إلى القسمات، وهذه الأخيرة ترسلها إلى الناحية حيث تسجل في محضر الصيدلي الذي يخضع للمسؤول الصحي بالناحية، ويتم تموين القسمات بهذا المخزون من الأدوية، وذلك بصفة منتظمة وحسب احتياجات كل قسمة[2].

3. على مستوى المنطقة:

يوجد مركز صحي في مقر المنطقة يشرف عليه ممرض برتبة ضابط ويساعده في مهمته بعض الممرضين والممرضات، بالإضافة إلى مراكز النواحي التي تشتمل عليها المنطقة، وعلى مستوى المنطقة يوجد أيضا مخزن للأدوية يتم به تموين النواحي لسد احتياجاتها[3].

---

[1] عمار قليل: مرجع سابق، ج2، ص298-302.

[2] المرجع نفسه، ص303، 304.

[3] المرجع نفسه، ص304.

4. على مستوى الولاية:

يوجد مستشفى الولاية، وهو أكبر المراكز الصحية بالولاية وأهمها وذلك من حيث الوسائل والإمكانيات والإطار الصحي المتوفر بها، وبالتالي فهو يستقبل كل الحالات الخطيرة التي تتجاوز قدرات مراكز النواحي والمناطق، ويتكفل المستشفى بعلاج مختلف الإصابات والأمراض ويجري العمليات الجراحية[1]، وعندما تستعصي عليه حالة المريض يحول إلى مستشفيات تونس ففي تقرير عسكري استخرجت معلوماته من استجواب "صغير سعيد" احد مجاهدي المنطقة الثالثة من الولاية الاولى الذي أسرى سنة 1957 جاء فيه أن المتمردين الذين ينتمون الى العصابات النشطة في الشرق الجزائري يذهبون لتونس للتداوي بسبب الجروح والامراض[2]، وفي استجواب اخر للمدعو " ذيب علد الرحمان الهارب" الذي كان يعمل كممرض بمستشفى عسكري بعنابة لصالح جبهة التحرير الوطني مع مجموعة تابعة لمنطقة قالمة والذي أسر في 28-08-1957 في جبل "دبار"[3]، جاء في تصريحه:" العصاة الجرحى او المرضى بدرجة خطيرة يتم نقلهم الى تونس مع القوافل العابرة للحدود، وكانوا يمرون الى تونس بواسطة وصولات مرور للتداوي في المستشفيات التونسية، وهذه الوصولات يتم حجزها مرارا من طرف الفرنسيين في الشرق الجزائري"[4].

---

[1] عمار قليل: مرجع سابق، ج2، ص304.

[2] الملحق رقم(64): Extrait de l'interrogatoirs du rebelle Ben Soughir Said, A.N.O.M , carton 9336/24.

[3] المصدر نفسه.

[4] الملحق رقم(65): Extrait de l'interrogatoirs du rebelle Dib Abdrahmane, A.N.O.M , carton 9336/24.

ومن المستشفيات التونسية التي كانت تستقبل جنود جيش التحرير الوطني: سوق العقبة، القيروان، سوسة، الكاف، القصرين اضافة الى ذلك قامت جبهة التحرير الوطني بتنظيم مستشفيات اضافية بسوق الاربعاء وماتور وهذا بدعم المصالح الصحية التونسية[1].

كانت المراكز الصحية المتواجد في الجزائر بهذا التنظيم تشرف على علاج المجاهدين من جهة والمواطنين من جهة أخرى، وعن هذه المهمة الأخيرة يقول الممرض شريف الأخضر أنها كانت تسير كالتالي: المناطق التي كان يتواجد بها الشعب تنقسم إلى قسمين: القسم المتعلق بالمناطق المحررة وهي مجموع الجهات التي كانت تعدها السلطات الفرنسية مناطق محرمة، في هذه المناطق كان الشعب يعيش مع المجاهدين ووسط الوحدات العسكرية والثورة هي التي تتكفل به في جميع المجالات، كالمأكل والملبس وتوفير الأمن والعلاج، وفي ميدان الصحة كان يخصص بعض الممرضين للقيام بعلاج المدنيين[2]، حيث تقول السيدة مريم بالميهوب:" لم اعالج فقط جنود جيش التحرير الوطني، بل كنت اعالج كثيرا من المدنيين، الذين كانوا في حالة يرثى لها، ومهما حاولت فلن استطيع شرحها... لم ارى في القرى والارياف التي مررت منها سوى المرض والجوع والبؤس والتعاسة يخيمان عليها ..." [3]، كما كان الممرضون في النواحي والمراكز يقومون بجولات استطلاعية دورية إلى النقاط التي يتجمع فيها السكان، وفي حالة مرض أحد المواطنين كان المشرف على النظام المدني يتصل بالمركز الصحي فيقوم هذا الأخير بمعالجة المريض[4]، اذ تذكر السيدة فضيلة شملال قائلة:" لم اعالج إخواني في الكفاح فحسب، ولكني ايضا كنت اعالج سكان

---

[1] الملحق رقم(66): Aide sanitaire fournie par la tunise a la rebelle, A.N.O.M , carton : 9336/24.

[2] عمار قليل: مرجع سابق، ج 2، ص299، 300.

[3] أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، دار المعرفة الجزائر، 2010، ص361.

[4] عمار قليل: مرجع سابق، ج 2، ص299، 300.

الجبال الذين يعيشون في فقر مدقع... كما كنت اعالج الضحايا التي كانت تخلفها الهجومات العسكرية الفرنسية وراءها في القرى والارياف.." [1].

أما القسم الثاني فقد كان يشمل المناطق التي كانت خاضعة للسيطرة الفرنسية، كان المريض إما يحول إلى المستشفيات أو يعالج بالطرق التقليدية، وفي أحيان أخرى كان المريض يحول إلى مراكز جيش التحرير الوطني بالجبال، وفي هذه الحالة الأخير كان القصد منها بالدرجة الأولى رفع معنويات الشعب[2].

كما كانت قيادة الثورة بالموازاة مع هذا التنظيم للقطاع الصحي تقوم بمتابعة ومطاردة الفرق الطبية والاجتماعية، حيث قامت المصالح الدعائية للثورة بترويج إشاعات ضد هذه الفرق مفادها أنها تقوم وتحت غطاء تقديم المساعدة الطبية والاجتماعية بتنفيذ عمليات واسعة للقضاء على الخصوبة عند السكان، وذلك من خلال منح هؤلاء أدوية ومواد كيماوية تؤدي إلى العقم، ووصل الأمر إلى الحديث عن قيام المؤسسات الصحية الفرنسية بحرب جرثومية ضد الشعب، وإجراء الأطباء الفرنسيين لعمليات جراحية لخصي الرجال في المعتقلات، فمن بين ما جاء في أحد المناشير صادر على الولاية الثانية في هذا الإطار ما يلي: «إننا شعب يتوفر على واحد من أعلى نسب النمو الديمغرافي في العالم (50% من الشباب تقل أعمارهم عن عشرين سنة)، ومن الطبيعي أن يخيف هذا المستعمر ويدفعه إلى استعمال وسائل من شأنها أن تسرع في عملية انخفاض نسب النمو»[3].

مثل هذه الاعمال التي تقوم بها هذه الفرق أكدها عبان رمضان في تقريره الموجه الى لجنة التنسيق والتنفيذ والى المجلس الوطني للثورة الجزائرية، والذي من بين ماجاء فيه: " يجدر بنا أن نشير الى ان بعض الاطباء العسكريين الفرنسيين لا يترددون في حقن الناس بمواد مجهولة تتسبب في موتهم (نذكر على سبيل المثال حالة 22 رضيعا في سن أقل من

---

[1] أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص361.

[2] عمار قليل: مرجع سابق، ص302.

[3] عبد القادر نايلي: مرجع سابق، ص176.

3 سنوات تم تلقيحهم من قبل ضباط الفروع الادارية المتخصصة SAS في "ديمالارب" بتاريخ 04 ماي 1957، والذين لقوا حتفهم في نفس العشية "[1].

وفي إطار سياسة الثورة الرامية إلى التصدي لنشاط الفرق الطبية المتنقلة والمؤسسات الصحية الأخرى، ولأجل تطوير الجانب الصحي فتحت سنة 1958 العديد من المراكز الصحية والمستشفيات بالولاية الأولى منها:

1. مراكز وادي أفرشة، الذي يستوعب سبعين مريض، ويشرف عليه عمر الخبر.
2. مركز أغوفي، الذي يستوعب عشرين مريض، ويشرف عليه محمد الجزائري.
3. مركز الهنشير، الذي يستوعب عشرة مرضى، ويشرف عليه عمار بخوش.
4. مركز تاغنام بقرية أسومار، الذي يستوعب عشرون مريض، ويشرف عليه الحاج بوليلة.

ومعظم هذه المراكز كانت ثابتة بخلاف مستشفى الولاية الذي كان يتنقل داخل المنطقة الثانية كلما استدعت الظروف ذلك، وكان ينتقل بين أماكن عدة من غابة البراجة وبني ملول ومن بينها مروان، عين الخشب، رؤوس الكيفان، عين أصفى، تيسقوين، أوزغارث[2].

لقد بذلت جبهة التحرير الوطني أيضا جهود حثيثة لتمرير الادوية من تونس الى الجزائر حيث ذكر في التقرير الذي سبق ذكره المؤرخ في 07-09-1957 أنه في العديد من المرات كانت الادوية الاتية من تونس تحجز[3] مع مؤن المتمردين والتي كانت تحمل اسم معهد باستور بتونس أو النقابة الصيدلانية التونسية، كما جاء في هذا التقرير أيضا أن الصيدلية المركزية التونسية زودت جبهة التحرير الوطني بكميات هائلة من الادوية من كل

---

[1] عبد الله مقلاتي: مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص267.

[2] عمار قليل: مرجع سابق، ج2، ص307.

[3] الملحق رقم(67): Aide sanitaire fournie par la tunise a la rebelle, A.N.O.M , carton : 9336/24.

نوع وزادت عمليات توزيع هذه الادوية منذ استبدال المدير الفرنسي لهذه المؤسسة بمدير تونسي بداية عام 1957[1]، كما عملت جبهة التحرير على تكوين أكبر عدد من الممرضين لتغطية العجز في هذا الميدان حيث كانت ترسل العديد من المجندين للتكوين في تونس ليشرف بعدها على تكوين المجندين في الجزائر، وقد جاء في التقرير السابق أنه تم الكشف في العديد من المرات أن الممرضين الذين يعملون في صفوف المتمردين في الجزائر قد تابعوا دروس تكوينية في التمريض في تونس ومثل هذه الدروس كانت تجري بتونس العاصمة بمساعدة أطباء تونسيين وكانت تجري كذلك في سوق الاربعاء في مستشفى محلي تابع لجبهة التحرير الوطني[2].

3-الاهتمام بالقضاء :

كانت قيادة الثورة تدرك تماما القيمة التي يمثلها القضاء داخل المجتمع، لذا وجهت العديد من النداءات للمواطنين تدعوهم فيها الى مقاطعة الإدارة والمحاكم الفرنسية فقد أرسلت منشورات الى النواب وكل من كان يتقلد منصبا في الإدارة الفرنسية مثل القضاة والقياد...تدعوهم فيها الى الاستقالة من مناصبهم فورا وإلا طبقت عليهم عقوبات صارمة[3].

كان المسؤولون العسكريون في جيش التحرير الوطني في بداية الثورة هم من يعملون على حل النزعات بين المواطنين وذلك بعد عرض هذه القضايا على الأئمة لمعرفة الحكم الشرعي فيها فتعرض بعد ذلك على الأفراد المتخاصمين وإذا لم يستجب أحدهم لهذا الحكم يتم سجنه، لكن بعد انعقاد مؤتمر الصومام أسندت مهمة القضاء الى مجالس الشعب واستحدثت قيادة الثورة فيما بعد لجان قضائية حرصا منها على التسيير والتنظيم الجيدين لهذا القطاع، وقد أشار المجاهد علوان الطيب مثلا للتنظيم القضائي في الناحية الثالثة

---

[1] الملحق رقم(66): مصدر سابق.

[2] الملحق رقم(68): Aide sanitaire fournie par la tunise a la rebelle, A.N.O.M , carton : 9336/24.

[3] منى صالحي: تطور تنظيم القضاء المدني أثناء الثورة، الولاية الأولى نموذجا، أعمال الملتقي الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 16-17 مارس 2005، ص 158.

(الشريعة) من المنطقة السادسة من الولاية الأولى قائلا:" كانت الشكاية (الشكوى) تعرض على جماعة الدوار المعنية من طرف إدارة المنطقة، وكان هناك قاضي المنطقة الذي يحكم بين المتخاصمين وكان يتم تقديم أسماء المساجين للمسؤولين المدنيين بناحية الشريعة"[1] ومن اللجان التي أنشأتها قيادة الثورة لتسيير الجانب القضائي :

أ- اللجان الشرعية:

تسمى أيضا اللجنة الخماسية وتتكون من أربعة من أشخاص ومسؤول وهو قاضي القسم وهذا ما يؤكده تصريح " الطيب علوان" أثناء استجوابه حول الجانب القضائي في منطقة تبسة، قال" كانت هناك ستة محاكم مشكلة من أربعة أشخاص وكان هناك أيضا قاضي لمنطقة تبسة"[2]، وقد عينت جبهة التحرير الوطني لمنصب القضاء أعلم سكان المنطقة بأمور الشريعة الإسلامية إذ لم يكن هناك مركزا لتكوين القضاة حيث أن اغلب القضاة حسب عينات من الولاية الأولى كان أغلبهم متخرج من معاهد إسلامية كمعهد ابن باديس والزيتونة إضافة الى خريجي الزوايا وحفظة القرآن، ولم تكن مهمة القاضي محصورة فقط في فض النزعات بل تعدتها الى توعية وتثقيف الشعب، هذا بالإضافة الى إشرافه على عملية تعليم الأطفال بمراقبة والمعلمين وتسديد رواتبهم من رسوم القضايا حيث كان الراتب الذي يدفع للمعلم في الولاية الأولى مثلا 5000 فرنك فرنسي، كما كان ينظر أيضا في قضايا الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق وتقسيم الميراث، وإصلاح بعض المشاكل الزوجية، حيث وجدت في وثائق الولاية الأولى أن المرأة ترفع دعواها الى اللجنة الشرعية للمطالبة بحقها في النفقة وقد أرسل القاضي وكيلا يحقق في نفقة الرجل على المرأة، كان القضاء في الولاية الأولى ينتظم في شكل هرمي يبتدئ باللجان الشرعية على مستوى القسم وينتهي بالمجالس القضائية في قمة الهرم[3].

---

[1] بوبكر حفظ الله: التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، مرجع سابق، ص 137.

[2] المرجع نفسه، ص 137.

[3] منى صالحي: مرجع سابق، ص 161.

ب-المجالس القضائية:

عندما تتعسر على اللجنة العدلية قضية من القضايا على مستوى القسم تحول مباشرة الى الهيئة الأعلى منها ألا وهي مجلس القضاء على مستوى الناحية ثم المنطقة، وإضافة الى اهتمام هذا المجلس بالحالة العامة للمجتمع كحل المنازعات التي استعصت على اللجنة الشرعية فان مهمته ترتقي الى أكثر من ذلك وتتمثل في الحفاظ على المجتمع من الفساد والانحلال، ويؤكد على المسؤولين أن ينشروا الأخلاق الفاضلة بين أفراد المجتمع، ومجلس قضاء المنطقة يتكون من قضاة النواحي والمسؤول السياسي للمنطقة، وينعقد المجلس كلما دعت الضرورة الى ذلك، ويخضع المجلس لأوامر هيئة أركان الحرب العامة والحكومة المؤقتة، والولاية وتأتيه الأوامر عبر مسؤول المنطقة وتشمل التعريف بالتنظيمات الجديدة والقوانين والتوصيات سواء من هيئة الأركان أو من الولاية، هذا إضافة الى التعليمات والنداءات الموجهة الى المجاهدين، وتصله أيضا البلاغات الحربية والتطورات العسكرية في الجزائر عامة وفي الولاية خاصة[1].

ولحرص الثورة على التسيير الجيد لهذا القطاع الحساس فانها رغم ثقتها بقضاتها فقد وضعت قواعد لرقابة احكام العدالة احتراما للثورة، وللحفاظ على الحريات الاساسية وحقوق المواطن، ولتحقيق اهدافها هذه اسندت مهمة الرقابة للشعب ومسؤولي النظام من خلال مجالس الشعب من جهة، وتقارير المحافظين السياسيين الشهرية من جهة اخرى[2].

إذن يتضح من خلال هذه الوظائف المهمة الجبارة التي كانت تقوم بها هذه المجالس واللجان التابعة لها في التصدي لنشاط مختلف المؤسسات الفرنسية.

[1] منى صالحي: مرجع سابق، ص 161.

[2] أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص361.

الفصل الرابع

الآثار الناجمة عن الألغام المزروعة على مستوى الخطين المكهربين "موريس وشال" بعد الاستقلال.

المبحث الأول: مشكل الألغام.

المبحث الثاني: ضحايا ومعطوبي الألغام في ولاية تبسة.

المبحث الثالث: دور الدولة الجزائرية في نزع الألغام.

المبحث الأول: مشكل الألغام:

زرعت كميات كبيرة من الألغام بأنواعها المختلفة على طول الخطين المكهربين موريس وشال على الحدود الشرقية والغربية، حيث قدر عددها على مستوى الخطين فقط بحوالي 12مليون لغما[1]، بينما الألغام التي زرعت لحماية محيط النقاط العسكرية الفرنسية ذات البعد الاستراتيجي كالثكنات والممرات الخاصة وغيرها من ضربات الثورة، فقدرت بحوالي 03 مليون لغم أي أن مجموع الألغام على الخطين والألغام الداخلية وصل الى 15 مليون لغما[2]، وكتأكيد على ضخامة العدد المزروع من الألغام على مستوى الخطوط الشائكة المكهربة نسوق هنا ما جاء في أحد الوثائق الأرشيفية الفرنسية المؤرخة في 1957/09/02 وهي عبارة عن دراسة قام بها قائد وحدة الهندسة (pont) موجهة للواء قائد الناحية الشرقية متعلقة بتمديد خط موريس إلى غاية بئر العاتر حيث اقترح هذا القائد زرع 03 ألغام مضادة للأفراد في المتر الواحد ولغم واثب في كل 10 أمتار، فإذا قمنا بعملية حسابية بسيطة لإحصاء مجموع الألغام المضادة للأفراد التي زرعت على طول هذا الشريط الذي يمتد من بئر العاتر والماء الأبيض فقط أي على مسافة 60 كلم وبعرض يتراوح بين 40 و 60 مترا ما العدد الذي سنتوصل إليه؟ وفي نفس هذه الوثيقة أيضا أشار هذا القائد الى أن العدد الذي سيزرع في مرحلة أولى سيكون 190.000 لغما مضادا للأفراد، و13000 لغما واثبا، و25000 لغما مضيئا داخل شبكة الأسلاك الشائكة التي ستمدد بعد التاريخ المذكور سابقا[3]، علما أنه قبل إنشاء شبكة الأسلاك الشائكة كانت المنطقة من الماء الأبيض إلى نقرين كانت مزروعة بالألغام، هذه النسب التي ذكرت هنا هي مثال فقط على جزء من الخط الشائك المكهرب الذي يمتد في الحدود الشرقية على مسافة 400 كلم وقس على ذلك،

---

[1] يعرف اللغم بأنه العدو الذي لا ينام والحي الدائم الذي لا يموت إلا بالإزالة أو الانفجار. أنظر: **أزغيدي محمد لحسن**، مداخلته له في تحقيق متلفز بعنوان " ضحايا الالغام، الغام فرنسا التعويض المعلق"، ج1، إعداد سليم غربي، قناة ذزاير tv، انظر الحلقة على الموقع: www.youtube.com.

[2] المرجع نفسه.

[3] الملحق رقم(34): مصدر سابق.

وكمثال أخر نذكر ما جاء في وثيقة أخرى صادرة عن قيادة أركان الجيش الفرنسي مؤرخة في 1957/11/10 بخصوص الحاجز من عنابة إلى تبسة وهي أن هذا الحاجز ملغم بمعدل 03 ألغام في كل متر مربع على طول 279 كيلومتر[1] وزرعت به من بداية الأشغال على الخط إلى غاية 01 أكتوبر 1957، 130.000 لغما و 900.000 لغما قيد الزرع[2]، إن هذين المثالين متعلقين بالألغام التي زرعت في مدة زمنية معينة على خط موريس فقط هذا ناهيك عن الكميات التي زرعت بعدها في إطار مخططات تعزيز خط موريس وبناء خط شال.

لقد تعددت الأسباب التي زرعت لأجلها هذه الكميات الضخمة من الألغام ومن بينها قطع الإمداد اللوجستيكي عن الثورة ومنع تكوين وحدات مقاتلة لجيش التحرير الوطني في القواعد الخلفية (الشرقية والغربية)، فضلا عن عزل القيادات العسكرية للثورة التحريرية عن الوحدات المقاتلة في الداخل، والتي زرعت أيضا لمنع تخريب خطوط السكك الحديدية التي كانت تضمن نقل بضائع وتجهيزات الوحدات العسكرية الموجودة في الجنوب وأيضا لحماية مناجم الحديد والفوسفات الموجودة في الجهة الشرقية[3].

هذه الألغام شكلت عائقا خلف العديد من الضحايا لم تسلم منها حتى الحيوانات، وقد شكلت هذه الكميات خاصة الألغام المضادة للأفراد[4] مشكلا عويصا بعد الاستقلال، ورغم جهود الدولة الجزائرية في نزع هذه الألغام، إلا أنها لم تنزع نهائيا إلى يومنا هذا ولازالت تهدد باستمرار سكان مناطق الحدود التي مر منها الخطين، والشيء الذي زاد من خطورة هذه

---

[1] الملحق رقم(25): مصدر سابق.

[2] الملحق رقم(26): مصدر سابق.

[3] عبد الحكيم أسابع: الجيش يدمر أكثر من 08 ملايين لغم استعماري، الأغواط أنفو،2016/04/05، أنظر الموقع: https://www.laghouatinfo.net، 2016/12/03، الساعة 22:33.

[4] الألغام المضادة للأفراد هي أجهزة متفجرة "تفجرها الضحية"، وهي مصممة لتزرع تحت الأرض أو عليها أو بالقرب منها وتنفجر بمجرد وجود شخص أو اقترابه منها أو ملامسته لها. أنظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر: اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد:(أوتاوا 2007/08/15)، الموقع الالكتروني للجنة: https://www.icrc.org، 2016/05/08، 11:00.

الألغام وصعوبة السيطرة عليها هو تغير أماكن الألغام نتيجة تأثير العوامل الطبيعية المختلفة (الرياح، الثلوج، الأمطار، الانجرافات...)، والتي ساعدت على تنقلها من مكان إلى آخر فأصبحت بذلك المناطق التي كانت خالية منها مملوءة بها مما زاد في صعوبة عملية نزعها والعثور عليها إذ تتطلب وقتًا طويلاً وأجهزة دقيقة للقضاء عليها[1].

لم تشكل الألغام تهديد للحياة البشرية فقط بل تعدت ذلك إلى الطبيعة، إذ أحدثت كثيرا من حرائق الغابات، وهذه الأخيرة تسببت أيضا في انفجار هذه الألغام[2]، ولا ينتهي خطر الألغام بإزالتها وإنما آثارها تبقى مدفونة في التربة نتيجة تحلل المواد الكيماوية الناجمة عن هذه الألغام والتي تتسبب في مشاكل للتربة، وهذا ما يؤكده "ديفيد غيرتيرز" عضو في مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام لأغراض إنسانية حيث يقول: "تطهير المساحات المزروعة بالألغام لايعني نهاية آثارها السلبية على البيئة لاسيما المياه ومجاري الوديان..."[3].

لقد أحدثت الألغام المضادة للأفراد في الجزائر والعالم أزمات صحية وإنسانية واجتماعية عميقة في جميع الأماكن التي استخدمت فيها تقريبا لدرجة أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر صرحت أن الألغام المضادة للأفراد قد خلفت من الناحية الطبية "وباءً" يتميز بانتشار خطير للإصابات والوفيات والمعاناة الشديدة[4].

ويعتبر الجراحون الذين يملكون خبرة إصابات الحروب أن الجروح التي تسببها الألغام المضادة للأفراد هي رهيبة فعلاً وتعد من بين أصعب الإصابات التي يعالجونها، حيث يعاني عادة من يبقى على قيد الحياة بعد انفجار لغم من تهشّم في الأطراف يقتضي البتر والعمليات الجراحية المتعددة والتأهيل البدني الذي يمتد لفترات طويلة، ويعيش هؤلاء إعاقة

---

[1] عمار بوجلال: مصدر سابق، 85.

[2] عمار قليل: مرجع سابق، ج2، ص83.

[3] الجزائر شرعت في نزع ألغام الحقبة الاستعمارية والتكفل بالضحايا بعد الاستقلال، جريدة المحور، أنظر: الموقع:https://www.elmihwar.com، تاريخ الزيارة 2016/05/08، الساعة 15:09.

[4] اللجنة الدولية للصليب الأحمر: مرجع سابق.

مستديمة ويعانون من الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لهذه الإعاقة، ولا تحدث آثار الألغام المضادة للأفراد "بالصدفة" بل إن هذه الأسلحة مصممة خصيصا كي تحطّم الأطراف وتدمر حياة المصابين إلى حد لا يجدي بعده الترميم، ويعبر عن هذه الحالة أحد الضحايا الذين سجلت معهم لقاءًا وهو "عبد الرحمان هامل" حيث يقول: "لما أنفجر عليا اللغم، ونتيجة الآلام التي شعرت بها، وتذكر صورة والدي الذي تفحم جسمه على أسلاك خط موريس، قررت أن أقتل نفسي فأخذت وأنا على هذه الحالة بالتدرج داخل الأسلاك الشائكة إلى أن أدركني راعي غنم..."[1].

وهذا ما أكدته أيضا الدكتورة "حفظ الله رفيقة" باحثة في علم النفس بجامعة البليدة، حيث ذكرت أنه من الناحية النفسية يتولد لدى الضحية احساس بالنقص، كما يصاب الضحايا بصدمات نفسية نتيجة الفاجعة من انفجار اللغم، فيصاب على اثر ذلك الضحية، باضطرابات ما بعد الصدمة يترتب عنها حالة من الضغط الحاد يتمثل في الارق، استرجاع صورة الحادثة، نوبات الهلع والفزع أثناء الليل أو النهار[2].

إنه لمن الصعب تحديد العدد الحقيقي لضحايا الألغام إذ أحصت وزارة المجاهدين ما مجموعه 7300 ضحية، 4840 منهم خلال حرب التحرير الوطنية و2470 منهم بعد الاستقلال، من بين ضحايا ما بعد الاستقلال هناك: 1734 ضحايا ألغام مباشرين، 315 أرامل لضحايا الألغام، 421 أصول لضحايا الألغام[3].

كما أكد مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران في دراسة أجراها بسبع (07) ولايات حدودية مستها الألغام أن 44% من ضحايا ما بعد الاستقلال قد أصيبوا

[1] حوار مع المواطن(ضحية لغم) عبد الرحمان هامل في منزله يوم الأحد 2016/05/15 على الساعة 11:00، وهو من مواليد 1954 (التاريخ الأصلي 1946)، في منطقة السخيرات بالتراب التونسي الواقعة شرق بئر العاتر، انفجر عليه لغم استعماري يوم 1965/03/15 بالوديان البيض- بئر العاتر- بترت ساقه اليمنى كما أصيب بشظايا على مستوى الرجل اليسرى، وإصابة على مستوى الرأس.

[2] رفيقة حفظ الله: مداخلة لها في تحقيق حول " الغام فرنسا...ضحايا الالغام التعويض المعلق"، ج2، مرجع سابق.

[3] حسيبة بولجنت: حوار مع العقيد أحسن غرابي المكلف بنزع الألغام بوزارة الدفاع الوطني، جريدة وقت الجزائر، أنظر: الموقع الإلكتروني http://www.wakteldjazair.com، بتاريخ: 2016/08/10، الساعة 15:00.

خـلال سـنوات 1960م و23% خـلال سـنوات 1970م، و13% خـلال سـنوات 1980م، و08% خلال سنوات 1990م، و03% خلال سنوات 2000م، ولم تسجل منذ شهر أفريل 2011م أية ضحية للألغام[1].

فبالإضافة إلى هذا العدد من الضحايا فقد حرمت الألغام الجزائريين لسنوات عدة من استغلال آلاف الهكتارات من الأراضي في النشاطات الفلاحية، التجارية والاجتماعية[2]، وبالتالي عطلت مسيرة التنمية والاستثمار لفترة طويلة في مختلف الولايات التي تعاني هذه المشكلة[3].

---

[1] حسيبة بولجنت: مرجع سابق.

[2] سامر رياض: الجيش جنب الجزائر دفع 05 ملايير دولار في نزع الألغام الفرنسية، حوار مع العقيد شرفي محمد رئيس مصلحة هندسة القتال بالقوات البرية، الشروق أولاين، 2009/03/14.

[3] حميد غمراسة: الجيش الجزائري يدمر مليون لغم موروث عن الاستعمار، قناة العربية، الأربعاء 2016/01/27، الساعة 12:51، أنظر الموقع: www.alarabiya.net.

المبحث الثاني: ضحايا ومعطوبي الألغام في ولاية تبسة – أنموذجا–

تقع ولاية تبسة في الشمال الشرقي للقطر الجزائري على الحدود التونسية يحدها شمالا سوق أهراس ومن الشرق الجمهورية التونسية وجنوبا ولاية وادي سوف ومن الجنوب الغربي ولاية خنشلة ومن الشمال الغربي ولاية أم البواقي، كما تمتلك تبسة شريط حدودي مع الجمهورية التونسية يقدر بـ297 كلم ولها عشر بلديات حدودية (الونزة، المريج، عين الزرقة، الكويف، بكارية، الحويجبات، أم علي، صفصاف الوسرى، بئر العاتر، نقرين)[1]، وكل هذه البلديات بالإضافة إلى بلدية تبسة والماء الأبيض مر بها خطا موريس وشال[2] أو كانت ضمن نطاق المنطقة الحرام وبالتالي فقد زرعت بها كميات كبيرة من الألغام التي خلفت مئات الضحايا في هذه الولاية، وحسب مديرية المجاهدين لولاية تبسة فإن عدد الضحايا الذين لا يزالون على قيد الحياة إلى غاية كتابة هذه الأسطر ويتقاضون المنحة المخصصة لهم فهو 337 ضحية[3].

وحسب نتيجة الدراسة التي قام بها الأستاذ جمال قندل على عينة من ستين ملف لضحايا الألغام أخذت من ثلاث ولايات على الحدود الشرقية (تبسة، سوق أهراس، عنابة) وأربعة أخرى على الحدود الغربية (تلمسان، مغنية، النعامة، بشار)، فإن ولاية تبسة هي المنطقة التي سجلت أعلى نسبة من الإصابات بعد الاستقلال بالمقارنة مع المناطق الأخرى، حيث بلغ الفارق بين تبسة وعنابة وهما ولايتان في الجهة الشرقية نسبة 1.6%، ففي تبسة بلغت نسبة الإصابة 10%، أما في عنابة فبلغت 8.4%، أما الفارق بين تبسة وتلمسان أو النعامة وهما ولايتان في الجهة الغربية فإنه وصل إلى04%[4].

[1] الموقع الرسمي لولاية تبسة:http://wilaya-tebessa.dz، 2016/08/14، 10.30.

[2] انظر الى البقايا الشاهدة على مرور خط موريس على بعض المناطق من هذه الولاية في الملحقين(69)،(70).

[3] مديرية المجاهدين ولاية تبسة، مكتب ضحايا الألغام، تاريخ الزيارة: 2016/05/07، 9.00. أنظر قائمة الضحايا في الملحق رقم(71).

[4] جمال قندل: مرجع سابق، ص130.

أما فيما يخص أنواع الإصابات التي تعرض لها الضحايا فكانت مختلفة وهي كالتالي:

- الإعاقة البصرية (العمى).
- الإعاقة الحركية (إصابة رجل أو رجلين).
- الإعاقة اليدوية (إصابة يد أو يدين)
- الوفاة[1].

أما نسب الإصابة فتتراوح من 10% إلى 100%، وحسب آخر إحصاء قامت به مديرية المجاهدين لولاية تبسة في شهر ديسمبر 2016 فالنسب جاءت كالتالي:

الضحايا المصابين أثناء الثورة التحريرية والذين مازالوا على قيد الحياة والذين يتقاضون منحة الإعاقة

عدد المصابين المدنيين الأحياء	نسبة الإعاقة
02	%100
06	%85
02	%80
11	%75
04	%70
06	%65
18	%60
02	%55
10	%50
02	%45
12	%40
10	%30

[1] أنظر لصور بعض الضحايا في الملاحق من الملحق رقم 72 الى 81.

08	%25
19	%20
المجموع: 109 معطوب	

الضحايا المصابين بعد الاستقلال والذين مازالوا على قيد الحياة والذين يتقاضون منحة الإعاقة.

عدد المعطوبين الأحياء	نسبة الإعاقة
15	%100
03	%95
05	%90
09	%85
14	%80
34	%75
16	%70
68	%65
28	%60
08	%55
27	%50
05	%45
17	%40
13	%35
32	%30
06	%25
28	%20
المجموع:228 معطوب.	

الضحايا المصابين أثناء الثورة التحريرية المتوفين والذين كانوا يتقاضون منحة الإعاقة:

16 ضحية.

الضحايا المصابين بعد الاستقلال المتوفين والذين كانوا يتقاضون منحة الإعاقة:

38 ضحية[1].

هذه الأعداد التي سجلت فقط على مستوى مديرية المجاهدين بالاعتماد على الملفات التي تم تقديمها من قبل الضحايا على إثر قانون الاستفادة من المنحة الذي أقرته وزارة المجاهدين سنة1974[2]، فمن الاستقلال لهذا التاريخ هناك العديد من الضحايا قد ماتوا سواء أصيبوا أثناء الثورة أو بعد الاستقلال، وهناك ضحايا آخرين لم يقدموا ملفات استفادة وعددهم كبير، هذا بالنسبة للتعويض الذي منحته الدولة الجزائرية، أما من الناحية الفرنسية فقد يتساءل البعض هل كانت هناك تعويضات لضحايا الالغام من الجانب الفرنسي باعتبار أن الجيش الفرنسي هو المسؤول عن زراعة هذه الالغام، يمكننا الاجابة عن هذا السؤال من خلال أحد الكتب التي اصدرته وزارة الدفاع الفرنسية عام 2009 والمعنون بـ"

« Les Pension Militaire D'Invalidite et De Retraite en Algerie : Droits et Demarches »

فقد جاء في أحد فقراته سؤال لاحد ضحايا الالغام، وهو كتالي:" انا ضحية مدنية في حرب الجزائر بأي صفة اليوم أستطيع أن أطلب تعويضا عن الاضرار التي لحقت بي؟

فجاء رد وزارة الدفاع الفرنسية على هذا السؤال كالتالي:" آليات خاصة وضعت لاستفادة الضحايا المدنيين الجزائريين أثناء الحرب والذين قدموا طلبات قبل 05 جويلية 1962، هذه الاليات أعطت وسائل من أجل الحصول على منح الى غاية 31 ديسمبر 1968، ولا يمكن اليوم تقديم أي طلب في هذا الشأن نظرا لسقوط حق التعويض"[3].

---

[1] مديرية المجاهدين لولاية تبسة: مكتب ضحايا الألغام، مصدر سابق.

[2] حسيبة بولجنت: مرجع سابق.

[3] سليم غربي: الغام فرنسا...ضحايا الالغام التعويض المعلق، ج2، مرجع سابق.

وفي سؤال لضحية اخر جاء كالتالي" أنا ضحية تعرضت لأضرار مادية أثناء حرب التحرير هل أستطيع طلب التعويض من فرنسا اليوم"، كان رد وزارة الدفاع كالتالي:" لا لأن اتفاقيات إيفيان الموقعة بين فرنسا والجزائر تتنبئ بأن تعويضات هذه الاضرار هي من الاختصاص الحصري للدولة الجزائرية"[1].

اذا كان جواب وزارة الدفاع الفرنسية بأن فترة التعويضات قد انتهت في 1968، فقد يتساءل البعض عن مصير الضحايا الذي سقطوا بعد هذه السنة، وأيضا الذين لم يقدموا ملفات في تلك الفترة، هل يستطيعون مطالبة الدولة الفرنسية بتعويضهم أم لا؟

تذكر المحامية والناشطة الحقوقية" فاطمة الزهراء بن براهم" أنه في امكان الضحايا المطالبة بحقوقهم وفقا للقوانين والمعاهدات الدولية، فقد ذكر في معاهدة روما 1998/07/17 التي تتكلم عن المحكمة الجنائية الدولية أن هذه الجرائم لا تتقادم، وبالتالي يمكن المطالبة بالتعويضات في أي وقت[2].

ان جواب وزارة الدفاع الفرنسية على سؤال الضحية الاول يدفعنا الى طرح السؤال التالي:

لماذا لم تقم الدولة الجزائرية بجمع ملفات ضحايا الالغام وتقدمهم للدولة الفرنسية للاستفادة من المنحة، التي حددت فرنسا تاريخ الاستفادة منها في الفترة الممتدة من 1962 إلى 1968؟ أو على الأقل لماذا لم تعلم الدولة الجزائرية الضحايا لإرسال ملفاتهم لفرنسا للاستفادة من المنحة؟

1-من مطالب ضحايا الألغام:

وجد ضحايا الالغام الفرنسية في الجزائر انفسهم في وضعية حرجة نتيجة بتر اطرافهم، فمعظم الاعمال لا تتناسب وقدراتهم وبالتالي يضاف الى معاناتهم الجسدية معاناة نفسية نتيجة عدم مقدرتهم على العمل، خاصة امام المنحة الزهيدة التي تمنح لهم من طرف

---

[1] سليم غربي: الغام فرنسا...ضحايا الالغام التعويض المعلق، ج2، مرجع سابق.

[2] فاطمة الزهراء بن براهم: مداخلة في تحقيق متلفز " الغام فرنسا...ضحايا الالغام التعويض المعلق"، المرجع نفسه.

الدولة، فهي لا تتجاوز 12 ألف دينار شهريا للمعاقين بنسبة 100 بالمائة و2400 دينار لأدنى حد من النسبة 20 بالمائة، يضاف الى ذلك الحرمان من حق الطعن في نسبة العجز رغم مضاعفات الإعاقة مع تقدم العمر، لذا نجد هذه الفئة تطالب في كل مناسبة بقانون يحمي حقوقها وبطاقة مميزة لإعاقتها جراء الألغام الاستعمارية، إلى جانب رفع نسبة تشغيلها في المؤسسات العمومية والاقتصادية كما نصت على ذلك المواثيق الدولية، وحسب رئيس جمعية التضامن مع ضحايا الألغام "يوسف رفعي"، فإن غياب التكفل النفسي بالضحايا خلال العشريتين اللتين أعقبتا الاستقلال، أثر بشكل كبير على التكفل بهذه الفئة، وقد يكون وراء ذلك غياب المختصين في تلك الحقبة من الزمن، وهو الفراغ الذي سارعت الجمعية إلى التكفل به رغم فوات الأوان لبعض الفئات المصابة والمتقدمة في العمر، ولكنه ضرورة إلزامية طالما الخطر مازال قائما، فجندت متطوعين مختصين أسندت لهم هذه المهمة مع تدعيمهم بمساعدين اجتماعيين[1].

اختلفت المشاكل التي يعاني منها ضحايا الألغام في هذه الولاية والولايات الحدودية الأخرى، ونسوق في هذا الإطار بعض الشهادات التي تجعل من المعطوبين يعبرون عن معاناتهم بأنفسهم، حيث يروي مسعود والعربي من أبناء منطقة الكويف (تبسة)، جزءا من المعاناة فيقولان: "فقدنا أرجلنا وأصبنا بأمراض فتاكة نتيجة شظايا المتفجرات ضد الأفراد، التي أصابتهم في مراعي الغنم والأبقار التي تعرضت هي أيضا للموت"، ويضيف مسعود: "نعاني آلاما حادة في أجسامنا بعدما استقرت الشظايا في جسمي ونحن محرومون من الفحوص الطبية، لقد دخلنا طي النسيان، ماذا سنفعل بمصدر رزق لا يتجاوز الـ10 آلاف دينار الجوارب الخاصة والأحذية نستخدمها لسنوات، إن الملجأ الوحيد لنا هي أسواق الشيفون والملابس المستعملة، فأغلبية الأوقات تجدنا نتردد على هذه الفضاءات عند فتح (البالات)، عسانا نعثر على جوارب تليق بهذه الأرجل أو الأيدي الاصطناعية"، وعن قصته

[1] زرفاوي عبدالله وآخرون، "آن لفرنسا أن تنحني لحقائق التاريخ الألغام.. جريمة ضد الإنسانية مدفونة تحت الأرض"، جريدة الخبر: الثلاثاء 01 نوفمبر 2011.

مع الألغام، يقول الطاهر صالحي، 56 سنة، متزوج وأب لـ5 أطفال، "فقدت رجلي سنة 1967 في سن الطفولة بدوار ذراع الزناد، كنا نلعب وتقدمنا من منطقة خط شال، قيل لنا إنها كانت محل تطهير وتمشيط من الألغام، فحدث ما حدث، أنا الآن أعمل في موقف مؤجر مع 03 شركاء وأبنائي وأتقاضى 10 آلاف دينار من خزينة الدولة، مبلغ لا يفي نفقاتي العائلية، فما بالك بتكاليف الفحوص الطبية ولواحق الأطراف التي بترت في الانفجار[1].

أما علي سعود فيقول:" اصبت في 15 مارس 1965 في منطقة الخبنة-بئر العاتر- عندما كنت مارا قرب الارض التي مسحتها مدرعات وجرافات الجيش لأمارس نشاطي الفلاحي، فوقعت رجلي على لغم مضاد للأفراد فحدث ما حدث وقصت رجلي اليمنى، ومن يومها وانا اعاني خاصة مع المنحة الزهيدة التي منحت لي والمقدرة باثني عشر الف دينار جزائري والتي لا تفي بشيء نتيجة غلاء المعيشة خاصة وانه لدي سبعة أولاد، وقدمنا العديد من الشكاوي للمصالح للزيادة في هذه المنحة لكن لم نجد اذان صاغية" [2].

ومن أبرز الانشغالات المطروحة من طرف ضحايا الألغام في هذه الولاية المطالبة بمنحة إضافية بسبب غلاء المعيشة وضعف القدرة الشرائية وغيرها، ولكننا وجدنا بأن الزيادة اقتصرت على أرامل الضحايا وهذا بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ في 04 جويلية 2004م والصادرة عن وزارة المجاهدين، ومن المشاكل الأخرى التي تعترض ضحايا الألغام في هذه الولاية أن ملفات المعطوبين التي لم تصل نسبة إصابتهم 55% و60% في الفترة الأخيرة فإن أغلب الملفات التي ترفع لوزارة المجاهدين عن طريق المديرية ترفض وبالتالي يحرموا الكثير منهم من المنحة[3]

[1] زرفاوي عبدالله وآخرون: مرجع سابق.

[2] حوار مع المواطن علي سعود(ضحية لغم) بمنزله يوم 2016/05/10 على الساعة 10:00.

[3] نص شكوى لضحايا الألغام مدينة بئر العاتر- ولاية تبسة، 2005/05/22، انظر الملحق رقم(82).

المبحث الثالث: دور الدولة الجزائرية في نزع الألغام:

وجدت الجزائر نفسها أمام تحدي آخر بعد نيل الاستقلال وطرد المستعمر الفرنسي وهو مواجهة التركة الاستعمارية المتمثلة في حقول الألغام التي زرعت على طول الحدود الشرقية والغربية وفي مناطق أخرى حصدت الآلاف من الضحايا من موتى ومعوقين[1].

ولمواجهة هذه الحالة أصبح لزاما على الدولة الجزائرية أن تعمل على إزالة الألغام ومساعدة الضحايا والتوعية بمخاطر الألغام وتدمير الألغام البرية المخزونة، والأعمال المتعلقة بالألغام لا تقتصر على الألغام الأرضية فقط، فللذخائر غير المتفجرة تهديدا أكبر لسلامة الناس، فهذه الذخائر تشمل القنابل أو مدافع المورتار أو القنابل اليدوية أو الصواريخ أو الوسائل الأخرى التي لا تنفجر عند ارتطامها ولكنها تظل في حالة عدم استقرار ويمكن أن تؤدي إلى القتل إذا لمُست أو حُرِّكت[2].

وشرعت الجزائر في نزع ألغام الحقبة الاستعمارية بعد الاستقلال مباشرة وذلك تطبيقا لدستور 1963م في مادته العاشرة* الذي حث على مسح كل البقايا الاستعمارية[3].

---

[1] عمار جلال: مصدر سابق، ص85.

[2] رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي–مون بمناسبة اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام، 04أفريل 2009، أنظر الموقع الالكتروني:http://www.un.org، تاريخ الزيارة 2016/05/08، الساعة 10:30.

* المادة 10: تتمثل الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية في:

– صيانة الاستقلال الوطني وسلامة الأراضي الوطنية والوحدة الوطنية.

– ممارسة السلطة من طرف الشعب الذي يؤلف طليعته فلاحون وعمال ومثقفون ثوريون.

– تشييد ديمقراطية اشتراكية، ومقاومة استغلال الإنسان في جميع أشكاله، وضمان حق العمل ومجانية التعليم، وتصفية جميع بقايا الاستعمار.

– الدفاع عن الحرية واحترام كرامة الإنسان.

– مقاومة كل نوع من التمييز وخاصة التمييز العنصري والديني.

– السلام في العالم.

– استنكار التعذيب وكل مساس حسي أو معنوي بكيان الإنسان، أنظر دستور الجزائر 1963 على الموقع الالكتروني: www.algeriadroit.fb.bz.

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، الأربعاء 2014/10/22، أنظر الموقع الرسمي للوكالة https://www.icrc.org، بتاريخ: 2016/03/14، الساعة 22:15.

وأسندت هذه المهمة إلى الجيش الوطني الشعبي، حيث أنشئت الدولة الجزائرية بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي فيلقين للقيام بعملية نزع الألغام المزروعة على طول الحدود مع تونس والمغرب[1]، وذلك بعد الصفقة التي عقدتها وزارة الأشغال العمومية لمدة سنتين(02) مع مؤسسة إيطالية لتطهير بعض المناطق الملغمة والتي تبين أنها غير مجدية حسب وصف العقيد أحسن غرابي[2]، واستغرقت المرحلة الأولى لعملية نزع الألغام 25 سنة من 1963م إلى 1988م وكانت حصيلتها القضاء على حوالي ثمانية ملايين لغم مضاد للأفراد وتطهير أكثر من 50.000 هكتار من الأراضي[3]، واعترض الجيش الجزائري صعوبات كثيرة في هذه المرحلة والتي عبر عنها الضابط "زاهر بشير" والذي كان من بين الذين شاركوا في عملية نزع الألغام، قائلا:" كانت عملية شاقة جدا ومتعبة، حيث كانت تتم بوسائل تقليدية نسبيا، مجرد أجهزة للكشف عن المعادن، وكان الجنود تقريبا لا يرتدون البزات الواقية المعروفة الآن.."[4]، هذا بالإضافة إلى عدم توفر مخططات تسجيل الألغام، وكذا صعوبة التضاريس لاسيما بالمناطق الغابية، ويقول أيضا الضابط زاهر بشير:" كنا في أعضاء كتيبة هندسة مع خبراء من الاتحاد السوفياتي، وقد قتل في أثناء عملنا 05 عسكريين جزائريين في 04 أعوام وأصيب 06 آخرون بإعاقات نتيجة انفجار الألغام أثناء نزعها التي كانت تتم بوسائل بسيطة في ذلك الحين"، ونظرا لعدم تقديم فرنسا في هذه المرحلة خرائط مواقع الألغام فقد استعان الجيش بالعمال الجزائريين الذين سخرهم الجيش الفرنسي لإقامة خطي موريس وشال[5].

---

[1] الجزائر شرعت في نزع ألغام الحقبة الاستعمارية والتكفل بالضحايا بعد الاستقلال، 2014/10/22، أنظر الموقع الالكتروني www.elmihwar.com، 2016/05/08، 22.00.

[2] حسيبة بولجنت: الجزائر بلد خال من الألغام في 2017م، جريدة الوقت 2016/05/08، أنظر الموقع الإلكتروني للجريدة http://www.wakteldjazair.com بتاريخ: 2016/08/18، الساعة 12:00.

[3]: المرجع نفسه.

[4] قناة الجزائر: رحل الاستعمار الفرنسي وبقيت ألغامه تحصد الضحايا، أنظر الموقع: http://www.Algeriachannel.net، بتاريخ: 2016/11/11، الساعة21:55.

[5] المرجع نفسه.

وقد توقفت عملية نزع الألغام نتيجة الأحداث التي مرت بها الجزائر من الأزمة الاقتصادية إلى ما سمي "بالعشرية السوداء"، وانطلقت المرحلة الثانية لعملية نزع الألغام بعد مصادقة الجزائر على اتفاقية "أوتاوا" المتعلقة بحظر الألغام المضادة للأفراد، وبهذا التزمت الجزائر في أجل عشرة سنوات بالقضاء على الألغام المضادة للأفراد، وتم تمديد هذا الأجل إلى خمسة سنوات إضافية بطلب من الجزائر حيث تقدمت الدولة الجزائرية ببرنامج تنفيذي (2012–2017م) وتم المصادقة عليه من قبل مجلس الدول المشاركة في الاتفاقية وذلك في شهر ديسمبر 2011[1].

لقد تم خلال المرحلة الأولى تمكن الجيش الوطني الشعبي من اكتشاف وتدمير 7.819.120 لغما مضادا للأفراد، كما تم في الفترة من 24 نوفمبر 2004م إلى 28 فيفري 2015م اكتشاف وتدمير 950.892 لغما مضادا للأفراد، وبذلك تم تحرير 8.018.102 هكتارا من الأراضي وكمجموع للمرحلة الأولى والثانية تم تطهير حوالي 58.024.102 هكتارا من الأراضي[2].

بدأت المرحلة الثانية لعملية نزع الألغام بعد مصادقة الجزائر على اتفاقية "أوتاوا" المتعلقة بخطر الألغام المضادة للأفراد، إذ تعهدت بأن تدمر جميع الألغام المضادة للأفراد أو تكفل تدميرها وفقا للأحكام هذه الاتفاقية، وأيضا تعهدت بألا تقوم تحت أي ظرف من الظروف:

– باستعمال الألغام المضادة للأفراد.

– باستحداث أو إنتاج الألغام المضادة للأفراد أو حيازتها بأي طريقة أخرى، أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها إلى أي كان، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

---

[1] حسيبة بولجنت: الجزائر بلد خال من الألغام في 2017م، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

وبهذا التزمت الجزائر بالقضاء على الألغام المضادة للأفراد في أجل قدره عشرة سنوات، لكنه مدد بطلب من الدولة الجزائرية كما أشرنا إلى2017للقضاء نهائيا على هذه المشكلة[1].

*** اتفاقية أوتاوا ومدى التزام الدولة الجزائرية بمقرراتها:**

الاسم الرسمي لهذه المعاهدة هو "اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير هذه الألغام"، وأقرت في أوسلو (النرويج) في 18 سبتمبر/أيلول 1997، وفتح الباب للتوقيع عليها في أوتاوا(كندا) في ديسمبر/كانون الأول 1997، ثم دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أول مارس/آذار 1999 بعد وصول عدد الدول المصادقة عليها إلى أربعين دولة[2].

ونظرا لتنامي اشمئزاز الرأي العام العالمي من الآثار المدمرة للألغام المضادة للأفراد على المدنيين باشرت الحكومات عام 1996 وبقيادة كندا عملية أدت بعد عام واحد إلى إقرار اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد "اتفاقية أوتاوا" والتي تمخضت عن مفاوضات قادها تحالف قوي وغير عادي اشتركت فيه حكومات، والأمم المتحدة، ومنظمات دولية مثل: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وما يزيد عن 1400 منظمة غير حكومية من خلال شبكة معروفة باسم الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، وقد حصلت الحملة الدولية لحظر الألغام المضادة للأفراد ومنسقتها "جودي ويليامز" على جائزة نوبل للسلام عام 1997 لجهودها في شن حملة من أجل حظر الألغام المضادة للأفراد[3].

---

[1] http://www.wakteldjazair.com بتاريخ: 2016/08/18، الساعة 12:00.

[2] اللجنة الدولية للصليب الأحمر : مرجع سابق.

[3] هيئة الأمم المتحدة، قسم المعاهدات والاتفاقيات على الرابط التالي:http://www.un.org، 2015/11/13، 22.00.

وتفرض الاتفاقية حظرا شاملا على الألغام المضادة للأفراد، وهي تحظر استعمال وتخزين وإنتاج وتطوير ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتقضي بتدمير هذه الألغام، سواء أكانت مخزنة أم مزروعة في الأرض[1]، و كل دولة طرف في اتفاقية أوتاوا أن تقوم بـ:

- تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد في خلال أربع سنوات.

- تطهير جميع مناطق الألغام الموجودة تحت سيادتها أو سيطرتها في خلال عشر سنوات، وفي هذه الأثناء، اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إبعاد المدنيين فعلاً عن تلك المناطق بما في ذلك عبر تنفيذ برامج للتوعية بخطر الألغام.

- مساعدة ضحايا الألغام بتقديم الرعاية وإعادة التأهيل، بما في ذلك مساعدتهم على إعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

إضافة إلى ذلك على كل دولة طرف أن تقوم بما يلي من أجل ضمان امتثالها لأحكام الاتفاقية:

- محاكمة ومعاقبة الأشخاص المشاركين في أنشطة تحظرها الاتفاقية.

- تقديم تقارير سنوية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تعرض الخطوات التي اتبعتها الدولة الطرف لتنفيذ الاتفاقية[2].

- العمل مع دول أطراف أخرى من أجل تسهيل الامتثال للاتفاقية، بما في ذلك تسهيل عمل بعثات تقصي الحقائق في جمع المعلومات عن المسائل المتعلقة بالامتثال للاتفاقية وفقاً لما هو مطلوب

*** النتائج التي حققتها اتفاقية أوتاوا:**

حسب التقرير الذي أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنشور في2007/08/15 والذي تم إعداده استنادا إلى تقرير مراقبة الألغام الأرضية لعام 2006، والذي جاء فيه أنه منذ أن دخول اتفاقية أوتاوا حيز التنفيذ في الأول من مارس/آذار 1999،

[1] لا تحظر الاتفاقية الألغام المصممة لتنفجر لدى وجود مركبة أو اقترابها منها أو ملامستها (أي الألغام المضادة للمركبات والألغام المضادة للدبابات)، كما لا تحظر الأجهزة المتفجرة التي يتم التحكم فيها عن بعد.

[2] اللجنة الدولية للصليب الأحمر : مرجع سابق.

لوحظ تقدم ملموس نحو تحقيق أهداف هذه الاتفاقية، حيث انخفض استعمال الألغام المضادة للأفراد منذ اعتماد الاتفاقية انخفاضاً كبيراً، وجاء في تقرير مراقب الألغام الأرضية لعام 2006 أن ثلاث دول فقط استعملت الألغام المضادة للأفراد منذ شهر ماي2005، كما ورد أيضا أن عددا من الجماعات المسلحة من غير الدول استعملت الألغام وبكميات أقل مقارنة بالعام الماضي.

أيضا انخفض إنتاج الألغام المضادة للأفراد انخفاضاً ملحوظاً، فمن بين 50 دولة من الدول التي كانت تنتج الألغام المضادة للأفراد، أصبحت الآن 33 دولة أطرافا في الاتفاقية، كما توقفت عملياً التجارة العالمية المشروعة للألغام، فغالبية الدول التي ليست طرفا في الاتفاقية وتمتلك ألغاما مضادة للأفراد (مثل الصين وجمهورية كوريا وبولندا وروسيا وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية) تطبق وقفاً اختيارياً لعمليات التصدير والنقل.

دمرت الدول الأطراف ما يقرب من 40 مليون لغم مضاد للأفراد. ويبلغ مجموع عدد الدول الأطراف التي لم تعد تمتلك مخزوناً من الألغام المضادة للأفراد 143 دولة، كما أن جميع الدول تقريبا التي وصلت إلى الموعد المحدد لتدمير مخزونها قد أبلغت عن انتهاء تنفيذ برامج التدمير التي وضعتها، الأمر الذي يمثل معدلاً ممتازاً من الامتثال للاتفاقية، وانتهت 07 دول من عمليات إزالة الألغام، بينما أبلغت 45 دولة أخرى عن استمرار وجود مناطق ملوثة بحاجة لتطهيرها من الألغام، وتشهد الغالبية العظمى من هذه الدول حاليا عمليات كبيرة لإزالة الألغام، كما خصصت الدول بين عامي 1992 و2005 مبلغ 2,9 بليون دولار أمريكي لصالح عمليات إزالة الألغام وتدمير المخزون منها ومساعدة الضحايا والاضطلاع بأنشطة أخرى تتعلق بالألغام[1].

والأهم من ذلك أن عدد الضحايا الجدد للألغام قد انخفض، ولاحظت اللجنة الدولية أن عدد الضحايا الجدد الذين يسقطون سنويا من جراء الألغام قد انخفض بشكل ملحوظ

---

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر: مرجع سابق.

وأحياناً سقط إلى الثلثين أو أكثر في الأماكن التي تحترم فيها وتنفذ معايير الاتفاقية ومتطلباتها.

غير أن الطريق لا يزال طويلا أمام إنهاء الأزمة الناشئة عن الألغام الأرضية، فالملايين من الألغام المضادة للأفراد لا تزال تهدد السكان في العالم وتؤدي إلى سقوط آلاف الضحايا الجدد سنوياً وإفقار المجتمعات المحلية، ولا تزال هناك رقع شاسعة من الأراضي الخصبة التي لا يمكن استعمالها بسبب وجود ألغام مضادة للأفراد، وينبغي إقناع الدول التي لم تنضم بعد للاتفاقية ولديها مخزونات كبيرة من الألغام الأرضية بالانضمام إلى الاتفاقية، فالتخلص من عالم الألغام الأرضية والاعتناء بضحايا الألغام طوال حياتهم يتطلب التزام الجميع على المدى الطويل.

وعلى الرغم من تجريم استعمال الألغام المضادة للأفراد، لن تتحقق أهداف هذه الاتفاقية التاريخية والفريدة من نوعها إلا عندما تصبح جميع دول العالم أطرافاً فيها.

*** مدى التزام الدولة الجزائرية بالاتفاقية:**

في إطار الحملة الدولية لنزع الألغام ضد الأفراد والجماعات، تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، وتطبيقا لاتفاقية "أوتاوا" بكندا المتعلقة بهذا الشأن والهادفة إلى "صفر ألغام مع صفر ضحايا" مع نهاية 2012، شرعت الجزائر مبكرا في تطبيق هذا المخطط بنحو 06 أشهر قبل اعتماده دوليا، وانطلقت عملية نزع الألغام من قبل وحدات مختصة للجيش الشعبي الوطني مع نهاية 2007، ومست العملية إلى غاية نهاية أوت الماضي 06 بلديات بولاية الطارف، استهدفت خط شال في جزئه الشمالي.

ووقعت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 03 ديسمبر 1997م في بادئ الأمر على اتفاقية أوتاوا، وصادقت عليها في 17 ديسمبر 2000م، وأنشأ رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في 08 ماي 2003م نقطة مركزية تحت اسم الهيئة الوزارية المشتركة لتنفيذ الاتفاقية حول منع استعمال، تخزين، إنتاج وتحويل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها[1].

---

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر : مرجع سابق.

وفي 07 جويلية 2003م، أصدر وزير الدفاع الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تعليمة متعلقة بالاحتفاظ بالألغام المضادة للأفراد وتدميرها.

في أفريل 2003م، قدمت حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تقريرها الابتدائي طبقا للمادة 07[1] من اتفاقية حول منع استعمال، تخزين، إنتاج وتحويل الألغام المضادة للأفراد وحول التدمير.

---

[1] المادة 07: عنوانها "تدابير الشفافية" وهي كالتالي:

– تقدم كل دولة طرف إلى الأمين العام للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن عمليا، وعلى أي حال في موعد لا يتجاوز 180يوما بعد بدأ نفاذ هذه الاتفاقية حيز النفاذ لتلك الدولة الطرف تقريرا عن:

أ) تدابير التنفيذ الوطني المشار إليه في المادة 09.

ب) المجموع الكلي لمخزون الألغام المضادة للأفراد التي تملكها أو تحوزها، أو تخضع لولايتها أو سيطرتها، ويشتمل على تفصيل لنوع وكمية الألغام المضادة للأفراد المخزونة، وإن أمكن أرقام مجموعات كل نوع منها.

ج) وإلى الحد الممكن مواقع كل المناطق المزروعة بالألغام الخاضعة لولايتها أو سيطرتها التي تحتوي أو يشتبه في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد، على أن تشتمل أكبر قدر ممكن من التفاصيل فيما يتعلق بنوع وكمية كل نوع من الألغام المضادة للأفراد في كل منطقة مزروعة بالألغام ومتى تم زرعها.

د) وأنواع وكميات وإن أمكن أرقام المجموعات كل الألغام المضادة للأفراد المحتفظة بها أو المنقولة لغرض تطوير تقنيات الكشف عن الألغام أو إزالتها أو تدميرها أو التدريب عليها أو المنقولة لغرض التدمير وكذلك المؤسسات التي أذنت لها إحدى الدول الأطراف بالاحتفاظ بالألغام المضادة للأفراد أو نقلها وفقا للمادة 02.

هـ) وحالة برامج تحويل مرافق إنتاج الألغام المضادة للأفراد إلى نشاط آخر أو إلغاء تكليفها بذلك الإنتاج.

و) وحالة برامج تدمير الألغام المضادة للإفراد وفقا للمادتين 04 و05 بما في ذلك تفاصيل الأساليب التي تستخدم في التدمير ومكان كل موقع تدمير ومعايير السلامة والمعايير البيئية المطبقة التي يتعين مراعاتها.

ز) وأنواع وكميات الألغام المضادة للأفراد المدمرة بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة إلى تلك الدولة الطرف تشتمل على تفصيل لكمية كل نوع من الألغام المضادة للأفراد التي تم تدميرها وفقا للمادتين 04 و05 على التوالي ومعها إن أمكن أرقام مجموعات كل نوع من الألغام المضادة للأفراد في حالة التدمير وفقا للمادة 04.

ح) والخصائص التقنية لكل نوع من الألغام المضادة للأفراد المنتجة إلى الحد المعروف عنها وتلك التي تملكها أو تحوزها حاليا الدولة الطرف مع العمل إلى الحد المعقول على إيراد فئات المعلومات التي قد تسهل التعرف على الألغام المضادة للأفراد وإزالتها وتشمل هذه المعلومات كحد أدنى قياسات الحجم وتوصيلات كبسولة التفجير والمحتوى من المواد المتفجرة والمحتوى المعدني وصورا فوتوغرافية ملونة وغير ذلك من المعلومات التي تسهل إزالة الألغام.

ط) والتدابير المتخذة لإصدار إنذار فوري وفعال للسكان بالنسبة إلى جميع المناطق المحددة بموجب الفقرة 02 من المادة 05.

2– تقديم الدول الأطراف سنويا استكمالا للمعلومات المقدمة وفقا لهذه المادة يغطي السنة التقويمية السابقة ويبلغ إلى الأمين العام للأمم المتحدة في موعد لا يتجاوز 20 نيسان/ أفريل من كل عام، ويحيل الأمين العام للأمم المتحدة كل ما

في أفريل 2004م، قدمت حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تقريرها لسنة 2004م[1]، وحسب مصدر عسكري مسؤول فإن ذات العملية وفي 170 موقع بعد مسح مساحة 120 كلم مربع، مكنت من نزع 14041 لغم ضد الأفراد و594 لغم ضد الجماعات و578 لغم مضيء، يضاف إلى ذلك أكثر من 500 لغم من كلا النوعين، تم نزعها بعد اكتشافها في مشاريع الأشغال العمومية المنجزة داخل أو في حزام خطي شال وموريس.

ونظرا لصعوبة هذه المهمة المحفوفة بالمخاطر في الطارف، كما هو الشأن لولايتي الجوار قالمة وسوق أهراس، بحكم التضاريس الجبلية الصعبة بأدغال غاباتها ومنحدراتها وقمم جبالها ووديانها، فإن الحملة الدولية لنزع الألغام قد تقتنع في منتدياتها القادمة بضرورة تمديد مخططها إلى 05 سنوات إضافية، خاصة أن نفس الصعوبات مازالت مطروحة في دول أخرى من العالم.

*** مشاركة الجزائر في المؤتمرات الاستعراضية للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام:**

1-المؤتمر الاستعراضي الأول بنيروبي من 29 نوفمبر إلى 03 ديسمبر 2004:

شاركت الجزائر في هذا المؤتمر ضمن 109 دولة عضو و05 دول بصفة مراقب،و20 دولة أخرى غير أطراف في الاتفاقية بالإضافة إلى منظمات إقليمية ودولية، ومن بين القرارات التي اتخذت من طرف الدول الأطراف في الجلسة الختامية فيما يتعلق بالجزائر هو تكليف الجزائر إلى جانب السويد كرئيسان للجنة الدائمة إلى حين انتهاء الاجتماع التالي للدول الأطراف في قسم إزالة الألغام والتوعية من بخطرها وتكنولوجيات العمل المتعلقة بها[2].

يتلقاه من هذه التقارير إلى الدول الأطراف. أنظر: اتفاقية حظر واستعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، اتفاقية أوتاوا 1997 .

[1] موقع وزارة الدفاع الوطني الجزائري www.mdn.dz، بتاريخ: 2016/08/18، الساعة 9:00.

[2] Convention on the Prohibition of the Use, Stockpiling, Production and Transfer of Anti–Personnel Mines and on Their Destruction, APLC/CONF/05/2004,09/04/2005,p10.

وكانت الجزائر في هذا المؤتمر من بين الـ69 دولة طرف أفادت وفقا للمادة السابعة من الاتفاقية بأنها تمتلك مخزونات ألغام مضادة للأفراد عندما دخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة إليها[1].

وحدد في هذا اللقاء تاريخ 2008/04/01 كأخر اجل للإكمال الجزائر و11 دولة أخرى لبرامجها المتعلقة بتدمير الألغام المضادة للأفراد، بما أن الجزائر قد أبلغت عن المناطق الخاضعة لولايتها أو سيطرتها والتي تحتوي أو يشتبه في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد فقد تحتم عليها أن تفي بالالتزامات الواردة في المادة 05 وما يتصل بها من شروط تقديم التقارير.

كما أبلغت الجزائر بشكل طوعي هي و73 دولة طرف عن الألغام المضادة للأفراد التي احتفظت بها أو نقلتها لأغراض استحداث تقنيات الكشف عن الألغام أو إزالتها أو تدميرها والتدريب على استخدام هذه التقنيات، وفي إطار تقديم كل دولة طرف تقرير عن الوضعية في هذه الدولة، علما أن الجزائر صادقت على الاتفاقية في(09 أكتوبر 2001) وبدأ تنفيذها في (01 أفريل 2002)[2].

وقدمت الجزائر موجز من المعلومات بشأن الوفاء بالالتزامات المحددة في المادة 05 من الاتفاقية حيث جاء فيه:"إن المناطق الملغومة الموروثة عن الفترة الاستعمارية تقع على الحدود الجزائرية الشرقية مع تونس، وعلى حدودها الغربية مع المغرب، وتغطي هذه المناطق 56760 هكتارا ويوجد فيها 3064180 لغما مضادا للأفراد، إضافة إلى ذلك هناك بعض المناطق في الشمال يشتبه في أنها مزروعة بالألغام، وفيما يخص الخطط والبرامج فقد صرحت بأنها تعكف على صياغة برنامجها الوطني لإزالة الألغام، وفيما يخص التقدم المحرز في تطهير المناطق الملغومة فقد صرحت خلال 25 سنة من العمل على إزالة الألغام تم تدمير 7819120 لغما على امتداد 1482 كيلومتر، وتم تطهير مساحات

---

[1] APLC/CONF/05/2004,09/04/2005, Op.cit, p17.

[2] Ibid,p21, p51.

مجموعها 50006 هكتار، أي ما نسبته 58% من مجموع المناطق الملغومة في الجزائر، ووضعت علامات حول المناطق المتأثرة بالألغام[1].

أما فيما يخص التقارير المقدمة وفقا للمادة 07 من الاتفاقية فإن الجزائر لم تقدم تقريرها سنة 2002، فيما قدمت تقريرا سنة 2003 و2004[2].

أبلغت الجزائر عن احتفاظها بألغام مضادة للأفراد لأسباب مسموحة بموجب المادة 03 من الاتفاقية سنة 2003 عن 15030 لغما، وعينت من المقررين للجان الدائمة في الفترة الممتدة بين 2003و2004 إلى جانب السويد[3].

2- المؤتمر الاستعراضي الثاني بكرتاخينا دي انديساس(كولومبيا) من 30 نوفمبر إلى 04 ديسمبر2009:

شاركت الجزائر في هذا المؤتمر ضمن 108 دولة طرف و20 دولة بصفة مراقب بالإضافة إلى منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية وكيانات ومنظمات غير حكومية[4]، وأبلغت الجزائر في هذا المؤتمر عن 5676 هكتارا لا تزال تحت المعالجة وبأنه لازال عليها إتمام تنفيذ التزامها بتدمير أو كفالة تدمير كل الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة[5]، وفي إطار التكفل بضحايا الألغام فقد اتفقت الدول الأطراف على أن مساعدة الضحايا تشمل العمل على ستة مجالات وهي:

- جمع البيانات لفهم نطاق التحديات القائمة، والرعاية الطبية الطارئة والمستمرة، وإعادة التأهيل الجسدي والدعم النفسي، وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، ووضع القوانين والسياسات العامة المناسبة واعتمادها وتنفيذها، وشددت الدول المشاركة على أهمية الدعم

---

[1] APLC/CONF/05/2004,09/04/2005, Op.cit, p57.

[1] Ibid,p84.

[1] Ibid,p96.

[1] Convention on the Prohibition of the Use, Stockpiling, Production and Transfer of Anti-Personnel Mines and on Their Destruction, APLC/CONF/2009/09,17/06/2010, Op.cit, p05.

[1]Ibid,p48.

النفسي وتمكين الناجين من العيش الكريم والمشاركة مشاركة كاملة في جميع مناحي الحياة[1]، وأفادت الجزائر أيضا في هذا المؤتمر هي و75 دولة أخرى طرف بأنها تحتفظ بألغام مضادة للأفراد لأغراض تجيزها المادة 03 من الاتفاقية وجاءت كالتالي:[2]

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
6000	1503	1503	1503	1503	/	1503	/	/	/	/

وفيما يخص التقدم المحرز في تنفيذ المادة 05 من الاتفاقية فقد كان كالتالي:[3]

- أبلغت الجزائر في 2005 عن وجود أرض مساحتها 5676 كيلومتر مربع تحتوي على 3064180 لغما مضادا للأفراد.
- كما أبلغت في عام 2009 عن تطهير أرض مساحتها 3212 كيلومتر مربع من الألغام وتم تسليمها بعد تدمير 379243 لغما.
- تم تحديد تاريخ أفريل 2012 كموعد نهائي لتنفيذ الفقرة "01" من المادة 05.
- في إطار الاستفادة من الموارد الدولية المتأتية لدعم الجهود الوطنية لتنفيذ المادة 05 في الفترة بين 2004–2008 فقد تحصلت الجزائر على:
  - 128346 دولارا أمريكيا سنة 2005.
  - 253546 دولارا أمريكيا سنة 2006.
  - 740548 دولارا أمريكيا سنة 2007.

أي ما مجموعه 1122440 دولارا أمريكيا[4].

---

[1] APLC/CONF/2009/09,17/06/2010, Op.cit, p61.

[1] Ibid,p137,p148.

[1]Ibid,p128,p132.

[1]Ibid, p135.

كما استفادت الجزائر أيضا من الأموال الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام المتأتية من الصندوق الإستئماني لمنع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2008 حيث استفادت من:

- 247603 دولارا أمريكيا سنة 2007.
- 57150 دولارا أمريكيا سنة 2008.

أي ما مجموعه 304753 أمريكيا[1].

* **أنواع الألغام التي تم اكتشافها من طرف الجيش الوطني الشعبي:**

* **لغم وثاب مضاد للأفراد يشتغل بالضغط و/أو الجذب:**

- **الأبعاد:**
- القطر: 75 مم.
- الارتفاع: 176 مم.
- الجذب اللازم لتشغيل المفجر 03 كلغ.
- الضغط اللازم لتشغيل المفجر 09 كلغ.
- الوزن الإجمالي: 2,64 كلغ.
- التأثير: قاتل بواسطة (Polyonblage) حتى مسافة 23 متر –خطير حتى مسافة 40 متر.

* **لغم مضاد للأفراد وثاب يتميز بالشكل الدائري لزواياه العلوية:**

- **الأبعاد**
- القطر: 140 مم.
- الارتفاع: 91 مم.
- المفجر من نوع (MUV) بوزن 02 إلى 05 كلغ.
- علو اشتعال اللغم: 06 إلى 08 متر.

---

[1] APLC/CONF/2009/09,17/06/2010, Op.cit, p137.

- المفعول: قاتل بواسطة (Polyonblage) حتى مسافة 15 مترا – خطير إلى مسافة 50 متر[1].

*** GLD 115:**

- **الأبعاد**
- الطول: 71 مم.
- العرض: 53,6 مم
- الارتفاع: 30 ملم.
- الوزن الإجمالي: 98 غرام.
- التأثير: جروح.

*** P M N ألغام مضادة للأفراد ذات شكل أسطواني تحتوي على صفيحة ضغط مغطاة بمطاط مرن ذو لون أسود، أبيض أو أخضر:**

- **الأبعاد**
- القطر: 112 مم.
- الارتفاع: 55 مم.
- الضغط اللازم لتشغيل المفجرين 08 و25كلغ.
- الوزن الإجمالي: 580 غرام.
- التأثير: يؤدي إلى بتر العضو الذي شغلها[2].

*** PMA-1 لغم مضاد للأفراد يشتغل بالضغط، ذو شكل متوازي مستطيلات، له أربة (Nervures) بارزة على الغطاء:**

- **الأبعاد**
- الطول: 145 مم.

---

[1] وزارة الدفاع الوطني الجزائري: مصدر سابق.

[2] المصدر نفسه.

- العرض: 70 مم.
- الارتفاع: 40 مم.
- الضغط الكافي للإشتغال من 03 إلى 15 كلغ.
- الوزن الإجمالي: 400 غرام.
- التأثير : يؤدي إلى بتر العضو الذي يفجرها.

*** PMD-M6 لغم مضاد للأفراد يشتغل بالضغط على شكل متوازي مستطيلات ذو غطاء بوصلة:**

- الأبعاد

- الطول: 196 مم.
- العرض: 87 مم.
- الارتفاع: 50 مم.
- الضغط اللازم لإشتغال المفجر (MUV2) أو (M2) ما بين 01 إلى 10 كلغ.
- الوزن الإجمالي: 500 غرام.
- التأثير: يؤدي إلى بتر العضو الذي شغلها[1].

*** PMD-6 لغم مضاد للأفراد يشتغل بالضغط على شكل متوازي مستطيلات ذو غطاء بوصلة:**

- الأبعاد:

- الطول: 190 مم.
- العرض: 90 مم.
- الارتفاع: 50 مم.
- الضغط اللازم لاشتغال المفجر من نوع (MUV) ما بين 01 إلى 10 كلغ.
- الوزن الإجمالي: 500 غرام.

---

[1] وزارة الدفاع الوطني الجزائري: مصدر سابق.

- التأثير: يؤدي إلى بتر العضو الذي شغلها.

*** PMR-2A يتميز هذا اللغم بتسع (09) حلقات ذات انفجار أنفي يصنع مادة من مادة خليطة سوداء اللون:**

- الأبعاد:

- القطر: 66 مم.
- الارتفاع: 132 مم.
- التأثير: حتى 30 متر - خطير حتى مسافة 100 متر قاتل بواسطة. (Polyonblage).

*** GLD 125:**

- الأبعاد:

- القطر: 52 مم.
- الارتفاع: 96 مم.
- الوزن الإجمالي: 600 غرام.
- القوة: المدى الفعال الأقصى حتى 07 متر.
- التأثير: جروح.

*** POMZ 2M:**

- الأبعاد:

- القطر: 60 مم؛
- الارتفاع: 105 مم.
- الوزن الإجمالي: 1,7 كلغ.
- القوة: المدى الفعال الأقصى حتى 7 متر.
- التأثير: قاتلة بين 10 و20 م- خطيرة إلى 50م[1].

---

[1] وزارة الدفاع الوطني الجزائري: مصدر سابق.

***الانتهاء من عمليات نزع الألغام الفرنسية على الحدود الجزائرية :**

تم يوم الأربعاء الموافق لـ 25 جانفي2017 الإعلان عن انتهاء عمليات كشف وتدمير الألغام التي خلفها الاستعمار الفرنسي في الجزائر من قبل قائد عمليات نزع الألغام في وزارة الدفاع الجزائرية العقيد أحسن غرابي ، حيث صرح هذا الأخير في مؤتمر صحفي قائلا "إن جهود نزع الألغام التي استمرت لأكثر من 50 سنة من الجهود المتواصلة والعمل الميداني لنزع الألغام، سمحت بتدمير ما يقارب8.5 مليون لغم كانت مزروعة على طول الشريط الحدودي، الشرقي بين الجزائر وتونس، والغربي بين الجزائر والمغرب"، وأكد العقيد غرابي أن هذه العمليات سمحت أيضا بتطهير42 مليون هكتار من الأراضي في المناطق الحدودية التي سيعاد استغلالها في الزراعة والأنشطة الاقتصادية والتنمية المحلية، بعدما ظلت لعقود ممنوعة من الاستغلال بسبب الألغام المزروعة فيها، وتعود هذه الألغام إلى فترة الاستعمار الفرنسي، حيث أقامت فرنسا أسلاك شائكة وحقول من الألغام على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية في الفترة بين 1956 و1962، لمنع تسلل الثوار الجزائريين وإدخال السلاح والذخيرة من تونس والمغرب.. [1]

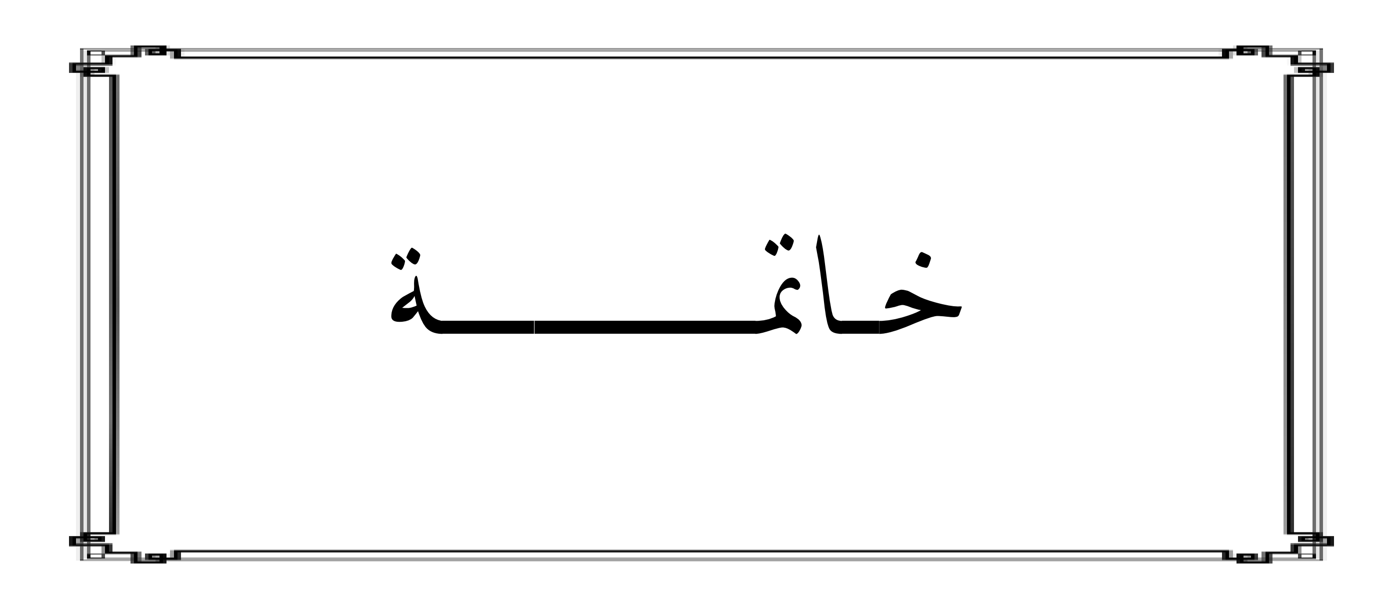
وقال العقيد أحسن غرابي ، إن عمليات تدمير الألغام على الشريطين الحدوديين جرت في ظروف صعبة جداً، وفي مقدمتها تأثير الأحوال الجوية، وصعوبة التضاريس وكثافة الغابات والأحراش بالإضافة إلى زوال معالم الخطوط الملغمة، مشيرا إلى أن هذه الألغام الموروثة عن الحقبة الاستعمارية حصدت أرواحا بريئة وآلاف الضحايا المعطوبين على طول الشريطين الحدوديين الشرقي والغربي سواء خلال الفترة الاستعمارية أو بعد الاستقلال

وقتلت هذه الألغام في الجزائر أكثر من خمسة آلاف ضحية منذ الاستقلال في يوليو/ تموز 1962، إضافة إلى عدد كبير من المعطوبين والمعاقين بسبب انفجارها[2].

---

[1] انظر الموقع الالكتروني: https://arabic-sputniknews.com، بتاريخ 2017/01/25، 22:00. وللمزيد من التفاصيل انظر أيضا: https://m.elbilad.net.

[2] المرجع نفسه.


خاتمة

خاتمة:

من خلال ما سبق توصلت إلى التالي:

- شهدت المنطقة الأولى "الأوراس" انطلاقة قوية للثورة كانت نتيجة تنظيم وتأطير جيدين ومجهودات كبيرة بذلها كل من قائد المنطقة مصطفى بن بولعيد ونوابه الثلاث شيحاني بشير، عباس لغرور وعاجل عجول، الشيء الذي أدى إلى الانتشار الواسع والسريع للثورة بالمنطقة، هذا إضافة إلى الدور الذي لعبته التضاريس الصعبة للمنطقة التي عطلت بشكل كبير تقدم القوات الفرنسية خاصة في الأيام الأولى للثورة.

- إن العمليات النوعية التي قام بها مجاهدو منطقة الأوراس رغم المشاكل التي عانت منها المنطقة كانت وراء التواجد الكبير للقوات الفرنسية لدفن التمرد أين ولد، والشيء الذي أدى إلى التعجيل في الشروع في سياسة التطويق التي بدأت بالتهجير القسري لسكان جبال الأوراس منذ الأسابيع الأولى لاندلاع الثورة الذين اتهمتهم بدعم الثوار والتي لم تستطع السيطرة عليهم وبالتالي بدأت في "سياسة التجميع".

- بعد فشل الإجراءات المختلفة التي استعملتها السلطات الاستعمارية الفرنسية للقضاء على الثورة في المنطقة الأولى والمناطق الأخرى، وفشلها في السيطرة على النشاط الثوري المتنامي، وإدراكها للخطر الذي كانت تشكله الحدود كمصدر لتموين الثورة بالذخيرة والسلاح، كان الدافع في إنشائها للخط الشائك المكهرب "موريس" سنة 1957 وذلك لخنق الثورة وقطع الإمداد عنها.

- نتيجة عجز خط "موريس" عن وقف عمليات العبور وتدفق المؤونة والسلاح، التجأت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى تدعيمه بخط "شال" لإغلاق الحدود تماما والبدء في العمليات الكبرى للجنرال شال لحصار الثورة والقضاء عليها.

- رغم الخسائر الفادحة التي خلفها خطا موريس وشال على الثورة إلا أن هذه الأخيرة استطاعت أن تخرج من هذا الطوق الحدودي بتطويرها لطرق ووسائل العبور في كل مرة.

- إن المشاكل التي شهدتها الثورة خاصة على الحدود الشرقية أثرت على تكثيف عمليات الاختراق لخطي موريس وشال وزادت من مدة معاناتها مع هذه الخطوط.

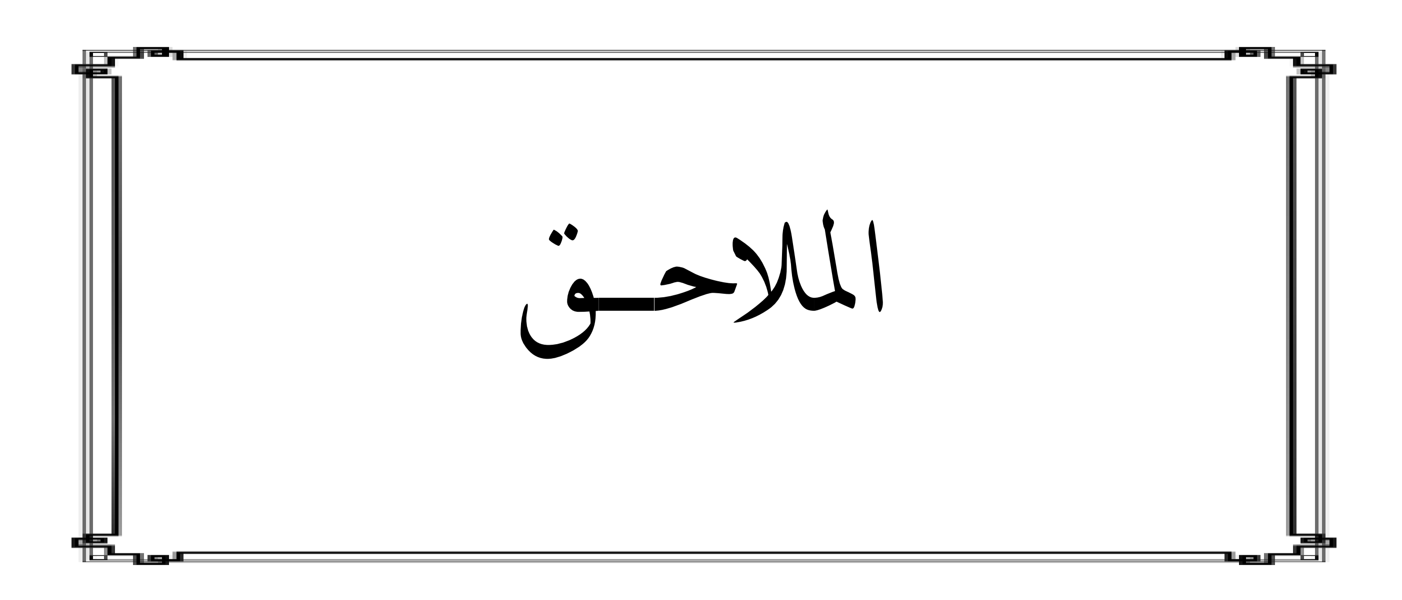
- من الأسباب المرجحة لعدم تصدي الثورة لعملية بناء الخطوط الشائكة المكهربة نقص الأسلحة الملائمة في تلك الفترة للتصدي للقوات الكبيرة التي كانت تراقب عملية الانجاز، هذا بالإضافة الى اشتغال عدد كبير من المدنيين الجزائريين في ورشات بناء الخطين وبالتالي فان أي هجومات شاملة من طرف قوات جيش التحرير الوطني لتخريب الخطوط ستعرضهم للموت.

- إن اعتماد الإدارة الاستعمارية الفرنسية الحرب النفسية خلق صعوبات جمة للشعب الجزائري وزاد معاناته ولا يزال الذين شهدوا تلك الفترة يحملون آثار هذه حرب إلى يومنا هذا.

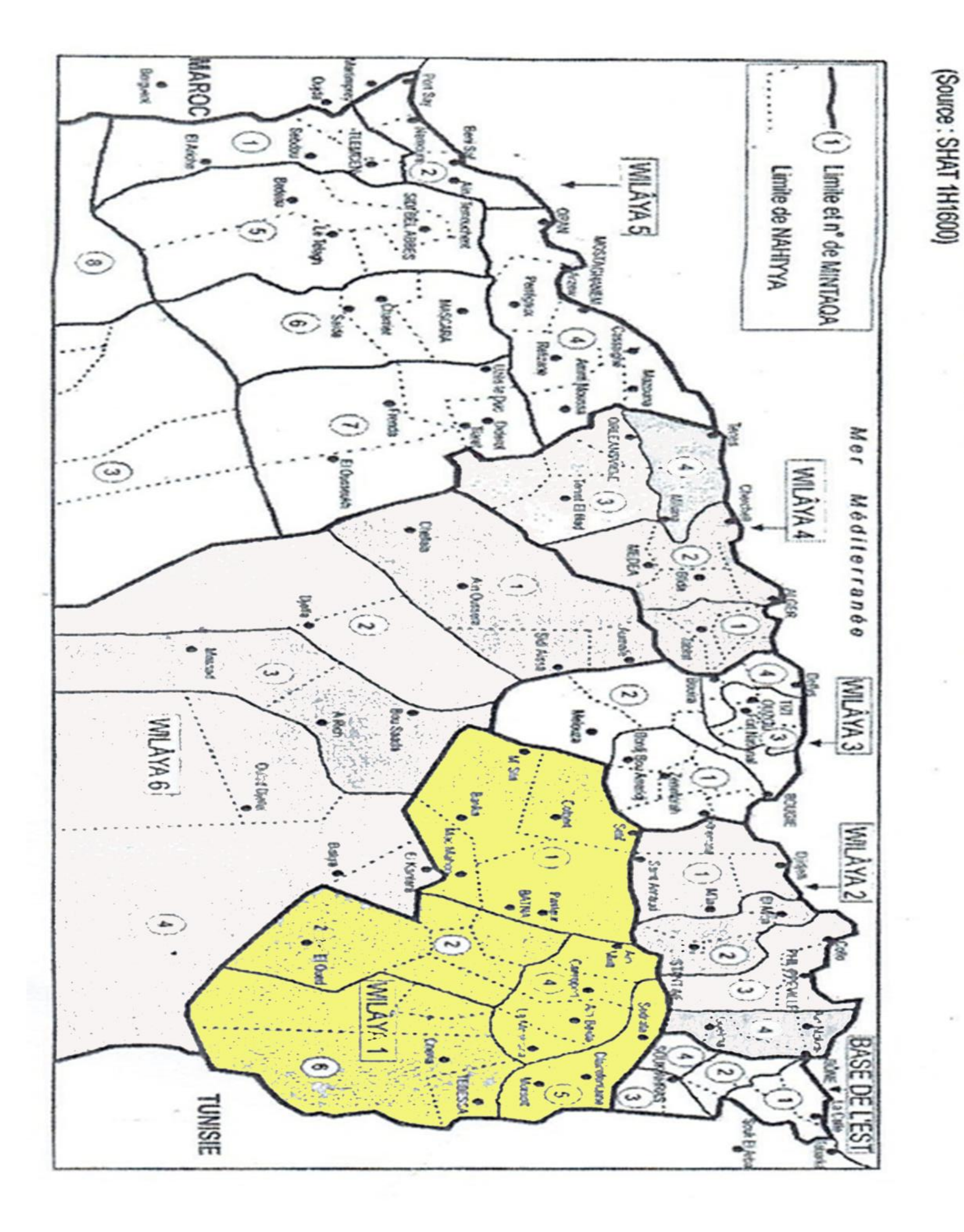
- طورت الثورة أساليبها في مختلف الميادين الشيء الذي مكنها من التصدي لمختلف المشاريع الاستعمارية، وبالتالي فقد أثبتت قوتها وتوجت في الأخير بانتزاع الاستقلال.

- عانت الجزائر مشاكل جمة بعد الاستقلال جراء التركة الاستعمارية منها مشكلة الألغام التي ورغم إعلان الدولة الجزائرية عن الانتهاء من نزعها كلها يوم 15 جانفي 2017 إلا أن آثارها لا تزال شاهدة على ما عاناه الشعب طوال الحقبة الاستعمارية.

- إن غياب التكفل اللائق بضحايا الألغام الاستعمارية زادهم معاناة على معاناتهم، اذ لا يزالون يطالبون بتحسين أوضاعهم وتطبيق الشعارات التي تنادي بها الدولة الجزائرية في كل مناسبة.

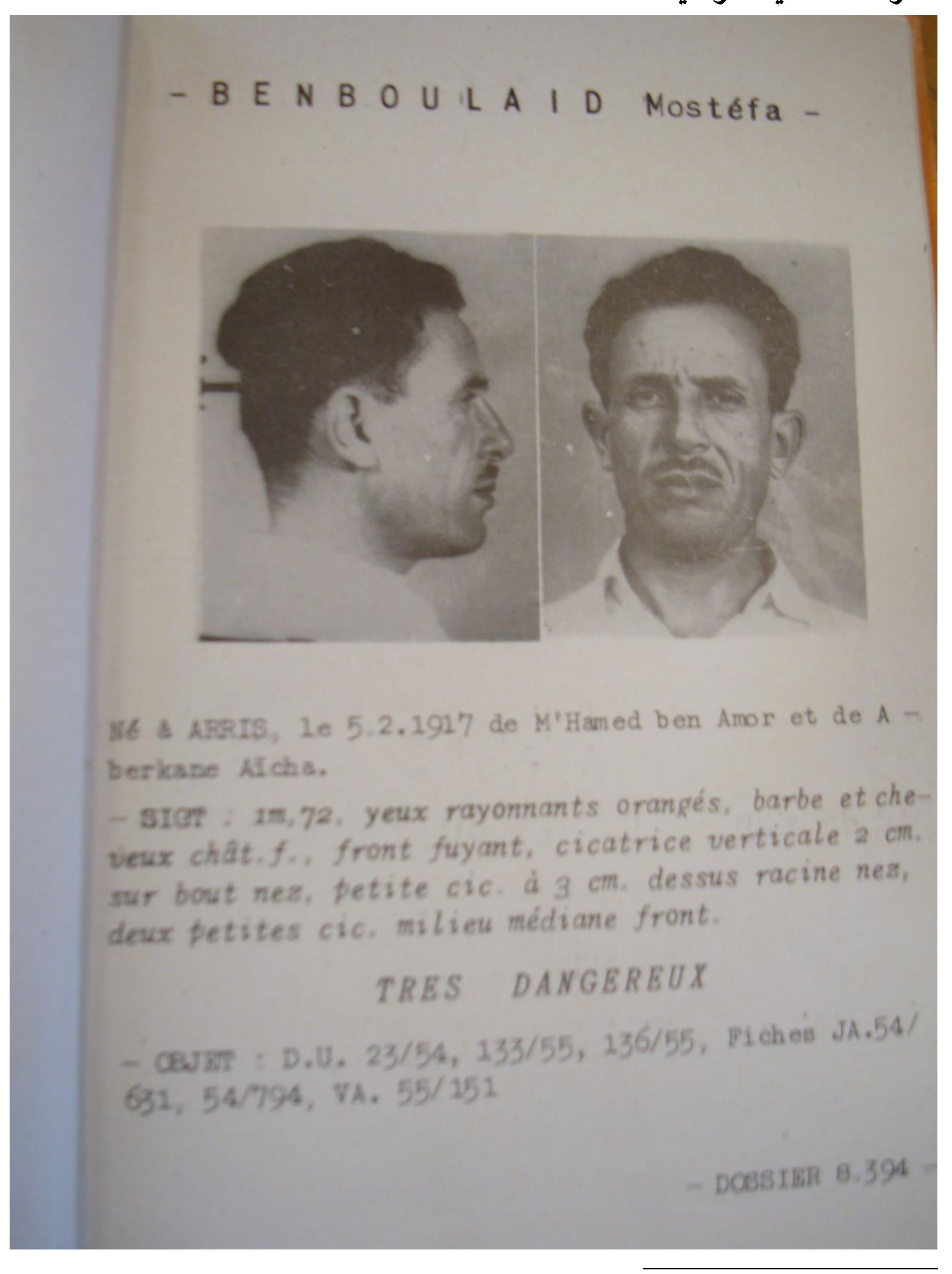

الملاحـــق

الملحق رقم (01): خريطة توضح حدود الولايات التاريخية بمناطقها ونواحيها[1]



[1]Mohamed Harbi, Gilbert Meynier : Op-cit, p874

الملحق رقم (02): مذكرة بحث عن مصطفى بن بولعيد صادرة عن المديرية الفرعية للشرطة القضائية الفرنسية [1]



- B E N B O U L A I D Mostéfa -

Né à ARRIS, le 5.2.1917 de M'Hamed ben Amor et de A - berkane Aïcha.

- SIGT : 1m,72. yeux rayonnants orangés, barbe et cheveux chât.f., front fuyant, cicatrice verticale 2 cm. sur bout nez, petite cic. à 3 cm. dessus racine nez, deux petites cic. milieu médiane front.

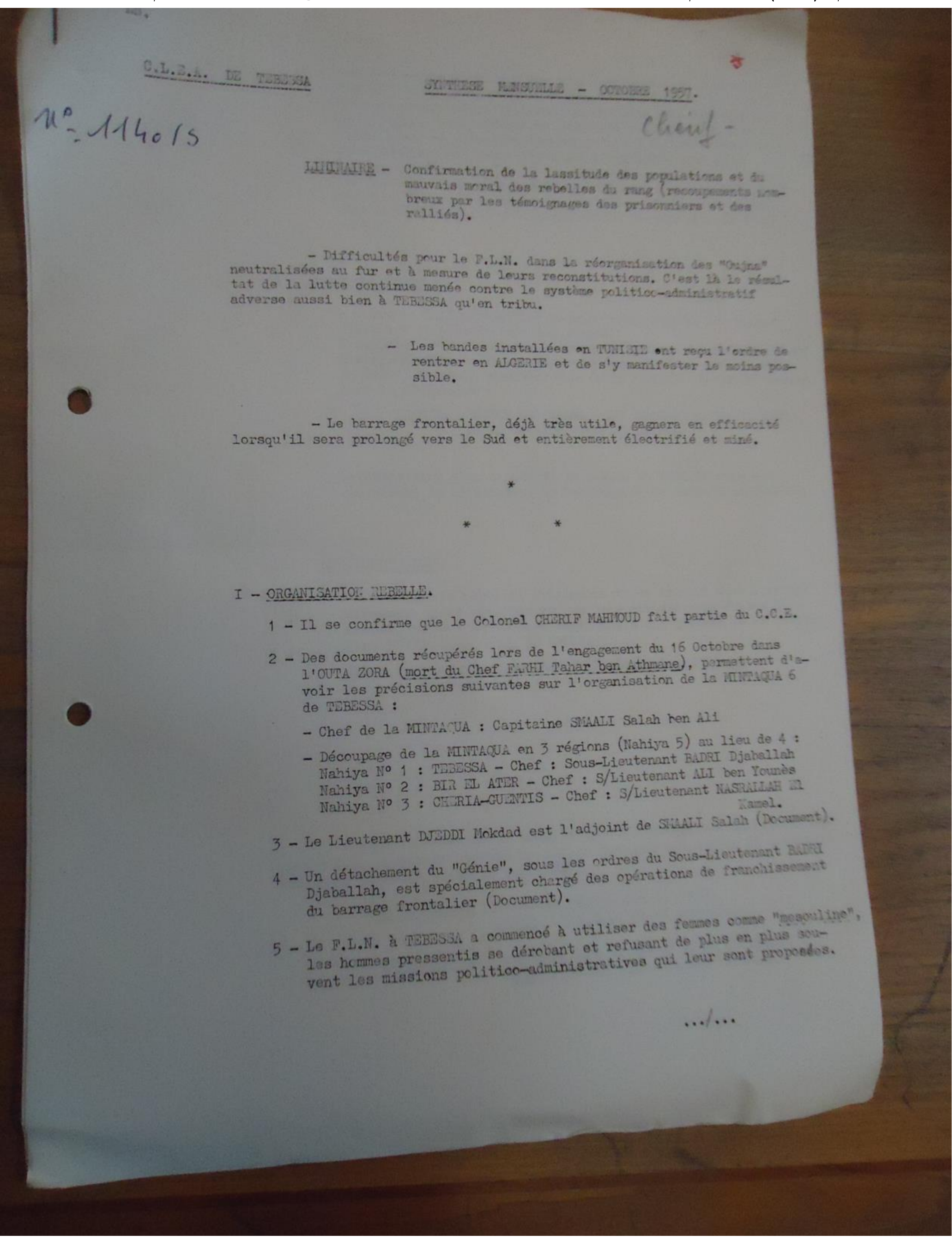
TRES DANGEREUX

- OBJET : D.U. 23/54, 133/55, 136/55, Fiches JA.54/631, 54/794, VA. 55/151

- DOSSIER 8.394 -

[1] Direction de la sureté National en Algérie, Individus recherche, Benboulaid Mostéfa, A.N.O.M, carton :93/1619.

الملحق رقم (03): تنظيم المنطقة السادسة من الولاية الاولى سنة 1957م[1] .



C.L.E.A. DE TEBESSA

SYNTHESE MENSUELLE - OCTOBRE 1957.

N° - 11401S

Cherif -

LIMINAIRE - Confirmation de la lassitude des populations et du mauvais moral des rebelles du rang (recoupements nombreux par les témoignages des prisonniers et des ralliés).

- Difficultés pour le F.L.N. dans la réorganisation des "Oujna" neutralisées au fur et à mesure de leurs reconstitutions. C'est là le résultat de la lutte continue menée contre le système politico-administratif adverse aussi bien à TEBESSA qu'en tribu.

- Les bandes installées en TUNISIE ont reçu l'ordre de rentrer en ALGERIE et de s'y manifester le moins possible.

- Le barrage frontalier, déjà très utile, gagnera en efficacité lorsqu'il sera prolongé vers le Sud et entièrement électrifié et miné.

*

* *

I - ORGANISATION REBELLE.

1 - Il se confirme que le Colonel CHERIF MAHMOUD fait partie du C.C.E.

2 - Des documents récupérés lors de l'engagement du 16 Octobre dans l'OUTA ZORA (mort du Chef FARHI Tahar ben Athmane), permettent d'avoir les précisions suivantes sur l'organisation de la MINTAQUA 6 de TEBESSA :

- Chef de la MINTAQUA : Capitaine SMAALI Salah ben Ali
- Découpage de la MINTAQUA en 3 régions (Nahiya 5) au lieu de 4 :
  Nahiya N° 1 : TEBESSA - Chef : Sous-Lieutenant BADRI Djaballah
  Nahiya N° 2 : BIR EL ATER - Chef : S/Lieutenant ALI ben Younès
  Nahiya N° 3 : CHERIA-GUENTIS - Chef : S/Lieutenant NASRALLAH El Kamel.

3 - Le Lieutenant DJEDDI Mokdad est l'adjoint de SMAALI Salah (Document).

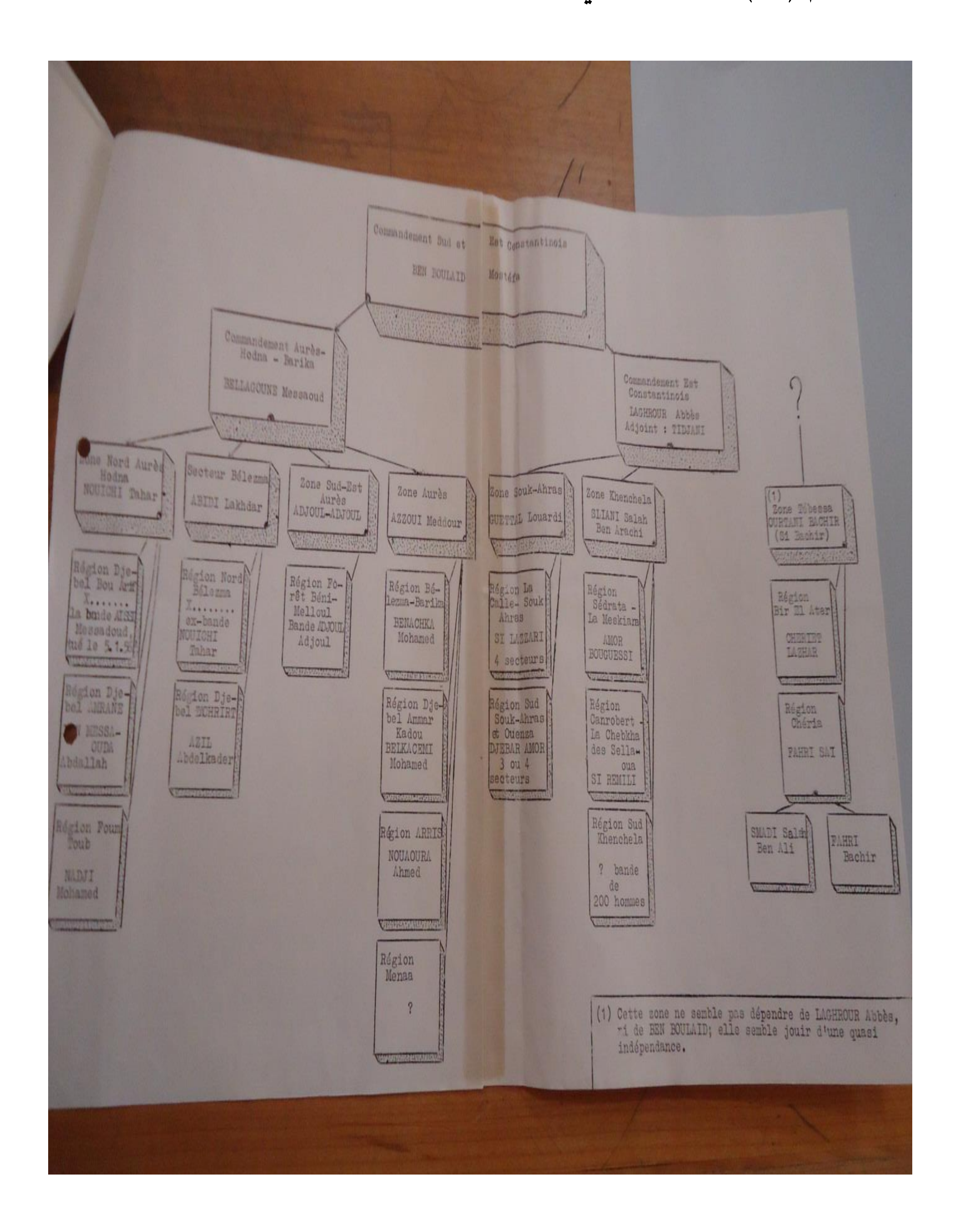
4 - Un détachement du "Génie", sous les ordres du Sous-Lieutenant BADRI Djaballah, est spécialement chargé des opérations de franchissement du barrage frontalier (Document).

5 - Le F.L.N. à TEBESSA a commencé à utiliser des femmes comme "mesouline", les hommes pressentis se dérobant et refusant de plus en plus souvent les missions politico-administratives qui leur sont proposées.

.../...

[1] C.L.E.A De Tébessa, Synthèse Mensuelle–Octobre1957 , A.N.O.M, carton :93/2387.

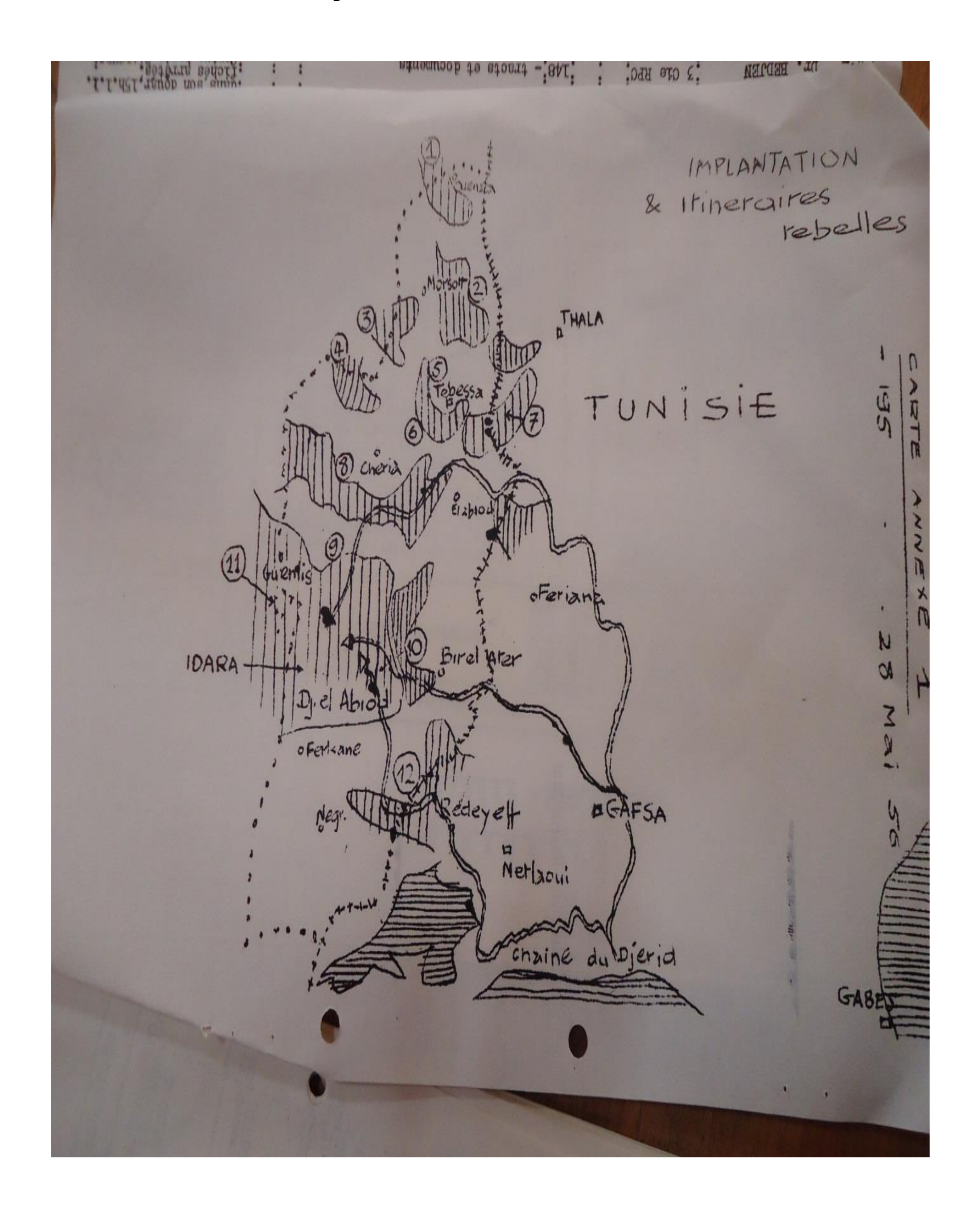
الملحق رقم (04): مخطط تفصيلي لقيادة منطقة الاوراس والنمامشة1955 [1].



---

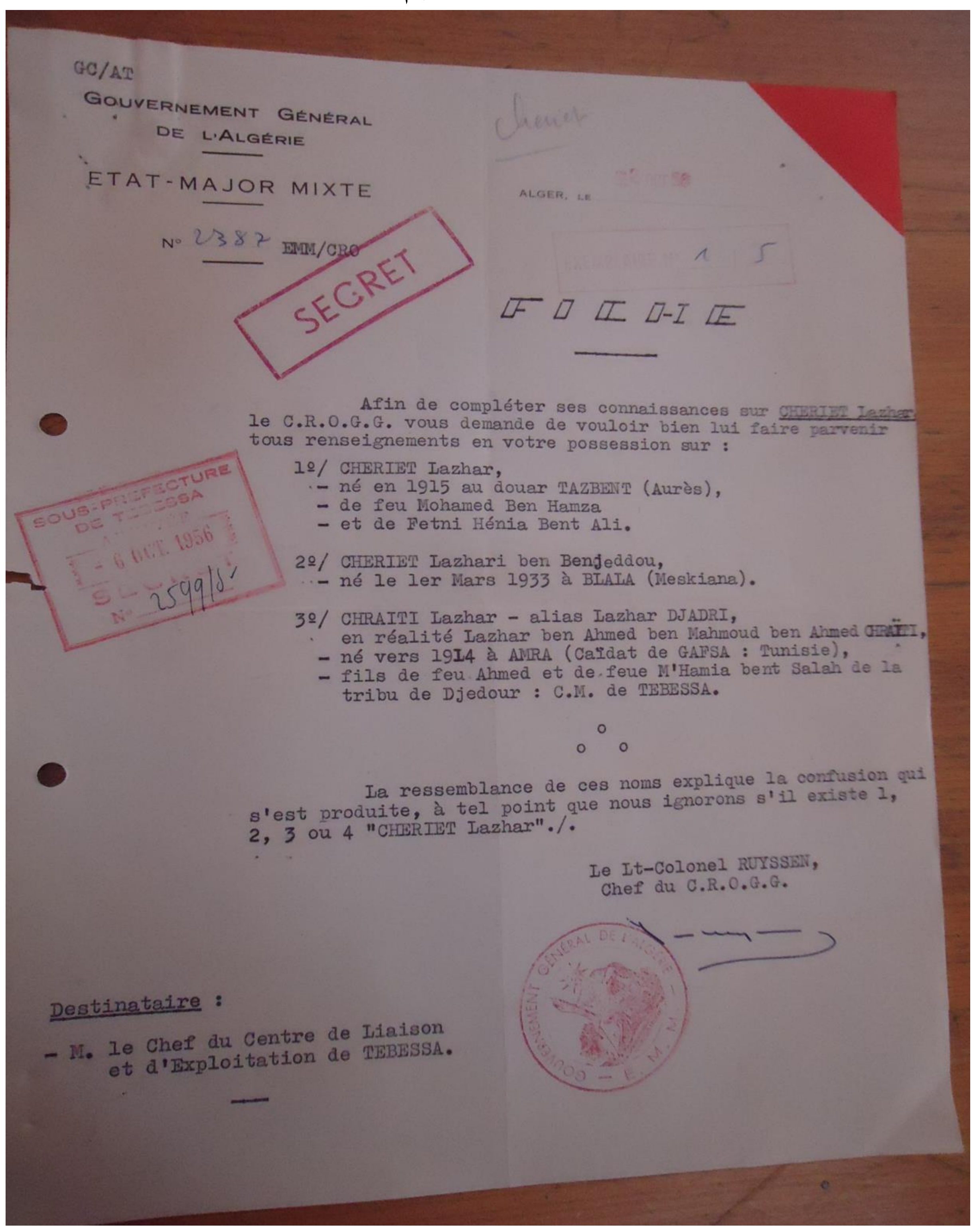
[1] Wilaya 1, Commandement Sud et Est Constantinois A.N.O.M, carton : 93/2215

الملحق رقم (05): خريطة توضح مناطق تحرك عناصر جيش التحرير الوطني في المنطقة السادسة من الولاية الأولى[1].



[1] Implantation itineraires rebelle, A.N.O.M, carton : 93/2218.

الملحق رقم (06): معلومات عن اشخاص يحملون نفس اسم ولقب "شريط لزهر" للتعرف عليه من بينهم[1].



GC/AT

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
DE L'ALGÉRIE

ETAT-MAJOR MIXTE

N° 2387 EMM/CRO

SECRET

ALGER, LE

SOUS-PRÉFECTURE DE TEBESSA
- 6 OCT. 1956
N° 2599/S

F I C H E

Afin de compléter ses connaissances sur CHERIET Lazhar, le C.R.O.G.G. vous demande de vouloir bien lui faire parvenir tous renseignements en votre possession sur :

1°/ CHERIET Lazhar,
- né en 1915 au douar TAZBENT (Aurès),
- de feu Mohamed Ben Hamza
- et de Fetni Hénia Bent Ali.

2°/ CHERIET Lazhari ben Benjeddou,
- né le 1er Mars 1933 à BLALA (Meskiana).

3°/ CHRAITI Lazhar - alias Lazhar DJADRI,
en réalité Lazhar ben Ahmed ben Mahmoud ben Ahmed CHRAITI,
- né vers 1914 à AMRA (Caïdat de GAFSA : Tunisie),
- fils de feu Ahmed et de feue M'Hamia bent Salah de la tribu de Djedour : C.M. de TEBESSA.

o
o o

La ressemblance de ces noms explique la confusion qui s'est produite, à tel point que nous ignorons s'il existe 1, 2, 3 ou 4 "CHERIET Lazhar"./.

Le Lt-Colonel RUYSSEN,
Chef du C.R.O.G.G.

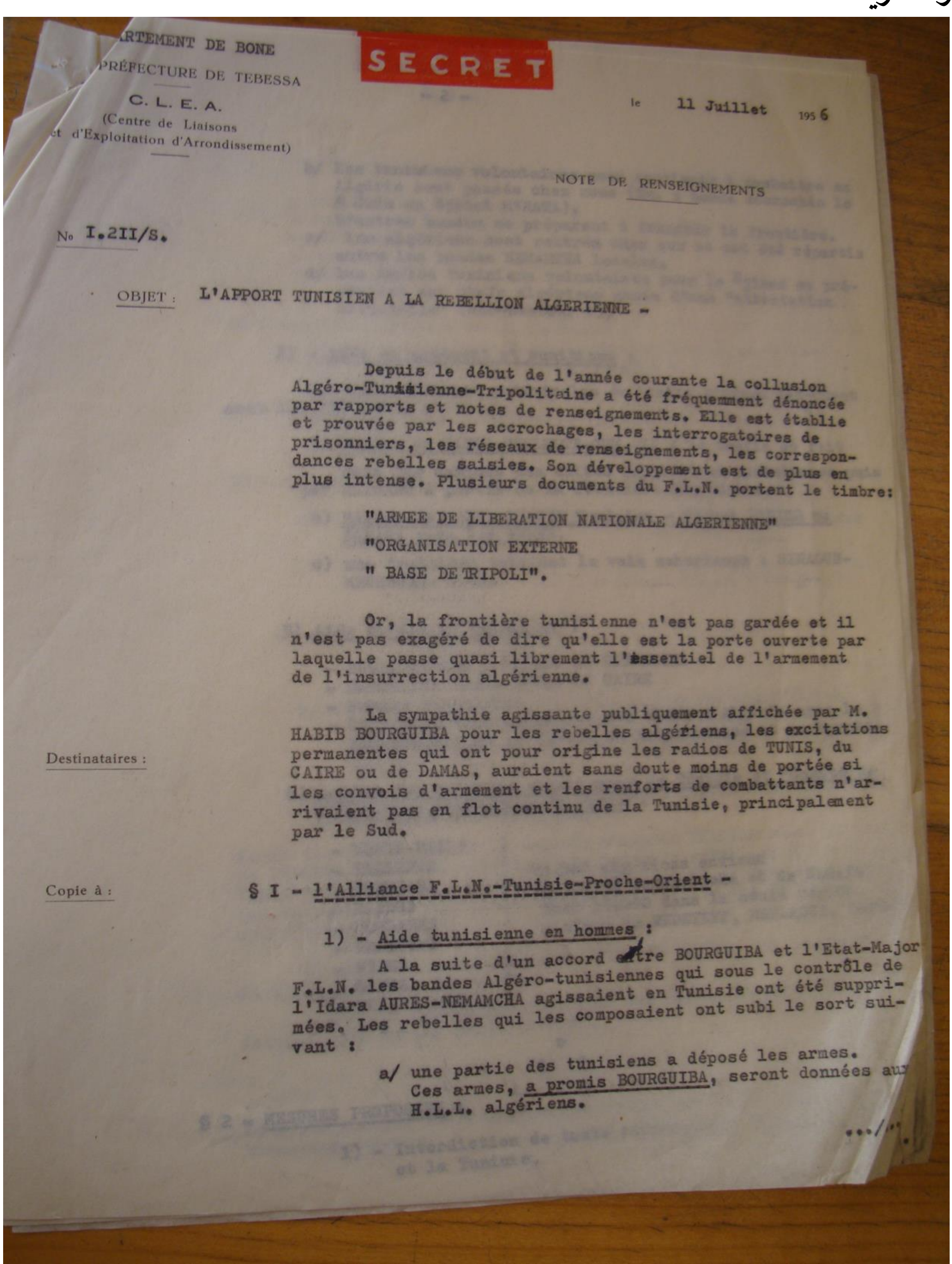
GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE - E.M.M.

Destinataire :

- M. le Chef du Centre de Liaison et d'Exploitation de TEBESSA.

[1] Fiche de renseignement sur « Lazher CHERIET » rebelles de Tébessa, wilaya01, A.N.O.M, carton :93/2387.

الملحق رقم (07): مظاهر دعم النظام التونسي لجبهة التحرير الوطني سياسيا وعسكريا[1].


...RTEMENT DE BONE
PRÉFECTURE DE TEBESSA
C. L. E. A.
(Centre de Liaisons
et d'Exploitation d'Arrondissement)

SECRET

le 11 Juillet 1956

NOTE DE RENSEIGNEMENTS

No I.2II/S.

OBJET : L'APPORT TUNISIEN A LA REBELLION ALGERIENNE -

Depuis le début de l'année courante la collusion Algéro-Tunisienne-Tripolitaine a été fréquemment dénoncée par rapports et notes de renseignements. Elle est établie et prouvée par les accrochages, les interrogatoires de prisonniers, les réseaux de renseignements, les correspondances rebelles saisies. Son développement est de plus en plus intense. Plusieurs documents du F.L.N. portent le timbre:

"ARMEE DE LIBERATION NATIONALE ALGERIENNE"
"ORGANISATION EXTERNE
" BASE DE TRIPOLI".

Or, la frontière tunisienne n'est pas gardée et il n'est pas exagéré de dire qu'elle est la porte ouverte par laquelle passe quasi librement l'essentiel de l'armement de l'insurrection algérienne.

La sympathie agissante publiquement affichée par M. HABIB BOURGUIBA pour les rebelles algériens, les excitations permanentes qui ont pour origine les radios de TUNIS, du CAIRE ou de DAMAS, auraient sans doute moins de portée si les convois d'armement et les renforts de combattants n'arrivaient pas en flot continu de la Tunisie, principalement par le Sud.

Destinataires :

Copie à :

§ I - l'Alliance F.L.N.-Tunisie-Proche-Orient -

1) - Aide tunisienne en hommes :

A la suite d'un accord entre BOURGUIBA et l'Etat-Major F.L.N. les bandes Algéro-tunisiennes qui sous le contrôle de l'Idara AURES-NEMAMCHA agissaient en Tunisie ont été supprimées. Les rebelles qui les composaient ont subi le sort suivant :

a/ une partie des tunisiens a déposé les armes. Ces armes, a promis BOURGUIBA, seront données aux H.L.L. algériens.

.../...

---
[1] L'apport tunisien a la rébellion algérienne, A.N.O.M , carton : 9336/25/1.

الملحق رقم (08): من مظاهر الدعم التونسي للثورة الجزائرية عسكريا، سياسيا واجتماعيا [1].

SECRET

- 2 -

b/ les tunisiens volontaires pour continuer à combattre en Algérie sont passés chez nous (Ex. : bande accrochée le 8 Juin au Djebel M'RATA).
D'autres bandes se préparent à franchir la frontière.
c/ les algériens sont rentrés chez eux et ont été répartis entre les bandes NEMAMCHA locales,
d/ les isolés tunisiens volontaires pour le Djihad se présentent aux chefs algériens munis d'une "attestation officielle" (Néo-Destour ?).

2) - Aide en armement et munitions :

Les deux filières principales du trafic d'armes Est-Ouest sont les suivantes :

a) Région de GAFSA-THELEPTE-OUM ALI : le trafic se fait dans les camions des unités supplétives tunisiennes puis par animaux à partir de la frontière algérienne.

b) Région de GAFSA-DJERID Tunisien - Djebel LABIOD ou SAHARA vers les AURES.

c) une troisième voie est la voie saharienne : SINAOUN-MECHGUIG- SOUF.

3) Aide morale et politique :

- Déclarations publique de BOURGUIBA
- Emissions Radio TUNIS-LE CAIRE
- Presse tunisienne
- Collusion très agissante des ULAMA d'Algérie avec le Néo-Destour et le F.L.N. en Tripolitaine et en Egypte.

4) Action des colonies algériennes de Tunisie et "Comité de Libération Algérienne de Tunis".

- TUNIS-Ville)
- THELEPTE)
- FERRIANA)
- HAIDRA)
- MOULARES)
- REDEYEFF)
- MIDES)
- GAFSA)
- TOZEUR etc...)

40.000 algériens environ (majorité de Namamcha et de Souafa) dont 12.000 dans la seule région minière de REDEYEFF, METLAOUI, TAMERZA.

o
o o

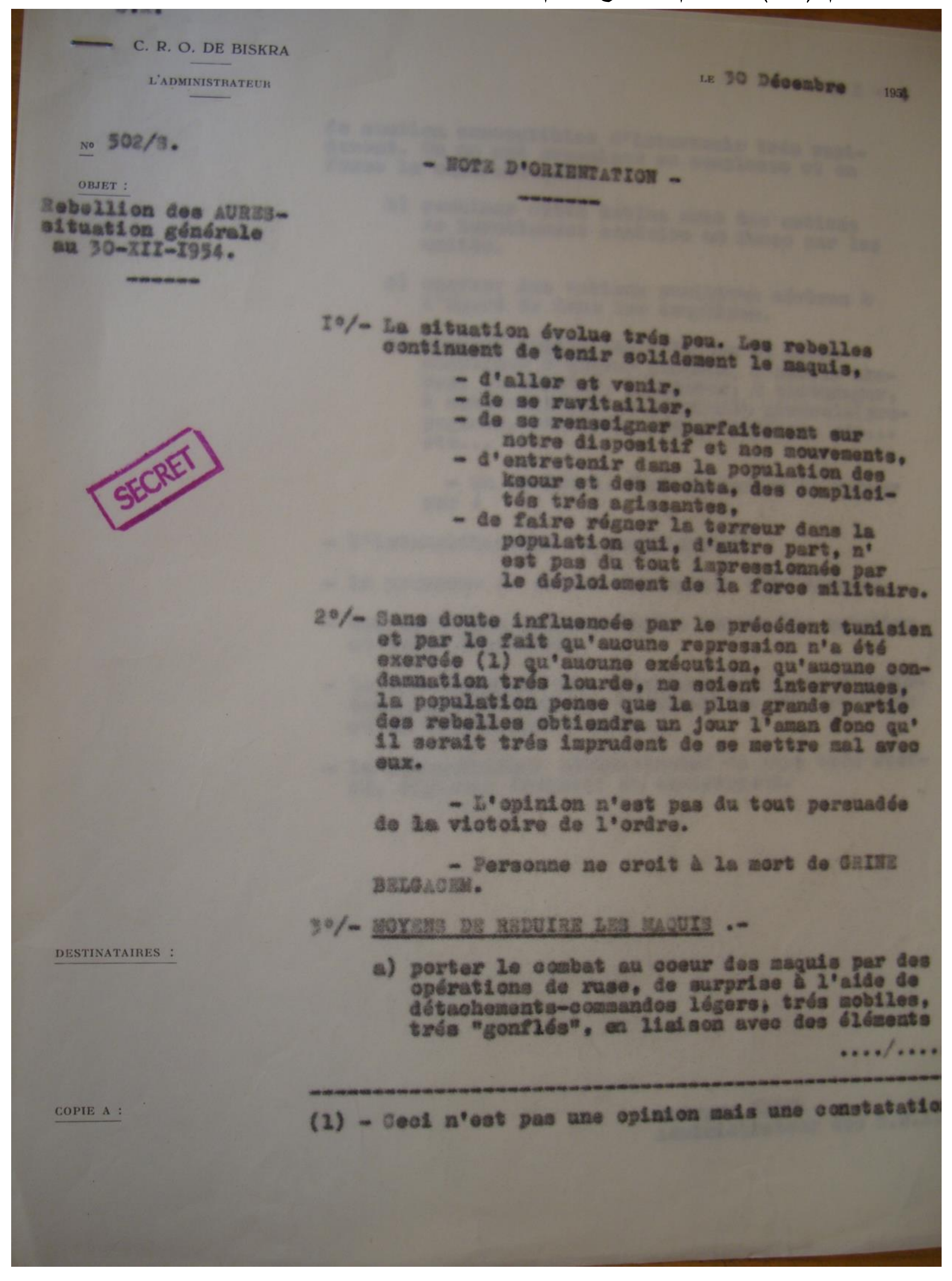
§ 2 - MESURES PROPOSEES :

1) - Interdiction de toute circulation entre l'Algérie et la Tunisie.

.../...

[1] L'apport tunisien a la rébellion algérienne, A.N.O.M , carton :9336/25/1.

الملحق رقم (09): تقييم للوضع العام بمنطقة الاوراس شهر ديسمبر 1954[1].



C. R. O. DE BISKRA

L'ADMINISTRATEUR

LE 30 Décembre 1954

N° 502/S.

OBJET : Rebellion des AURES- situation générale au 30-XII-1954.

SECRET

- NOTE D'ORIENTATION -

I°/- La situation évolue trés peu. Les rebelles continuent de tenir solidement le maquis,

- d'aller et venir,
- de se ravitailler,
- de se renseigner parfaitement sur notre dispositif et nos mouvements,
- d'entretenir dans la population des ksour et des mechta, des complicités trés agissantes,
- de faire régner la terreur dans la population qui, d'autre part, n'est pas du tout impressionnée par le déploiement de la force militaire.

2°/- Sans doute influencée par le précédent tunisien et par le fait qu'aucune repression n'a été exercée (1) qu'aucune exécution, qu'aucune condamnation trés lourde, ne soient intervenues, la population pense que la plus grande partie des rebelles obtiendra un jour l'aman donc qu'il serait trés imprudent de se mettre mal avec eux.

- L'opinion n'est pas du tout persuadée de la victoire de l'ordre.

- Personne ne croit à la mort de GRINE BELGACEM.

3°/- MOYENS DE REDUIRE LES MAQUIS .-

a) porter le combat au coeur des maquis par des opérations de ruse, de surprise à l'aide de détachements-commandos légers, trés mobiles, trés "gonflés", en liaison avec des éléments

..../....

DESTINATAIRES :

COPIE A :

(1) - Ceci n'est pas une opinion mais une constatatio

[1] Rébellion des Aurès situation général 30.12.1954, A.N.O.M , carton : 93/2472.

الملحق رقم (10): تقييم للوضع العام بمنطقة الاوراس شهر ديسمبر 1954[1]

- 2 -

de soutien susceptibles d'intervenir trés rapidement. En un mot organiser en souplesse et en force le contre-maquis.

b) combiner cette action avec des actions de harcèlement conduite en force par les unités.

c) exercer des actions punitives sévères à l'égard de tous les complices.

d) dresser contre les rebelles et leurs complices d'autres chaouia, d'autres arabes, (à acheter, à menacer, à encourager, à compromettre) et l'opinion générale(propagande, contacts, démonstrations, etc... etc...

- En un mot il faut renverser la vapeur par :

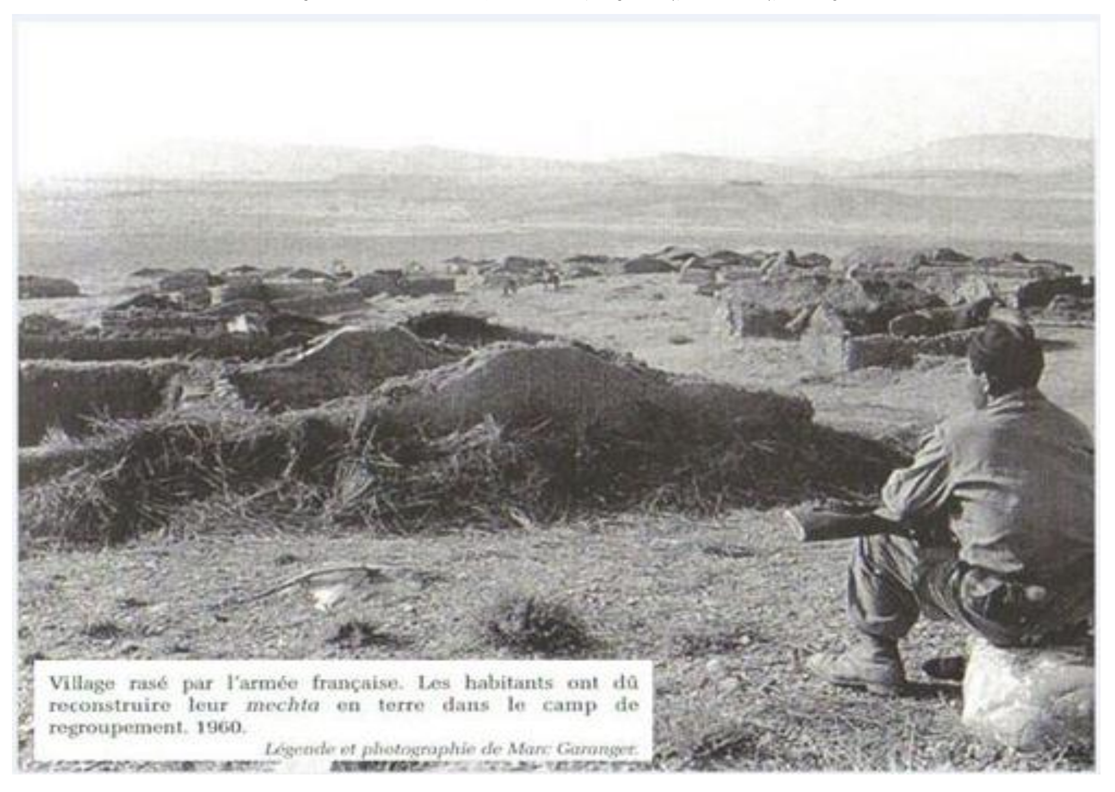
- l'intensification du renseignement
- la promesse de primes de capture trés élevées
- des sanctions spectaculaires contre les rebelles et leurs complices,
- le développement des chantiers T.I.C. et d'assistance multipliant les réalisations d'hydraulique et de voirie etc... etc....
- le réencadrement administratif du pays trés étoffé, vigilant évolutif et clairvoyant.

x

Georges HIRTZ
Administrateur des S.C.A.

[1]Rébellion des Aurès situation général 30.12.1954, A.N.O.M , carton : 93/2472.

الملحق رقم (11): الصورة الاولى لأحد الأرياف التي تعرضت لقصف الطيران الفرنسي، والثانية لعملية ترحيل سكان احد المداشر[1].

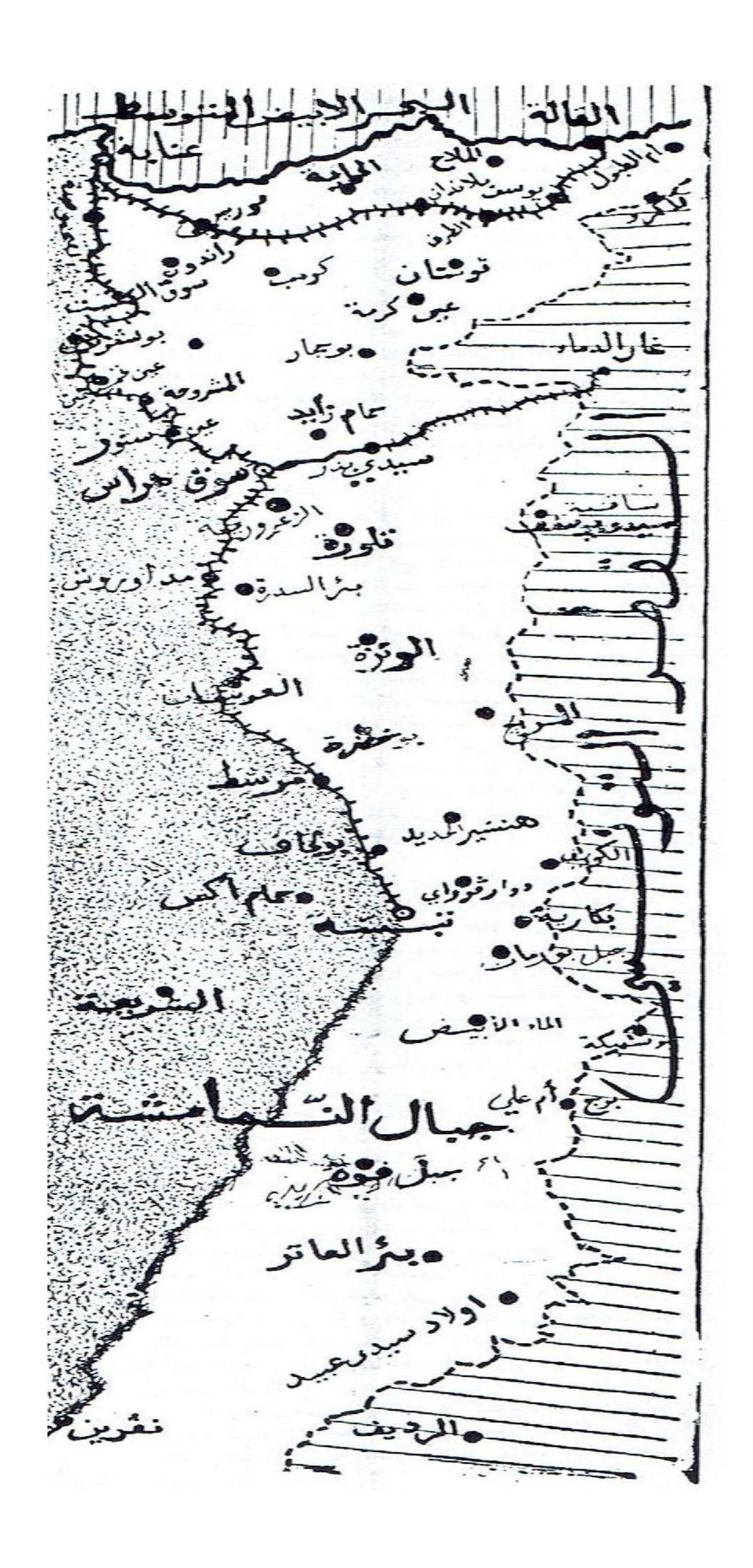




---

[1] Michel Rocard, l'anticolonialiste qui a révélé l'atrocité des camps de regroupement endant la sale guerre d'Algérie 3 Décembre 2017. http://www.dandelotmije.com/2016/12/10/10.00

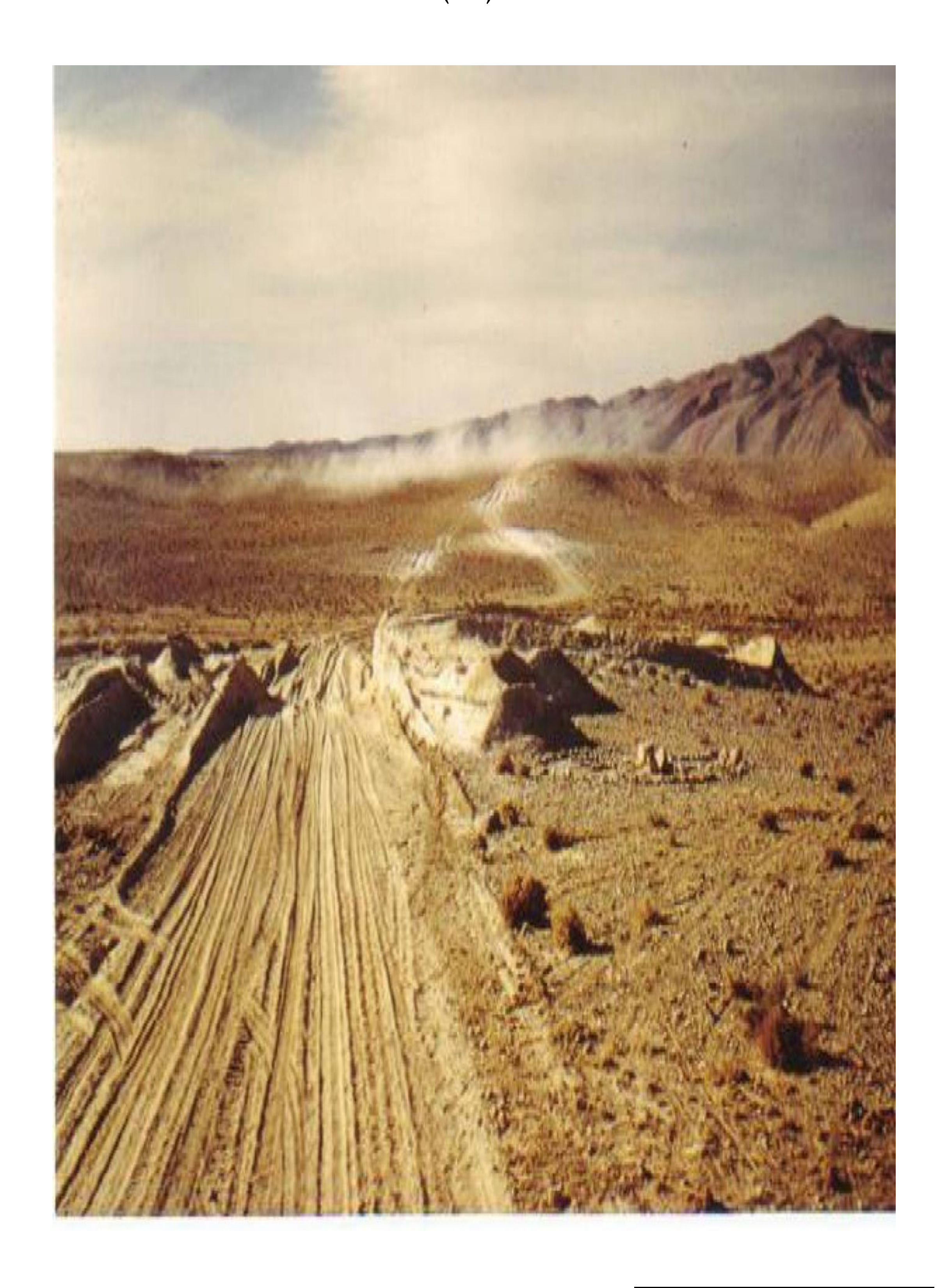
الملحق رقم (12): خريطة المنطقة الحرام على الحدود الشرقية[1]



---

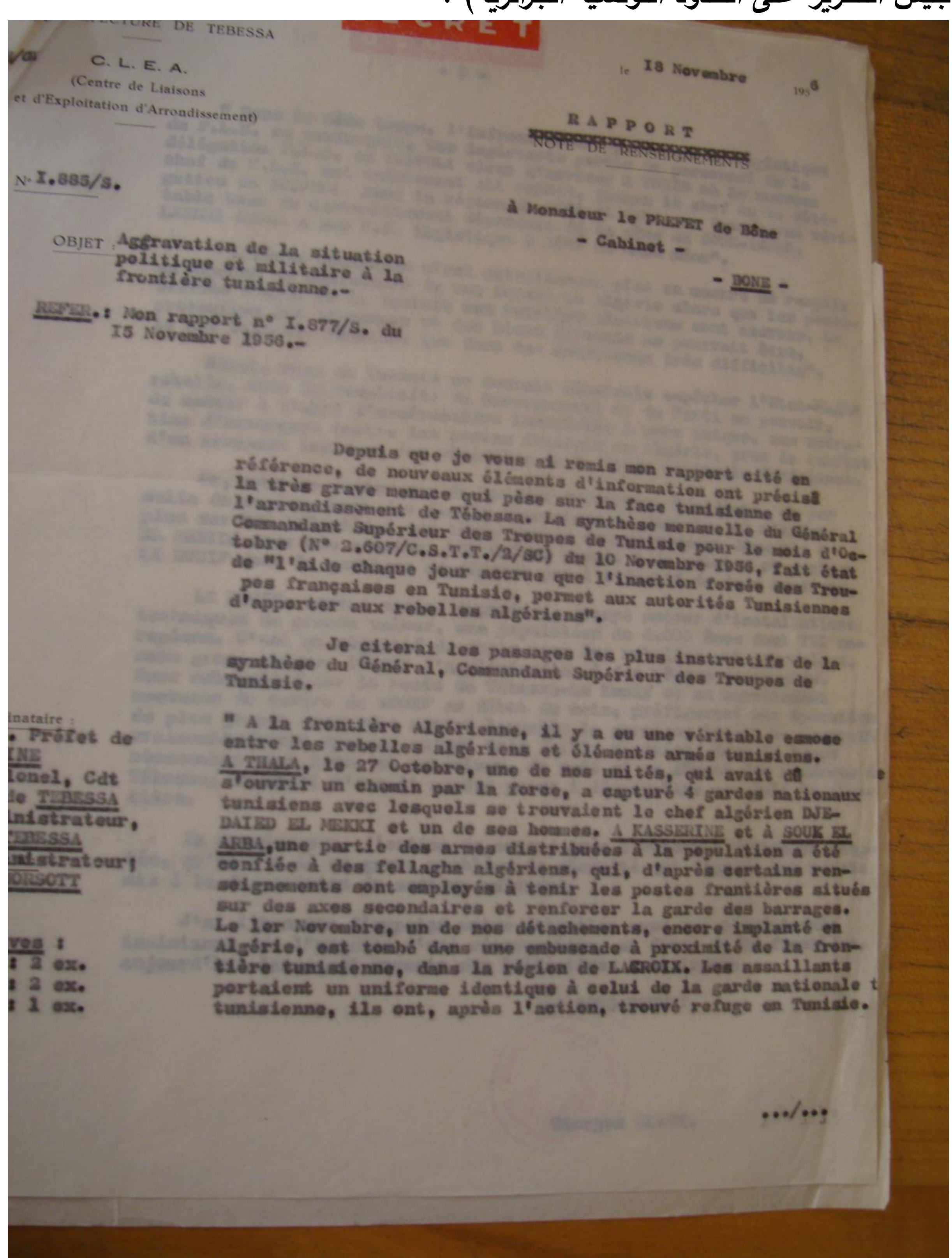
[1] جريدة المجاهد: ع19 بتاريخ 1958/03/01، ص01.

الملحق رقم (13): صورة للمنطقة الحرام بناحية بئر العاتر -تبسة- قرب المركز الفرنسي (s1)[1]



[1] Guerre d'Algerie: souvenirs d'un jeune officier appele 1961-1962 dans le cite web: http://www.vivrelemarais.typepad.fr/2016/12/28/22.00

الملحق رقم(14): الوضع السياسي والعسكري على الحدود التونسية (تحركات عناصر جيش التحرير على الحدود التونسية الجزائرية)[1].



...ECTURE DE TEBESSA

C. L. E. A.
(Centre de Liaisons
et d'Exploitation d'Arrondissement)

le 18 Novembre 1956

RAPPORT
~~NOTE DE RENSEIGNEMENTS~~

N° I.885/S.

à Monsieur le PREFET de Bône
- Cabinet -
- BONE -

OBJET : Aggravation de la situation politique et militaire à la frontière tunisienne.-

REFER.: Mon rapport n° I.877/S. du 15 Novembre 1956.-

Depuis que je vous ai remis mon rapport cité en référence, de nouveaux éléments d'information ont précisé la très grave menace qui pèse sur la face tunisienne de l'arrondissement de Tébessa. La synthèse mensuelle du Général Commandant Supérieur des Troupes de Tunisie pour le mois d'Octobre (N° 2.607/C.S.T.T./2/SC) du 10 Novembre 1956, fait état de "l'aide chaque jour accrue que l'inaction forcée des Troupes françaises en Tunisie, permet aux autorités Tunisiennes d'apporter aux rebelles algériens".

Je citerai les passages les plus instructifs de la synthèse du Général, Commandant Supérieur des Troupes de Tunisie.

" A la frontière Algérienne, il y a eu une véritable osmose entre les rebelles algériens et éléments armés tunisiens. A THALA, le 27 Octobre, une de nos unités, qui avait dû s'ouvrir un chemin par la force, a capturé 4 gardes nationaux tunisiens avec lesquels se trouvaient le chef algérien DJEDAIED EL MEKKI et un de ses hommes. A KASSERINE et à SOUK EL ARBA, une partie des armes distribuées à la population a été confiée à des fellagha algériens, qui, d'après certains renseignements sont employés à tenir les postes frontières situés sur des axes secondaires et renforcer la garde des barrages. Le 1er Novembre, un de nos détachements, encore implanté en Algérie, est tombé dans une embuscade à proximité de la frontière tunisienne, dans la région de LACROIX. Les assaillants portaient un uniforme identique à celui de la garde nationale tunisienne, ils ont, après l'action, trouvé refuge en Tunisie.

...inataire :
. Préfet de ...NE
...lonel, Cdt ...de TEBESSA
...inistrateur, ...TEBESSA
...inistrateur; ...ORSOTT

...ves :
: 2 ex.
: 2 ex.
: 1 ex.

.../...

---

[1] Aggravation de la sitution polutique et militaire à la frontière tunisienne, A.N.O.M , carton :9336/25/1.

الملحق رقم (15): التنظيم المدني والعسكري في الشرق والجنوب القسنطيني سنة 1955[1]

Biskra, le 25 Février 1955

NOTE SUR LA REORGANISATION OPERATIONNELLE
CIVILE ET MILITAIRE DU SUD EST CONSTANTINOIS

- 1°/ - Le trou maintes fois signalé que constituent:
- l'Ouest de la Commune Mixte de TEBESSA,
- le Sud de la Commune Mixte de KHENCHELA,
- les parcours sahariens de ces deux communes,
- la région Nord de l'Annexe d'EL OUED,
- la frontière algéro-tunisienne au Sud du parallèle de TEBESSA,

représente la voie d'infiltration, sans doute la plus active, de la Tunisie, de la Tripolitaine vers les zones dissidentes de l'Algérie.

- 2°/ - Il s'agit de créer un véritable bouchon d'interception afin de désarticuler les communications Est- Ouest.

- 3°/ - Un C.R.O. KHENCHELA, TEBESSA, EL OUED semble devoir être constitué et confié à l'autorité d'un seul responsable coordonnant l'action de trois antennes parallèles orientées en Est - Ouest :
- Antenne Nord - KHENCHELA, TEBESSA jusqu'à la hauteur de BABAR, BIR EL ATEUR, OUM EL KSEUB,
- antenne centre - KHANGA SIDI NADJI, GUENTIS, NEGRINE, MIDES
- antenne sud - l'Annexe d'EL OUED.

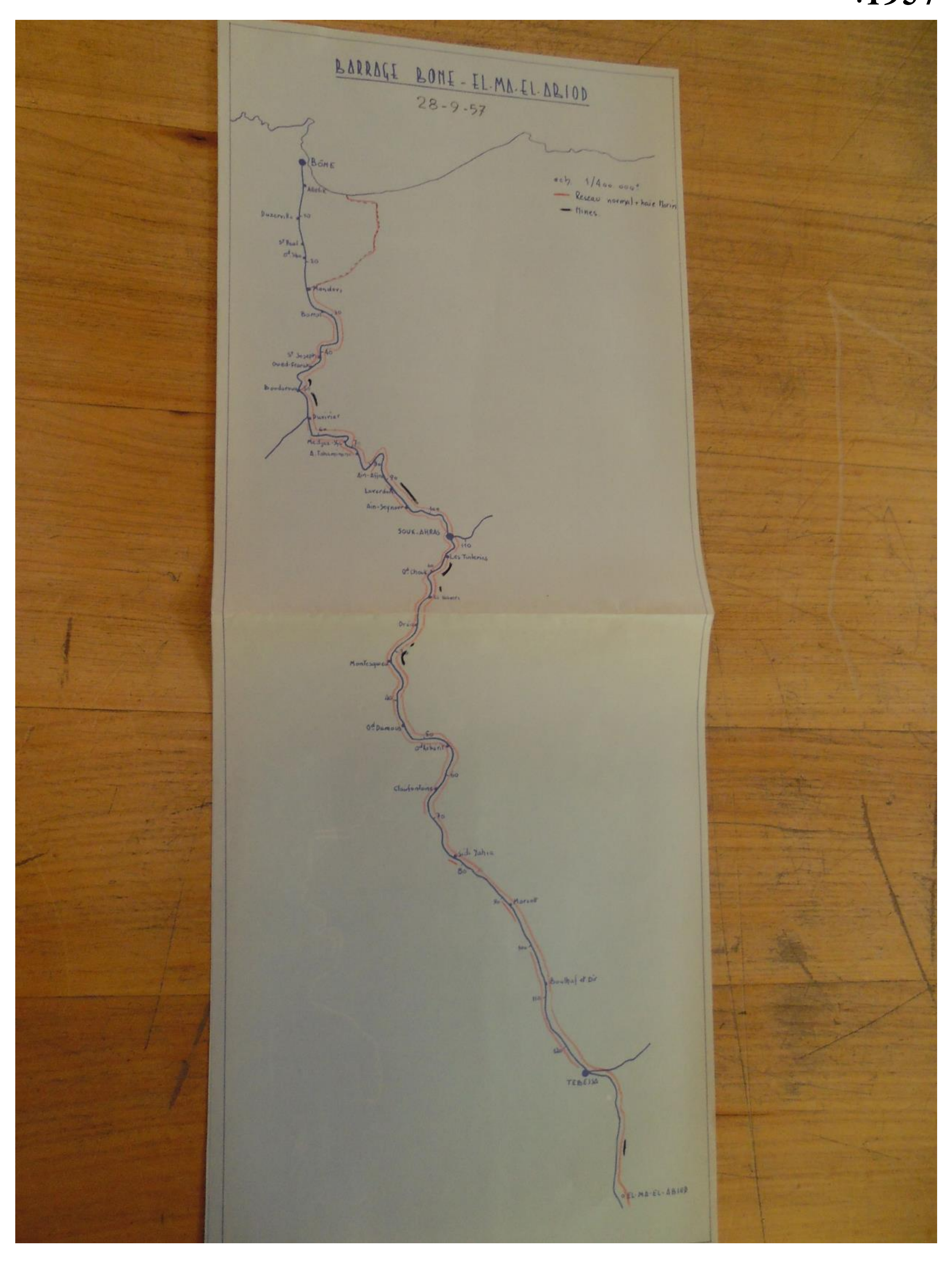
*

- Le problème doit être considéré dans le sens des courants Est - Ouest qui sont de plus en plus nombreux de part et d'autre de la chaine des NEMENTCHA.

.../...

[1] Reorganisation operationnelle civile et militaire du sud est constantinois, A.N.O.M , carton :93/2456.

الملحق رقم(16): خريطة للحاجز الحدودي (عنابة – الماء الأبيض) بتاريخ 28-09-1957. [1]



---

[1] Carte, Barrage Frontière Bone- El Malabiod, A.N.O.M , carton : 93/2217.

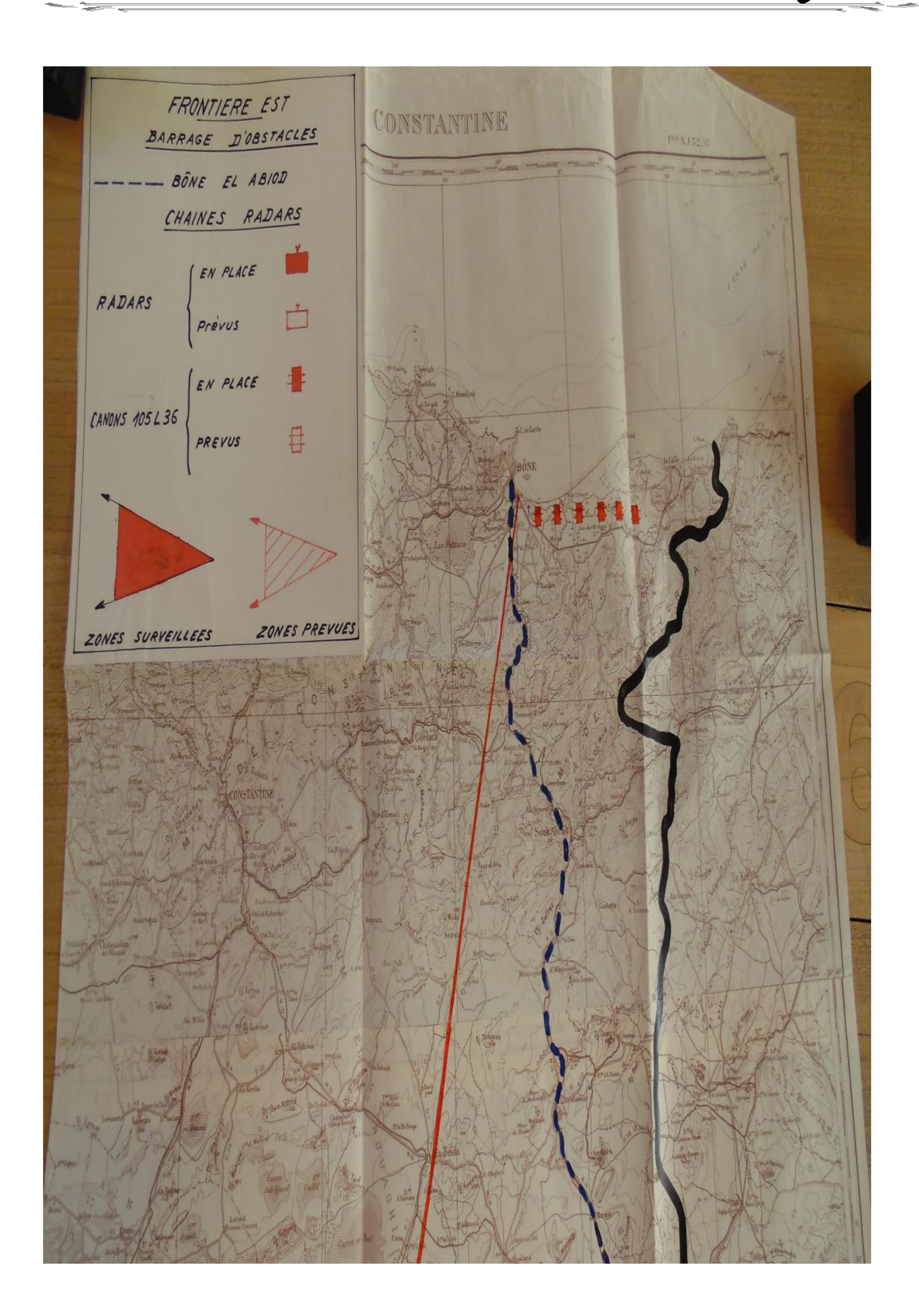
الملحق رقم(17): خريطة أولية للحاجز الحدودي الشرقي [1]

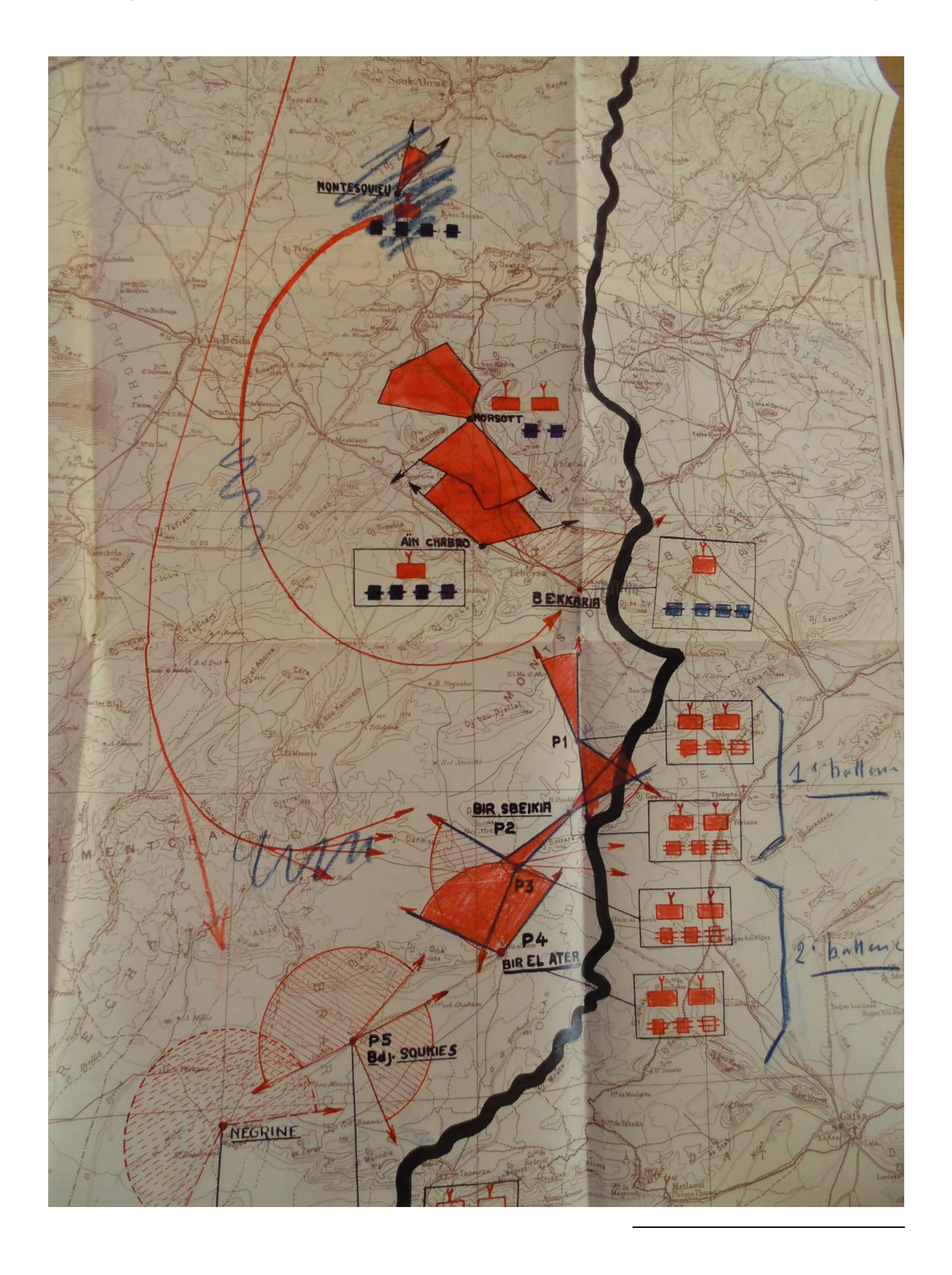


[1] Carte, Barrage Frontière 1er Projet, A.N.O.M , carton : 93/2217.

الملحق رقم(18): خريطة توضح تموقع سلسلة الرادارات على الحاجز الحدودي الشرقي (عنابة- الماء الابيض).




FRONTIERE EST
BARRAGE D'OBSTACLES
BÔNE EL ABIOD
CHAINES RADARS
RADARS
EN PLACE
Prévus
CANONS 105 L 36
EN PLACE
PREVUS
ZONES SURVEILLEES
ZONES PREVUES
CONSTANTINE
BÔNE
CONSTANTINE
Souk Ahras



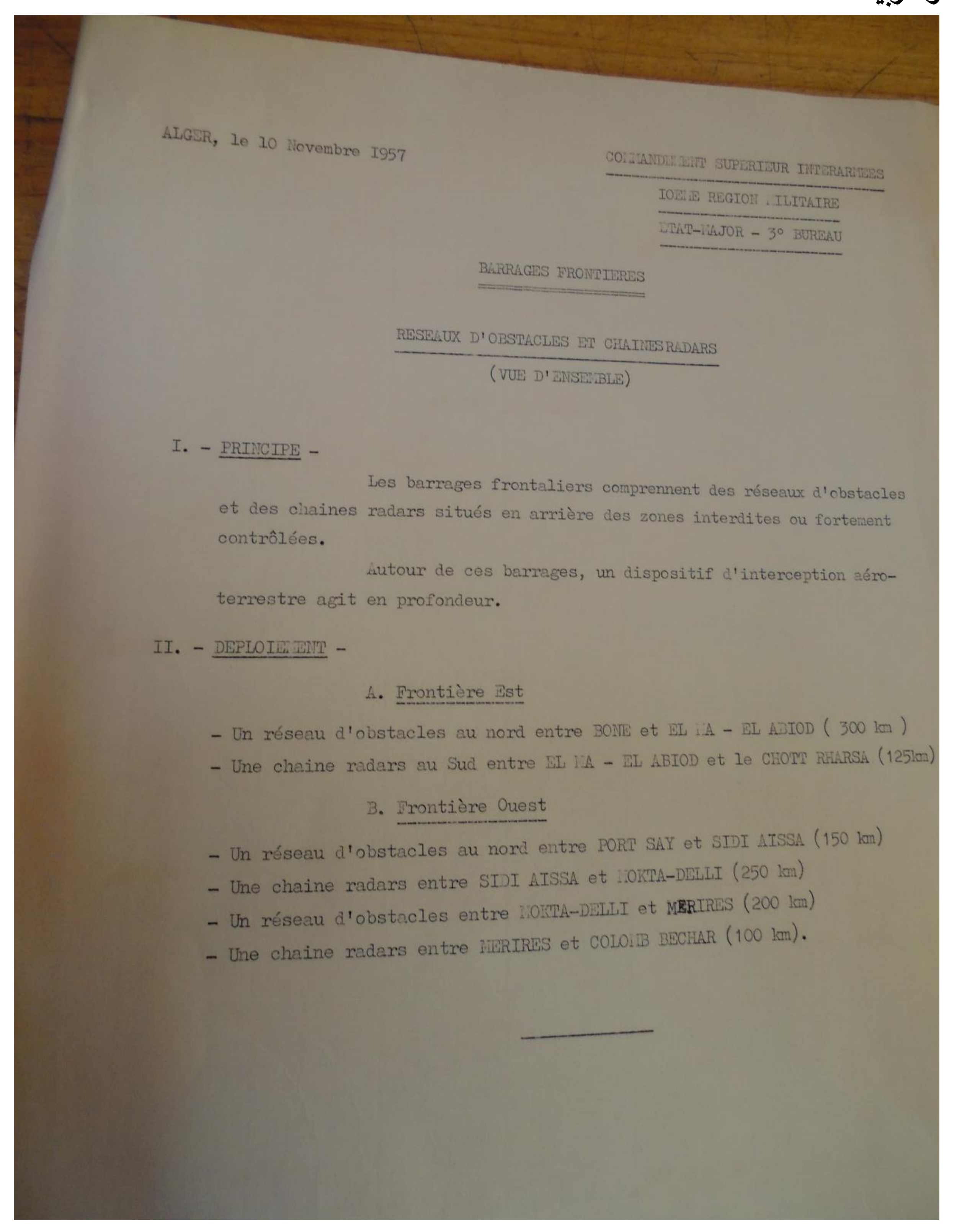
[1] Carte, Frontière Est (Barrage d'obstacles chaines radars Bone-el Abiod), A.N.O.M , carton :93/2217.

الملحق رقم(19):عملية تهيأت طريق لمراقبة خط موريس، قرب بئر العاتر-ولاية تبسة-[1]



[1] Guerre d'Algerie: Souvenirs D'un Jeune Officier Appelé 1961-1962, p8, dans le site web : www.vivrelemarais.typepad.fr.

الملحق رقم(20): معلومات حول شبكة الحواجز وسلسة الرادارات على الحدود الشرقية والغربية[1].



ALGER, le 10 Novembre 1957

COMMANDEMENT SUPERIEUR INTERARMEES
IOEME REGION MILITAIRE
ETAT-MAJOR - 3° BUREAU

BARRAGES FRONTIERES

RESEAUX D'OBSTACLES ET CHAINES RADARS
(VUE D'ENSEMBLE)

I. - PRINCIPE -

Les barrages frontaliers comprennent des réseaux d'obstacles et des chaines radars situés en arrière des zones interdites ou fortement contrôlées.

Autour de ces barrages, un dispositif d'interception aéro-terrestre agit en profondeur.

II. - DEPLOIEMENT -

A. Frontière Est

- Un réseau d'obstacles au nord entre BONE et EL MA - EL ABIOD (300 km)
- Une chaine radars au Sud entre EL MA - EL ABIOD et le CHOTT RHARSA (125km)

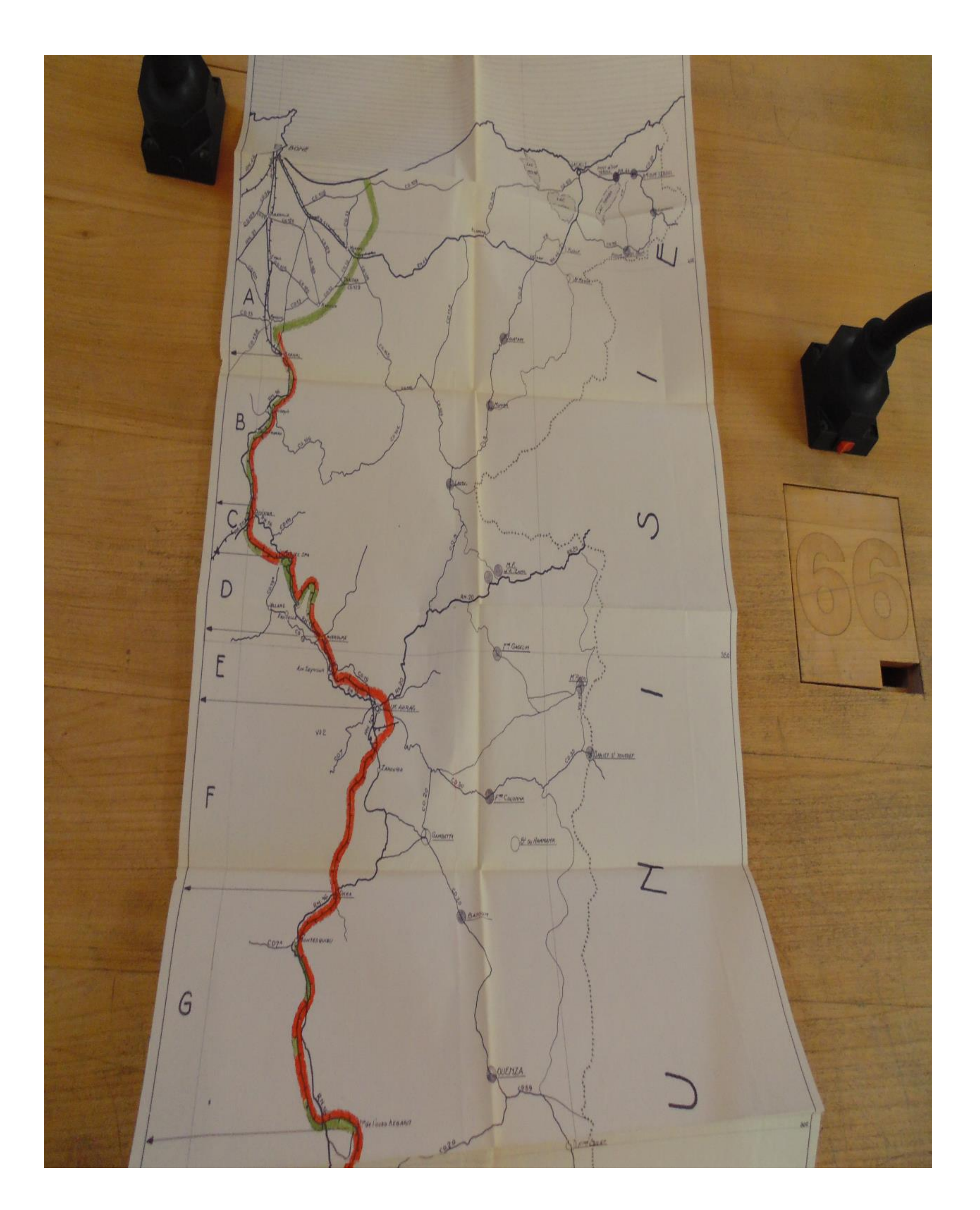
B. Frontière Ouest

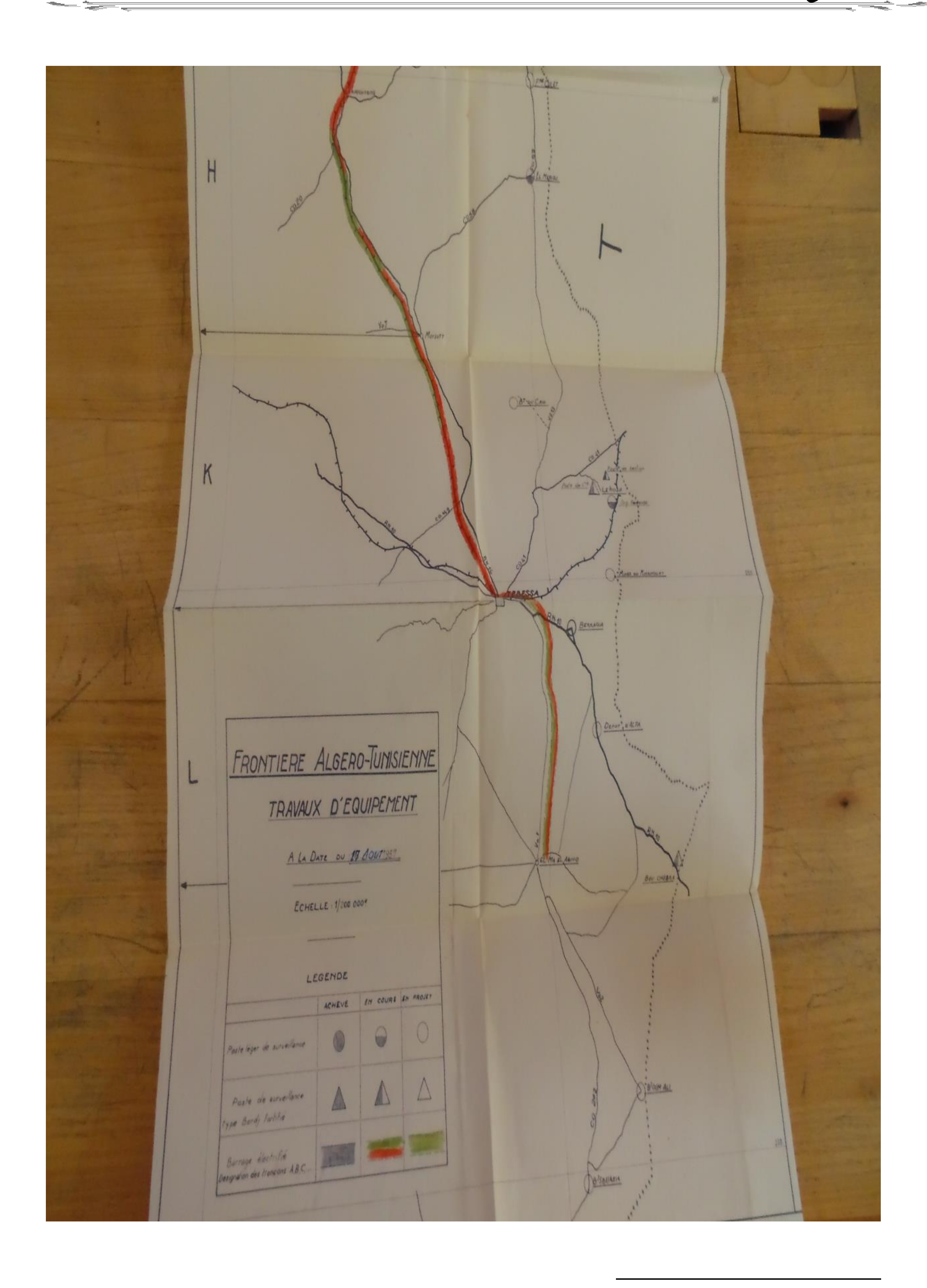
- Un réseau d'obstacles au nord entre PORT SAY et SIDI AISSA (150 km)
- Une chaine radars entre SIDI AISSA et MOKTA-DELLI (250 km)
- Un réseau d'obstacles entre MOKTA-DELLI et MERIRES (200 km)
- Une chaine radars entre MERIRES et COLOMB BECHAR (100 km).

---

[1] Barrage Frontière Est (chaine radar El Malabiod–Chott Rharsa), A.N.O.M , carton :93/2219.

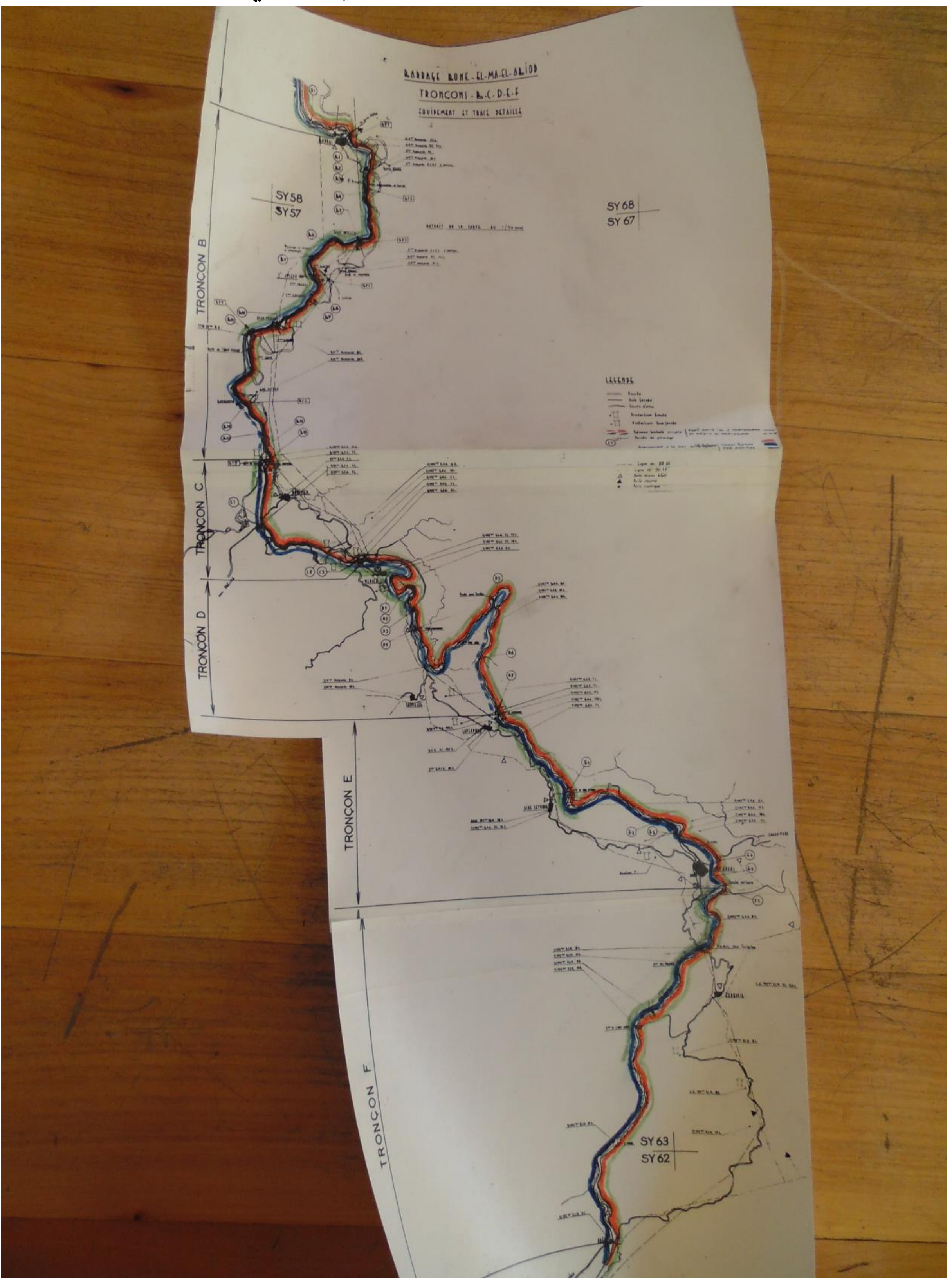
الملحق رقم (21): خريطة توضح سير عمليات إنجاز الحاجز الحدودي الشرقي وتوضح أيضا مقاطع الحاجز الحدودي الشرقي(خط موريس).





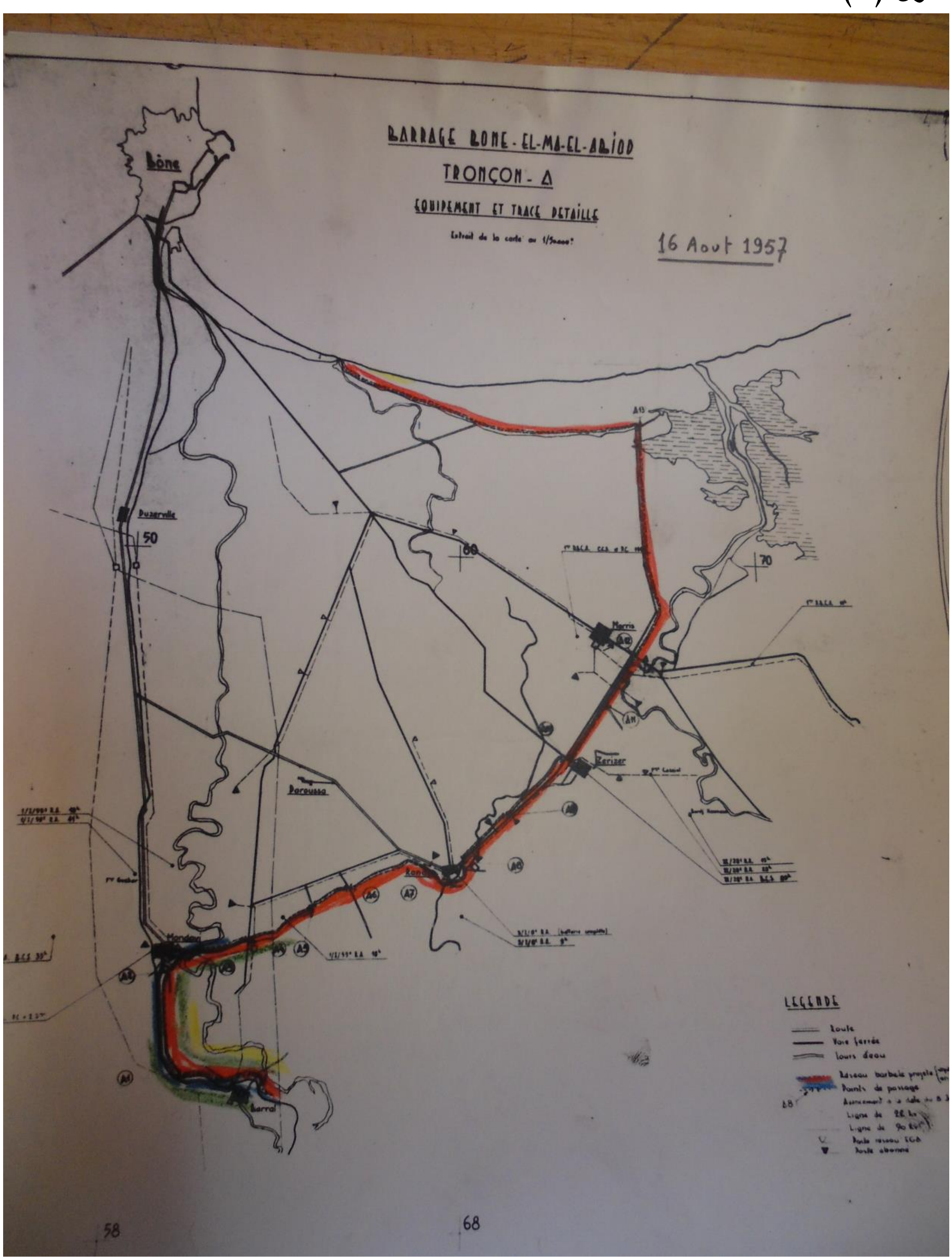
[1] Frontière Algeiro–Tunisienne Travaux d'Equipement (Carte), A.N.O.M , carton : 93/2217.

الملحق رقم (22): خريطة توضح مقاطع الحاجز الحدودي الشرقي(خط موريس) [1]



[1] Barrage Bone–El Malabiod Trancons B.C.D.E.F, A.N.O.M , carton : 93/2217.

الملحق رقم(23): مقطع تفصيلي لجزء من الحاجز الحدودي عنابة – الماء الأبيض الجزء الاول (A) [1].



[1] Barrage Bone-El Malabiod Trancon A, A.N.O.M , carton : 93/2217.

الملحق رقم (24): معلومات حول بنية الحاجز الحدودي الشرقي عنابة- الماء الابيض[1]

- FICHE -

sur le barrage de la frontière algéro - tunisienne

—oOo—

1.- DISPOSITIF PREVU.-

Double barrage renforcé par clôture électrifiée sur l'ensemble de la frontière : - 280 Km.

De la mer à BARRAL : {- barrage à l'Est de la route

De BARRAL à TEBESSA : {- barrage de part et d'autre de la V.F. (210 Km).

De TEBESSA à ELMA EL ABIOD : {- barrage à l'Est de la route

2.- DISPOSITIONS TECHNIQUES.-

Ensemble de la frontière découpé en 10 tronçons sur lesquels les travaux sont menés simultanément.

Chaque Compagnie du Génie établit approximativement 25 Km de barrage (15 Compagnies à l'oeuvre).

3.- URGENCE SUIVANT NATURE DES TRAVAUX.-

- Déboisement
- Réseau et clôture Est
- Réseau et Clôture Ouest
- Postes électriques
- Equipement électrique

4.- ETAT DES TRAVAUX.-

- voir schéma mis à jour à la date du 16 AOUT 1957.

5.- ECHELONNEMENT DES TRAVAUX.-

- Travaux de la partie EST du barrage terminé pour le 30 Septembre.-

—o—o—o—

[1] Barrage de Frontière Algeiro-Tunisienne, A.N.O.M , carton : 93/2219.

الملحق رقم (25): معلومات حول بنية الحاجز الحدودي الشرقي(عنابة- الماء الابيض) [1]

ALGER, le 10 Novembre 1957

- ETAT-MAJOR - 3ème BUREAU -

- BARRAGES FRONTIERES -

Frontière EST

(Réseau d'obstacles BONE - EL ABIOD)

- - - -

I.- CARACTERISTIQUES

Tracé : Le réseau d'obstacles s'étend sur 300 Km de part et d'autre de la V.F. BONE - TEBESSA et de la route TEBESSA - EL ABIOD.

Nature : Ce réseau comprend d'Est en Ouest :

- à l'Est de la V.F. :
  - une zone déboisée et débroussaillée,
  - une piste de surveillance,
  - un réseau de barbelés de 4 mètres,
  - une haie de 2 m. 40 électrifiée à 5.000 volts,
  - un réseau de barbelés de 4 mètres.
- à l'Ouest de la V.F. :
  - un réseau de barbelés de 4 mètres,
  - une haie de 2 m 40 électrifiée à 5.000 volts,
  - un réseau de barbelés de 4 mètres,
  - une piste de surveillance,
  - une zone déboisée et débroussaillée.

L'ensemble de l'obstacle est miné et piégé à une densité moyenne de 3 mines au mètres.

....

[1] Barrage Frontière Est (Résau d'Obstacles Bone-El Malabiod), A.N.O.M , carton : 93/2219.

الملحق رقم(26): معلومات حول فاعلية الحاجز الحدودي عنابة –الماء الابيض[1]

- 2 -

II.- ETAT d'AVANCEMENT

Le réseau a été entièrement construit et mis sous tension à la date du 1er Octobre.

La pose du champ de mines est largement entamée (130.000 mines sont actuellement posées sur 900.000 prévues).

III.- SURVEILLANCE

Le réseau d'obstacles est surveillé et battu par 73 ouvrages (55 postes et 18 tours), soit environ 1 ouvrage tous les 4 Km.

Ces ouvrages sont occupés par 1.300 hommes (électro-mécaniciens compris).

IV.- MANOEUVRE AUTOUR DU BARRAGE

1.- Recherche du renseignement

- En avant du barrage (gîtes d'étapes)
- En arrière du barrage (pistes)

2.- Lutte contre l'infrastructure rebelle

- Capture des passeurs
- Destruction des gîtes d'étapes.

3.- Action en avant du barrage

Recherche et destruction des bandes qui se sont regroupées entre la frontière et le barrage avant de tenter le franchissement nocturne de l'obstacle.

4.- Action en arrière du barrage

Embuscades sur les pistes en cas de passage repéré au travers du barrage.

V.- EFFICACITE (4 Octobre - 4 Novembre)

A. Actions rebelles (chiffres arrondis)

Quantité et qualité :

- 120 attaques contre le réseau dont 60 coupures

....

[1] Barrage Frontière Est (Résau d'Obstacles Bone-El Malabiod), A.N.O.M , carton : 93/2219.

الملحق رقم (27): معلومات حول فاعلية الحاجز الحدودي عنابة- الماء الابيض[1].

- 3 -

dont 30 passages
dont 15 passages de plus de 6 hommes
dont 10 passages d'Est en Ouest.

Localisation : (voir carte jointe)

80 % des passages ont eu lieu en 10 points.

B. Actions amies sur le barrage lui-même

30 rebelles tués
8 armes saisies
Ravitaillements divers récupérés.

CONCLUSION

1.- Le barrage a payé les dividendes attendus :

- Il nous renseigne avec précision.
- Il oblige l'adversaire à se grouper.
- Il réduit considérablement les passages.

2.- Le renforcement technique de l'obstacle en fonction des réactions de l'adversaire (manoeuvre des mines) et l'amélioration progressive de la manoeuvre autour du barrage doit logiquement affirmer rapidement notre supériorité et réduire de plus en plus les possibilités de franchissement.

3.- Les résultats obtenus après le premier mois de servide (mines non posées) nous permettent d'entrevoir pour la fin de l'année des résultats qui créeront à la rebellion sur tout le territoire de très sérieuses difficultés.

[1] Barrage Frontière Est (Résau d'Obstacles Bone-El Malabiod), A.N.O.M , carton : 93/2219.

الملحق رقم (28): معلومات حول شبكة الرادارات الماء الابيض- شط الغرسة[1]

ALGER, le 10 Novembre 1957

COMMANDEMENT SUPERIEUR INTERARMEES
10EME REGION MILITAIRE
ETAT-MAJOR - 3° BUREAU

BARRAGES FRONTALIERS

- FRONTIERE EST -

(chaine radar EL ABIOD - CHOTT RHARSA)

I. - DISPOSITIF -

Une chaine radar, comprenant six postes radars, est déployée au sud du barrage d'obstacles entre EL MA EL ABIOD et le CHOTT RHARSA.

Chaque poste se compose de deux radars A.N.M.P.Q.10 et trois canons de 105 longs 36.

II. - IMPLANTATION - (voir carte)

Les postes P.1 - P.2 et P.4 sont occupés et fonctionnent normalement.

Les radars et les canons du poste P.3, qui va être mis en chantier prochainement, sont provisoirement au poste P.4.

Les radars des postes P.5. et P.6. (batterie marine) font actuellement mouvement pour se mettre en place.

III. - FONCTIONNEMENT -

Les radars A.N.M.P.Q.10 ont une portée de 10 à 15 km et les canons de 105 L. 36 une portée de 14 km.

Chaque poste radar est en liaison étroite avec un détachement mixte "blindé - infanterie " susceptible d'exploiter les renseignements.

.../...

[1] Barrage Frontière Est (Résau d'Obstacles et chaines radar Bone-El Malabiod), A.N.O.M , carton : 93/2219.

الملحق رقم (29): معلومات حول تمديد الحاجز الحدودي الشرقي من الماءالابيض الى بئر العاتر[1].

...TANTINE le 2 Septembre 1957.

COPIE

10°REGION MILITAIRE

CORPS D' ARMEE DE CONSTANTINE

COMMANDEMENT DU GENIE

N°975/GCAC/T/S
Tél : 12.62

Le Colonel PONT, Commandant le Génie du Corps d'Armée de CONSTANTINE .

à

Monsieur le Général de Corps d'Armée
Commandant le Corps d'Armée de CONSTANTINE
Etat-Major - 3° Bureau

SECRET

OBJET : Prolongement du barrage frontière jusqu'à BIR-EL-ATER.

REFERENCE : Votre note n° 2944/CAC/3 POS du 23 Aout 1957

En exécution des prescriptions de votre note citée en référence , j'ai l'ho neur de vous adresser ci-joint, copie de l'étude faite par le Commandant du Génie de la 2°D.I.M. et adressée au Général Commandant la Zone Est , concernant le pro longement du barrage frontière, jusqu'à BIR-EL-ATER .

Cette étude propose, la construction d'un barrage entre EL-MA-EL-ABIOD et BIR-EL-ATER de constitution identique à celui du tronçon TEBESSA à EL-MA-EL-ABIOI et évalue les moyens matériels et financiers correspondants

Ce projet appelle de ma part, les remarques suivantes :

La partie électrique du barrage BONE - EL-MA-EL-ABIOD est en cours d'amé nagement et à mon avis des conclusions définitives ne peuvent être formulées quant aux possibilités exactes de ce barrage electrifié tant qu'il n'aura pas su bi l'épreuve du temps et de l'adversaire .

D'autre part la présence de lignes électriques H.T. sur l'axe BONE - TEBE apporte des possibilités de fournitures de courant qui n'existent plus au sud de TEBESSA, où l'électrification des tronçons postule le fonctionnement permanent de groupes électrogènes .

Enfin l'expérience déjà acquise concernant le fonctionnement des appareil lages électriques des postes , montre que l'efficacité électrique du barrage se- ra fonction du nombre et de la qualité des personnels électro-mécaniciens qui y seront affectés.

L'effort envisagé par la Métropole, me parait déjà insuffisant pour assure un fonctionnement permanent satisfaisant de la totalité du barrage BONE - EL-MA EL-ABIOD.

.../...

---

[1] Prolongement du Barrage Frontière Jusqu'à Bir El Ater, A.N.O.M, carton : 93/2218.

الملحق رقم (30): تكاليف المواد والمعدات التي يحتاجها تمديد الحاجز الحدودي الشرقي، مقطع (الماء الابيض- بئر العاتر).

- 2 -

II./ MATERIAUX D'ORGANISATION DU TERRAIN PAR KM. DE BARRAGE:

. Ronce artificielle :

. réseau normal avec hardts et protection mines : 80.000 m)
. haie électrifiée : I8.000 m) II0.000 m environ I5 T/KM
. nappe protection : I2.000 m)

. Grands piquets : 2.600 u.

. Petits piquets : 400 u.

. Mines AP ID 5I : 3.000 u.

. Mines éclairantes: I.00 u.

III./ CREDITS PAR KILOMETRE DE BARRAGE:

a/ Matériaux de construction:

- matériaux haie électrifiée	450.000 francs
- matériaux désherbage (MONURON)	250.000 francs
- matériaux équipement et construction postes	500.000 francs
	I.200.000 francs
Imprévu + I0 %	I20.000
	I.320.000 francs

.../...

- 3 -

b/ Personnel auxiliaire :

- Réseau - haie électrifiée - postes 400.000 francs

Imprévu + IO % 40.000 francs

440.000 francs

IV./ RECAPITULATION DES MOYENS:

Le tronçon du barrage supplémentaire représente un développement de 63 kilomètres.

Le prix de construction serait de :

- achat matériaux : 83 millions
- Personnel auxiliaire : 28 millions

III millions de francs.

- Matériel O.T.

. 950 tonnes de ronce artificielle
. I70.000 grands piquets
. 26.000 petits piquets
. I90.000 mines AP ID 5I
. 6.500 mines éclairantes

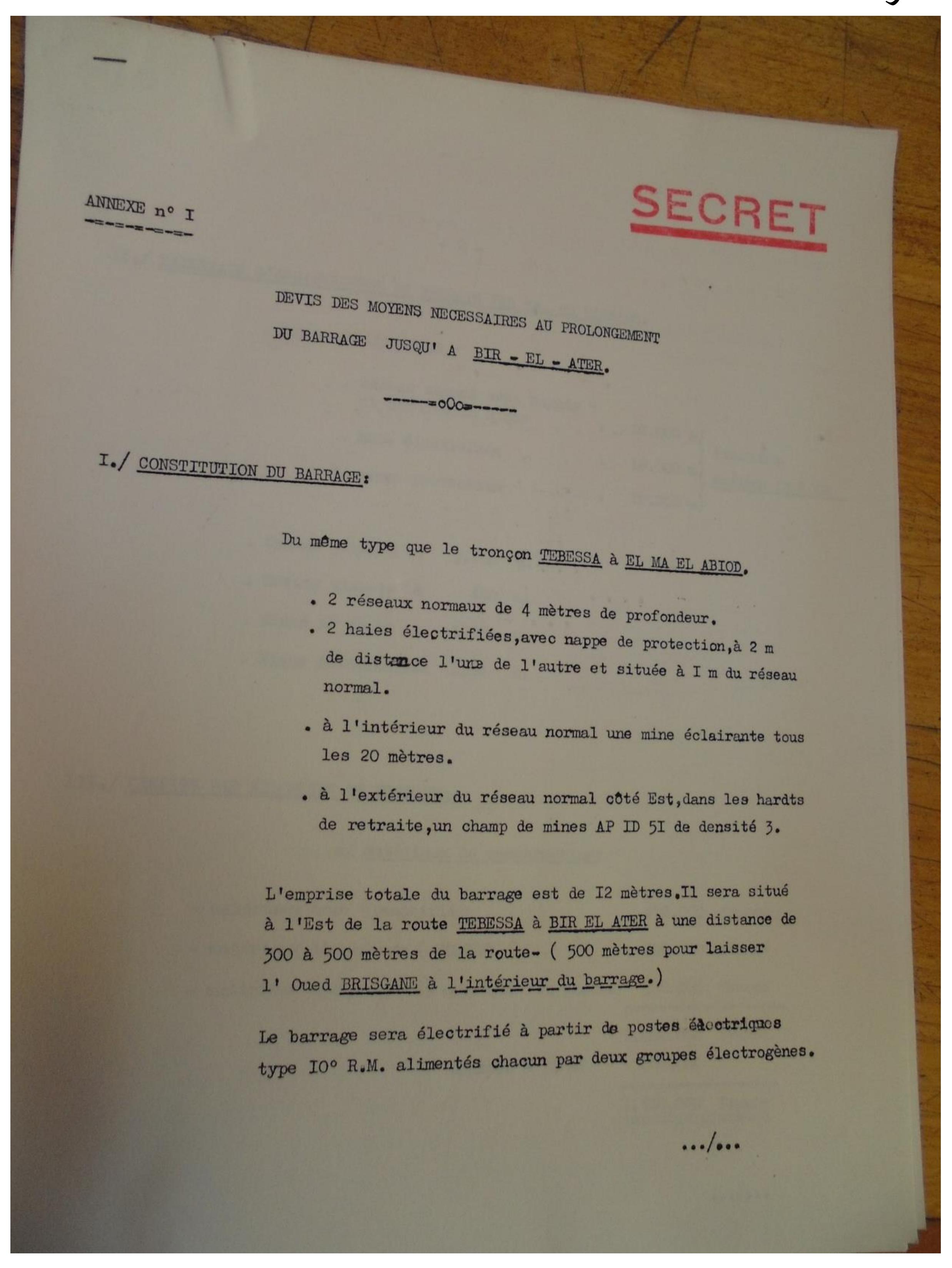
V./ MATERIEL DE CONSTRUCTION - OUTILLAGE :

Pas de moyens supplémentaires à prévoir. L'unité chargée de ces travaux disposant du matériel initialement attribué.

.../...

[1] Devis des Moyens Necessaires Prolongement du Barrage Frontière Jusqu'à Bir El Ater, A.N.O.M , carton :93/2218.

الملحق رقم (31): المعدات والوسائل اللازمة لتمديد الحاجز الحدودي الشرقي الى بئر العاتر[1].



ANNEXE n° I

SECRET

DEVIS DES MOYENS NECESSAIRES AU PROLONGEMENT DU BARRAGE JUSQU' A BIR - EL - ATER.

------oOo------

I./ CONSTITUTION DU BARRAGE:

Du même type que le tronçon TEBESSA à EL MA EL ABIOD.

- 2 réseaux normaux de 4 mètres de profondeur.
- 2 haies électrifiées, avec nappe de protection, à 2 m de distance l'une de l'autre et située à I m du réseau normal.
- à l'intérieur du réseau normal une mine éclairante tous les 20 mètres.
- à l'extérieur du réseau normal côté Est, dans les hardts de retraite, un champ de mines AP ID 5I de densité 3.

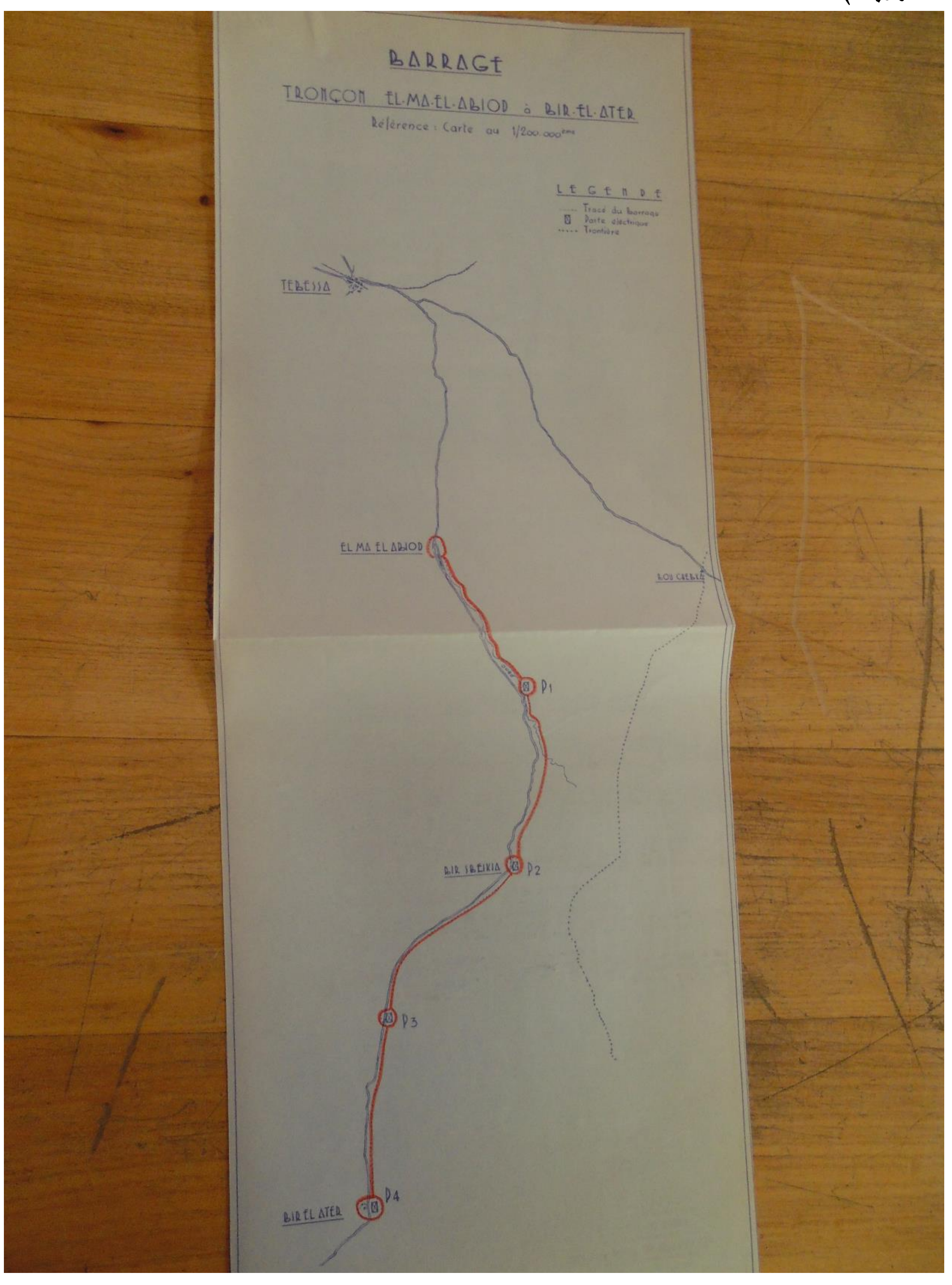
L'emprise totale du barrage est de I2 mètres. Il sera situé à l'Est de la route TEBESSA à BIR EL ATER à une distance de 300 à 500 mètres de la route- (500 mètres pour laisser l' Oued BRISGANE à l'intérieur du barrage.)

Le barrage sera électrifié à partir de postes électriques type IO° R.M. alimentés chacun par deux groupes électrogènes.

.../...

[1] Devis des Moyens Necessaires Prolongement du Barrage Frontière Jusqu'à Bir El Ater, A.N.O.M , carton :93/2218.

الملحق رقم (32): خريطة الحاجز الماء الابيض- بئر العاتر(مراكز تزويد الحاجز بالكهرباء)[1]



[1] Barrage Trancon El Malabiod-Bir El ATER (Carte), A.N.O.M , carton : 93/2218.

الملحق رقم (33): معلومات حول مراكز تزويد الحاجز الحدودي بئر العاتر– الماء الابيض بالكهرباء.

- 4 -

VI./ TRANSPORTS:

Le tonnage total à transporter s'élève à environ 6.000 tonnes (y compris postes électriques). Une seule gare, celle de TEBESSA, peut recevoir par voie ferrée les approvisionnements qui devront être acheminés ensuite par la route sur les postes de:

- EL-MA-EL ABIOD (40 km)
- BIR SBEIKIA (70 km)
- BIR EL ATER (100 km)

Les convois routiers devront être escortés. Jusqu'à BIR SBEIKIA la route est en parfait état et permet une circulation normale et rapide. (elle vient d'être terminée et sa voie possède un revêtement.)

De BIR SBEIKIA à BIR EL ATER (30 km) la piste existante, en cours de transformation en route, est difficile.

VII./ GARNISONS SUPPLEMENTAIRES A PREVOIR:

Sur quatre postes électriques à réaliser, deux peuvent être implantés dans les postes existants de :

- BIR SBEIKIA (P 2)
- BIR EL ATER (P 4)

Les deux autres nécessiteront une garnison qui semble devoir être de l'ordre d'une section aux points suivants :

.../...

- 5 -

- I poste à I4 km Sud d' EL-MA-EL ABIOD (P I)
- I poste à I5 km Sud de BIR SBEIKIA (P 3)

PERSONNEL GENIE ET DELAIS:

- Ces travaux pourraient être réalisés par le 6I° B.G. qui aura probablement terminé le premier le tronçon qui lui est imparti sur le barrage en cours.
- Ce Bataillon, à trois compagnies de Combat, pourrait prendre à sa charge ce chantier sans moyens supplémentaires qu'une niveleuse.
- Il dispose organiquement des engins nécessaires et est doté de l'outillage indispensable.
- I200 auxiliaires civils seraient à recruter (400 par compagnie) Cela ne semble pas impossible, à priori, entre les centres de TEBESSA - EL MA EL ABIOD et BIR EL ATER.
- Un délai de deux mois et demi à trois mois (matériaux approvisionnés, y compris les postes électriques) est nécessaire pour mener à bien ce chantier de 63 kilomètres.

Le Chef de Bataillon LEGRAND
Commandant le Génie de la 2° D.I.M.
et de la Z.E.C.

2me D.I.M. COMMANDEMENT DU GENIE

[1] Prolongement du Barrage Frontière Jusqu'à Bir El Ater, A.N.O.M , carton :93/2218.

الملحق رقم (34): معلومات حول تمديد الحاجز الحدودي الشرقي الى بئر العاتر[1].

\- 2 -

Dans ces conditions, j'estime prématuré de proposer de prolonger de 63 Kms le barrage en construction sous sa forme présente.

Puisque actuellement, le Général Commandant la 10°Région a admis et décidé l'emploi intensif de la mine sous toutes ses formes, et notamment A.P.I.D. 51 ancrée au sol et mine bondissante ancrée, il serait raisonnable dans un premier temps de limiter la constitution du barrage à la construction d'un réseau de barbelés miné.

Cette solution est d'autant plus admissible, que ce barrage peut être implanté à une distance, telle, à l'Est de la route EL MA EL ABIOD - BIR-EL-ATER, que l'explosion inopinée de mines bondissantes ne soit pas dangereuse pour les patrouilles de surveillance où les convois circulant sur la route.

Cette distance, cependant, ne doit pas être de l'ordre de 500 mètres, comme le prévoit le projet du Chef de Bataillon, Commandant le Génie de la 2°D.I.M. car la surveillance ne pourrait être efficace.

Le barrage doit être vu de la route et une distance de 200 mètres parait convenable, aucune raison n'imposant que l'Oued BRISGANE, soit maintenu à l'Ouest du barrage

Le projet du Commandant du Génie de la 2°D.I.M., prévoit d'autre part, que les postes jalonnant le tracé, soient situés à environ 15 kms les uns des autres. Dans le cas où le barrage n'est pas électrifié, il s'agit là uniquement d'une décision du Commandement, compte-tenu des effectifs que l'on désire consacrer à la surveillance et des résultats que l'on désire obtenir. Dans le cas d'une électrification ultérieure, j'estime pour des necessités techniques, qu'il est bon de ne pas dépasser la distance moyenne de 10 Kms entre postes, distance qui a été adoptée dans le projet du barrage BONE - TEBESSA.

° °
°

En conclusion, je propose que dans un premier temps, le barrage soit limité à un réseau de barbelés miné, comportant deux rangées de réseau de 4m00 d'épaisseur, séparées par un intervalle de 4 mètres et encadrées à l'Est comme à l'Ouest de deux réseaux bas de 4m00

Des mines A.P., bondissantes ou non seraient mises en place dans cet ensemble à raison d'une densité moyenne de 3 mines non bondissantes au mètre et d'une mine bondissantes tous les 10 m.00

Des postes de surveillance de section seront construits à raison d'un tous les 10 Kms/

Ultérieurement et compte-tenu de l'expérience acquise au Nord de TEBESSA, l'électrification de certains tronçons du barrage pourrait être envisagée.

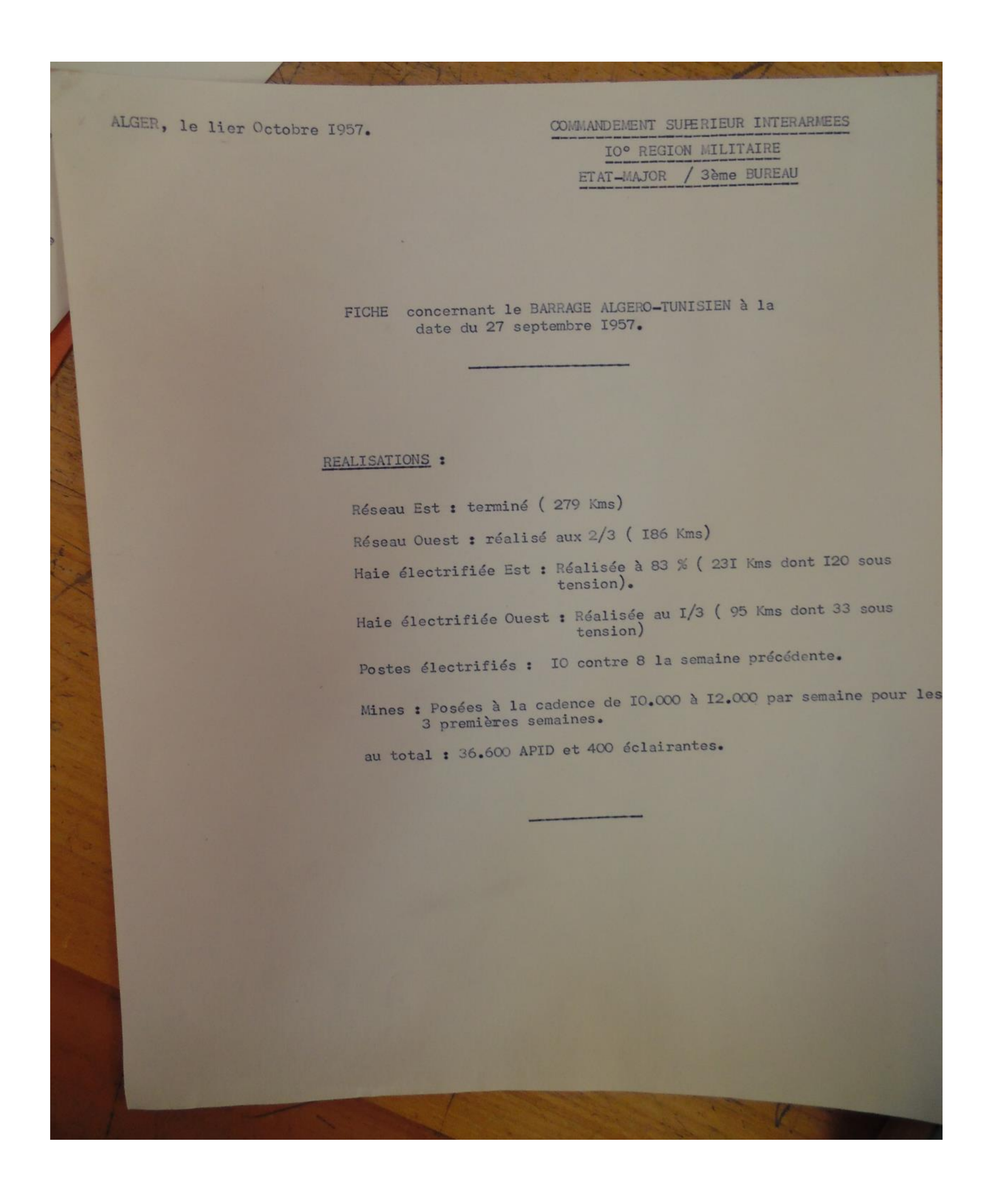
Dans ces conditions, le devis de la 1° phase de travaux s'élèverait à :

- 1° <u>MATERIAUX D'O.T.</u>
  - 1.100 t de ronce artificielle
  - 152.000 grands piquets
  - 152.000 petits piquets
- 2° <u>MINES</u>
  - 190.000 mines APID 51 ou 53
  - 13000 mines bondissantes
  - 2.500 mines éclairantes

.../...

[1] Prolongement du Barrage Frontière Jusqu'à Bir El Ater, A.N.O.M , carton :93/2218.

الملحق رقم(35): نسبة التقدم في انجاز الحاجز الحدودي الشرقي بتاريخ 27 سبتمبر 1957[1]



ALGER, le 1ier Octobre 1957.

COMMANDEMENT SUPERIEUR INTERARMEES
10° REGION MILITAIRE
ETAT-MAJOR / 3ème BUREAU

FICHE concernant le BARRAGE ALGERO-TUNISIEN à la date du 27 septembre 1957.

REALISATIONS :

Réseau Est : terminé (279 Kms)

Réseau Ouest : réalisé aux 2/3 (186 Kms)

Haie électrifiée Est : Réalisée à 83 % (231 Kms dont 120 sous tension).

Haie électrifiée Ouest : Réalisée au 1/3 (95 Kms dont 33 sous tension)

Postes électrifiés : 10 contre 8 la semaine précédente.

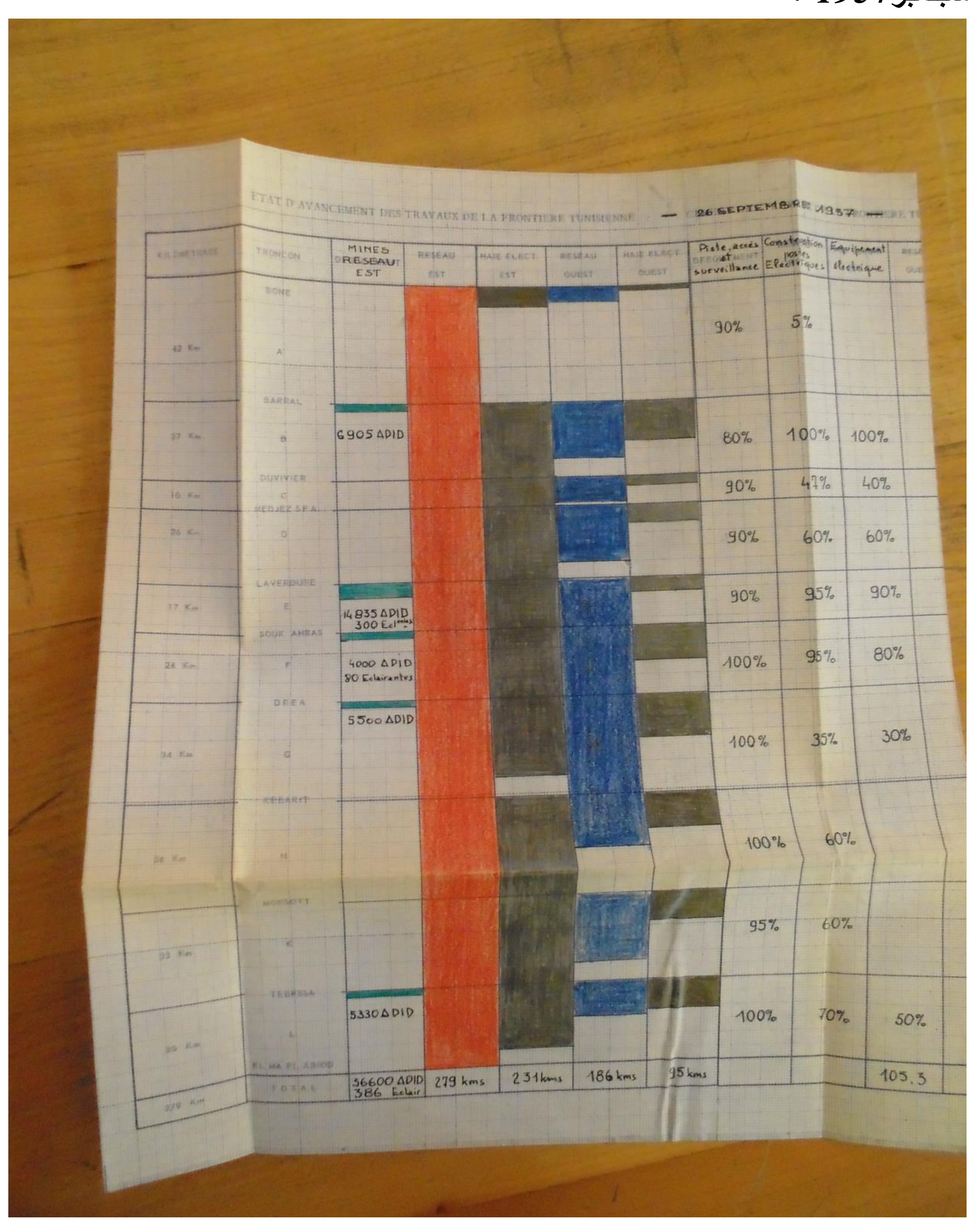
Mines : Posées à la cadence de 10.000 à 12.000 par semaine pour les 3 premières semaines.

au total : 36.600 APID et 400 éclairantes.

---

[1] Situation Barrage Frontière (Réseaux d'obstacles et chaines radars) 27 Sepembre 1957, A.N.O.M , carton : 93/2219.

الملحق رقم(36): نسبة تقدم الاشغال على الحاجز الحدودي الشرقي في 26 سبتمبر 1957[1].



ETAT D'AVANCEMENT DES TRAVAUX DE LA FRONTIERE TUNISIENNE — 26 SEPTEMBRE 1957 —

KILOMETRAGE	TRONCON	MINES RESEAU EST	RESEAU EST	HAIE ELECT. EST	RESEAU OUEST	HAIE ELECT. OUEST	Piste, accès et surveillance	Construction postes Electriques	Equipement électrique
42 Km	BONE – A						90%	5%	
37 Km	BARRAL – B	6905 ΔPID					80%	100%	100%
16 Km	DUVIVIER – C						90%	47%	40%
26 Km	MEDJEZ SFA – D						90%	60%	60%
17 Km	LAVERDURE – E	14835 ΔPID 300 Eclairantes					90%	95%	90%
24 Km	SOUK AHRAS – F	4000 ΔPID 80 Eclairantes					100%	95%	80%
34 Km	DREA – G	5500 ΔPID					100%	35%	30%
36 Km	KEBARIT – H						100%	60%	
33 Km	MORSOTT – K						95%	60%	
30 Km	TEBESSA – L – EL MA EL ABIOD	5330 ΔPID					100%	70%	50%
279 Km	TOTAL	56600 ΔPID 386 Eclair	279 kms	231 kms	186 kms	95 kms			105.3

---

[1] Etat d'Avancement des Traveux de la Frontière Tunisienne, A.N.O.M, carton : 93/2219.

الملحق رقم (37): نسبة التقدم في انجاز خط موريس (شبكة الحواجز وسلسلة الرادارات) بتاريخ 30 سبتمبر 1957.

- 3 -

SITUATION DES BARRAGES FRONTALIERS AU

30 SEPTEMBRE 1957

(réseaux d'obstacles et chaînes radars)

I.- FRONTIERE EST -

a)- BARRAGE (BONE - EL ABIOD) - 279 Kms.

- Réseau barbelé EST : 279 Kms (terminé)
- Réseau barbelé OUEST : I86 Kms
- Haie électrique EST : 23I Kms (dont I20 sous tension)
- Haie électrique OUEST : 95 Kms (dont 30 sous tension)
- Déboisement : terminé.
- Mines : 36.500 A.P.IO et 380 éclairantes

b)- CHAINE RADAR (EL ABIOD - NEGRINE).

- Six (1) postes radars (de 2 radars AN/MPQ.IO chacun) sont prévus entre EL ABIOD et NEGRINE.

Cette chaîne radar sera complétée par un réseau d'obstacles (barbelés et mines) entre BIR EL ATER et NEGRINE.

Actuellement deux batteries de quatre radars, soit 8 radars, sont arrivées et se mettent sur pied à BONE.- La troisième batterie (4 radars) (fournie par la Marine) doit débarquer le IO octobre.

.../...

(1) Huit postes si la Métropole fournit les quatre radars supplémentaires envisagés initialement.-

- 4 -

Vingt canons de 105 L. 36 (sur 24 attendus) ont été réceptionnés à BONE.

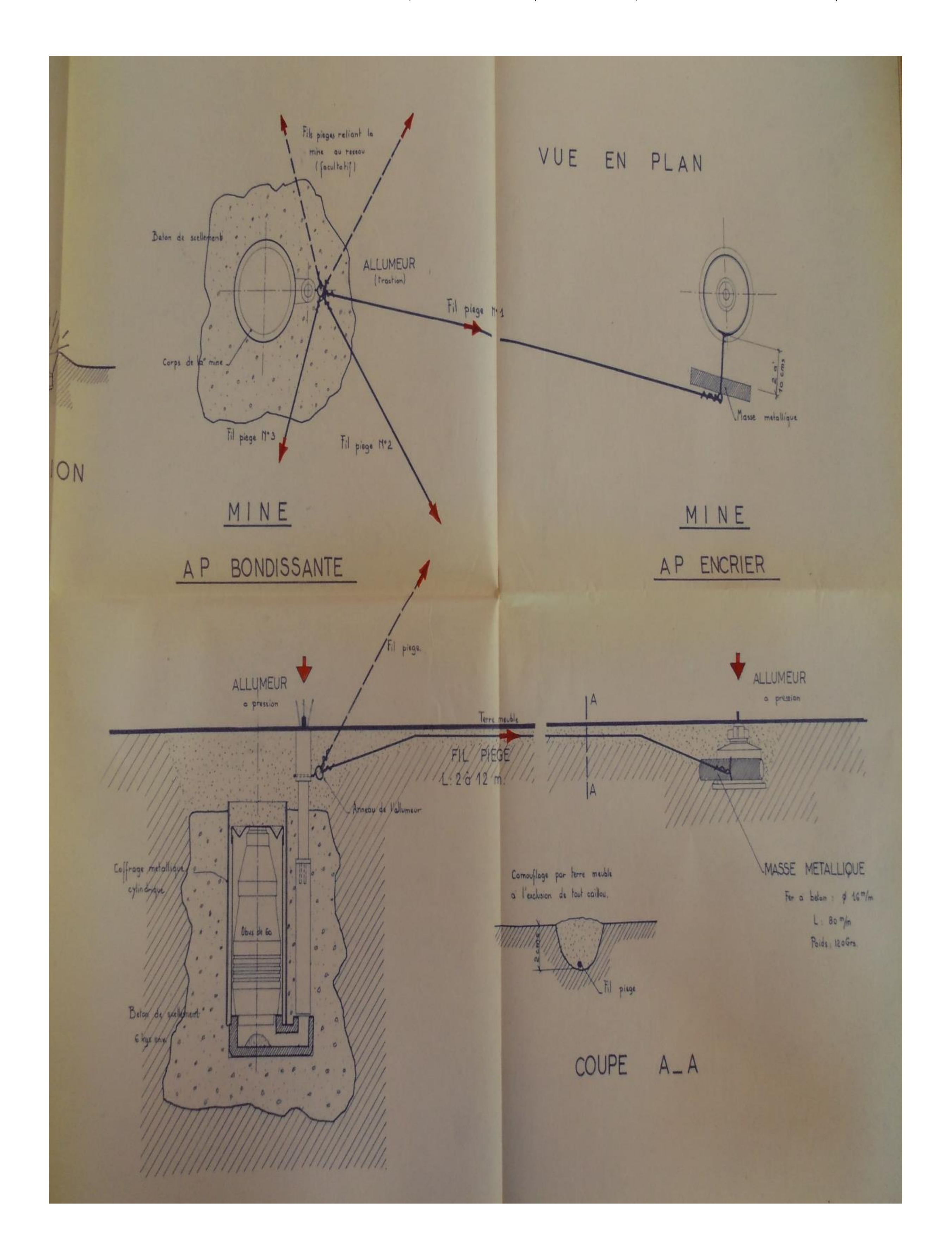
Les échéances prévues pour la mise en place de ce dispositif sont les suivantes :

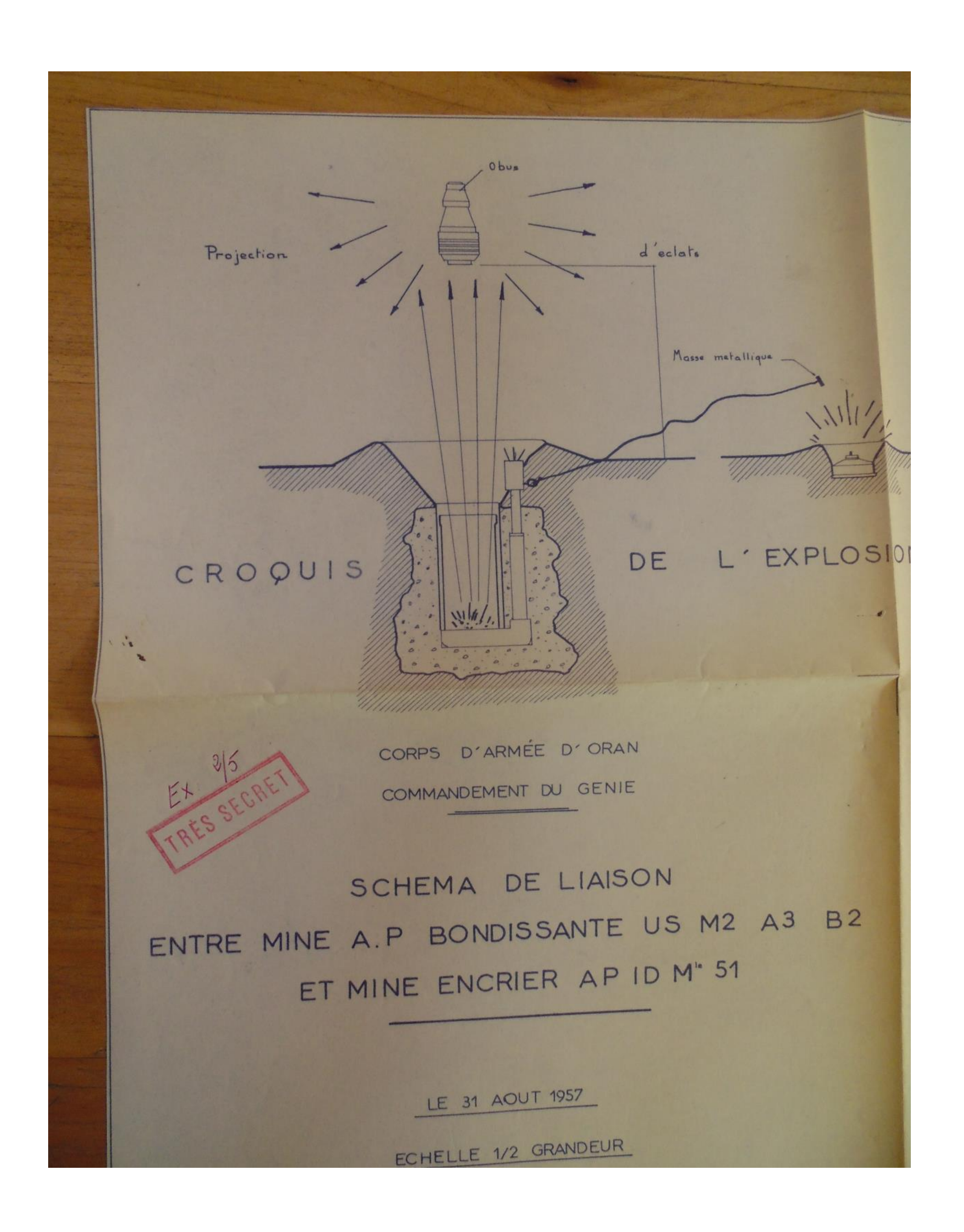
- 2 postes (le 15 octobre
- 2 postes) le 1er novembre
- 2 postes (le 15 novembre.

---

[1] Situation Barrage Frontière (Réseaux d'obstacles et chaines radars) 30 Sepembre 1957, A.N.O.M , carton : 93/2219.

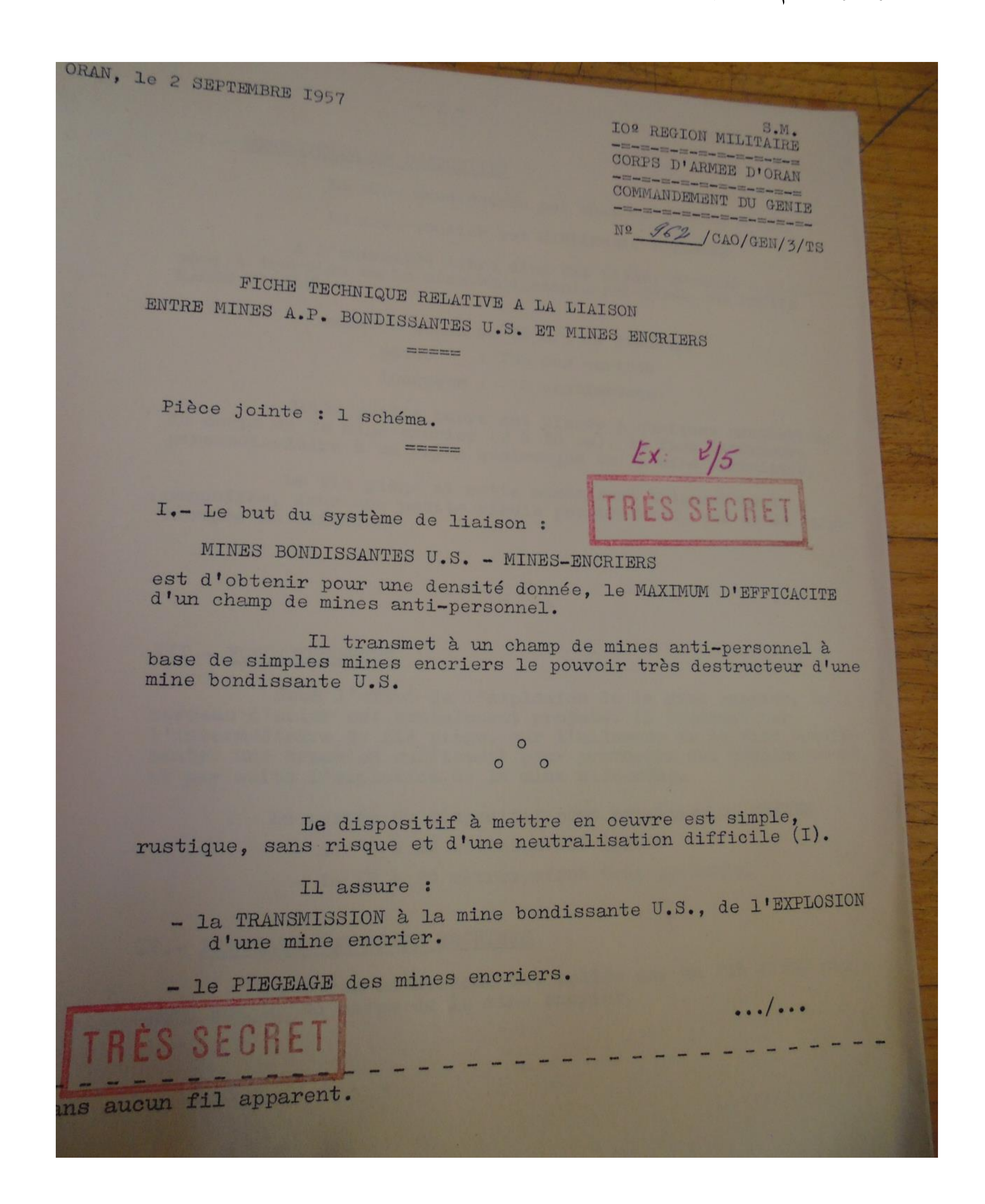
الملحق رقم (38): مخطط يوضح كيفية الربط بين الالغام المضادة للافراد(AP)، الواثبة(BONDISSANTE) والمحبرة(ENCRIER).





[1] Techinque Relative a la Liaison Entre Mines A.P.Bondissantes US, et Mines Encriers, A.N.O.M, carton : 93/2221.

الملحق رقم (39): بطاقة تقنية حول عملية الربط بين الالغام المضادة للافراد، الالغام المحبرة، والالغام المضيئة.



ORAN, le 2 SEPTEMBRE 1957

S.M.
IOº REGION MILITAIRE
CORPS D'ARMEE D'ORAN
COMMANDEMENT DU GENIE
Nº 962 /CAO/GEN/3/TS

FICHE TECHNIQUE RELATIVE A LA LIAISON
ENTRE MINES A.P. BONDISSANTES U.S. ET MINES ENCRIERS

=====

Pièce jointe : 1 schéma.

=====

Ex: 2/5

TRÈS SECRET

I.- Le but du système de liaison :

MINES BONDISSANTES U.S. - MINES-ENCRIERS

est d'obtenir pour une densité donnée, le MAXIMUM D'EFFICACITE d'un champ de mines anti-personnel.

Il transmet à un champ de mines anti-personnel à base de simples mines encriers le pouvoir très destructeur d'une mine bondissante U.S.

o
o o

Le dispositif à mettre en oeuvre est simple, rustique, sans risque et d'une neutralisation difficile (I).

Il assure :

- la TRANSMISSION à la mine bondissante U.S., de l'EXPLOSION d'une mine encrier.

- le PIEGEAGE des mines encriers.

.../...

TRÈS SECRET

(I) [Sa]ns aucun fil apparent.

- 2 -

II.- DESCRIPTION DU DISPOSITIF

TRÈS SECRET

La mine bondissante est scellée dans du béton.

La mine encrier est SIMPLEMENT ENTERREE.

A l'extrémité libre d'un fil piège, attaché à l'allumeur à traction de la mine bondissante est fixée une PETITE MASSE D'ACIER :

acier à béton de I6 m/m de diamètre
poids : I30 Grs environ
longueur : 8 centimètres.

Cette petite barre est placée à quelques centimètres du corps de la mine encrier (2 à I0 cm), la face intérieure perpendiculaire à un rayon quelconque de la mine circulaire.

Le fil piège et cette masse sont soigneusement camouflés, dans une petite rigole peu profonde, par de la terre exempte de cailloux.

o
o o

III.- FONCTIONNEMENT

Sous l'effet de l'explosion de la mine encrier, le morceau d'acier est brutalement projeté. Il transmet par l'intermédiaire du fil piège, sur l'allumeur de la mine bondissante, une traction suffisante pour provoquer son déclanchement, et par suite l'explosion de la mine elle-même.

La portée du dispositif peut atteindre 20 METRES

- de 0 à I2 mètres, EFFET ABSOLU
- de I2 à 20 mètres, effet très probable.

IV.- PIEGEAGE DES MINES ENCRIERS

La barre métallique est reliée par un FIL PIEGE peu tendu autour du corps de la mine encrier.

- 3 -

TRÈS SECRET

Tout essai de relevage effectué sur cette mine doit entraîner une traction du fil piège, donc l'explosion de la mine bondissante.

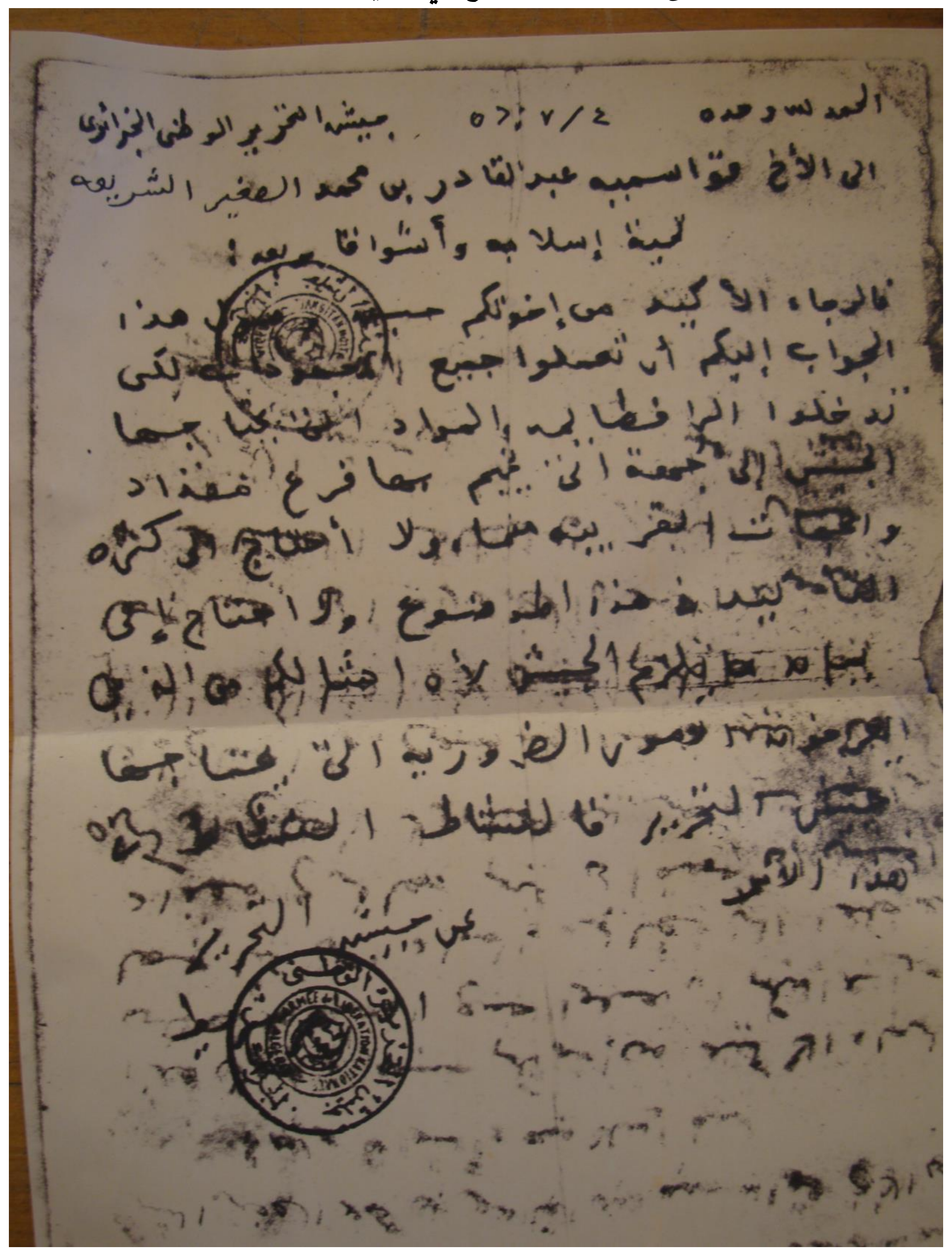
L'explosion de la mine encrier par pression rompt instantanément ce fil de liaison, libère la masse d'acier et permet le fonctionnement normal du dispositif.

V.- LE CAMOUFLAGE de l'ensemble du dispositif a une IMPORTANCE CAPITALE.

Le Colonel GUELFI
Commandant le Génie
du Corps d'Armée d' ORAN.

[1] Techinque Relative a la Liaison Entre Mines A.P.Bondissantes US, et Mines Encriers, A.N.O.M, , carton : 93/2221.

الملحق رقم (40): رسالة من أحد قادة جيش التحرير" قواسمية عبد القادر" من المنطقة السادسة من الولاية الاولى يطلب فيها الاسراع في تزويد منطقته بالمؤونة[1]



الحمد لله وحده   4/7/56   جيش التحرير الوطني الجزائري

الى الأخ قواسمية عبد القادر بن محمد الصغير الشريف

تحية إسلامية وأشواقا وبعد :

فالرجاء الأكيد من إخوتكم [illegible] هذا

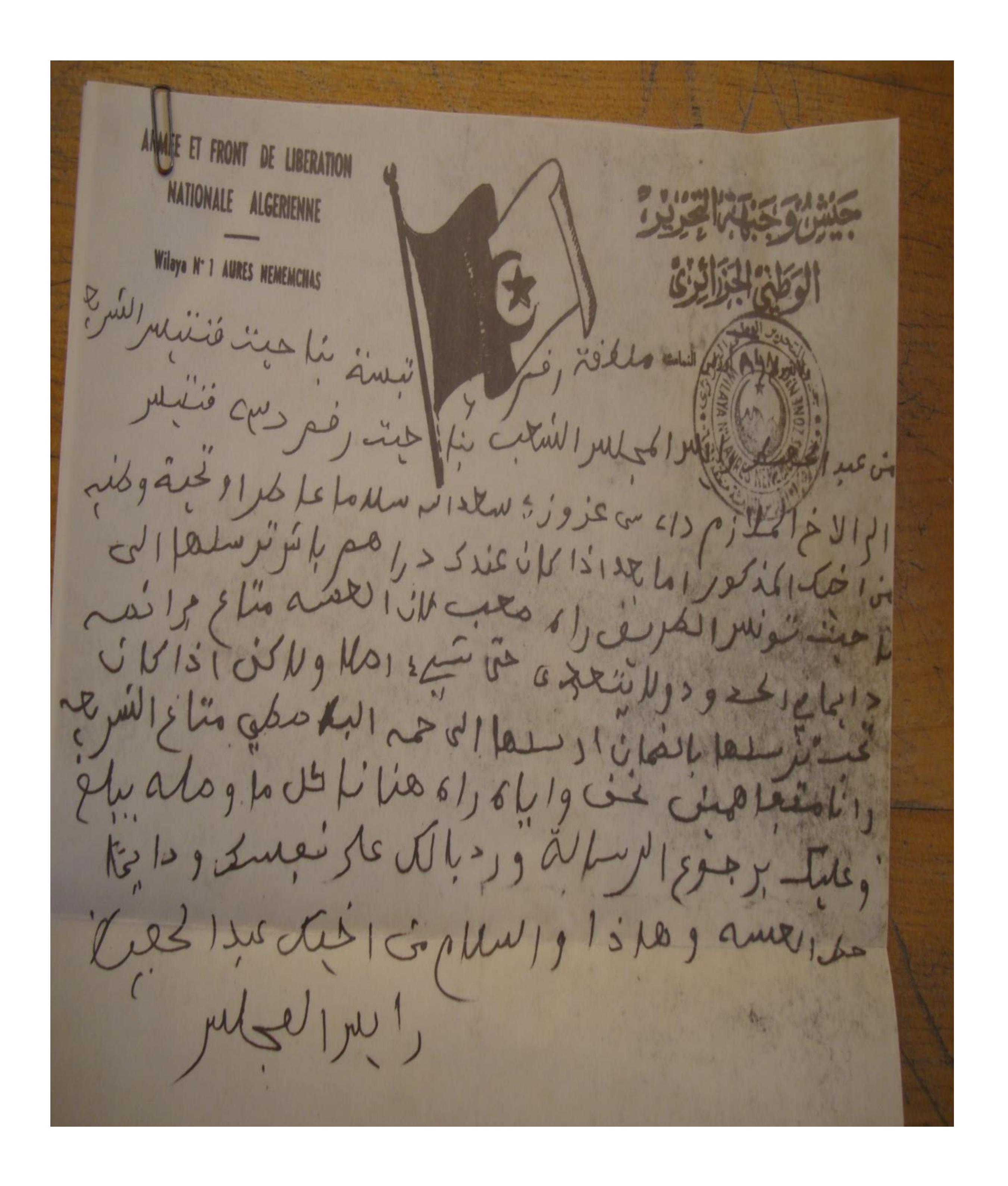
الجواب إليكم أن تبعثوا جميع [illegible] لكي

[illegible]

[illegible]

[1] Documents saisis chez les rebelles, A.N.O.M, carton : 93/2476.

الملحق رقم (41): رسالة من رئيس مجلس الشعب بناحية قنتيس المنطقة السادسة من الولاية الاولى، يحذر فيها الملازم" عزوز سعد الله" حول خطورة تحويل الاموال الى تونس عبر الحدود[1].



ARMEE ET FRONT DE LIBERATION
NATIONALE ALGERIENNE

Wilaya N° 1 AURES NEMEMCHAS

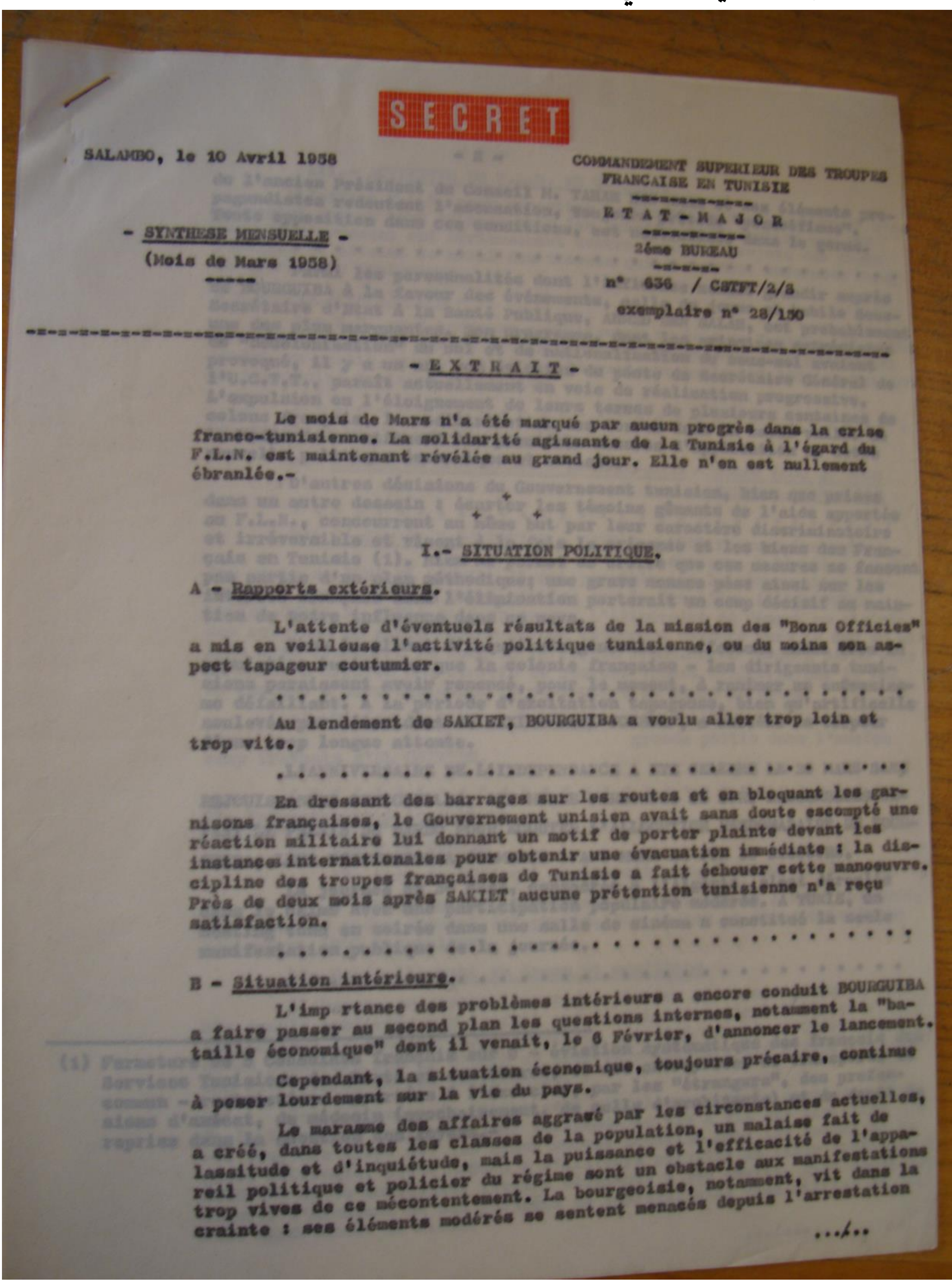
جيش وجبهة التحرير
الوطني الجزائري

الناحية ملاحقة رقم 6 تبسة بناحية قنتيس الشريعة
ناحية رقم دس قنتيس
من عبد المجيد رئيس المجلس الشعب بناحية رقم دس قنتيس
الى الاخ الملازم السي عزوز سعد الله سلاما عاطرا والتحية وبعد
من اخيك المذكور اما بعد اذا كان عندك دراهم باش ترسلها الى
ناحية تونس الطريق راه صعب لان العسه متاع فرانسه
دايما في الحدود ولا تنجحوا حتى شيء اصلا ولكن اذا كان
تحب ترسلها بالضمان ارسلها الى حمه البلاد صطي متاع الشريعة
راناما نعرفوهمش خف واياك راه هنا نا كلما ومانه يباع
وعليك برجوع الرسالة ورد بالك على نفسك ودايما
حضر النفسه وهذا والسلام من اخيك عبد المجيد
رايس المجلس

---

[1] Documents saisis chez les rebelles, A.N.O.M, carton : 93/2476.

الملحق رقم (42): الوضعية السياسية بتونس سنة 1958 ومظاهر دعم الحكومة التونسية لجبهة التحرير الوطني[1]



SECRET

SALAMBO, le 10 Avril 1958

COMMANDEMENT SUPERIEUR DES TROUPES
FRANCAISE EN TUNISIE
-=-=-=-=-=-=-
E T A T - M A J O R
-=-=-=-=-=-
2ème BUREAU
-=-=-=-
n° 636 / CSTFT/2/S
exemplaire n° 28/150

- SYNTHESE MENSUELLE -
(Mois de Mars 1958)

-=-

- EXTRAIT -

Le mois de Mars n'a été marqué par aucun progrès dans la crise franco-tunisienne. La solidarité agissante de la Tunisie à l'égard du F.L.N. est maintenant révélée au grand jour. Elle n'en est nullement ébranlée.-

+
+ +

I.- SITUATION POLITIQUE.

A - Rapports extérieurs.

L'attente d'éventuels résultats de la mission des "Bons Officies" a mis en veilleuse l'activité politique tunisienne, ou du moins son aspect tapageur coutumier.

. . . .

Au lendement de SAKIET, BOURGUIBA a voulu aller trop loin et trop vite.

. . . .

En dressant des barrages sur les routes et en bloquant les garnisons françaises, le Gouvernement unisien avait sans doute escompté une réaction militaire lui donnant un motif de porter plainte devant les instances internationales pour obtenir une évacuation immédiate : la discipline des troupes françaises de Tunisie a fait échouer cette manoeuvre. Près de deux mois après SAKIET aucune prétention tunisienne n'a reçu satisfaction.

. . . .

B - Situation intérieure.

L'imp rtance des problèmes intérieurs a encore conduit BOURGUIBA a faire passer au second plan les questions internes, notamment la "bataille économique" dont il venait, le 6 Février, d'annoncer le lancement.

Cependant, la situation économique, toujours précaire, continue à peser lourdement sur la vie du pays.

Le marasme des affaires aggravé par les circonstances actuelles, a créé, dans toutes les classes de la population, un malaise fait de lassitude et d'inquiétude, mais la puissance et l'efficacité de l'appareil politique et policier du régime sont un obstacle aux manifestations trop vives de ce mécontentement. La bourgeoisie, notamment, vit dans la crainte : ses éléments modérés se sentent menacés depuis l'arrestation

.../...

---

[1] Synthese Mensuelle Mois Decembre(Mois de Mars 1958), A.N.O.M , carton :9336/25/1.

الملحق رقم (43): مراسلة تتعلق بمراقبة تنقل السكان بمنطقة نقرين-تبسة-[1]

NEGRINE, le 4 Avril 1959

GENDARMERIE NATIONALE
COMMANDEMENT REGIONAL DE LA GENDARMERIE DE LA X° REGION MILITAIRE.
10° LEGION TER DE GENDARMERIE
GROUPEMENT DE BONE
COMPAGNIE DE TEBESSA
POSTE PERMANENT DE NEGRINE
n° 45/4.-

L'Adjudant GUILLAUME Commandant le Poste Permanent de Gendarmerie de NEGRINE

à

M.le Lieutenant Commandant la Compagnie de Gendarmerie à TEBESSA

OBJET : - Circulation des personnes

REFERENCE : - Arrêté 102 - 2° D.I.M. & Z.E.C. en date du 3 Juin 1958
- Instruction n° 503/5 2° D.I.M. & Z.E.C. du 3 Juin 1958.

- - - - -

De nombreux transhumants en provenance des communes de STAH - GOURIGUEUR-BEDJEN-TROUBIA-TLIDJEN-EL MEZERAA sont installés sur le territoire des communes NEGRINE et FERKANE.

Ces personnes venant d'un autre groupe de communes, devraient être suivant les prescriptions de l'Arrêté 102 et l'Instruction n° 503/5 du 3 Juin 1958, en possession d'un laissez-passer temporaire d'une durée maximum de trois mois. Hors la majorité des transhumants contrôlés sont démunis de cette pièce et ne possèdent pour justifier de leur déplacement qu'un certificat de transhumant délivré par leur commune d'origine. Les recherches effectuées dans les archives du Poste ne m'ont pas permis de trouver une documentation traitant de cette question.

En conséquence, compte tenu des errements antérieurs, j'ai l'honneur de demander si l'application des textes en vigueur peut être envisagée.

signé: . . .

JV/LB

-§- COPIE CONFORME TRANSMISE -§-

à

CORPS D'ARMEE DE CONSTANTINE
ZONE EST CONSTANTINOIS
25° D.P. & S.T.
ETAT MAJOR - 5° BUREAU
N° 3104 /ST/5
Clt.

- M.l'Officier Supérieur AA - S/Préfecture de TEBESSA (12 ex.)

en lui rappelant les prescriptions des Notes de Service 8421/GST/3 en date du 24.10.58 et 289/GST/5 en date du 10.1.59 et 2559/3, 2960/5 du 14.4.59.

En raison de l'achèvement prochain de la transhumance, il ne paraît pas possible de régulariser la situation des personnes mises en cause par la lettre du Commandant du poste permanent de Gendarmerie de NEGRINE selon les modalités prévues par la Note de Service 289/GST/5; mais les S.A.S. intéressées devront après entente avec les représentants locaux et la gendarmerie, détacher un élément de contrôle qui validera les certificats de transhumants délivrés par les communes d'origine.

- Gendarmerie (12 ex.) - B/3
- S/S

مراسلـــة من الدرك الوطني الفرنسي مـــن المنطقة الحدودية' نقريـــن' بتاريخ 1959/04/04 تتعلق بتنقل الأشخاص

---
[1] متحف المجاهد محمود قنز تبسة.

الملحق رقم (44): وثيقة توضح مراقبة المصالح الإدارية المتخصصة لتحركات السكان في بعض نواحي المنطقة السادسة من الولاية الأولى[1].

DEPARTEMENT DE BONE

ARRONDISSEMENT DE TEBESSA

S.A.S. DE CHERIA

N° 900 /CH.

Chéria, le 15 Octobre 1959.

Le Capitaine CONORT, Chef de la S.AS. de Chéria

à

Messieurs les Maires des Communes
de Chéria
de Tlidjen
de Bedjen
d'El Mezeraa

OBJET : Recensement des personnes originaires des communes de Chéria - Tlidjen - Bedjen - El Mezeraa.

Pour me permettre de fournir des renseignements qui me sont demandés par les Services centraux, j'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir effectuer le recensement des personnes et des familles originaires de vos communes et résidant en métropole.

S.A.S. de CHERIA - DEPARTEMENT de BONE

[1] متحف المجاهد محمود قنز تبسة.

الملحق رقم (45): من مظاهر الدعم التونسي للثورة الجزائرية في الجانبين الاقتصادي والعسكري[1]

SECRET

- 3 -

chiffres fantaisistes s'élevant jusqu'à 200.000 individus et de faire appel à l'O.N.U. ou à l'aide américaine en établissant un parallèle avec les réfugiés hongrois.

La presse tunisienne a largement commenté l'ouverture des négociations prochaines avec le Gouvernement des Etats-Unis au sujet de l'aide américaines aux "réfugiés" algériens et a annoncé que le programme prévu par Washington porte sur des dons en nature d'une valeur de 700.000 dollars. Etant donné le petit nombre de réfugiés <u>réels</u> il est probable que ces dons seront en fait destinés principalement aux bandes rebelles stationnées en Tunisie.

C) - <u>Aide économique</u>.

La contribution du budget tunisien au financement de la rebellion n'est pas connue mais n'est sans doute pas très importante étant donné les difficultés économiques actuelles de la Tunisie. Par contre les collectes, les souscriptions, les manifestations artistiques au profit du F.L.N. sont nombreuses et officiellement autorisées.

En outres, des renseignements sérieux indiquent que le Gouverneme ment Tunisien sert de banquier au F.L.N. en se chargenat de recevoir les dons de divers pays arabes et en effectuant des transactions et échanges de devises dont il a besoin pour ses achats de matériel à l'étranger.

Les opérations commerciales du F.L.N. à l'étranger se font sous la couverture d'une société d'import-export tunisienne qui a reçu l'autori- sation d'introduire ses marchandises en Tunisie sans licence d'importantion et sans payement de droits de douanes.

D) - <u>Aide Militaire</u>.

Elle se matérialise par l'hébergement de nombreuses unités du F.L.N. et par le transport et le stockage des armes.

Jusqu'à ces derniers mois; les camions civils provenant de Tripolitaine déposaient leurs chargements à MEDENINE et le matériel était ensuite pris en compte par des camions militaires tunisiens. Il semble actuellement que ce système soit progressivement remplacé par une nouvelle méthode. Le F.L.N. a mis sur pied un parc automobile assez important (1) et ses véhicules transitent directement de Libye jusqu'à Tunis, la protection de leur transport étant assuré à partir de la frontière tunisienne par des détachements d'escorte de la Garde Nationale. Le principal lieu de stockage est la Caserne de la Garde Nationale à TUNIS.

De Tunis aux bases frontalières, le transport est assuré dans la plupart des cas par des camions de la Garde et à un moindre degré de l'armée tunisienne. Les derniers renseignements ont indiqué que la grade nationale n'effectue pas ces transports de sa propre initiative ou suivant des directives plus ou moins occultes, mais qu'elle reçoit ses ordres des Gouverneurs locaux qui agissent eux-mêmes suivant les directives du Gouvernement tunisien.

Ainsi à la suite de l'incident de SAKIET le Gouvernement a fait interrompre les transports pendant près d'une semaine et il a fallu l'intervention des chefs du F.L.N. auprès du Ministère de l'Intérieur pour que les camions de la garde nationale soient remis à la disposition des rebles.

.../...

) Il s'agit dans plusieurs cas de camions "Mercédès" diesel portant une plaque d'immatriculation libyenne.

---

[1] Aggravation de la sitution polutique et militaire à la frontière tunisienne, A.N.O.M , carton :9336/25/1.

الملحق رقم(46): شحنات السلاح الممرة والمحجوزة على الحدود التونسية الجزائرية[1]

-2-

Au cours du dernier trimestre, le barrage frontalier mis en place à l'Est n'a pu empêcher le trafic entrant en ALGERIE de se maintenir à un niveau dépassant I.000 armes par mois, alors que, du côté marocain, le ravitaillement se trouvait entravé par des difficultés d'approvisionnement extérieur et subissait un certain fléchissement.

La somme des apports reçus au cours de l'année est donc évaluée à plus de I2.000 armes.

La différence entre les armes saisies et perdues s'établit pour l'année, à plus de 5.000 armes dont I00 collectives.

Par ailleurs, une certaine quantité d'armes de guerre utilisées au début de la rébellion (par exemple les vieux fusils Statti dont les munitions font défaut) a dû être retirée du service. Enfin, les rebelles ont subi des pertes, par tirs d'artillerie ou interventions aériennes, dont les forces de l'ordre n'ont pas eu connaissance de façon précise. L'ensemble peut être estimé entre I.000 et 2.000 armes.

L'accroissement du potentiel rebelle aurait donc porté sur un minimum de 5.000 armes de guerre.

Or, les évaluations faites sur ce potentiel ont été les suivantes (I0° Région) :

I5 Janvier I957.....I2.300 armes dont 3I5 collectives
I5 Octobre I957.....I3.II0 " " 5I0 "
I5 Janvier I958.....I5.I05 " " 705 "

La variation annuelle de 3.000 armes dont 400 collectives apparaît inférieure à la réalité : en effet, les évaluations, trop fortes du début de l'année I957, ont dû être réajustées au

.../...

TRES SECRET

TRES SECRET

[1] Trafic D'armement à travers la frontière Tunisienne, A.N.O.M , carton : 9336/25.

الملحق رقم (47): الطرق التي تسلكها قوافل التموين والتسليح لتزويد ولايات الداخل [1]

- A N N E X E 2 -

Trafic d'armement à travers la frontière tunisienne
(armes de guerre, à l'exclusion des pistolets).

Par rapport à l'étude 1418 EMM/CRO du 3 Juin 1957, aucun élément nouveau n'est intervenu en ce qui concerne l'organisation et le fonctionnement du système rebelle de ravitaillement en armes et en munitions. L'essentiel des livraisons faites à la Tunisie vient de Libye, par voie routière. Le trafic est dirigé depuis TUNIS mais n'est plus entièrement centralisé sur TUNIS, des transports étant effectués directement depuis MEDENINE sur certaines bases frontalières (le gouverneur de MEDENINE joue à cet égard un rôle important).

La "Base de l'Est" fournit la moitié Orientale de l'Algérie, c'est à dire les wilayas 1, 2, 3 et SOUK-AHRAS. Les principaux couloirs d'infiltration sont les suivants : depuis la région de SOUK-EL-ARBA ("bec de canard") vers SOUK-AHRAS, GUELMA, le massif de COLLO-EL MILIA, la Kabylie - depuis la région, de Tadjèrouine vers MORSOTT, KHENCHELA, le versant Nord des AURES, le Belezma, la Kabylie - depuis la région de THELEPTE en direction des contreforts sahariens des NEMENTCHA et des AURES. Enfin, depuis Août, l'organisation F.L.N. en Tunisie aurait donné à nouveau de l'importance à ses bases de l'extrême Sud, en particulier à REDEYEF, ce qui peut être la conséquence de l'installation du barrage frontalier ou le signe d'une accentuation de l'effort sur le Sahara.

Du fait de la souplesse des détachements rebelles franchissant la frontière, les manoeuvres d'interception restent le plus souvent inopérantes. Les armes sont transportées soit par des formations d'acheminement spécialisées dans cette mission (il existe un bataillon de ce type dans la wilaya de SOUK-AHRAS), soit par les bandes elles-mêmes revenant de Tunisie après y avoir été équipées. Les interceptions prennent donc l'aspect d'accrochages comme les autres, pouvant se produire très loin de la frontière et il n'est pas toujours possible de recueillir des renseignements par prisonniers ou documents.

Par contre, à partir de Septembre, la mise en place effective du barrage entre BONE et ELMA EL ABIOD (Sud de TEBESSA) a nettement amélioré la situation. Les rebelles ont d'ailleurs orienté leurs efforts sur le rétablissement de leurs lignes de communication et obtenu les résultats suivants : 43 coupures en Septembre et 63 en Octobre, dont quelques unes importantes. La moitié de ces actions a pu donner lieu à des passages d'éléments rebelles dans l'un ou l'autre sens, mais il n'est pas possible d'en tirer des conclusions sur la valeur du trafic au cours de ces deux mois, lequel a cependant pu atteindre un chiffre total entre 500 et 1.000 armes.

o

o o

[1] Trafic D'armement à travers la frontière Tunisienne, A.N.O.M , carton :9336/25.

الملحق رقم(48): الصورة الاولى لعملية تخريب عمود كهربائي من طرف عناصر جيش التحرير الوطني، والصورة الثانية لنموذج من قنابل تقليدية الصنع تستخدم في عمليات التحريب[1].





[1] les Operation rebelles, A.N.O.M , carton : 9336/25/1.

الملحق رقم (49): مراكز تعليم وتدريب جيش التحرير الوطني على الاراضي التونسية[1]

SECRET

- 3 -

III.- ACTIVITES DU F.L.N. EN TUNISIE.

L'effort F.L.N. pour remporter la "bataille des frontières" s'est poursuivi durant tout le mois mais les lourdes pertes subies par les convois d'armement ont sérieusement contrecarré les projets des chefs rebelles et atteint le moral des troupes qui se sentent enfermées dans la souricière tunisienne.

1°- Bandes frontalières -

Les P.C. sont toujours parfaitement repérés en Tunisie, il n'en est pas de même des bandes armées dépendant de ces P.C. qui paraissent avoir, en partie, gagné l'Algérie. Il reste probablement 1000 combattants en territoire tunisien frontalier.

. . . .

2°- Rebelles des camps d'instruction -

a)- Région de GHARDIMAOU - SOUK-EL-ARBA - entre 1000 et 2000 recrues instruites

. . . .

b)- Région de TADJEROUINE - MAKTAR - 2000 recrues instruites environ, à l'ancien camp des goums de SOUK EL DJEMAA, Il est possible que la réoccupation progressive des anciennes bases situées sur la frontière (TADJEROUINE-REBIBA-GUARN EL FAYA) soit en cours. L'itinéraire de départ en Algérie des rebelles de cette région paraît nettement orienté vers le Sud du barrage avec transport le long de la rocade frontalière jusqu'à GAFSA puis TAMERZA. L'arrivée des convois de recrues venant d'Algérie par le Sud du barrage a paru également se poursuivre au cours du mois.

c)- Région de GAFSA - TAMERZA - 500 rebelles stationnés en grande partie dans l'ancien camp français d'EL GUETTAR.

. . . .

3°- Infrastructure logistique

a)- Ecole de cadres

1°- Camp de BEJA qui abriterait actuellement 300 élèves,

2°- Près du KEF, à proximité du barrage de l'Oued Méllègue, une école de cadre formant des gradés, des radios et des spécialistes démineurs. (200 stagiaires).

b)- Ravitaillement en armes et munitions

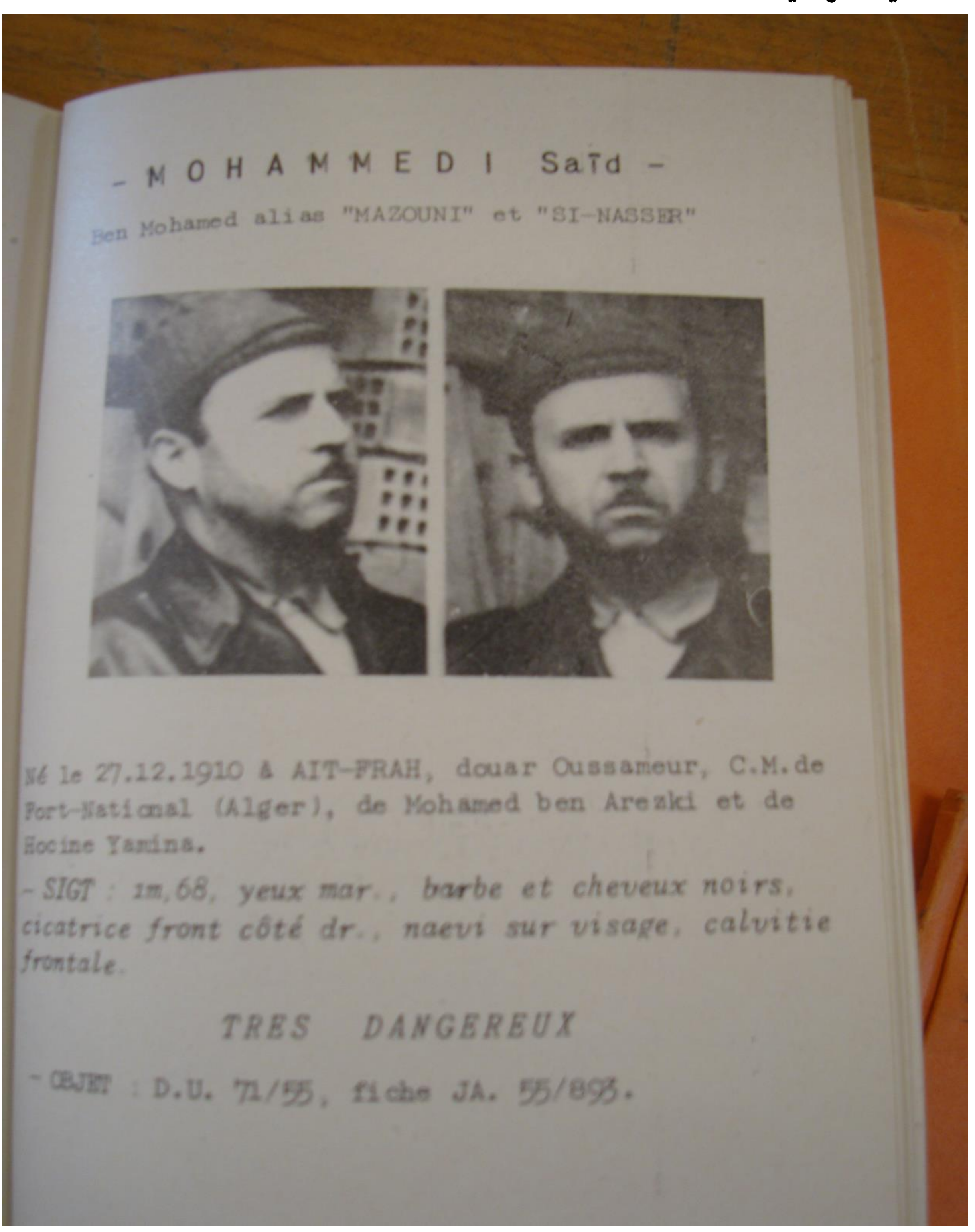
L'absence de stocks importants d'armes et de munitions en Tunisie semble confirmée par le fait que le F.L.N. continue à recevoir, par "pulsations de camions", des envois de matériel venant de TRIPOLI et qu'en plusieurs cas le d"part en Algérie d'unités a été différé en raison des retards de ces chargements.

Cette absence de stocks peut s'expliquer par le souci des chefs de la rebellion de garder leur indépendance vis à vis des tunisiens qui ont toujours exigé que les armes soient déposées dans les locaux de la garde nationale. Cette mesure a d'ailleurs entrainé un léger différent à MEDENINE où le Gouverneur local a détourné, à son profit, sans doute pour assurer l'armement de ses gardiens de barrage, plus d'un millier de fusils appartenant au F.L.N.

.../...

[1] L'apport tunisien a la rébellion algérienne, A.N.O.M , carton : 9336/25/1.

الملحق رقم (50): مذكرة بحث" محمدي السعيد" صادرة عن المديرية الفرعية للشرطة القضائية الفرنسية [1]



\- MOHAMMEDI Saïd -

Ben Mohamed alias "MAZOUNI" et "SI-NASSER"

Né le 27.12.1910 à AIT-FRAH, douar Oussameur, C.M.de Fort-National (Alger), de Mohamed ben Arezki et de Hocine Yamina.

\- SIGT : 1m,68, yeux mar., barbe et cheveux noirs, cicatrice front côté dr., naevi sur visage, calvitie frontale.

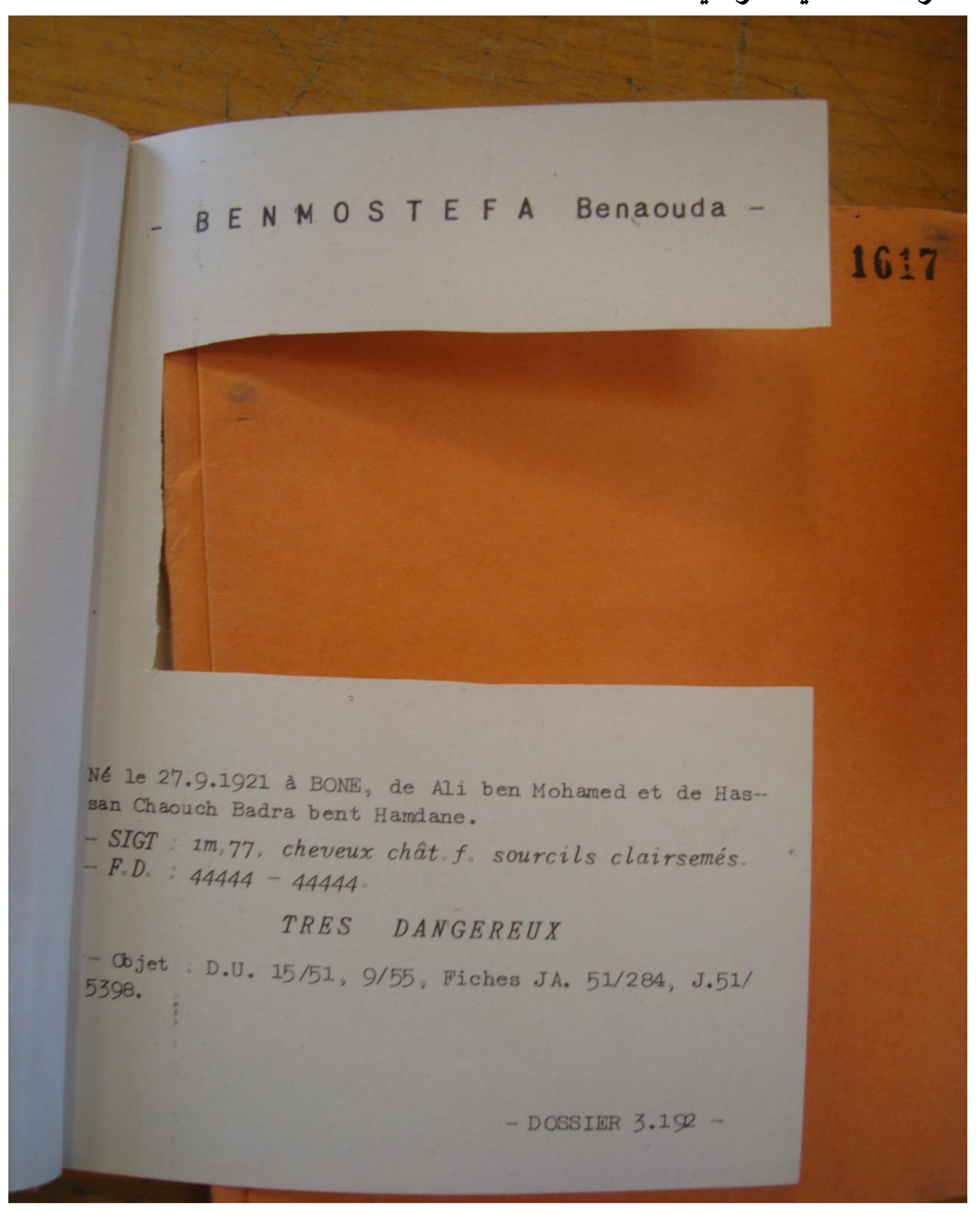
TRES DANGEREUX

\- OBJET : D.U. 71/55, fiche JA. 55/893.

---

[1] Direction de la sureté National en Algérie, Individus recherche, Mohammdi Said, A.N.O.M, carton :93/1619.

الملحق رقم (51): مذكرة بحث عن " مصطفى بن عودة" صادرة عن المديرية الفرعية للشرطة القضائية الفرنسية [1]



- BENMOSTEFA Benaouda -

1617

Né le 27.9.1921 à BONE, de Ali ben Mohamed et de Hassan Chaouch Badra bent Hamdane.
- SIGT : 1m,77. cheveux chât. f. sourcils clairsemés.
- F.D. : 44444 - 44444.

TRES DANGEREUX

- Objet : D.U. 15/51, 9/55, Fiches JA. 51/284, J.51/5398.

- DOSSIER 3.192 -

[1] Direction de la sureté National en Algérie, Individus recherche, Benmostefa Benaouda, A.N.O.M, carton : 93/1619.

الملحق رقم (52):شحنات الاسلحة الممرة والمحجوزة على الحدود التونسية الجزائرية خلال سنة 1957[1].

-3-

TRES SECRET

	Sens Est/Ouest	Sens Indéterminé	Sens Ouest/Est
Octobre...	I3	II	I2
Novembre..	I4	7	5
Décembre..	I6	6	4
Janvier...	I2	0	4

Le nombre des passages Est/Ouest peut donc être situé entre un minimum de 55 et un maximum de 70 pour les quatre mois, en tenant compte d'une répartition proportionnelle des passages indéterminés.

De plus, au cours du mois de Janvier, 50 mouvements suspects ont été décelés par radar au Sud du barrage. Les renseignements de contact ont d'ailleurs montré que les rebelles utilisent désormais systématiquement cette voie.

Au cours de la première semaine de Février, les rebelles ont réussi quatre franchissements à travers le barrage, dans le sens TUNISIE/ALGERIE et I3 mouvements suspects ont été décelés par radar au sud dans la région d'ELMA-EL-ABIOD.

2I2.- Bien qu'il ne soit pas toujours facile lors des accrochages, d'identifier les convois en cours d'acheminement, un pointage pour la période considérée (début Octobre/fin Janvier) fournit le chiffre suivant d'armement intercepté: 467 armes.

Le détail des interceptions pour le seul mois de Janvier s'établit ainsi :

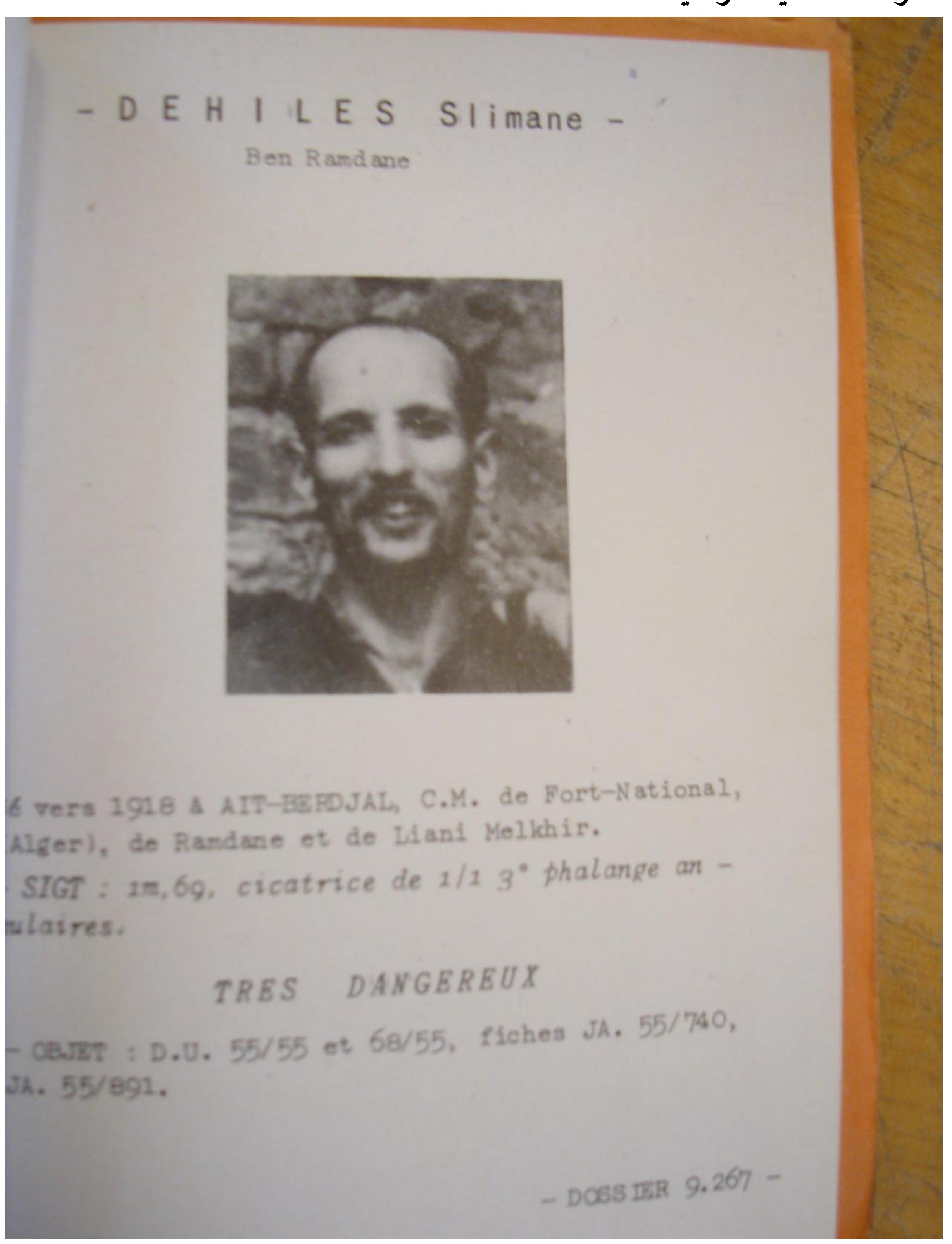
	Armement saisi	Armement transporté par le convoi (cf.documents saisis)
I°/convoi accroché à 2 reprises: le 4 à I2 Km SO KHENCHELA le 8 à 8 Km Sud BOU HAMAMA	1 mortier 8I 5 mitraill.MG.42 4 Pist.-Mitr. I9 Fusils-guerre	I4 ou I5 armes collectives
2°/convoi accroché le I0 à 20 Km Sud CANROBERT (Djebel Tarf)-	II mitraill.MG.42 2 F.M. Bren I9 P.M. 4I Fusils-guerre 54 caisses munitions 55 grenades	I4 mitraill.MG.42 3 F.M. Bren 32 P.M. 65 Fusils-guerre 56 cais.munitions I0 cais.grenades.

.../...

TRES SECRET

[1] Trafic D'armement à travers la frontière Tunisienne, A.N.O.M , carton : 9336/25.

الملحق رقم (53): مذكرة بحث عن " سليمان دهيلس" صادرة عن المديرية الفرعية للشرطة القضائية الفرنسية [1]



- D E H I L E S Slimane -
Ben Ramdane

é vers 1918 à AIT-BERDJAL, C.M. de Fort-National,
Alger), de Ramdane et de Liani Melkhir.
SIGT : 1m,69, cicatrice de 1/1 3° phalange an -
ulaires.

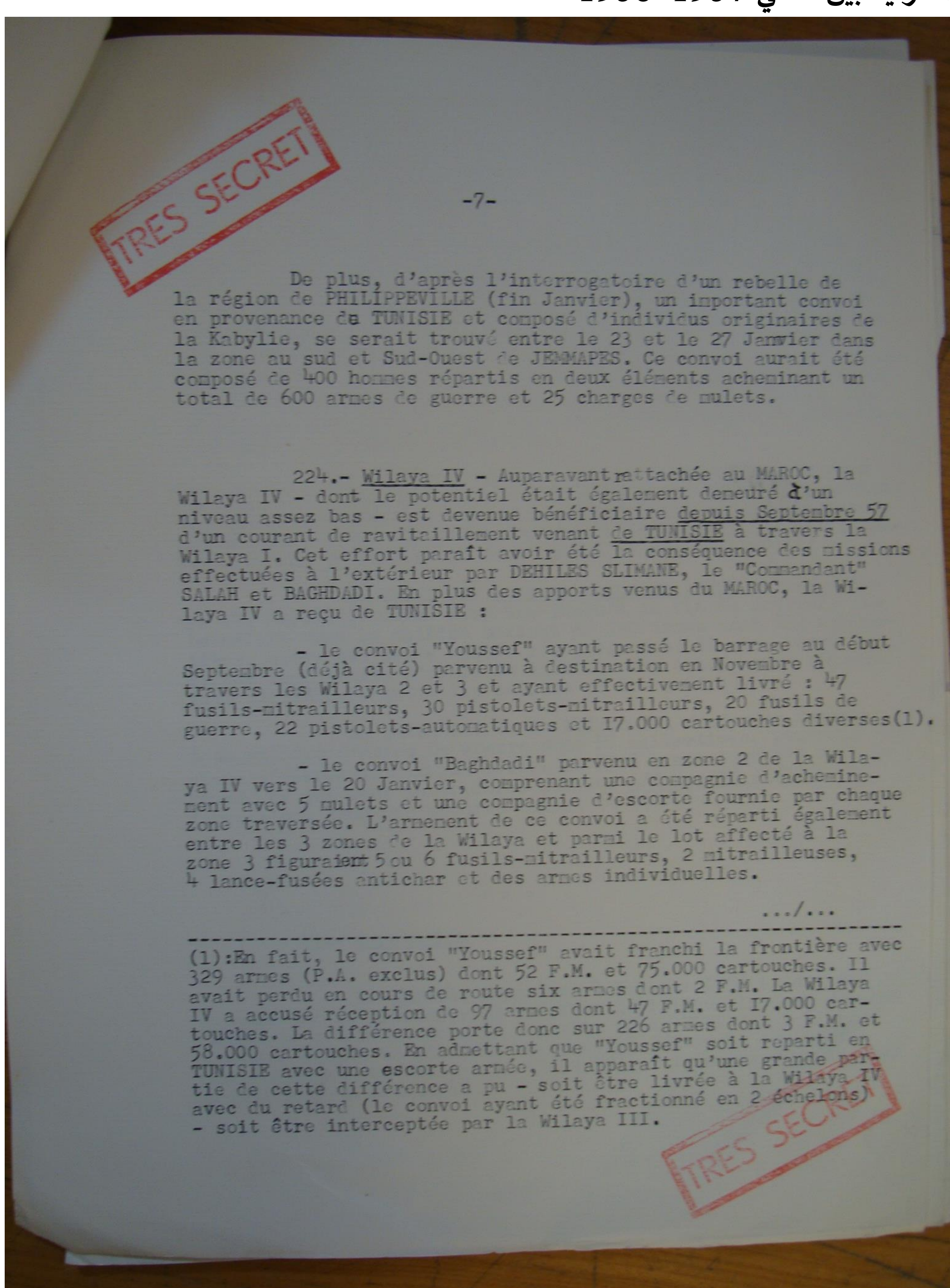
TRES DANGEREUX

- OBJET : D.U. 55/55 et 68/55, fiches JA. 55/740,
JA. 55/891.

- DOSSIER 9.267 -

[1] Direction de la sureté National en Algérie, Individus recherche, Dehils Slimane, A.N.O.M, carton :93/1619.

الملحق رقم (54): شحنات الاسلحة التي تم ادخالها الى الولاية الرابعة عبر الحدود الشرقية بين سنتي 1957-1958[1]



-7-

De plus, d'après l'interrogatoire d'un rebelle de la région de PHILIPPEVILLE (fin Janvier), un important convoi en provenance de TUNISIE et composé d'individus originaires de la Kabylie, se serait trouvé entre le 23 et le 27 Janvier dans la zone au sud et Sud-Ouest de JEMMAPES. Ce convoi aurait été composé de 400 hommes répartis en deux éléments acheminant un total de 600 armes de guerre et 25 charges de mulets.

224.- Wilaya IV - Auparavant rattachée au MAROC, la Wilaya IV - dont le potentiel était également demeuré d'un niveau assez bas - est devenue bénéficiaire depuis Septembre 57 d'un courant de ravitaillement venant de TUNISIE à travers la Wilaya I. Cet effort paraît avoir été la conséquence des missions effectuées à l'extérieur par DEHILES SLIMANE, le "Commandant" SALAH et BAGHDADI. En plus des apports venus du MAROC, la Wilaya IV a reçu de TUNISIE :

- le convoi "Youssef" ayant passé le barrage au début Septembre (déjà cité) parvenu à destination en Novembre à travers les Wilaya 2 et 3 et ayant effectivement livré : 47 fusils-mitrailleurs, 30 pistolets-mitrailleurs, 20 fusils de guerre, 22 pistolets-automatiques et 17.000 cartouches diverses(1).

- le convoi "Baghdadi" parvenu en zone 2 de la Wilaya IV vers le 20 Janvier, comprenant une compagnie d'acheminement avec 5 mulets et une compagnie d'escorte fournie par chaque zone traversée. L'armement de ce convoi a été réparti également entre les 3 zones de la Wilaya et parmi le lot affecté à la zone 3 figuraient 5 ou 6 fusils-mitrailleurs, 2 mitrailleuses, 4 lance-fusées antichar et des armes individuelles.

.../...

(1):En fait, le convoi "Youssef" avait franchi la frontière avec 329 armes (P.A. exclus) dont 52 F.M. et 75.000 cartouches. Il avait perdu en cours de route six armes dont 2 F.M. La Wilaya IV a accusé réception de 97 armes dont 47 F.M. et 17.000 cartouches. La différence porte donc sur 226 armes dont 3 F.M. et 58.000 cartouches. En admettant que "Youssef" soit reparti en TUNISIE avec une escorte armée, il apparaît qu'une grande partie de cette différence a pu - soit être livrée à la Wilaya IV avec du retard (le convoi ayant été fractionné en 2 échelons) - soit être interceptée par la Wilaya III.

[1] Trafic D'armement à travers la frontière Tunisienne, A.N.O.M , carton :9336/25.

الملحق رقم (55): شحنات الاسلحة التي تم ادخالها الى الولاية الرابعة عبر الحدود الشرقية بين سنتي 1957-1958[1]

TRES SECRET

-8-

Par ailleurs, l'armement suivant avait été expédié à la Wilaya IV par l'organisation logistique de TUNISIE entre le 11 Octobre et le 31 Décembre 1957, non compris le convoi "Youssef" parti de TUNISIE au début de septembre: 745 armes dont 95 armes collectives (parmi celles-ci 46 mitrailleuses MG et 30 fusils-mitrailleurs). Ces matériels auraient été répartis entre six compagnies représentant un effectif total de 800 hommes. Le convoi "Baghdadi" était constitué très vraisemblablement par l'une de ces compagnies. Deux autres ont été en grande partie interceptées en Janvier (cf.paragraphe 212). Enfin, les trois dernières sont actuellement en cours de route et probablement même, arrivées à destination.

Le 9 Février un nouveau convoi se dirigeant vers la Wilaya IV a été intercepté à 25 Km S.E. de KHENCHELA, perdant 51 armes de guerre dont 2 fusils-mitrailleurs, 5 mitrailleuses, 2 mortiers et des munitions. Ce convoi était parti de TADJEROUINE à la fin de Janvier et était passé au sud du barrage.

Le total des apports reçus de l'Est par la Wilaya IV, depuis le début Novembre jusqu'à la fin de Janvier, atteindrait donc le chiffre maximum de 740 armes dont 123 collectives, alors que cette Wilaya n'a perdu dans le même temps qu'une quarantaine d'armes de guerre, mais aucune arme collective (différence entre les saisies et les pertes).

Le potentiel de la Wilaya IV, évalué en Octobre à un millier d'armes de guerre dont 50 collectives, pourrait alors s'élever au maximum actuel de 1700 armes dont 170 collectives, ce qui peut se traduire par une efficacité doublée, (compte non tenu des apports venant du MAROC).

o

o o o

23)- Conclusion -

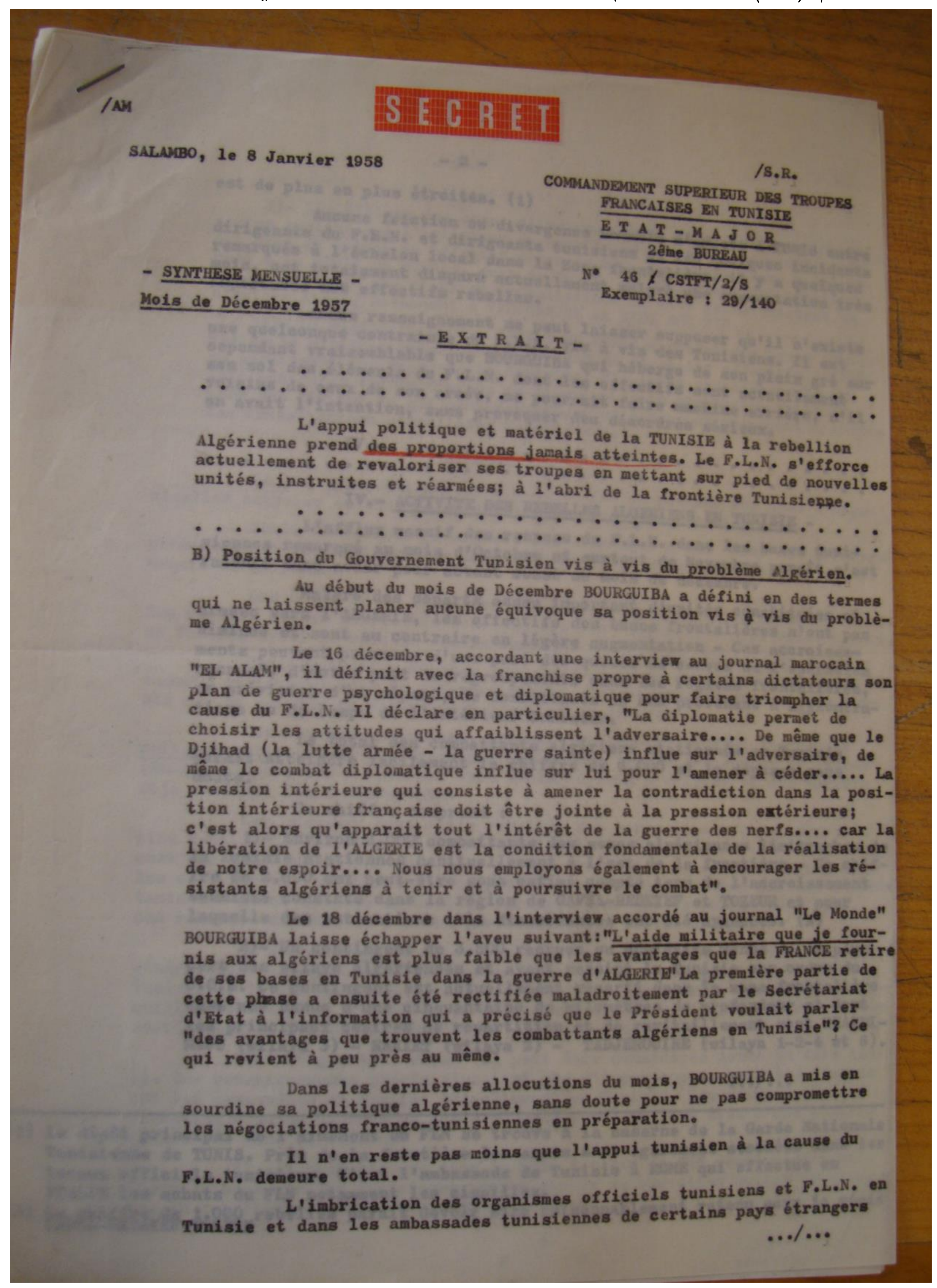
La période d'Octobre à Janvier 1958 a donc été marquée par la poursuite de l'effort logistique intense observé depuis le printemps dernier à partir de la TUNISIE. A l'organisation F.L.N. de TUNISIE, se trouvent désormais rattachées non seulement les Wilayas I, II et III, mais aussi pour la plus grande part la Wilaya IV.

.../...

TRES SECRET

[1] Trafic D'armement à travers la frontière Tunisienne, A.N.O.M , carton : 9336/25/1.

الملحق رقم (56): مظاهر دعم الحكومة التونسية للثورة الجزائرية سياسيا[1]


/AM

SECRET

SALAMBO, le 8 Janvier 1958

/S.R.

COMMANDEMENT SUPERIEUR DES TROUPES FRANCAISES EN TUNISIE

ETAT-MAJOR

2ème BUREAU

- SYNTHESE MENSUELLE -

Mois de Décembre 1957

N° 46 / CSTFT/2/S

Exemplaire : 29/140

- EXTRAIT -

. . . .

L'appui politique et matériel de la TUNISIE à la rebellion Algérienne prend des proportions jamais atteintes. Le F.L.N. s'efforce actuellement de revaloriser ses troupes en mettant sur pied de nouvelles unités, instruites et réarmées; à l'abri de la frontière Tunisienne.

. . . .

B) Position du Gouvernement Tunisien vis à vis du problème Algérien.

Au début du mois de Décembre BOURGUIBA a défini en des termes qui ne laissent planer aucune équivoque sa position vis à vis du problème Algérien.

Le 16 décembre, accordant une interview au journal marocain "EL ALAM", il définit avec la franchise propre à certains dictateurs son plan de guerre psychologique et diplomatique pour faire triompher la cause du F.L.N. Il déclare en particulier, "La diplomatie permet de choisir les attitudes qui affaiblissent l'adversaire.... De même que le Djihad (la lutte armée - la guerre sainte) influe sur l'adversaire, de même le combat diplomatique influe sur lui pour l'amener à céder..... La pression intérieure qui consiste à amener la contradiction dans la position intérieure française doit être jointe à la pression extérieure; c'est alors qu'apparait tout l'intérêt de la guerre des nerfs.... car la libération de l'ALGERIE est la condition fondamentale de la réalisation de notre espoir.... Nous nous employons également à encourager les résistants algériens à tenir et à poursuivre le combat".

Le 18 décembre dans l'interview accordé au journal "Le Monde" BOURGUIBA laisse échapper l'aveu suivant:"L'aide militaire que je fournis aux algériens est plus faible que les avantages que la FRANCE retire de ses bases en Tunisie dans la guerre d'ALGERIE" La première partie de cette phase a ensuite été rectifiée maladroitement par le Secrétariat d'Etat à l'information qui a précisé que le Président voulait parler "des avantages que trouvent les combattants algériens en Tunisie"? Ce qui revient à peu près au même.

Dans les dernières allocutions du mois, BOURGUIBA a mis en sourdine sa politique algérienne, sans doute pour ne pas compromettre les négociations franco-tunisiennes en préparation.

Il n'en reste pas moins que l'appui tunisien à la cause du F.L.N. demeure total.

L'imbrication des organismes officiels tunisiens et F.L.N. en Tunisie et dans les ambassades tunisiennes de certains pays étrangers

.../...

[1] Synthese Mensuelle Mois Decembre 1957, A.N.O.M , carton : 9336/25/1.

الملحق رقم (57): قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة بتونس [1]

SECRET

- 2 -

est de plus en plus étroites. (1)

Aucune friction ou divergence notable n'existe à TUNIS entre dirigeants du F.L.N. et dirigeants tunisiens et les quelques incidents remarqués à l'échelon local dans la Zone frontalière, il y a quelques mois, ont totalement disparu actuellement malgré une augmentation très importante des effectifs rebelles.

Aucun renseignement ne peut laisser supposer qu'il n'existe une quelconque contrainte du F.L.N. vis à vis des Tunisiens. Il est cependant vraisemblable que BOURGUIBA qui héberge de son plein gré sur son sol des éléments du F.L.N. dont les effectifs sont actuellement voisins de ceux de son armée, ne pourrait faire machine arrière, s'il en avait l'intention, sans provoquer des désordres sérieux.

. . IV.-. . . . .
. . . .
. . . .

IV.- ACTIVITE DES REBELLES ALGERIENS EN TUNISIE -

L'afflux massif des recrues du F.L.N. dans les bases tunisiennes remarqué au mois d'Octobre et surtout de Novembre paraît s'est ralenti sans avoir pour autant cessé au mois de décembre.

Malgré des départs assez important d'unités constituées et armées vers l'ALGERIE, les effectifs des bases frontalières n'ont pas diminué et sont au contraire en légère augmentation - Ces accroissements peuvent provenir d'une part des queues de convoi de "l'opération recrue", d'autre part de regroupements dans les régions frontalières, en prévision d'un départ, de combattants du FLN provenant d'agglomérations ou de camps de l'intérieur tunisien.

Le total des combattants algériens stationnés en Tunisie paraît atteindre facilement le chiffre de 6.000 et le dépasse sans doute.

Ce chiffre comprend :

1)- Environ 2.000 combattants des zones algériennes limitrophes de la Tunisie stationnés habituellement à l'est de la frontière - Ce chiffre de 2.000 est peut-être sous estimé compte tenu de l'accroissement sensible constaté dans la région de GAFSA-REDEYEF et TOZEUR et pour laquelle des estimations très discordantes ont été avancées. (2)

2)- Un contingent de 3.500 recrues ou supplétifs venus de la plus part des wilaya algériennes et ayant rejoint la Tunisie sur ordre du C.C.E. Ce contingent est actuellement réparti dans la zone frontalière dans une bande d'une cinquantaine de kilomètres de profondeur et dont les principaux centres de répartition et de ravitaillement sont GHARDIMAOU (wilaya 3) - SAKIET (wilaya 2) - TADJEROUINE (wilaya 1-2-4 et 6).

.../...

) Le dépôt principal de l'armement du FLN se trouve à la caserne de la Garde Nationale Tunisienne de TUNIS. Près de la frontière les armes sont également stockées dans les locaux officiels tunisiens. C'est l'ambassade de Tunisie à ROME qui effectue en ITALIE les achats du FLN notamment les cisailles.

) Le chiffre de 1.000 rebelles paraît devoir être raisonnablement retenu pour la régi[on] GAFSA-REDEYEF-TOZEUR

[1] Synthese Mensuelle Mois Decembre 1957, A.N.O.M , carton : 9336/25/1.

الملحق رقم (58): تحركات جيش التحرير الوطني على الحدود التونسية [1]

SECRET

- 3 -

3)- Les éléèves des camps d'instruction ou camps de formation de cadres implantés à l'intérieur du territoire tunisien. Le mieux connu est BEJA et groupe un effectif moyen de 500. Un nouveau camp a été décelé à la ZOUIA du MORNAG, près de TUNIS, et abriterait 250 rebelles. Il est possible que d'autres installations du même genre existent en d'autres lieux, notamment à TEBOURSOUK et SIDI BOU ZID.

4)- La région de DOUZ - KEBILI et NEFTA abritant des bases arrières de la Mintaqua saharienne de SI HAOUES et où les effectifs du FLN ne paraissent pas dépasser la centaine. Plusieurs renseignements ont fait état d'un trafic d'armes ou d'explosifs en provenance de LIBYE vers ces régions ce qui peut constituer un indice de préparatifs contre les installations pétrolières sahariennes.

-o-o-o-

Le but poursuivi par le C.C.E. du FLN en mettant sur pied l'organisation actuelle en Tunisie apparaît maintenant assez clairement.

Seule la Tunisie présentait les avantages d'une "Zone des arrières" permettant de revaloriser à la fois quantitativement et qualitativement les maquis défaillants.

Les chefs de la rebellion ont fait diriger vers les camps tunisiens des recrues ou des supplétifs dont une fraction importante a pu s'introduire en Tunisie avant la mise en oeuvre complète du barrage électrique.

Cette opération débutée vers le 10 Octobre et qui a atteinte sa cadence maximum au mois de novembre semble s'être ralentie en décembre tandis que se prépare ou débute déjà l'opération inverse.

Les recrues instruites, armées, équipées et surtout formées en unités constituées et encadrées par les gradés venant des écoles de cadres (BEJA), s'apprêtent à repartir vers leurs régions d'origine et ont parfois déjà commencé leurs mouvements.

Les quelques deux mille rebelles des zones limitrophes, signalés plus haut, ont reçu comme mission essentielle de leur assurer le franchissement par surprise ou par force, du réseau frontalier et doivent organiser les escortes et les "prises en compte" de ces unités fraîches par des combattants des zones situées au delà du barrage, pour que de proche en proche, ces renforts d'hommes et d'armes parviennent aux divers wilaya.

Le franchissement du réseau barbelé paraît être la méthode la plus généralement envisagée par les bandes stationnées dans la partie Nord de la Tunisie et le FLN de Tunis a reçu à cet effet d'importantes quantités de cisailles achetées en ITALIE. La contournement du barrage par certaines unités stationnées au Sud de TADJEROUINE ne doit pas être exclu.

Cette "opération recue" ne peut être considérée comme un fait isolé. Des renseignements précis signalent que d'importantes quantités d'armes ont été commandées en Egypte. Actuellement en Tunisie, les convois d'armes circulent à bonne cadence et aucun renseignement ne fait état d'une pénurie quelconque dans ce domaine.

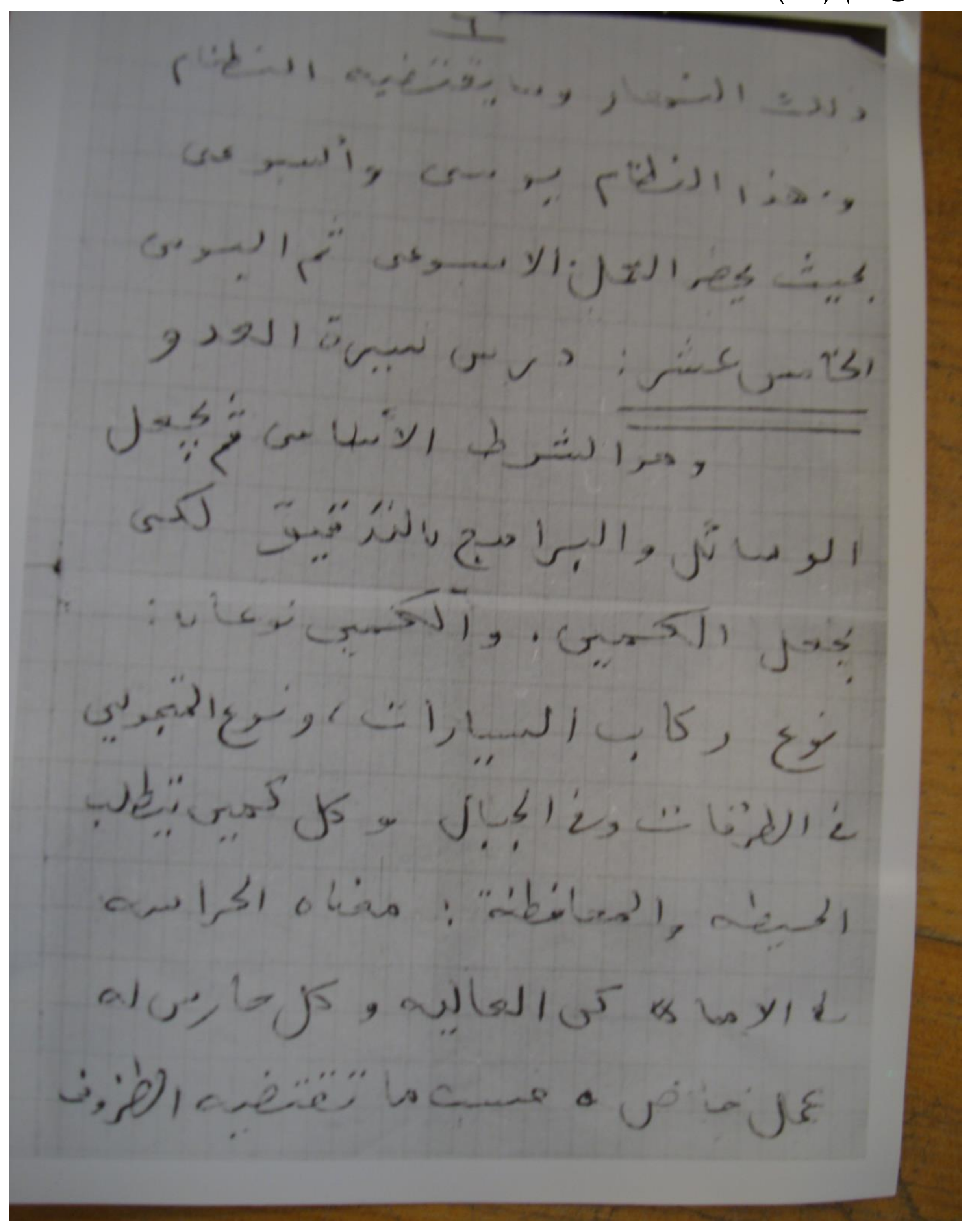
Il est probable que dans le mois à venir le FLN continuera à utiliser sa base arrière tunisienne pour y former de nouvelles unités et alimenter la rebellion en combattants et en armes.

o
o o

.../...

[1] Synthese Mensuelle Mois Decembre 1957, A.N.O.M , carton : 9336/25/1.

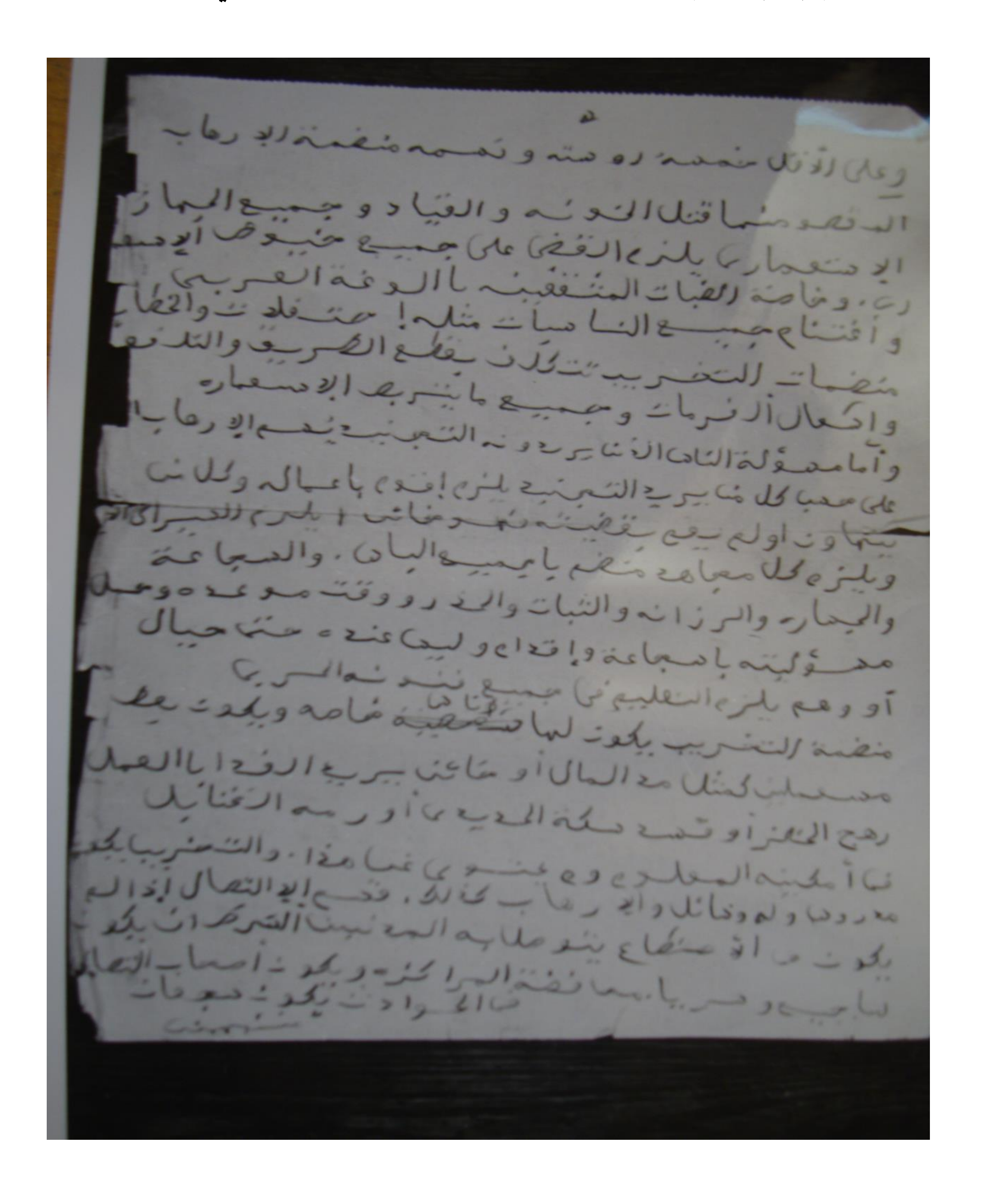
الملحق رقم (59): بعض الاوامر الصادرة عن ادارة الثورة[1]



ذلك الشعار وما يقتضيه النظام
وهذا النظام يومي وأسبوعي
بحيث يحضر العمل الاسبوعي ثم اليومي
الخامس عشر: درس لسيرة الجد و
وهو الشرط الأساسي ثم يجعل
الوسائل والبرامج بالتدقيق لكي
يجعل الكمين. والكمين نوعان:
نوع ركاب السيارات، ونوع المتجولين
في الطرقات وفي الجبال وكل كمين يتطلب
الحيطة والمحافظة: معناه الحراسة
في الاماكن العالية وكل حارس له
عمل خاص حسب ما تقتضيه الظروف

[1] Documents saisis chez les rebelles, A.N.O.M, carton : 93/2476.

الملحق رقم (60): مهام منظمات التخريب التابعة لجبهة التحرير الوطني [1]



هـ

وعلى الأقل منظمة دعاية و مهمة منظمة الإرهاب

المخصوص منها قتل الخونة والقياد وجميع الحماز

الاستعمار يلزم القضاء على جميع خيوط الاستع

مار، وخاصة الضباط المتثقفين باللغة العربية

واغتنام جميع السياسات مثله! حتى فلات والخطاب

منظمات التخريب تتكون بقطع الطريق والتدمير

وإشعال الحرائق وجميع ما يرتبط بالاستعمار

وأما مسؤولية الناس الذين يريدون التخريب يهم الإرهاب

على صاحب كل ما يريد التخريب يلزم إخوة بأعماله وكل من

يتهاون أو لم يقم بقضيته نحو خائن يلزم الضرب إذا

ويلزم لكل مجاهد منظم بإحضار البيان. والشجاعة

والمهارة والرزانة والثبات والحذر ووقت موعده وحمل

مسؤوليته بشجاعة وإقدام وليس عنده حتى حيال

أو وهم يلزم التعليم في جميع هنا وهنا نشوء الحرب

منظمة التخريب يكون لها شخصية خاصة ويكون بعض

مستعملين كمثل من المال أو خائن يريد الرفع بالعمل

رهج المعز أو قطع سكة الحديد أو رمي القنابل

في أمكنة المعلومة وعندي غيابه هذا. والتخريب يكون

معروفا ولم وسائل والإرهاب كذلك. فقطع الاتصال إذا لم

يكون من الاستطاعة يكون طلابه المعينين التحركات يكون

ليلا جيدا وضربا بمحافظة المراكز ويكون أصحاب الاتصال

في الحوادث يكون جمعيات

[1]Documents saisis chez les rebelles, A.N.O.M, carton : 93/2476.

الملحق رقم (61): توجيهات من المحافظة السياسية للمرشدين السياسيين توضح سير عملية الدعاية[1] .

٣— ويجب علينا — فى ميدان الروابط بين مصالحنا — ان نبين لبلدان المغرب العربى الشقيقة ان قضيتنا قضيـة مشتركـة وانها تهدف الى غاية واحدة هي مصلحة الجميع . فبهذه البيانات نزيح من اذهانهم كل فكرة يضامرها التحرز والتحفظ ازاءنـا ونجلب فى نفس الوقت مساندتهم وتأييـدهم لقضيتنا .

٤— ولربح عطف البلدان الشقيقة والصديقـة والاجنبيـة يجب علينا ان نبذل كل الجهود للتحصيل على مساندتهم المادية والادبيـة من جهة وان نعمل على الفات نظار الدول الاجنبية الى قضيتنا لتعزيز علاقاتنا معها من جهة اخرى .

٤ كيف نهيئ برنامج النشاط الاسبوعي

يجب علينا فى الدرجة الاولى — ان نحدد مواضيع الدعاية وذلك باختيار المواضيـع التى أخذت من النشريات والتى نضيف اليها النقط التى استخرجناها من الجرائـد ذات الاهميـة ثم نأتى الى توزيع الاعمال الذى يكون حسب درجة معرفة كل مناضـل وتعيينه فى الوسط الذى يتمتع فيه باكثر عطف وتقديـر . ويجب علينا ان نسهر على ان تكون دعايات المختلفة منسقـة الشيء الذى يسمح لها ان تكون أكثر فاعليـة واحسن انتاجـا .

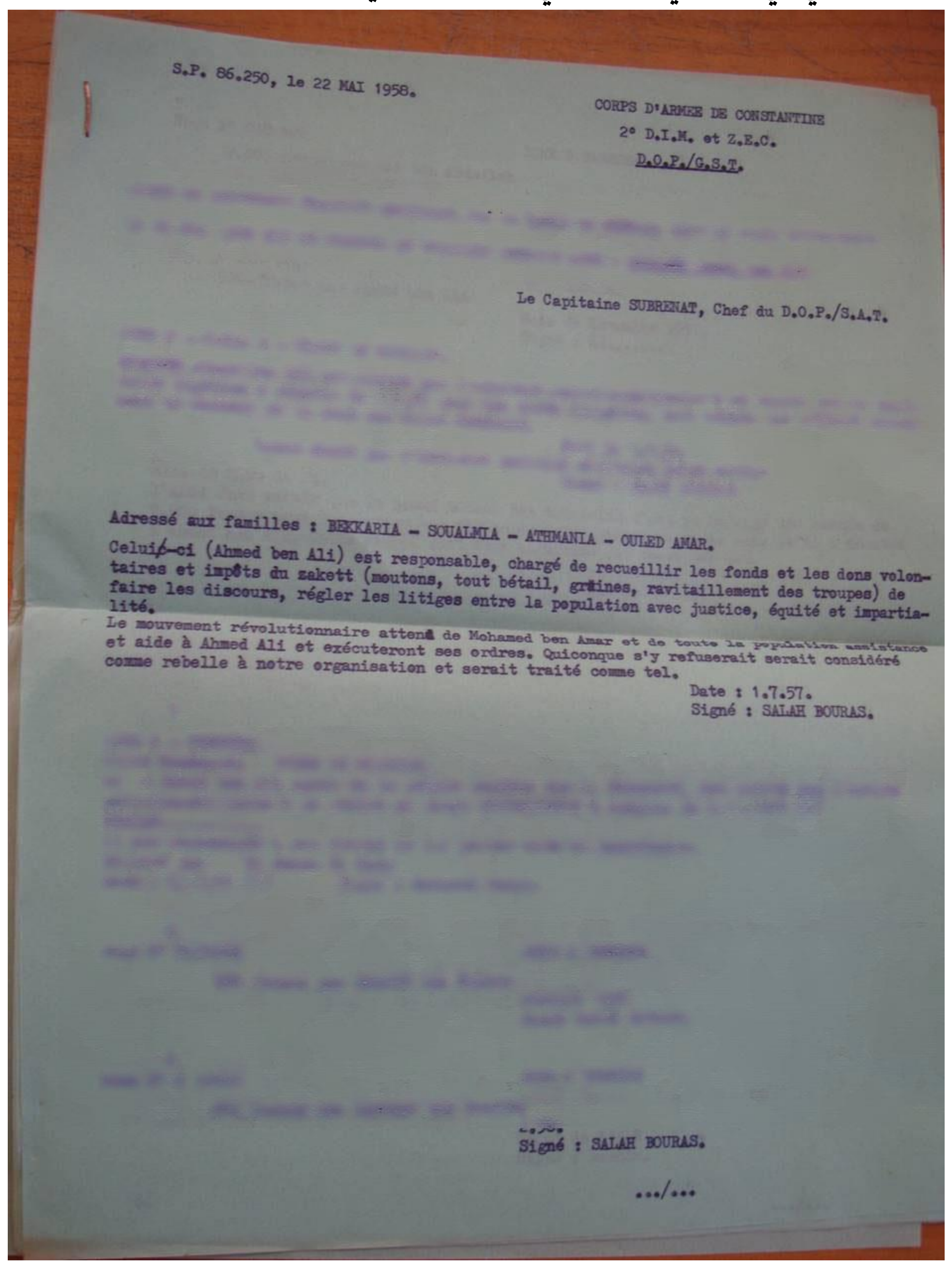
طريقة العمل : انها ذات اهمية اساسيـة وتلعب دورا اوليا فى ميدان الفاعليـة . ويجب علينا ان نستعمل فى دعايتنا اسلوبا تتماشى ومستوى الشخص المخاطب عملا بالمثل القائل" (خاطب الناس بما يفهمون" فمثلا نستعمل مع الجزائرى اسلوبا يداعب العواطف الوطنية لانه فـى كفاح ويجتاز حياة مملوءة بالمصاعب . اما الاجنبى فان الاسلوب العاطفى لا يكفيـه ، يجب علينا ان نشعره بان قضيتنا قضيـة عادلة وبان مصالحه الشخصيـة مرتبطة بالمصلحة العامة مثلا عندما نقصـد تاجرا نـبرز له ان ازدهار تجارته مرتبط بنجاح القضية الجزائرية .

اما فى خصوص الاوساط الثقافيـة فانه يجب علينا ان نستعمل معها اسلوبا وطنيا منطقيـا مع تقديم الحجج الصحيحة الثابتة فى شرح القضايا المتنوعة ، وبهذه الكيفية يمكننـا ان نقنع وان نحصل على احسن النتائج . وبعد شرحنا لطريقة عملنا فانه من المفروض علينا ان نقوم بدعايتنا بكـل حذر ودقة حتى لا نلفت نظار الناس الى نشاطنا . ان العمل بهذه الكيفية والوقوف بدقة عند حدود هذه الطرق المبينـة يمكاننا من تأديـة واجبنا كمـا ينبغى فى ميدان الدعاية كمـا يمكاننا من بلوغ الاهداف التى نرمـى اليهـــا .

(النهاية)

[1] متحف المجاهد محمود قنز تبسة.

الملحق رقم (62): مجموعة من الوثائق مترجمة من العربية استرجعت من طرف مبارك احمد بن علي في 08 ماي 1958 في دوار منطقة قريقر تبسة[1]



S.P. 86.250, le 22 MAI 1958.

CORPS D'ARMEE DE CONSTANTINE
2° D.I.M. et Z.E.C.
D.O.P./G.S.T.

Le Capitaine SUBRENAT, Chef du D.O.P./S.A.T.

Adressé aux familles : BEKKARIA - SOUALMIA - ATHMANIA - OULED AMAR.
Celui-ci (Ahmed ben Ali) est responsable, chargé de recueillir les fonds et les dons volontaires et impôts du zakett (moutons, tout bétail, graines, ravitaillement des troupes) de faire les discours, régler les litiges entre la population avec justice, équité et impartialité.
Le mouvement révolutionnaire attend de Mohamed ben Amar et de toute la population assistance et aide à Ahmed Ali et exécuteront ses ordres. Quiconque s'y refuserait serait considéré comme rebelle à notre organisation et serait traité comme tel.

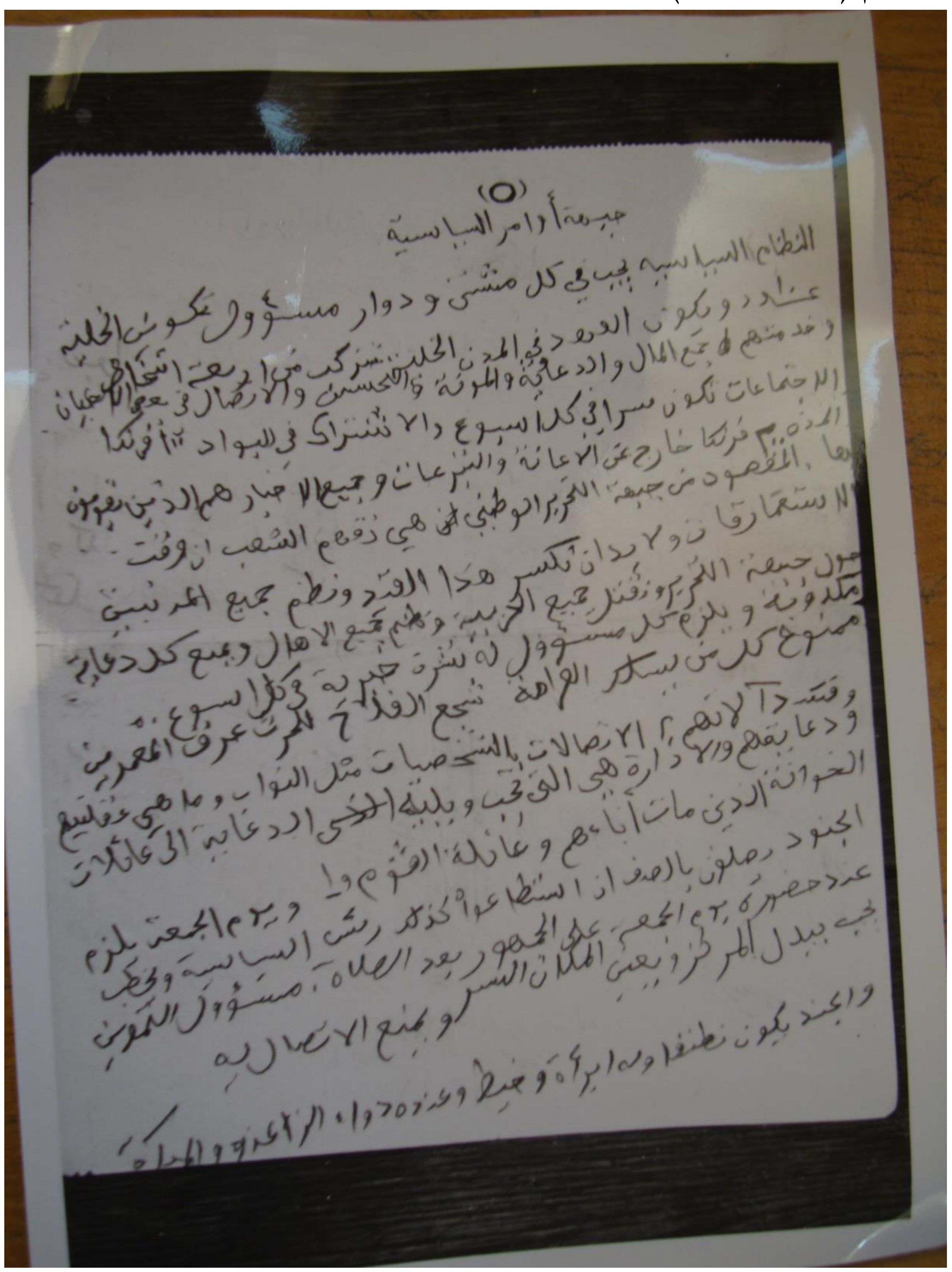
Date : 1.7.57.
Signé : SALAH BOURAS.

Signé : SALAH BOURAS.

.../...

[1] Liste des documents traduits recuperes par la harka de tebessa dans le douar gourrigueur , A.N.O.M , carton : 93/2476.

الملحق رقم (63): اوامر تنظيمية من المحافظة السياسية لجبهة التحرير الوطني 1958م (التجنيد والتعبئة)[1]



(5)

جبهة أوامر السياسية

النظام السياسية يجب في كل مشتى ودوار مسؤول يكونش الخلية

عدد ويكون العدد في المدن الخلية تتركب من اربعة اشخاص

وخد منهم له جمع المال والدعاية والمؤونة والتحسس والاتصال في بعض الاعيان

الاجتماعات تكون سرا في كل اسبوع والاشتراك في البوادي 100 فرنكا

المدن 300 فرنكا خارج عن الاعانة والتبرعات وجميع الاخبار هم الذين يقومون

المقصود من جبهة التحرير الوطني التي هي دعم الشعب [illegible]

الاستعمار [illegible] ولا بد ان تكسر هذا القيد

[illegible] جبهة التحرير وقتل جميع الخونة ونظم جميع المدنيين

[illegible] ويلزم كل مسؤول له نشرة حربية في كل اسبوع

ممنوع كل من يسكر القهوة [illegible] وجميع كل دعاية

[illegible] شجع الفلاح [illegible] عرف المحررين

ودعايتهم والاتصالات بالشخصيات مثل النواب وما هي [illegible]

الخونة الذين مات أباؤهم وعائلة [illegible] الدعاية الى عائلات

الجنود [illegible] بالصدف ان استطاعوا كذلك [illegible]

[illegible] يوم الجمعة يلزم [illegible] على الجمهور بعد الصلاة مسؤول التموين

يجب يبدل المركز [illegible] المكان [illegible] وجميع الاتصال به

والجند يكون نظيفا [illegible]

[illegible]

---

[1] Documents saisis chez les rebelles, A.N.O.M , carton : 93/2476.

الملحق رقم (64): المساعدات الطبية التونسية للثورة الجزائرية[1]

- A N N E X E 5 -

-o-o-

Aide sanitaire fournie par la Tunisie à la rebellion

----

1) SOINS ET HOSPITALISATION -

Il est établi depuis longtemps que les rebelles appartenant à des bandes opérant dans l'Est Algérien se rendent en Tunisie afin d'y recevoir des soins pour blessures ou maladie.

Le rebelle DIB Abderrahmane, déserteur en Juin 1957 alors qu'il servait à l'Hôpital Militaire de BONE, passé à la rebellion comme infirmier dans une bande de la région de GUELMA, capturé le 28 Août 1957 au Djebel DEBAR (N.O. de GUELMA), a déclaré : " les rebelles blessés ou malades gravement sont évacués sur la Tunisie par des convois de passage. Il leur est remis un laissez-passer et ils sont soignés dans les hôpitaux tunisiens".

Des laissez-passer de ce genre ont été saisis à maintes reprises dans l'Est Algérien.

Les hôpitaux tunisiens suivants sont connus pour recevoir des rebelles : SOUK EL ARBA, KAIROUAN, SOUSSE, LE KEF, KASSERINE. De plus, le F.L.N. a organisé, avec l'appui des services sanitaires tunisiens, des hôpitaux complémentaires parmi lesquels MATEUR, SOUK EL ARBA ....

2) RAVITAILLEMENT EN PRODUITS PHARMACEUTIQUES -

A plusieurs reprises, des médicaments d'origine tunisienne prouvée ont été saisis dans des approvisionnements rebelles. Les vignettes d'origine indiquent : Institut Pasteur de TUNIS, Syndicat pharmaceutique de Tunisie....

.../...

[1] Aide sanitaire fournie par la tunise a la rebelle, A.N.O.M , carton :9336/24.

الملحق رقم (65): محضر استجواب ذيب عبد الرحمان[1]

A N N E X E 7

Extrait de l'interrogatoire du rebelle
DIB Abderrahmane, déserteur ex-vaguemestre
de l'Hôpital militaire de BONE, fait prisonnier
le 28 Août 1957 au Nord Ouest de GUELMA

DIB Abderrahmane, né le 10 Avril 1934 à ALGER, appelé au Service Militaire le 15 Juin 1955, a déserté en Juin 1957 pour passer à la rébellion. Il y était affecté comme infirmier dans une section et a été fait prisonnier le 28 Août 1957 au Djebel DEBAR (N.O. de GUELMA).

Ses déclarations contiennent entre autres des renseignements relatifs à l'aide fournie par la Tunisie :

. . . .

" Il est recommandé de faire des prisonniers. Un chef s'est fait sérieusement réprimandé pour avoir abattu des soldats français qui voulaient se rendre.

Les prisonniers sont envoyés en Tunisie.

Les rebelles blessés ou malades gravement sont évacués sur la Tunisie par des convois de passage. Il leur est remis un laissez-passer délivré par le Chef de la Wilaya.

Seules les sections du douar TAHLA possèdent des tenues bariolées qui leur ont été fournies par les dirigeants de TUNIS.

En Tunisie, la discipline est très stricte. Après la frontière les hommes sont désarmés et doivent, s'ils sont malades, blessés ou en permission se mettre en civil.

SI MAHMOUD CHAOUI (rebelle non identifié) a fait un stage de démineur à TUNIS et au CAIRE.

Un rebelle lui a montré une photographie prise par des journalistes étrangers à TUNIS. Elle représente Amara BOUGLESE en grande tenue, devant un bataillon de l'A.L.N. présentant les armes, drapeau déployé."

[1] Extrait de l'interrogatoirs du rebelle Dib Abdrahmane, A.N.O.M , carton : 9336/24.

الملحق رقم (66): المساعدات الطبية التونسية للثورة الجزائرية[1]

- A N N E X E 5 -

-o-o-

Aide sanitaire fournie par la Tunisie à la rebellion

----

1) SOINS ET HOSPITALISATION -

Il est établi depuis longtemps que les rebelles appartenant à des bandes opérant dans l'Est Algérien se rendent en Tunisie afin d'y recevoir des soins pour blessures ou maladie.

Le rebelle DIB Abderrahmane, déserteur en Juin 1957 alors qu'il servait à l'Hôpital Militaire de BONE, passé à la rebellion comme infirmier dans une bande de la région de GUELMA, capturé le 28 Août 1957 au Djebel DEBAR (N.O. de GUELMA), a déclaré : " les rebelles blessés ou malades gravement sont évacués sur la Tunisie par des convois de passage. Il leur est remis un laissez-passer et ils sont soignés dans les hôpitaux tunisiens".

Des laissez-passer de ce genre ont été saisis à maintes reprises dans l'Est Algérien.

Les hôpitaux tunisiens suivants sont connus pour recevoir des rebelles : SOUK EL ARBA, KAIROUAN, SOUSSE, LE KEF, KASSERINE. De plus, le F.L.N. a organisé, avec l'appui des services sanitaires tunisiens, des hôpitaux complémentaires parmi lesquels MATEUR, SOUK EL ARBA ....

2) RAVITAILLEMENT EN PRODUITS PHARMACEUTIQUES -

A plusieurs reprises, des médicaments d'origine tunisienne prouvée ont été saisis dans des approvisionnements rebelles. Les vignettes d'origine indiquent : Institut Pasteur de TUNIS, Syndicat pharmaceutique de Tunisie....

.../...

[1] Aide sanitaire fournie par la tunise a la rebelle, A.N.O.M , carton :9336/24.

الملحق رقم (67): شحنة مهربة من الأدوية تم حجزها من طرف الجيش الفرنسي [1]



[1] Extrait de l'interrogatoirs du rebelle Dib Abdrahmane, A.N.O.M , carton : 9336/24.

الملحق رقم (68): المساعدات الطبية التونسية للثوار الجزائريين[1]

- 2 -

La Pharmacie Centrale de TUNIS fournit au F.L.N. des quantités très importantes de médicaments de toutes sortes. Ces livraisons se sont très nettement accrues depuis le remplacement du Directeur Français de cet établissement par un Tunisien, au début de l'année I957, elles avaient pris en Juillet une ampleur telle que la responsabilité directe du Gouvernement Tunisien ne peut être niée.

3) INSTRUCTION DU PERSONNEL INFIRMIER -

Il a été établi à plusieurs reprises que des infirmiers en service dans les rangs rebelles en Algérie, avaient suivi des cours de formation en Tunisie.

Un tel cours fonctionnerait à TUNIS, avec la collaboration de médecins tunisiens et un autre à SOUK EL ARBA à l'hôpital F.L.N. local.

[1] Aide sanitaire fournie par la tunise a la rebelle, A.N.O.M , carton : 9336/24.

الملحق رقم (69): من بقايا خط موريس بعد نزعه في منطقة " غدير الصفية" ببلدية صفصاف الوسرى-تبسة-[1]



[1] عدسة الطالب.

الملحق رقم (70): أحد أبراج المراقبة التي أنشأت على طول خط موريس (حولت الآن الى مسكن من قبل احد المواطنين) [1].



[1] عدسة الطالب.

الملحق رقم (71): آخر إحصاء لضحايا الألغام بولاية تبسة – ديسمبر 2016 –

جدول تفصيلي للضحايا المدنيين الممنوحين الأحياء

الرقم	الاسم و اللقب	تاريخ الميلاد	مكان الميلاد	رقم الملف	النسبة
.1	عبد المالك الدغباجي	1940-07-01	المزرعة	C 9838	% 40
.2	عسول أحمد	1950-07-01	قريقر	C6884	% 25
.3	مرزوق يونس	1949-04-24	تبسة	C14562	% 30
.4	شقروش العلاقي	1948-07-01	مرسط	C8548	% 25
.5	بعلوج مبروكة	1935-07-01	تبسة	C13365	% 20
.6	نصرة الطيب	1949-07-01	العقلة	C12804	%40
.7	حليمي خلف	1961-07-01	تبسة	C13382	%20
.8	ديرم فايزة	1939-07-01	اولاد سيدي عبيد	C14708	%50
.9	عويشات عمر	1953-01-10	اولاد سيدي عبيد	C12295	%20
.10	مالك محمود	1957-07-01	الشريعة	C6462	%50
.11	عبادة لعبيدي	1943-07-01	تبسة	C14941	%40
.12	جديوي عباس	1952-07-01	قريقر	C15813	%25
.13	ساحي جميلة	1954-07-01	تبسة	C14716	%20
.14	مرزوق أحمد	1950-04-25	الماء الابيض	C13369	%70
.15	نويري عبد العزيز	1956-07-01	ترويبة	C9747	%60
.16	توام مختار	1949-07-01	ترويبة	C5648	%50
.17	جعلالي باهية	1940-03-18	المزرعة	C7952	%60
.18	عثماني ساسية	1927-07-01	مسكيانة	2808	%75
.19	مراح ابراهيم	1947-07-01	الماء الابيض	1392	%85
.20	بوزيان مجيد	1943-07-01	مرسط	1275	% 70
.21	منسل بوبكر	1944-02-03	قوراي	1744	% 60
.22	فتح الله شعبان	1949-12-07	قريقر	1439	%70
.23	بوقرين عثمان	1951	عين الزرقاء	1976	%80
.24	عثماني ساسية	1929-07-01	مسكيانة	2808	%75
.25	مالكية العربي	1950-01-03	الماء الابيض	2796	%60
.26	مصباحي الحفصي	1943-01-13	الماء الابيض	2928	%100
.27	الوافي عمار	1947-09-12	الشريعة	2927	%65
.28	حليمي شعبان	1951-05-17	قوراي	3397	%65
.29	حاجي بية	1939-07-01	تازبنت	3262	%70
.30	عزون ابراهيم	1948-05-08	بئر مقدم	3854	%75
.31	مرابط عائشة	1947-07-01	عين الزرقاء	4184	%75
.32	رحال عثمان	1942	اولاد سيدي عبيد	4188	%85
.33	علي محمد	1940	اولاد سيدي عبيد	4189	%60
.34	بن سودة الطاهر	1952-07-01	المريج	4666	%85

.35	بكوش محمد الصالح	1951-07-06	تبسة	5651	%60
.36	حواوشي علجية	1950-06-30	الدكان	803	%85
.37	عشي الحفصي	1947-08-25	مرسط	808	%75
.38	شايب احمد	1936-07-17	الدكان	364	%75
.39	روابحي الربيعي	1948-06-18	بئر مقدم	88	%100
.40	حبحوب الشريف	1952-07-01	قريقر	7266	%65
.41	تومي محمد الشريف	1957-07-22	تبسة	6460	%75
.42	عولمي ثليجان	1949-05-22	مرسط	7954	%85
.43	منصور علي	1939-08-07	ترويبة	929	%80
.44	بوزيان حليمة	1950-09-15	قريقر	7947	%60
.45	عمران حدة	1938-07-15	بجن	7627	%60
.46	جعلالي باهية	1940-03-18	المزرعة	7952	%60
.47	ساكتة سلطان	1953-10-21	تبسة	8117	%75
.48	عوايشية عائشة	1953-07-01	الماء الابيض	8166	%60
.49	بوقطاية محمود	1955-11-01	ترويبة	8689	%60
.50	غاوي جمعة	1947-07-01	قوراي	8691	%60
.51	الوافي الصديق	1955-09-20	الشريعة	8921	%65
.52	لبيك العيد	1941-02-09	العقلة	8730	% 60
.53	بوعلام مصباح	1941-07-01	بحيرة الارنب	9112	%45
.54	عمران يوسف	1942-03-06	ثليجان	8551	%30
.55	عطار فاطمة	1956-07-01	ترويبة	2791	%30
.56	قتال عبيد	1946-07-30	السطح	8547	%40
.57	عاشر زريف	1952-07-01	ترويبة	9676	%60
.58	زاروني احمد لخضر	1945-03-15	اولاد سيدي عبيد	9673	%20
.59	تواتية محمود	1929-07-01	ثليجان	9671	%20
.60	حطابي محمد	1938-07-01	المزرعة	6769	%50
.61	طرشان علي	1948-07-01	الكفيف	2795	%25
.62	مصباحي عثمان	1930-06-27	الدكان	3263	%55
.63	ممو نجمة	1941-11-06	ترويبة	9683	%30
.64	سحلي محمد	1936-02-21	المزرعة	9704	%30
.65	جلال وردة	1951-07-01	ثليجان	9745	%20
.66	غنيات عبد الرحمان	1945	قوراي	7953	%40
.67	بوساحية بوزيد	1945-10-06	المزرعة	9839	%50
.68	سهايلية لخضر	1951-07-22	قوراي	7391	%20
.69	براهمي بلقاسم	1937-03-08	ثليجان	9908	%45
.70	عويش محمد	1956-07-01	المزرعة	8907	%40
.71	نصر الله محمد	1939-12-12	بجن	9837	%20
.72	دخلي عباس	1953-04-04	مسلولة	105703	%40
.73	بوكاف فضة	1947-09-27	مرسط	10195	%20

.74	سماعل رهوة	1937-07-02	الشريعة	10289	%40
.75	مومني رمانة	1942-03-18	المريج	10291	%30
.76	ملاك خميسي	1945-08-04	بجن	10202	%40
.77	شريط عمر	1955-07-01	تبسة	10203	%20
.78	بريك غزالة	1958-07-01	قريقر	10607	%30
.79	سوايدية عاشور	1951-07-01	بلكفيف	10604	%75
.80	احمان الصديق	1932-11-07	المزرعة	10608	%25
.81	بوعمرة صالح	1952-07-01	اولاد سيدي عبيد	11095	%50
.82	شابي احمد	1952-07-01	السطح	10200	%50
.83	جواد ابراهيم	1953-07-01	ام البواقي	9741	%50
.84	ثابت الطاهر	1952-06-13	تازبنت	10199	%40
.85	شلقو محفوظ	1934-07-01	السطح	9487	%65
.86	غلاب خديجة	1951-07-01	قريقر	11110	%60
.87	مساعدية نوار	1943-01-10	قريقر	12016	%55
.88	الوافي عبد القادر	1957-05-15	الشريعة	11627	%60
.89	شرفي عمر	1924-07-01	الشريعة	7629	%30
.90	جويني مسعود	1942-07-01	المزرعة	11288	%65
.91	غلاب شرادة	1936-07-01	ثليجان	12233	%30
.92	سديرة مبارك	1955-07-01	قريقر	12288	%20
.93	حميدان الصغير	1952-07-01	الشريعة	12385	%20
.94	براكني عمارة	1925-07-01	الدكان	12163	%20
.95	بن ذيب عمار	1952-03-03	قوراي	2813	%20
.96	كلاع عمارة	1955-07-01	المريج	12412	%50
.97	مزهود لويزة	1957-07-01	الشريعة	12803	%20
.98	حمودة الساسي	1941-07-01	تبسة	3264	%25
.99	بن ذيب خيرة	1948-09-05	قوراي	12294	%60
.100	شريط جمعة	1950-07-01	قوراي	9681	%40
.101	مناعي عبد الرحمان	1955-07-01	تبسة	13368	%30
.102	بن طيبة بلقاسم	1943-10-04	تبسة	13389	%20
.103	براهمي محمد	1955-03-01	تبسة	13790	%20
.104	زغدود عارم	1951-07-01	تبسة	14124	%60
.105	مناصرية صالح	1953-07-01	تبسة	15043	%30
.106	فيسح مصباح	1946-07-01	اولاد رابح	2194	%85
.107	قدوري عيشة	1939	اولاد سيدي عبيد	7951	%75
.108	زغدودي احمد	141-03-25	بجن	9661	%25
.109	يعقوبي بريكة	1951-05-13	مرسط	4667	%40
.110	فحلي احمد	1950-07-30	عين مخلوف	1123	%25
.111	بورناني مباركة	1947-07-01	اولاد سيدي عبيد	11094	%20
.112	بولعراس صالح	1952-07-01	العقلة	9664	%40

.113	خير الدين محمود	1943-07-01	قوراي	673	%50
.114	شوقار السعيد	1952-04-08	تبسة	3072	%75
.115					
.116					
.117					
.118					
.119					
.120					
.121					
.122					

جدول رقم : 08

جدول تفصيلي لضحايا الألغام المتفجرة الممنوحين الأحياء

الرقم	الاسم و اللقب	تاريخ الميلاد	مكان الميلاد	رقم الملف	النسبة
01	قوتال محمد الصالح	1951-07-01	تروبية	2836	% 60
02	بزيان عمار	1951-07-07	الكويف	3446	% 50
03	بخوش حورية	1978-01-24	نقرين	2791	%35
04	قبلة عبد الباقي	1981-04-29	تبسة	2989	%60
05	جابري مصطفى	1955-07-01	تبسة	3062	%35
06	لطرش حفيظ	1961-03-14	تبسة	1678	%25
07	حمايدية الهاشمي	1957-06-19	الحجار / عنابة	2722	%30
08	شلقو الطيب	1981-07-01	العقلة	2550	%100
09	صوان بوساحة	1962-07-01	المزرعة	2806	% 60
10	لطرش أحمد	1957-03-05	مرسط	3268	%30
11	جباري امحمد	1945-12-10	الشريعة	3296	% 30
12	جلاب الطاهر	1956-07-01	السطح	3295	% 30
13	مالكية ناجي	1950-10-25	الماء الابيض	3321	% 75
14	سليمي زهر	1955-07-01	بئر العاتر	3356	% 40
15	صوالحية ناصر	1988-04-12	تبسة	3333	%30
16	عسال محمد	1942-07-01	الماء الابيض	3370	%30
17	بوعلاق طارق	1982-09-08	الماء الابيض	3403	% 20
18	بوخلوط ابراهيم	1960-11-09	نقرين	3404	% 20
19	قدري لمين	1942-01-26	قوراي	3368	% 80
20	هامل صالح	1956-07-01	أولاد سيدي عبيد	3267	% 85
21	عبيد وليد	1983-03-31	الشريعة	3445	% 90
22	ملوك رابح	1953-05-21	أولاد سيدي عبيد	3455	% 20
23	صالحي عبد الله	1951-07-01	الماء الابيض	006	%65
24	لبري سعيد	1947-07-01	تروبية	36	%75
25	مهدي العياشي	1929-07-01	عين الزرقاء	33	% 65
26	مساني محمد	1951-02-01	العقلة	156	% 65

27	مرغادي الطاهر	1959-07-01	بكارية	134	% 65
28	مرغادي محمد	1942-10-15	قوراي	135	% 80
29	زنيدي مهنية	1952-07-01	الونزة	149	% 60
30	بوغرارة الزازية	1958	الونزة	140	% 70
31	غانم محمد	1953-07-01	السطح	2721	% 20
32	حليمي خذيري	1954-01-31	قوراي	2348	% 30
33	حمايزية خريف	1959-11-19	تبسة	3167	% 50
34	صوان عزيزة	1956-07-01	العقلة	3111	% 60
35	مزهود رابح	1951-07-01	قريقر	3112	% 30
36	عولمي سليمان	1947-03-17	سوق اهراس	3117	% 30
37	عطية عبد الرزاق	1948-07-08	بجن	3116	% 30
38	ظراف علي	1939-07-01	اولاد رابح	3118	%30
39	نموشي درواز	1954-07-01	المريج	3106	% 30
40	الحاتم فتح النور	1959-01-12	الكويف	2203	% 50
41	براهمية عمارة	1955-07-01	تبسة	3145	% 30
42	قصار محمد	1957-12-27	الشريعة	3148	% 30
43	ملاوي بوزيان	1958-07-01	تبسة	3143	% 40
44	طبة بلقاسم	1959-06-01	عين الزرقاء	3166	% 40
45	سعداني ظريفة	1957-07-01	تبسة	3164	% 30
46	غلام عمارة	1965-07-01	العقلة	3115	% 30
47	باسط عبد الباسط	1957-04-12	تبسة	3147	% 25
48	ربيعي عمار	1957-06-28	الشريعة	3000	% 20
49	شرقي رقية	1939-07-01	تازبنت	E2570	% 40
50	بوذيبة المكي	1974-07-10	قوراي	2349	% 50
51	شقروش فرحة	1974-01-28	مرسط	2352	% 50
52	سلاماني عمار	1948-07-01	أولاد سيدي عبيد	1689	% 60
53	عمور محمد	1958-07-01	أولاد سيدي عبيد	804	
54	زغلامي رشيد	1955-07-01	الماء الأبيض	174	% 65
55	بن ساكتة محمد	1947-07-01	مرسط	435	% 75
56	بوترعة يوسف	1940-04-04	قوراي	436	% 100
57	بوملتوخة سالم	1938-07-01	مرسط	478	% 65
58	سعيداني محمود	1950-05-20	أولاد سيدي عبيد	441	% 65
59	جبيري بلقاسم	1946-07-01	أولاد سيدي عبيد	444	% 45
60	مشري مبارك	1945-02-03	عين الزرقاء	440	% 65
61	محمود لزهر	1944-01-27	تبسة	458	% 65
62	زغلامي العيد	1951-07-01	بكارية	456	% 20
63	ملوك حسين	1956-07-01	أولاد سيدي عبيد	352	% 65
64	عقون احمد	1929-07-01	عين الزرقاء	357	% 65
65	سلطاني محمد	1953-10-01	بئر العاتر	302	% 65

66	حفظ الله احمد	1955-08-15	الدكان	300	%65
67	جابري بلقاسم	1954-07-01	تبسة	298	%65
68	خميسي عمارة	1957	أولاد سيدي عبيد	364	%65
69	قرقاح سعد	1930-07-01	بئر العاتر	324	%65
70	ساري مصطفى	1950-05-07	بحيرة الأرنب	336	%70
71	هايل مبروكة	1960-12-27	بحيرة الأرنب	257	%75
72	عون عبد الرحمان	1939-01-12	الدكان	301	%40
73	مسعود صدوق	1933-01-25	الماء الأبيض	299	%50
74	شاوش محمد	1942-07-02	قوراي	233	%65
75	عويمر محمد	1948-05-19	بحيرة الأرنب	305	%65
76	مشري الربعي	1954-07-01	عين الزرقاء	437	%75
77	قلاي صالح	1951-05-01	المريج	1664	%85
78	رمضاني علي صيفي	1940-11-05	الدكان	1510	%45
79	عيادة عمر	1952-07-01	أولاد سيدي عبيد	1671	%100
80	قوسم لمين	1941	أولاد سيدي عبيد	1575	%75
81	بكار حمادي	1958-07-01	أولاد سيدي عبيد	1657	%55
82	زديرة معمر	1950-01-16	الكويف	1660	%30
83	قريشي ابراهيم	1947-05-05	الشريعة	1580	%65
84	جرو صالح	1953	الونزة	1440	%40
85	عباس الطيب	1955	أولاد سيدي عبيد	1661	%70
86	بن سودة بشير	1945-02-09	المريج	1665	%30
87	عزون هنية	1955-07-01	تروبية	1464	%55
88	حليمي سعيد	1946-08-04	قوراي	1574	%65
89	لحمر محمد	1946-01-15	عين الزرقاء	1582	%50
90	طاهري عمار	1943	بئر العاتر	1612	%75
91	درار ابراهيم	1958-07-01	بكارية	1647	%50
92	مساني محمود	1942-07-01	السطح	1557	%50
93	زمال ناجي	1958	أولاد سيدي عبيد	1684	%100
94	طبيب مصالي	1964-07-01	العوينات	147	%65
95	عبد المومن عمار	1945-07-01	أولاد سيدي عبيد	1683	%30
96	بوراس خليفة	1938-07-01	عين الزرقاء	1677	%100
97	عمروش الحفصي	1955-07-01	أولاد سيدي عبيد	1630	%65
98	بن سودة النوي	1937-07-01	المريج	1618	%20
99	بن ذيب الصغير	1950-09-20	قوراي	1685	%35
100	عمور حسان	1937	أولاد سيدي عبيد	1583	%65
101	رشاش محمد	1945-03-06	الماء الأبيض	1646	%50
102	صحرة محمد الوردي	1958-11-06	الدكان	1696	%90
103	باهي صالح	1947-07-01	بئر العاتر	1706	%55
104	لحمر الهامل	1947-08-20	عين الزرقاء	433	%20

105	زمال محمد	1949-11-30	أولاد سيدي عبيد	1707	%75
106	صالحي جمال	1960-07-01	الماء الأبيض	1747	%80
107	مواعية احمد	1956-07-01	تروبية	1668	%85
108	حمايزية عبد الوهاب	1955	العوينات	1573	%50
109	مسعي قدور	1954	أولاد سيدي عبيد	1764	%85
110	قدوري عبد الله	1939	جيل العنق	1758	%75
111	هامل عبد الرحمان	1954-07-01	أولاد سيدي عبيد	1786	%75
112	رمضاني احمد	1943-07-01	الدكان	1793	%20
113	جفال يحي	1950-11-17	قوراي	1792	%20
114	نحال عمار	1957	تبسة	1788	%70
115	تبينة عبد الله	1955-12-25	قوراي	1487	%50
116	مسعي باهية	1947-12-14	تازبنت	1898	%50
117	مباركية بلقاسم	1954-05-12	الشريعة	1899	%25
118	عقوني محمد	1944-07-15	قوراي	1844	%75
119	محمدي رابح	1943-07-01	أولاد سيدي عبيد	1928	%60
120	لحمر عمر	1929-01-02	المريج	1929	%50
121	لسود الهادي	1931-07-01	أولاد سيدي عبيد	1763	%60
122	هوام مصباح	1939-07-01	مرسط	788	%65
123	لبري لعبيدي	1941-07-04	المزرعة	1963	%60
124	رحال شايب	1937	اولاد عمر	1965	%75
125	مزهود عمار	1948-04-14	ثليجان	2060	%25
126	سعيدان جمال	1958-07-01	الشريعة	2061	%25
127	نصري محمد	1947-05-05	الشريعة	2055	%30
128	نصيب محمد الوردي	1949-10-12	بحيرة الأرنب	2062	%30
129	مشير احمد	1944-07-01	الشريعة	2059	%75
130	فيسح شعبان	1947-07-01	بسكرة	2108	%60
131	بوقفة الربعي	1962-07-01	الونزة	2098	%75
132	جفال بوبكر	1952-12-04	ثليجان	2113	%70
133	توات عمارة	1950-07-01	تبسة	2109	%45
134	طوايبية نوار	1961-07-01	أولاد سكياس	2074	%100
135	فرحاني حفناوي	1950-07-01	المزرعة	2115	%100
136	بوخملة عبد الرزاق	1967-10-30	الونزة	2116	%75
137	رحال عمر	1951-04-05	تازبنت	2118	%65
138	عبد المؤمن احمد	1934	الدكان	2119	%75
139	بكاي صالح	1940-07-01	مرسط	2200	%50
140	ساعي علي	1942-07-01	تبسة	2206	%20
141	طواهرية العيد	1936-06-25	تازبنت	2205	%65
142	قسوم الصالحة	1942	أولاد سيدي عبيد	1757	%60
143	عبروقي عبد الله	1937-07-01	عين الزرقاء	1307	%70

144	كلاع بوبكر	1957-07-01	المريج	609	%65
145	دحدوح احمد	1953-05-04	سطح قنتيس	363	%60
146	زروانة مسعود	1951-02-25	نقرين	1300	%20
147	طالبي بلقاسم	1956-09-13	قوراي	1445	%75
148	براهمية ابراهيم	1940-03-20	الدكان	1457	%80
149	ساخر الشريف	1949-07-01	أولاد سيدي عبيد	996	%80
150	مسعي مالكي	1946-07-01	الدكان	1224	%75
151	مولة علي	1947-01-16	عين الزرقاء	1453	%30
152	صالحي شايب	1952-07-01	الماء الأبيض	1417	%65
153	عمروش حسان	1952-01-03	جبل العنق	1359	%75
154	مشري عمار	1950-07-01	عين الزرقاء	1390	%40
155	شوكال محمد العيد	1952-07-01	عين الزرقاء	1391	%65
156	فار لحبيب	1960-07-01	الكويف	1260	%95
157	رمضاني الدراجي	1951-09-12	قوراي	1511	%60
158	لوصيف السقني	1953-07-01	عين الزرقاء	1443	%60
159	ساعي بوبكر	1953-07-01	عين الزرقاء	1444	%100
160161	صالحي الطاهر	1955-07-01	الماء الأبيض	1488	%80
162	جبار عائشة	1957-07-01	الحمامات	1491	%60
163	براح زرقين	1948	عين الزرقاء	625	%65
164	غاوي موسى	1945-03-22	عين الزرقاء	620	%70
165	بن سودة الساسي	1949-10-06	عين الزرقاء	1041	%50
166	زغلامي عثمان	1955-07-01	الماء الأبيض	752	%100
167	زغلامي الطاهر	1947-03-16	الماء الأبيض	755	%65
168	خرشي يوسف	1953-05-02	مرسط	975	%30
169	قرفي الطاهر	1950-07-01	تازبنت	523	%80
170	بزينة العربي	1938	العوينات	751	%60
171	شتوح النوي	1945-07-01	مرسط	829	%65
172	شقروش عمارة	1955-08-06	مرسط	826	%65
173	قسطل الطيب	1960-07-01	مرسط	832	%20
174	حديدان بوجمعة	1952-07-01	مرسط	831	%65
175	شايب احمد	1948-03-18	تبسة	711	%65
176	عبدو فاطمة	1935	جبل العنق	969	%60
177	لميطة احمد	1940-07-01	عين الزرقاء	1000	%65
178	حاف الله الهادي	1962-01-25	أولاد سيدي عبيد	1003	%60
179	عزي الشريف	1941-10-04	بجن	604	%55
180	جبار الطاهر	1956-07-01	عنابة	1013	%70
181	عوي الحمدي	1946-07-01	الونزة	648	%95
182	بوعكاز العربي	1935-08-01	الدكان	764	%20
183	طرش موسى	1957-07-25	المريج	1123	%50

184	طرطار صالح	1935-02-28	عين الزرقاء	857	%65
185	عرعار محمد	1943-07-01	تازبنت	517	%65
186	حماد محمد	1945-07-01	بحيرة الأرنب	628	%65
187	برقي عبد المجيد	1940-07-01	عنابة	1002	%65
188	بوازدية ابراهيم	1951-04-03	الدكان	708	%70
189	مرابطي سليمان	1954-07-01	الونزة	1074	%100
190	قدوري ام الزين	1937-07-01	أولاد سيدي عبيد	518	%20
191	تريعة السبتي	1965-02-23	قوراي	1016	%70
192	ذيب رابح	1948-07-02	الونزة	637	%60
193	شراد عمار	1954-03-12	مسكيانة	644	%75
194	لموشي عبد الرحمان	1956-03-04	المريج	647	%65
195	غاوي يوسف	1954-04-09	الونزة	645	%65
196	مسعي لخضر	1948-09-03	الدكان	1140	%60
197	بوغرارة الربعي	1959	عين الزرقاء	649	%65
198	ملوك علي	1943-03-09	أولاد سيدي عبيد	1011	%35
199	كلاع ابراهيم	1959	عين الزرقاء	1230	%85
200	جبيري علي	1959-07-01	أولاد سيدي عبيد	1311	%70
201	مشروم لخضر	1940	المريج	1345	%65
202	براهمية التومي	1951-07-01	الدكان	783	%65
203	قيتون العايش	1958-07-01	عين الزرقاء	1208	%60
204	بوخملة حميد	1956-06-05	المريج	1310	%75
205	سالمي العطرة	1954-07-01	قريقر	1352	%75
206	هدهود حمة	1957-07-01	عين الزرقاء	1341	%75
207	جنان الطاهر	1956-07-05	عين الزرقاء	1301	%65
208	لصلج صالح	1948-05-13	عين الزرقاء	160	%35
209	درار ميلود	1953-03-20	بكارية	496	%65
210	طرش عمار	1946	مرسط	508	%75
211	طبة الهادي	1956-07-01	أولاد سيدي عبيد	497	%65
212	عبروقي موسى	1960-08-15	عين الزرقاء	499	%65
213	قرن الكبش مختار	1954-07-01	الكويف	495	%50
214	فاطمي محمد	1940-07-01	العوينات	493	%70
215	غول الشاوش	1938-07-01	العوينات	982	%70
216	بوخملة الطاهر	1938-07-01	عين الزرقاء	728	%65
217	بوقرة رشيد	1957-07-01	الماء الأبيض	727	%35
218	بوعلاق نوار	1950-07-01	الدكان	726	%75
219	براكني ابراهيم	1929-11-16	الدكان	723	%80
220	قفايفية الهادي	1944-03-04	الدكان	720	%55
221	قيتون العابد	1939	عين الزرقاء	719	%70
222	مومني مسعود	1939-07-01	عين الزرقاء	956	%65

223	لميطة يونس	1949-02-22	المريج	949	%70
224	فاسخ العمري	1945-01-20	مرسط	948	%65
225	جابري مولود	1945-09-06	تبسة	1045	%30
226	قراد خيرة	1947-04-19	الشريعة	1043	%85
227	لميطة خليل	1958-05-26	عين الزرقاء	580	%65
228	صيفاوي عمر	1937-02-22	الماء الأبيض	1304	%65
229	مرامرية محمد الهادي	1945-07-01	قوراي	776	%65
230	عبدو يوسف	1950-07-01	أولاد سيدي عبيد	773	%65
231	عمر محمد	1958-07-01	أولاد سيدي عبيد	804	%90
232	مخازنية محمد	1948	الونزة	1090	%45
233	بوخملة عبد الكريم	1955-07-01	المريج	1137	%65
234	حاف الله عمر	1934-07-01	أولاد سيدي عبيد	1020	%65
235	بخوش بلقاسم	1949-07-01	مرسط	1331	%55
236	بريك علي	1953-07-01	عنابة	1332	%65
237	رابح أحمد	1948-11-26	أولاد سيدي عبيد	1334	%65
238	مشري الدزيري	1954	المريج	1252	%80
239	معيزي الطيب	1954-11-29	مرسط	1261	%65
240	صوالح حفصي	1947-01-27	الماء الأبيض	1222	%100
241	كلاع الطاهر		عين الزرقاء	1228	%80
242	مصباحي عمر	1936-07-01	الدكان	1177	%80
243	بوخملة الحفصي	1960-02-14	عين الزرقاء	1187	%35
244	مشري مراح	1936-07-10	عين الزرقاء	1213	%20
245	بوغرارة الطيب	1952-12-22	عين الزرقاء	1210	%65
246	محرز زينة	1955-07-01	عين الزرقاء	1240	%95
247	مباركية التهامي	1952-04-29	الدكان	1241	%65
248	عمارة محمد الزين	1948-10-31	أولاد سيدي عبيد	1246	%20
249	طرش عمار	1949-07-01	عين الزرقاء	1234	%40
250	خلايفية أحمد	1955-07-01	قوراي	1493	%40
251	رمضاني بلقاسم	1957-10-17	قوراي	1494	%50
252	خنادقي أحمد	1938-07-01	المريج	1498	%50
253	حليمي محمد الطاهر	1947-12-08	قوراي	1504	%50
254	صالحي العيد	1953-08-10	الماء الأبيض	1509	%60
255	فيسح بورحلة	1938-07-01	أولاد رحمة	1520	%75
256	خشعي الحاج	1956-07-01	أولاد رحمة	1530	%75
257	جلاب محمد	1954-07-01	الدكان	1542	%75
258	بونوارة عمران	1957-07-01	أولاد سيدي عبيد	1492	%75
259	علوش العربي	1953-07-01	أولاد سيدي عبيد	1555	%60
260	عسال خيرة	1935-04-08	الماء الأبيض	1553	%85
261	عمر محمد	1959	أولاد سيدي عبيد	1578	%50

262	عمروش بوترعة	1958-07-01	جبل العنق	1533	%90
263	بوضياف جراح	1959-05-31	السطح	1529	%75
264	عمر مسعود	1958-07-01	أولاد سيدي عبيد	1576	%40
265	عمر عبد الناصر	1960-07-01	أولاد سيدي عبيد	1577	%100
266	ملوك الحفصي	1936-07-01	أولاد سيدي عبيد	365	%65
267	عوايشية الطاهر	1953-07-01	أولاد سيدي عبيد	1501	%80
268	تواتي رابح	1940-12-27	الماء الأبيض	1503	%100
269	سليمي عبد الله	1963-07-01	بحيرة الأرنب	2290	%30
270	شقروش عبد الحفيظ	1969-09-15	بوخضرة	2287	%35
271	قرفي فاطمة	1959-07-01	بحيرة الأرنب	2289	%20
272	ديرم عزيزة	1969-05-12	جبل العنق	2282	%40
273	براهمية نصر الدين	1969	الحمامات	2280	%35
274	تريكي الحسناوي	1952-07-01	الشريعة	2279	%35
275	شريف عبد الله	1958-07-01	الكويف	2281	%35
276	العيفة الطيب	1950-11-16	أولاد سيدي عبيد	2284	%45
277	فيسح بولرباح	1973-08-23	تبسة	2283	%20
278	حبحوب الشريف	1952-07-01	قريقر	7266	%65
279	براح مقداد	1953-03-20	قوراي	2237	%60
280	بوغرارة دليلة	1974-06-17	المريج	2333	%75
281	بوعلام لخضر	1940-07-16	بحيرة الأرنب	2286	%50
282	عتروس فرحات	1960	العوينات	1436	%100
283	مرابطي احمد	1967-07-01	بني بربار	2350	%40
284	عولمي ثليجان	1949-05-22	مرسط	7954	%85
285	بوذيبة المكي	1974-07-10	قوراي	2349	%50
286	لعجال منور	1955-07-01	الحمامات	2404	%30
287	جدواني قريشي	1954-04-10	أكس	2402	%30
288	بوضياف بولعراس	1953-07-01	مسكيانة	2351	%30
289	شقروش فرحة	1974-01-28	مرسط	2352	%50
290	ملوكي بشير	1949-11-20	أولاد سيدي عبيد	2446	%40
291	الحمزة العيفة	1957-07-01	المزرعة	2474	%80
292	تريكي عائشة	1949-07-01	الشريعة	2473	%60
293	زايدي الربعي	1959-02-01	تبسة	2453	%25
294	مزهود السبتي	1952-07-01	قريقر	2472	%40
295	عبابسية صالح	1973-04-29	بئر الذهب	2497	%60
296	بوكوبة عمار	1949-11-30	مرسط	2570	%20
297	شرقي رقية	1939-07-01	تازبنت	2570	%40
298	نصير ابراهيم	1951-07-01	الشريعة	2627	%30
299	طبة مسعود	1959-07-01	أولاد سيدي عبيد	2626	%40
300	مرابطي عبد الرزاق	1955-07-01	الونزة	2332	%50

301	بوترعة رشيد	1956-10-05	الكويف	2452	%20
302	كورداس علي	1962-07-01	نقرين	2690	%85
303	بوخلوط بلقاسم	1948-03-06	نقرين	3335	%20
304	سراج سالم	1988-16-02	عين الزرقاء	2808	%50
305	عبان مولدي	1947-08-18	نقرين	2889	%20
306	فرحاني الطاهر	1946-07-01	المزرعة	2884	%35
307	حكيم نذير	1961-03-29	مرسط	2914	%90
308	سلمان عبيد	1972-02-08	تبسة	2886	%30
309	براهمي حسين	1949-07-01	قريقر	2807	%40
310	بوترعة شويخة	1952-07-01	تبسة	2968	%20
311	لميطة خميسي	1948-02-07	عين الزرقاء	410	%55
312	بوفرو أحمد	1924-09-11	مرسط	772	%65
313	ضيف الله الطيب	1925-07-01	الشريعة	1392	%100
314	مقاويب زعرة	1934-07-11	قوراي	1489	%75
315	بوقفة فوضيل	1946-01-15	المريج	1496	%75
316	خمام عمار	1947-01-08	المريج	1499	%75
317	قدري قدور	1964-05-23	العوينات	973	%70
318	بوزنادة يونس	1956-07-01	أولاد سيدي عبيد	1672	%80
319	سعود علي	1948-07-01	أولاد سيدي عبيد	1617	%65
320	سعود يونس	1945-09-11	أولاد سيدي عبيد	1513	%20
321	سليماني عمار	1948-07-01	أولاد سيدي عبيد	1689	%60
322	بوحفارة علي	1951-11-17	قوراي	1662	%35
323	برقي الفاضل	1966-07-01	عين الزرقاء	1784	%60
324	مشروم علي	1948-07-01	الونزة	2110	%20
325	الميطة حمة	1942	عين الزرقاء	2130	%30
326	بن مهنية اسماعيل	1966-05-01	مرسط	2403	%65
327	حلايمية عبد اللطيف	1970-12-04	الكويف	2401	%20
328	قمادي احمد التيجاني	1968-04-22	تبسة	2588	%20
329	مساعدية لزهاري	1945-02-17	قريقر	2643	%30
330					
331					

جدول رقم : 15

جدول تفصيلي للضحايا المدنيين الممنوحين المتوفين

الرقم	الاسم و اللقب	تاريخ الميلاد	مكان الميلاد	رقم الملف	النسبة
01	مخازنية يوسف	1947-05-06	المريج	701	

02	طاهري الطاهر	1930-07-01	بحيرة الارنب	9702	
03	عرعار ابراهيم	1954-11-12	تازبنت	421	
04	روابح محمد الصالح	1949-12-10	بحيرة الارنب	2807	
05	هامل محفوظ	1918	أولاد سيدي عبيد	1631	
06	بورزق بوبكر	1947-09-01	الشريعة	9668	
07	عشي محمد	1943-07-01	مرسط	810	2006-11-11
08	زروقي عمار	1931-03-08	مرسط	871	2012-03-23
09	بخوش ابراهيم	1930	المريج	360	1988
10	عبيد الولهي	1944-07-01	اولاد سيدي عبيد	1297	2009-01-12
11	طبة صدوق	1936	بئر العاتر		1964-10-02
12	حمزاوي صالح	1940	مرسط	8690	1994-09-23
13	عباس التومي	1952-05-24	نقرين	1194	2009-07-08
14	محرز العنابي	1949-01-04	المريج	4369	2009-12-07
15	مالك مسعود	1938-10-11	الشريعة	5584	2011-11-08
16	سديرة سعيدة	1933-08-09	بجن	7268	2003-12-12

جدول رقم : 16

جدول تفصيلي لضحايا الألغام الممنوحين المتوفين

الرقم	الاسم و اللقب	تاريخ الميلاد	مكان الميلاد	رقم الملف	تاريخ الوفاة
01	قدري ميلود	1942-07-01	تبسة	1632	1990-09-10
02	حملة السبتي	1941-07-01	مرسط	2114	
03	غواطي لخضر	1933-11-18	تبسة	619	
04	كامل خريف	1925-07-01	تروبية	23	
05	لكحل عمور	1936	مسلولة	491	
06	عوايشية محمد الصالح	1931	الماء الابيض	E1522	
07	براهمي صالح	1936	اولاد سيدي عبيد	E459	
08	كامل خريف	1925-07-01	تروبية	E777	
09	نموشي محمد	1942	عين الزرقاء	1616	
10	زواوي الطيب	1914-07-10	تبسة	2202	
11	عبد السلام مصباح	1938-03-13	الماء الابيض	427	1997-01-06
12	تايب عثمان	1907	الشريعة	304	1988-10-24
13	تواتي احمد	1924-10-12	الماء الابيض	1245	2005-05-14
14	بوقرين صالح	1929	عين الزرقاء	1309	1994-04-20

15	مشري الهادي	1931	المريج	432	2007-11-15
16	كميتي بوشيحة	1941-09-14	عين الزرقاء	1214	2007-11-25
17	عوادي محمد	1945	عين الزرقاء	1837	2001-10-31
18	سالمي احمد	1948-08-22	قريقر	1458	1994-10-27
19	نموشي عمار	1917	المريج	1235	1981-05-16
20	فيسح احمد	1911	اولاد رابح	1451	2002-11-18
21	شفرور يوسف	1914-07-01	قوراي	186	1968-06-10
22	مكاحلية علي	1921	المريج	187	1974-04-27
23	طرش طالب	1935	الونزة	1534	2004-10-22
24	بوخملة عثمان	1927-07-01	المريج	1244	
25	ديرم عمار	1962-07-01	اولاد سيدي عيسى	1655	2013-02-22
26	لسود محمد	1944-05-20	الماء الابيض	417	2007-02-01
27	بوشيحة محمود	1947-12-04	قوراي	1709	2013-09-28
28	بوعلاق ابراهيم	1936	عين الزرقاء	2372	1973-07-09
29	جلاب محمد	1914-05-27	المريج	1615	2005-02-02
30	كرارزية صالح	1937-07-01	مرسط	862	2004-01-14
31	مالكية العياشي	1925-07-01	الماء الابيض	414	2011-05-09
32	غاوي مصباح	1942-02-26	المريج	2655	2011-08-13
33	مومن محمد	1927-07-01	قوراي	418	2009-10-11
34	مسعي علي	1953-05-10	تبسة	1351	2001-12-19
35	مولة الشريف	1942	الونزة	638	2009-08-26
36	عكريش محفوظ	1923-11-12	المريج	1216	1994-11-03
37	براح لخضر	1939-06-20	قوراي	1602	2012-06-26
38	طبة محمد لخضر	1948-01-08	أولاد سيدي عبيد	313	

[1] مديرية المجاهدين ولاية تبسة، قسم ضحايا الألغام.

الملحق رقم (72): "سعود علي" من ضحايا الألغام الفرنسية ببئر العاتر- ولاية تبسة-[1]



[1] عدسة الطالب.

الملحق رقم (73): "هامل عبد الرحمن" من ضحايا الألغام الفرنسية ببئر العاتر -تبسة-[1]



[1] عدسة الطالب.

الملحق رقم (74): " عمر حميدان "من ضحايا الألغام الفرنسية بولاية تبسة[1]



[1] متحف المجاهد محمود قنز تبسة.

الملحق رقم (75): " إبراهيم رابحي" من ضحايا الألغام الفرنسية بولاية تبسة[1]



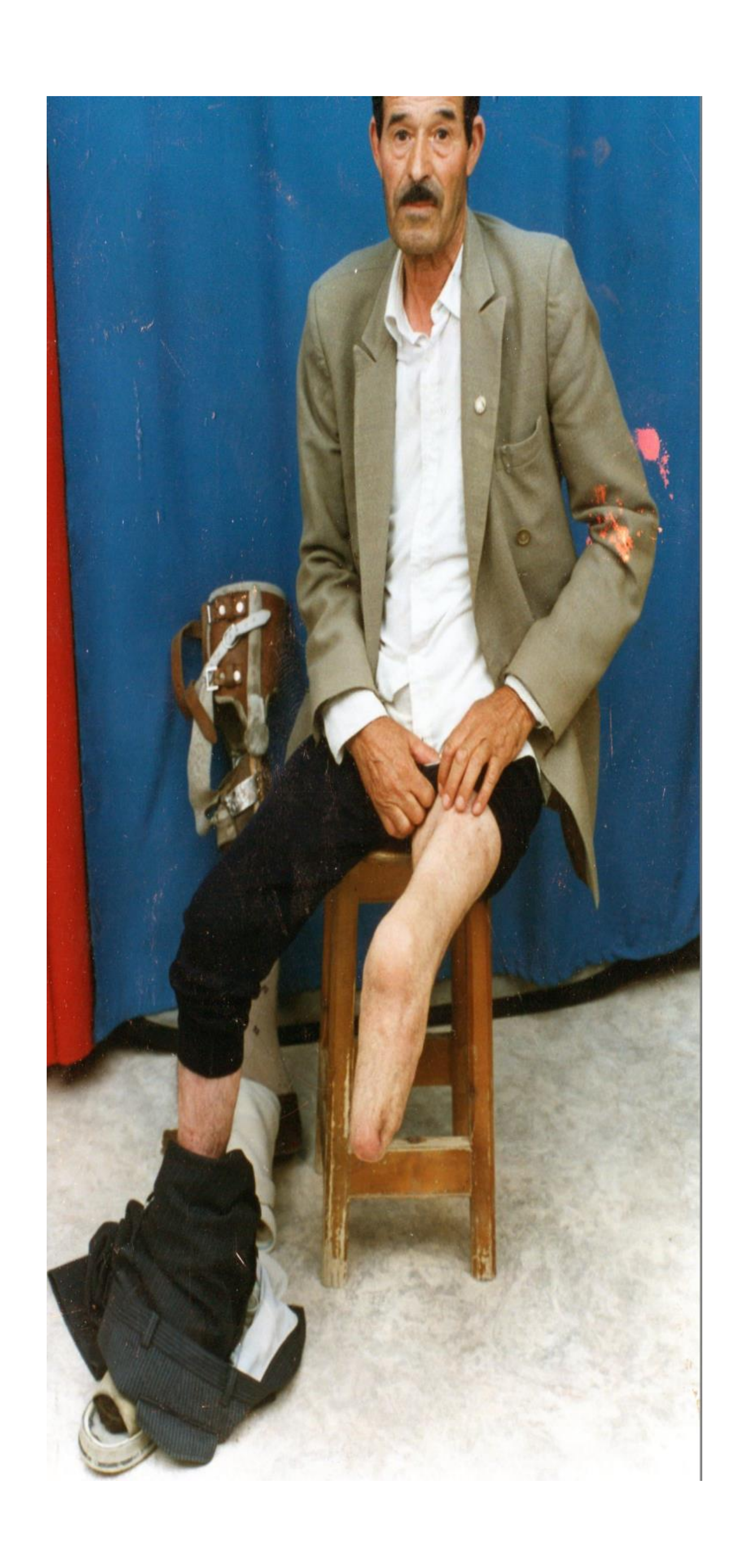
[1] متحف المجاهد محمود قنز تبسة.

الملحق رقم (76): " مناعي بوقرة" من ضحايا الألغام الفرنسية بولاية تبسة[1]



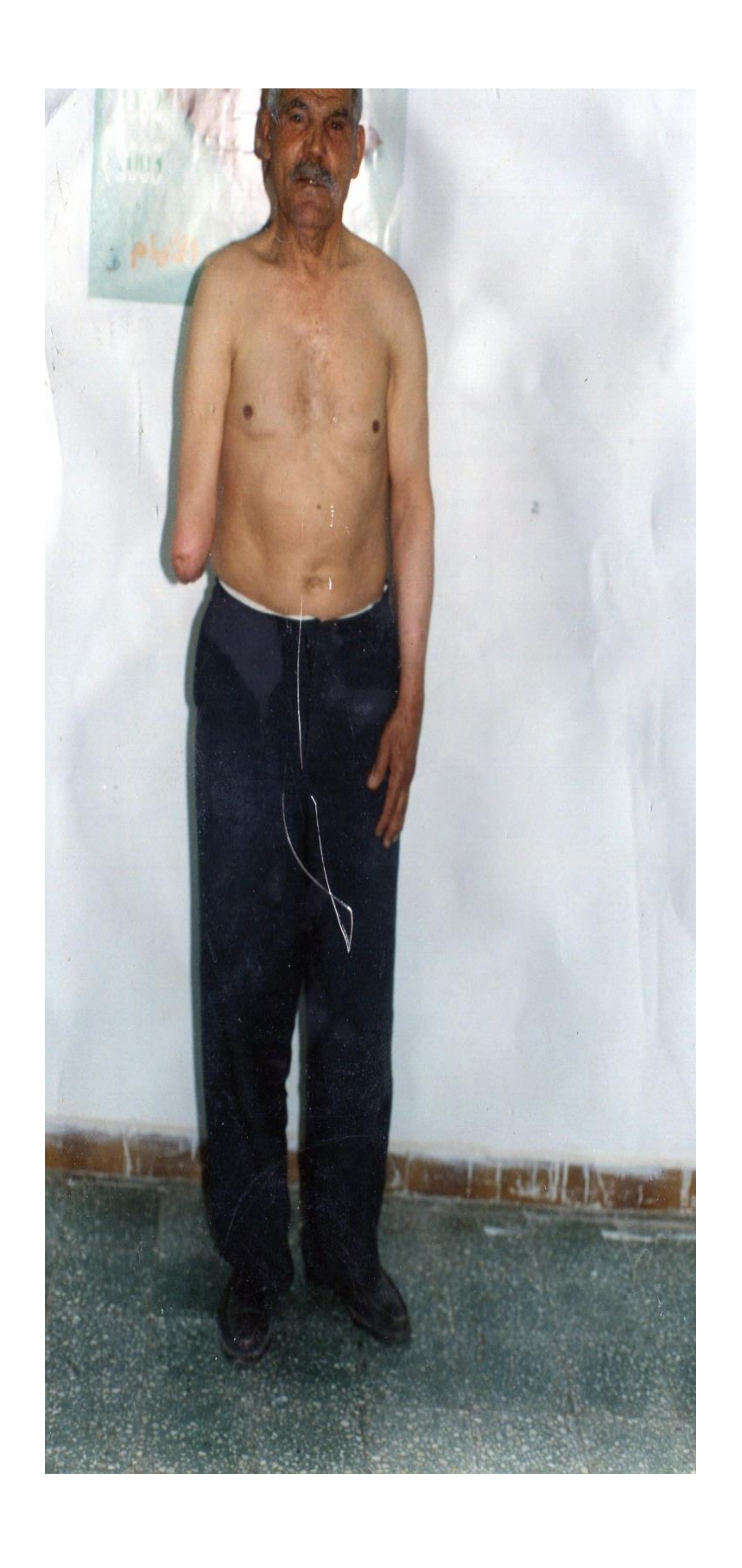
[1] متحف المجاهد محمود قنز تبسة.

الملحق رقم (77): " درسان سعودي" من ضحايا الألغام الفرنسية[1]



[1] متحف المجاهد محمود قنز تبسة.

الملحق رقم (78): " بوزيد الهادي" من ضحايا الألغام الفرنسية بولاية تبسة[1]



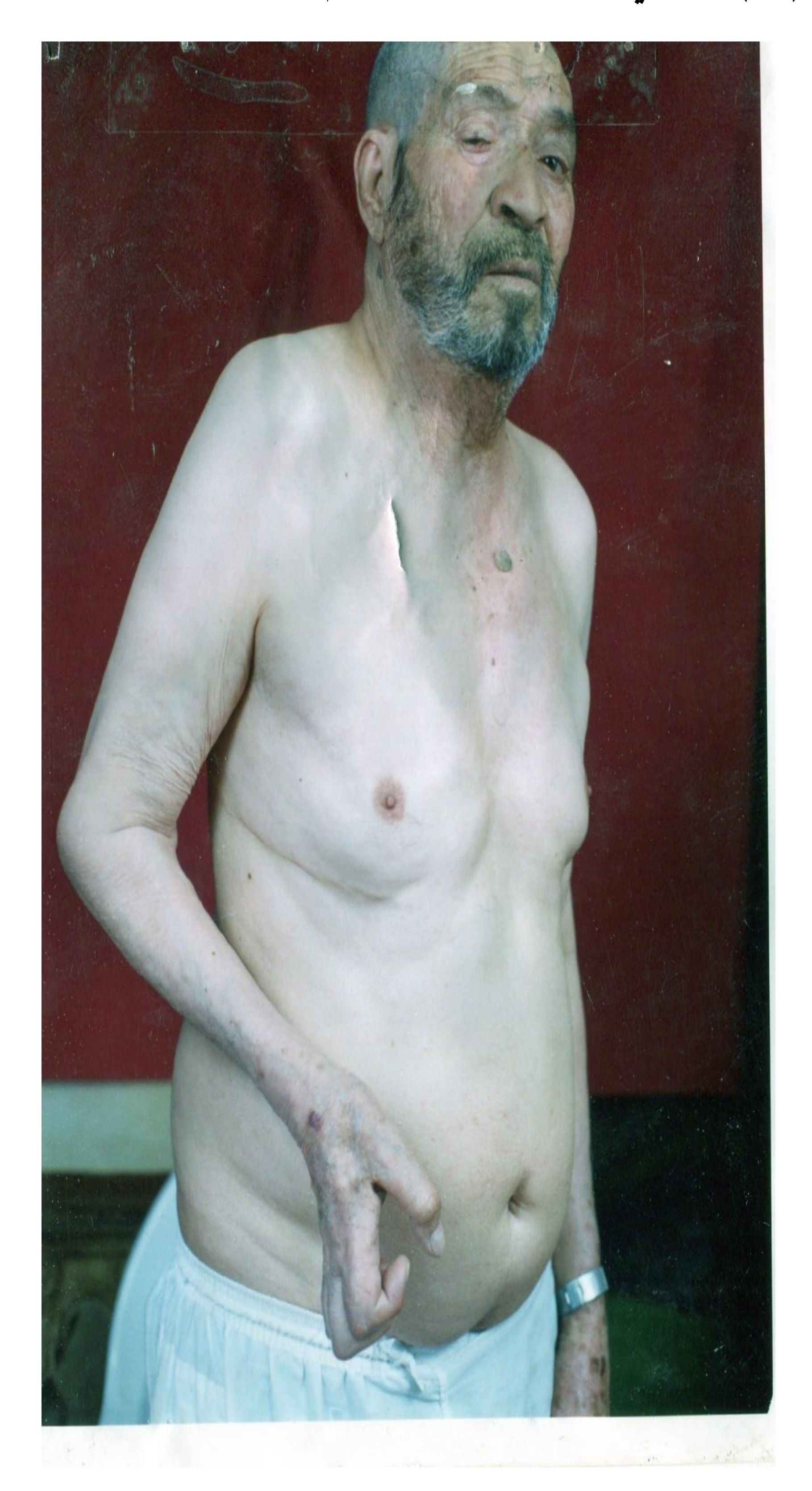
[1] متحف المجاهد محمود قنز تبسة.

الملحق رقم (79): "خمايشية حسين" من ضحايا الألغام الفرنسية بولاية تبسة[1]



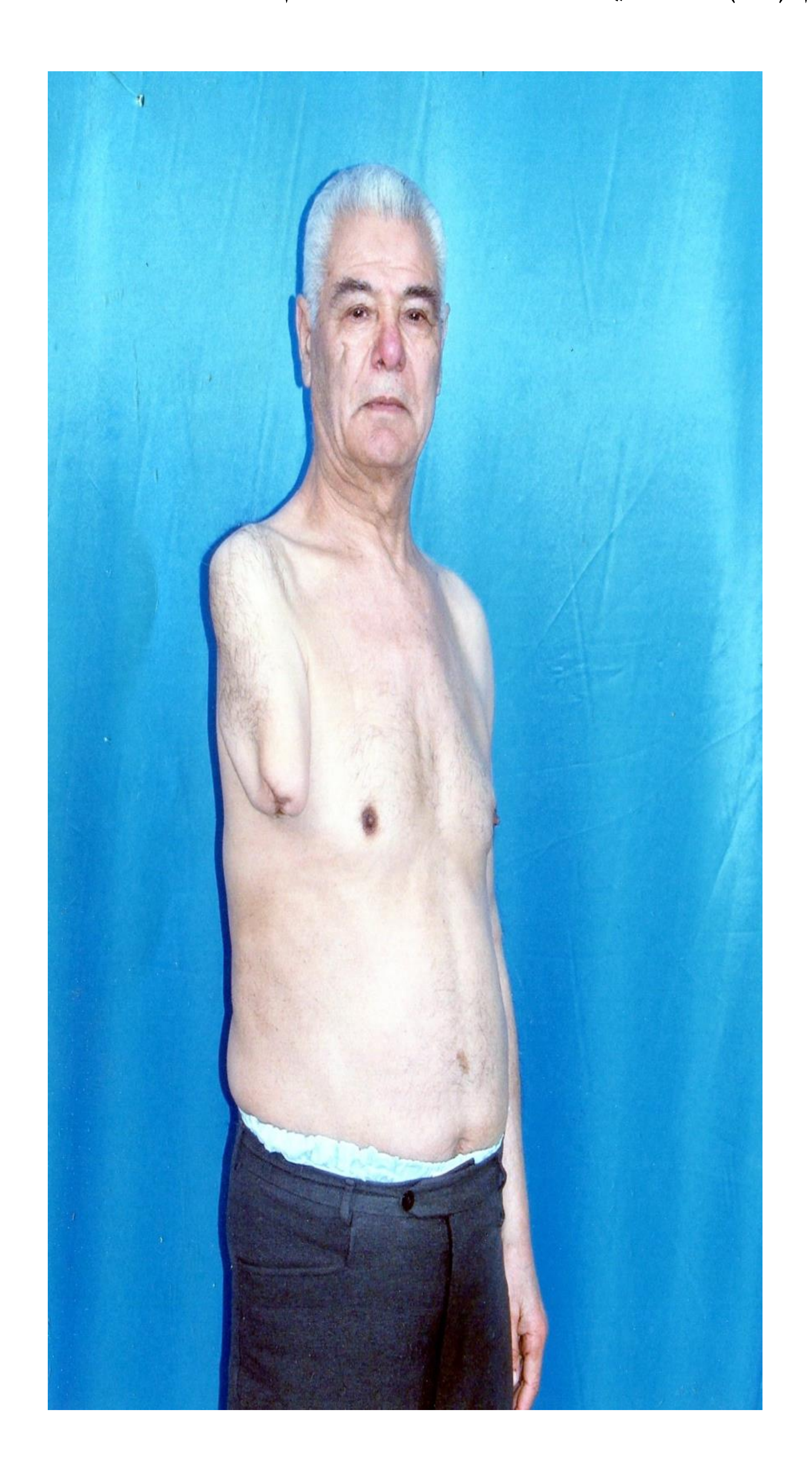
[1] متحف المجاهد محمود قنز تبسة.

الملحق رقم (80): "شايبي بشير" من ضحايا الألغام الفرنسية بولاية تبسة[1]



[1] متحف المجاهد محمود قنز تبسة.

الملحق رقم (81): "طواهرية الطاهر" من ضحايا الألغام الفرنسية بولاية تبسة[1]



[1] متحف المجاهد محمود قنز تبسة.

الملحق رقم (82): نص شكوى لضحايا الألغام بولاية تبسة يطالبون فيها الجهات الوصية بتحسين أوضاعهم.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

شكوى ضحايا الألغام و ذويهم

وضع خط شال و موريس على الحدود الشرقية و الغربية لخنق الثورة و منع خروج و دخول فلول الثوار و المتطوعين من تمويل المجاهدين من الذخيرة و العتاد ، فراح ضحيتها آلاف الأبرياء لهذا .
نحن ضحايا الألغام و ذويهم لمدينة بئر العاتر الحدودية لولاية تبسة و الذين عانوا في صمت رهيب يئنون تحت ضربات معاول الفقر ، الحرمان ، الفاقة ، والمعاناة التي لاحقتهم و لا تزال تلاحقهم بسبب الألغام المزروعة على مستوى خط موريس و شال إبان الحقبة السوداء الاستعمارية ، و على امتداد الشريط الحدودية للناحية الشرقية و التي أبادت الكثير ، و تركت البعض معطوبين ذوي عاهات (مبتوري الأقدام و الأذرع و مكفوفي الأعين ، وثكالى و يتامى...) .
لهذا نناشد السادة المعنيين ، وعلى رأسهم رئيس الجمهورية الالتفاف إلى هذه الفئة المنسية ، وذلك باتخاذ قرارات ، وإجراءات قانونية تخص هذه الشريحة من الجزائر العميقة ، البالغ عددها حوالي 5 آلاف شخص على مستوى الخط الشرقي فقط ، ناهيك عن المنطقة الغربية .
و يتمثل البعض منها في :

- تحسين مرتباتهم الضئيلة ، و التي لا تسد رمق جوع أبنائهم و أراملهم .
- النظر في النسب المئوية للعجز ، و التي ظلت ثابتة منذ السبعينات .
- إعطاؤهم الأولوية في العمل تماشيا مع عجزهم .
- منحهم الأولوية في الاستفادة من السكنات الاجتماعية و الأكشاك المنجزة من طرف البلدية .
- الحق في اقتناء سيارات سنويا ، وتذاكر سفر مجانية داخل الوطن .
- التكفل بعلاجهم مجانا كالاستفادة من الحمامات المعدنية كما هو معمول به بالنسبة للمجاهدين.
- توفير الأجهزة الاصطناعية الحديثة (الأطراف العلوية ، و السفلية و النظارات ...)

و تجديدها كل 04 سنوات .

- تخفيض السن القانوني بالنسبة للتقاعد و الحق لأبنائهم في الترقية .
- دفع رواتبهم بتاريخ رجعي منذ أول يوم وقع له الحادث (انفجار اللغم ما بين 1962 و 1991) ! (باستثناء بعض الحالات المحقق فيها من طرف الدرك الوطني) .
- التكفل التام بأرامل الضحايا المتوفـيــن .
- التكفل التام و الجدي و الفعلي بأبناء الضحايا اليتامى الذين سرقت منهم كلمة أبي ... ؟!! بغض النظر عن جنسهم ووضعهم الاجتماعي ، و ترسيم منحة شهرية لهم كذوي حقوق لتخفيف ما قاصوه في ماضيهم المؤلم . ؟!.

على غرار أبناء الشهداء الذين رسمت لهم منحة 3000 دج لقانون المالية لسنة 2007 فهنيئا لهم .
سيدي الرئيس ، السادة المعنيين ، السادة أصحاب القرار إن هذه الفئة على المستوى الوطن تعاني معاناة مريرة ، بؤس و تهميش حيث أهملت ملفاتهم و حقوقهم في سلة النسيان ، وحجبها الغبار على مرّ السنين و الأيام . و لهذه الأسباب و ما أكثرها نطالب و بإلحاح سن إطار قانوني خاص بهذه الفئة و إسنادها بشكل نهائي إلى إحدى الوزارات (وزارة المجاهدين أو وزارة الدفاع أو معطوبي حرب التحرير...) .

في انتظار دراستكم لهذا الملف المهمش ، ونفض الغبار عليه و إعطائه الأهمية المنوطة به دمتم في خدمة الوطن و المواطنين.

نسخة موجهة إلى :

- رئيس الجمهورية .
- وزير المجاهدين .
- رؤساء الكتل البرلمانية .
- جريدة الخبر و الشروق .

عن مفوضية ضحايا الألغام

طبّة التيجاني .

[1] علي سعود، مصدر سابق.


البيبليوغرافيا

المصادر والمراجع باللغة العربية:

I– المصادر:

القرآن الكريم.

الوثائق الأرشيفية:

– الأرشيف المحلي:

– وثائق متحف المجاهد محمود قنز تبسة:

1– مراسلة من الدرك الوطني الفرنسي من المنطقة الحدودية نقرين، بتاريخ: 1959/04/04، تتعلق بنقل الأشخاص.

2– مراسلة مؤرخة في 1959/10/15 من لصاص الشريعة إلى رؤساء البلديات التالية: ثليجان، بجن، المزرعة، خاصة بإحصاء السكان الأصليين لهذه البلديات. مراسلة صادرة عن أركان حرب الولاية الأولى، بتاريخ 1958/05/22.

3– المحافظة السياسية: كيفية سير عملية الدعاية.

4– صور لبعض ضحايا الألغام.

–الأرشيف الفرنسي:

أرشيف آكس اون بروفانس (Aix en provence) :

1–Aggravation de la situation politique et militaire à la frontière tunisienne, A.N.O.M , carton : 9336/25/1.

2–Aide sanitaire fournie par la tunise a la rebelle, A.N.O.M , carton : 9336/24.

3–Barrage Bone–El Malabiod Trancon (A), A.N.O.M , carton : 93/2217.

4–Barrage Bone–El Malabiod Trancons (B.C.D.E.F), A.N.O.M , carton :93/2217.

5–Barrage de Frontière Algeiro–Tunisienne, A.N.O.M , carton :93/2219.

6-Barrage Frontière Est (chaine radar El Malabiod-Chott Rharsa), A.N.O.M , carton : 93/2219.
7-Barrage Frontière Est (Résau d'Obstacles Bone-El Malabiod), A.N.O.M , carton : 93/2219.
8-Barrage Frontière Est (Résau d'Obstacles et chaines radar Bone-El Malabiod), A.N.O.M , carton : 93/2219.
9-Barrage Trancon El Malabiod-Bir El ATER (Carte), A.N.O.M , carton :93/2218.
10- C.L.E.A De Tébessa, Synthèse Mensuelle-Octobre, A.N.O.M, carton :93/2387.
11- Carte, Barrage Frontière 1er Projet, A.N.O.M , carton : 93/2217.
12- Carte, Barrage Frontière Bone- El Malabiod, A.N.O.M , carton :93/2217.
13- Carte, Frontière Est (Barrage d'obstacles chaines radars Bone-el Abiod), A.N.O.M , carton : 93/2217.
14- Devis des Moyens Necessaires Prolongement du Barrage Frontière Jusqu'à Bir El Ater, A.N.O.M , carton : 93/2218.
15- Direction de la sureté National en Algérie, Individus recherche, Benboulaid Mostéfa, A.N.O.M, carton : 93/1619.
16- Direction de la sureté National en Algérie, Individus recherche, Dehils Slimane, A.N.O.M, carton : 93/1619.
17- Direction de la sureté National en Algérie, Individus recherche, Benmostefa Benaouda, A.N.O.M, carton : 93/1619.
18- Direction de la sureté National en Algérie, Individus recherche, Mohammdi Said, A.N.O.M, carton : 93/1619.

19- Documents saisis chez les rebelles, A.N.O.M , carton : 93/2476.

20- Etat d'Avancement des Traveux de la Frontière Tunisienne, A.N.O.M, carton : 93/2219.

21- Extrait de l'interrogatoirs du rebelle Dib Abdrahmane, A.N.O.M , carton : 9336/24.

22- Frontière Algeiro-Tunisienne Travaux d'Equipement (Carte), A.N.O.M , carton : 93/2217.

23- Implantation itinéraires rebelle, A.N.O.M, carton : 93/2218.

24- L'apport tunisien a la rébellion algérienne, A.N.O.M , carton :9336/25/1.

25- les Opération rebelles, A.N.O.M , carton : 9336/25/1.

26- Liste des documents traduits recuperes par la harka de tebessa dans le douar gourrigueur , A.N.O.M , carton : 93/2476.

27- Prolongement du Barrage Frontière Jusqu'à Bir El Ater, A.N.O.M, carton : 93/2218.

28- Rébellion des Aurès situation général 30.12.1954, A.N.O.M , carton :93/2472.

29- Reorganisation operati chekelle civile et militaire du sud est constantinois, A.N.O.M , carton : 93/2456.

30- Situation Barrage Frontière (Réseaux d'obstacles et chaines radars) 30 Sepembre 1957, A.N.O.M , carton : 93/2219.

31- Situation Barrage Frontière (Réseaux d'obstacles et chaines radars) 27 Sepembre 1957, A.N.O.M , carton : 93/2219.

32- Synthese Mensuelle (Mois de Mars 1958), A.N.O.M , carton :9336/25/1.

33- Synthese Mensuelle Mois Decembre 1957, A.N.O.M , carton :9336/25/1.

34- Technique Relative a la Liaison Entre Mines A.P.Bondissantes US, et Mines Encriers, A.N.O.M, carton : 93/2221.

35- Trafic D'armement à travers la frontière Tunisienne, A.N.O.M , carton :9336/25.

36- Wilaya 1, Commandement Sud et Est Constantinois A.N.O.M, carton :93/2215.

المصادر والمراجع باللغة العربية:

1- أوعيسى رشيد: كراسات هارتموت السنهانص، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار القصبة، الجزائر، 2010.

2- بالي بلحسن: حاجز الأسلاك المكهربة -خطا شال وموريس- تر: بابا أحمد.ع، دار ثالة، الجزائر، 2013.

3- البجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

4- بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص254.

5- بلوزاع براهمة: نظرة على الجزائر بين 1947و1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية (الزهرة، الأسبوع، الصباح: نموذجا)، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2015.

6- بن عطية فاروق: الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير (1954-1962م)، تر: كابوية عبد الرحمان وسالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

7- بن عمر مصطفى: الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2009.

8- بوجلال عمار: حواجز الموت (1957-1959م)، الجبهة المنسية، تر: زينب قبي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2010.

9- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997.

10- بوداود محمد: أسلحة الحرية، مذكرات بداود محمد المدعو سي منصور، تر: فخر الدين بدوي، دار رافار، الجزائر، 2016.
11- بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول ما بين (1958-1962)، سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012.
12- بورقعة لخضر: مذكرات الرائد لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 2012.
13- بوزبيد عبد المجيد: الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، ط2، مطبعة الديوان، الجزائر،2007.
14- بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن العشرين، عالم المعارف، الجزائر، 2009.
15- بوعزيز يحي: من وثائق جبهة التحرير الوطني (1954-1962م)، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
16- بومالي أحسن: أول نوفمبر 1954، بداية النهاية لـ "خرافة" الجزائر فرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
17- بومايدة عمار: بومدين والآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام، دار المعرفة، الجزائر، 2008.
18- تقية محمد: الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل، دار القصبة، 2010
19- جبلي الطاهر ، دور القاعدة الشرقية في الثورة 1954-1962، دار الامة، الجزائر، 2014، ص203-205.
20- جمعية الشهيد الرائد راجعي عمار، شهداء من المنطقة الرابعة بالولاية الاولى 1954-1962، دار الهدى، الجزائر، د.ت.
21- جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس كتاب الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، مطابع عمار قرفي –باتنة – الجزائر، 1994.
22- جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس: مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، مطابع عمار قرفي –باتنة – الجزائر، 1999.
23- جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة ولاية تبسة، دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، مطبعة عمار قرفي، باتنة، بدون تاريخ.

24- حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عباد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994.
25- حفظ الله بوبكر: نشأة وتطور جيش التحرير (1954-1958م)، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.
26- حفظ الله بوبكر:التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، سوهام للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
27- حمدادو محمد الهادي: أضواء على حادثة يخت دينا ومركب أتوس، قصة عمليتين لتزويد الثورة بالسلاح، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
28- زبيري الطاهر: مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962م)، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.
29- الزبيري محمد العربي وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
30- الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
31- زروال محمد: اللمامشة في الثورة، ج1، دار هومة، الجزائر، 2003، ص64-65.
32- زروال محمد: دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى في الثورة التحررية، دار هومة، الجزائر، 2011.
33- زوزو عبد الحميد: محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، مج07، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
34- زوزو عبد الحميد:الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1837-1939)،ج1، مج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
35- سعدي عثمان: مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج، الجزائر، 2000.
36- سعيداني الطاهر: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2010.
37- سيد عاشور أحمد: الحشائش ومبيداتها، جامعة أسيوط، مصر، 2003.

38- سيف الإسلام الزبير: سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988.
39- شريط لخضر وآخرون: إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات وابحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
40- الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجمالي ومسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
41- طاس ابراهيم ، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958، دار الهدى، الجزائر، 2013،
42- عباس محمد : ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2003.
43- عبد الكريم شوقي ، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2003،
44- عبيدي الحاج لخضر و الطاهر حليس: قبسات ثورة أول نوفمبر1954 كما عايشها الحاج لخضر قائد الولاية الاولى، ط1، مطبعة عمار قرفي، باتنة، 1999،
45- عزوي محمد الطاهر: ذكريات المعتقلين تصور الوحشية الفرنسية والحقد الصليبي في المعتقلات الجزائرية في خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996.
46- العسلي بسام: الله أكبر.. وانطلقت ثورة الجزائر، ط2، مج1، دار النفائس، 1986.
47- العسلي بسام: جيش التحرير الوطني الجزائري، ط1 دار النقاش، بيروت، 1984.
48- علاق هنري: عودة الى الاستنطاق، حوار مع جيل مارتان، تر: مصطفى ولد عبد الخالق، امدوكال للنشر، الجزائر، 2013
49- غربي الغالي: فرنسا والثورة التحريرية (1954-1962م)، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
50- فافرود شارل هنري: الثورة الجزائرية، تر: كابوية عبد الرحمان و سالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010

51- فرال دومنيك: معركة جبال النمامشة (1954-1962) مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.
52- مصطفى مراردة: مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي" شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، تحر: فلوسي مسعود، دار الهدى، الجزائر، 2003.
53- قداش محفوظ: وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة، الجزائر، 2011.
54- قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البعث، قسنطينة، 1991.
55- قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة،ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013.
56- قندل جمال: خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية (1957-1962م)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.
57- كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المنال السياسي إلى القائد العسكري، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص271-273.
58- كواتي مسعود: تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، دار هومة، الجزائر، 2012.
59- كورناتون ميشال: مراكز التجميع في حرب الجزائر، تر: أ. صلاح الدين، منشورات السائحي، ط1، الجزائر، 2013.
60- لخميسي فريح: العقيد سي الحواس مسيرة قائد الولاية السادسة 1923- 1959، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.
61- لونيسي رابح: الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
62- ماتياس قريقور: الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع، تر: محمد جعفري، منشورات السائحي، ط1 الجزائر، 2013،
63- مداسي محمد العرابي ، مغربلو الرمال، أوراس النمامشة 1959/1954م، الجزائر، 2001،
64- مسعود عثماني: مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، دار الهدى، الجزائر، 2009.
65- مسعود عثماني: أوراس الكرامة أمجاد وأنجاد، دار الهدى، الجزائر، 2008.
66- مصطفى خياطي: المحتشدات أثناء حرب الجزائر حسب أرشيف الصليب الأحمر الدولي، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار هومة، 2015

67- مصطفى خياطي: معسكرات التجميع أثناء حرب الحرير 1954-1962، تر: محمد المعراجي، وعمر المعراجي، دار هومة، 2015.
68- مقلاتي عبد الله: محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.
69- ملاح عمار: المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس الى سبتمبر 1962، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص8.
70- ملاح عمار: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م، دار الهدى، الجزائر، 2007.
71- ملاح عمار: من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح، وقائع وحقائق عهد الثورة التحريرية بالأوراس، دار الولاء، الجزائر، 2003.
72- مناصرية يوسف وآخرون: الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007.
73- ميرل روبير: مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، تر: العفيف الأخضر، ط3، دار الآداب، بيروت، 1983.
74- ميلنيك قسطنطين: ديغول المصالح الخاصة والجزائر، تر: عبد السلام يخلف وعلي بولعبايز، آرام، 2015.
75- نايت بلقاسم مولود قاسم: ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984.
76- نور عبد القادر ، الجنيدي خليفة وآخرون: حوار حول الثورة، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2009.
77- هلايلي محمد الصغير: شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي، الجزائر، 2003.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

بالفرنسية:

1- Alain Corbin, Jean-Marie Mayeur :La Barricade, Edition de la Sorbonne, Paris, 1997.

2- Alistair Horne: Histoire de la guerre d'Algérie, Edition Dahlab, Alger, 2007.

3- Bellahsene Bali: Les héro de la Révolution Algérienne, Dr Ben Zerdjeb, Cdt Djaber, et Colonel Lotfi, Thala édition, Alger, 2012.

4- Charles-Henri Favrod: La Révolution Algérienne, Edition Dahlab, Alger, 2007.

5- Chenntoufe Tayeb: L'Algérie EN 1954, Edition Office des Publications Universitaire, Alger, 2009.

6- Colette et Francis jeanson: l'Algérie Hors la Loi, Edition ANEP, Alger, 2012.

7- Djemai Ali: La Mort du colonel Lotfi, témoignage du défut moudjahid, revue de la mémoire d'Algérie, Supplément, n°36, juin.

8- E.B. et J.-L. Ballais : « Aurès », in 7 | Asarakae – Aurès, Aix-en-Provence, Edisud («Volumes », no 7) , 1989.

9- Fondation Nationale Des Sciences Politique : Archives Roger Leonard, Scinces Po, Paris, 2004.

10- François Malye, Benjamin Stora : François Mitterrand et la guerre d'Algérie, édition Sedi, Alger, 2011.

11- Frédéric Médard: Les Débuts de La guerre D'Algerie, Errement et contradictions d'un engagement, édition Presses Universitaires de France, 2010.

12– Giampaolo Calchi Novati : La politique tunisienne face à la guerre d'Algérie, confluences Méditerranée –N°29, 1999.

13– Khaled Nezzar : Algérie(1954–1962) journal de guerre, éditons ANEP, Alger, 2004.

14– Ministère de la défense Française: les sections administratives spécialisées en Algérie – un outil pour la stabilisation, Paris, France.

15– Mohamed Harbi : Les archives de la révolution Algérien, France, édition Dahleb, Algérie, 2010.

16– Mohamed Harbi, Gilbert Meynier : Le FLN Documents et Histoire 1954–1962,édition Casbah, Alger,2013.

17– Zdravko Pecar : Algérie Témoignage d'un reporter yougoslave sur la guerre d'Algérie, Edition Entreprise nationale du livre, Alger, 1987.

بالإنجليزية:

1– U.S Environnemental protection Agency: Effects of pesticides in water, S.I.O. Library, 1986.

2– Convention on the Prohibition of the Use, Stockpiling, Production and Transfer of Anti–Personnel Mines and on Their Destruction, APLC/CONF/05/2004,09/04/2005 .

3– Convention on the Prohibition of the Use, Stockpiling, Production and Transfer of Anti–Personnel Mines and on Their Destruction, APLC/CONF/2009/09,17/06/2010.

تقارير الملتقيات:

1- المنظمة الوطنية للمجاهدين: أحداث الثورة التحريرية بالأوراس، ج1، التقرير السياسي، الملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من فاتح جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962.

الملتقيات:

1-المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954:أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراس في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ط2، الجزائر، 2010.

2-المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: دراسات وبحوث الملتقي الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، سلسلة الملتقيات، 1998.

3-المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

4-المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، المنعقد بجامعة الامير عبد القادر قسنطينة 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

المقالات:

بالعربية:

1- علي تابليت: تنظيم هياكل ولاية اوراس النمامشة، مجلة المصادر، (قرص مضغوط) ، ع 06، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م.

2- بجاوي المدني: المدارس العسكرية أثناء الثورة التحريرية، مجلة أول نوفمبر، ع67، المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1984.

3- أمل بيروك، سترقد في مقبرة "العظماء الفرنسية"، جيرمان تليون "قاومت النازية والاحتلال الفرنسي في الجزائر، منتي كارلو الدولية، على الموقع:www.m.mc-doualyia.com

4- بوبكر حفظ الله: جيش التحرير الوطني والمصالح الداعمة له، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، تبسة، ع 06، ديسمبر 2012.
5- بومالي أحسن: مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، العدد 08، ماي 2003.
6- الحسيني مأمون: مذبحة بيئية وحرب مياه ضد الفلسطينيين، جريدة الحياة، ع 14042.
7- سعدي خميسي: المعتقلات أثناء الثورة التحريرية ظهورها، أنواعها، أهمها، مجلة المصادر، ع 44، 2011.
8- عزوي محمد الطاهر: المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية، مجلة التراث، جمعية التاريخ والتراث الأثري لولاية باتنة، العدد03، مطبعة عمار قرفي، باتنة، الجزائر، 1988.
9- مشري عمار: معتقل قصر الطير (قصر الأبطال)، مجلة أول نوفمبر، عدد169، المنظمة الوطنية للمجاهدين، نوفمبر 2006.
10- نايت بلقاسم مولود قاسم: ردود الفعل الأولية على غرة أول نوفمبر داخلا وخارجا وبعض مآثر فاتح نوفمبر، مجلة أول نوفمبر، ع60، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1983.
11- يحيى شرفي الأمير: الإعداد للثورة ووصف اندلاعها في الأوراس، مجلة أول نوفمبر، ع53، المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1981.
12- زرفاوي عبدالله وآخرون: آن لفرنسا أن تنحني لحقائق التاريخ الألغام.. جريمة ضد الإنسانية مدفونة تحت الأرض، جريدة الخبر أولاين، الثلاثاء 01 نوفمبر 2011، 21:00.
13- سامر رياض: الجيش جنب الجزائر دفع 05 ملايير دولار في نزع الألغام الفرنسية، حوار مع العقيد شرفي محمد رئيس مصلحة هندسة القتال بالقوات البرية، الشروق أولاين، 2009/03/14، 16:40.

بالفرنسية:

1- C.R.A.S.C:Zones interdites et camps de regroupement dans l'Aurès 1954-1962, dans le cite : http://www.crasc.dz .

2- Fabien Scariste, Genèse et développement d'une politique de regroupements:

3- Gilbert MEYNIER : L'Algérie et les Algériens sous le système colonial, Approche historico historiogra-phique, Insaniyat n°s 65-66, juillet - décembre 2014.

4- Ouanassa siari- teungour: Adjel Adjoul (1922-1993) un combat inachevé, Insaniyat n°25-26, 2004.

5- Serge Cattet: Les jours du Sacrifice 1952-1962, Dix années de conflit en Afrique du Nord Repères chronologiques des faits politiques et militaire. https://www.miages-djebels.org.

6- Zoubir Khélaifia: Le Vaillant guerrier et charismatique le chahid Ali Souaihi, chef de la wilaya1 historique(Aures-Nememchas), publie dans le site web: www.memoria.com, le 26 juin 2013.

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ع06، ديسمبر 2012

الجرائد:

جريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني:

1- المجاهد، ع 11، بتاريخ 1957/11/01.

2- المجاهد، ع 119، يوم 1962/01/22.

3- المجاهد، ع 19، بتاريخ 1958/03/01.

4- المجاهد، ع 20، يوم 1958/03/15.

5- المجاهد، ع 55، يوم 1959/11/26.

6- المجاهد، ع15، بتاريخ 1958/01/01.

7- المجاهد، ع16، بتاريخ1958/01/15.

8- المجاهد، ع17، بتاريخ 1958/02/01.

9- المجاهد، ع22، بتاريخ1958/04/15.

10- المجاهد، ع23، بتاريخ1958/05/29.

11- المجاهد، ع25، بتاريخ1958/06/14.
12- المجاهد، ع26، بتاريخ1958/07/02.
13- المجاهد، ع27، بتاريخ1958/07/22.
14- المجاهد، ع28، بتاريخ1958/08/28.
15- المجاهد، ع30، بتاريخ1958/10/10.
16- المجاهد، ع36، بتاريخ1959/02/06.
17- المجاهد، ع37، بتاريخ1959/02/15.
18- المجاهد، ع42، بتاريخ 1959/05/18.
19- المجاهد، ع53، بتاريخ 1959/10/19.
20- المجاهد، ع61، بتاريخ1960/02/08.
21- المجاهد، ع80، بتاريخ1960/10/17.
22- المجاهد، ع94، بتاريخ1961/04/25.
23- المجاهد،ع 114، يوم 1962/02/06.

الرسائل الجامعية:

1- بلفردي جمال: هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية 1958–1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، إشراف مسعودة يحياوي، الجزائر، 2005/2004.

2- بن دارة محمد: الحرب النفسية ورد فعل الثورة التحريرية (1954–1960)، دراسة في أنشطة الحرب النفسية للمكتب الخامس للجيش الفرنسي بالمنطقة العسكرية العاشرة، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة الجزائر ،2008/2007

3- تكران جيلالي: الحركة العمالية الجزائرية في الجزائر وفرنسا ودورها في التحرير الوطني بين 1945–1962، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، 2013/2012.

4- تيته ليلى: تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية، أطروحة دكتوراه جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012–2013.

5- جبلي الطاهر: شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية (1954-1962)، دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.
6- شطيبي محمد: العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2008-2009.
7- طاس إبراهيم: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956-1958)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2009/2008.
8- أحمد مسعود سيد علي: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا(1906-1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 الى 27 أوت1961، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002،
9- عسول صالح: اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.
10- القيزي رقية: أشكال القمع الاستعماري في مواجهة الثورة 1954-1962، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 02، 2012/2011.
11- نايلي عبد القادر: المصالح الإدارية المختصة S.A.S وإستراتيجية الثورة في مواجهتها 1955-1962، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، 2012/2011
12- نظيرة شتوان، الثورة الجزائرية(1954-1962) الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2008/2007.

الشهادات الحية:

1- حوار مع المواطنة: أم الزين حامد بمنزلي ببئر العاتر-بئر العاتر-، يوم 2016/12/21، 19.00.
2- حوار مع المواطن: بوبكر قونينة على الطريق الوطني رقم 16 بئر العاتر-تبسة- يوم 2015/07/16.
3- حوار مع المواطن: حفظ الله محمد بن عثمان بمنزله يوم: 2015/07/24، 15:00.

4- حوار مع المواطن علي سعود(ضحية لغم) بمنزله يوم 2016/05/10 على الساعة 10:00.
5- بن عودة عمار: لقاء مصور بمنزله بعنابة يوم: 2016/12/20، 10.00-14.00.
6- قتال الوردي: لقاء مصور بمنزله بتبسة بتاريخ: 2016/12/22، 12.00-18.00.
7- سماعلي عثمان: لقاء مصور في حديقة بلدية تبسة بتاريخ:2017/08/30 على الساعة 11:15.
8- هامل عبد الرحمن: لقاء مصور بمنزله ببئر العاتر-تبسة- بتاريخ: 2016/08/02، على الساعة 11:00.

الموسوعات والقواميس:

1-الكيالي عبد الوهاب: الموسوعة السياسية، ج2، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991.
2-مرتاض عبد المالك: دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر.
3-مقلاتي عبد الله: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، الجزائر، 2009.
4-بلقاسمي بوعلام وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

بالفرنسية:

1-Achour Cheurfi: Dictionnaire de la révolution algérienne (1954-1962), Editions Casbah, Alger, 2009.

المواقع الالكترونية:

1- http:// anom.aix@culture.gouv.fr
2-http://ar.wikipidia.org
3-http://encyclopedieberbere.revues.org/1226

4–http://wilaya–tebessa.dz

5–http://www.Algeriachannel.net

6–http://www.crasc.dz

7–http://www.m.mc–doualyia.com

8–http://www.m–moudjahidine.dz/ministre4.html

9–http://www.wakteldjazair.com

10– https://www.elmihwar.com

11– https://www.icrc.org

12– https://www.laghouatinfo.net

13– www.alarabiya.net

14– www.algeriadroit.fb.bz

15– www.elmihwar.com

16– www.mdn.dz

17– www.vivrelemarais.typepad.fr


فهرس الأعلام والأماكن

فهرس الأعلام:

-أ-

✓ أحسن غرابي:221، 236.
✓ أحمد السكاح: 34.
✓ أحمد الشريف مساعدية: 161.
✓ أحمد بن بلة 39، 77.
✓ أحمد بن عبد الرزاق: 14، 25.
✓ أحمد مسامح:197.
✓ أحمد مصطفى التواتي:37.
✓ أحمدد نواورة: 14، 24،25، 26، 31، 34، 114.
✓ اسماعيل محفوظ:27.
✓ أمزيطي عبد الله :29.
✓ أندري جوليان: 56.
✓ أندري ماجينو: 80، 113.
✓ أندري موريس:55، 66، 79، 80، 85، 86، 87، 89، 90،91، 92، 111، 112، 113،114، 116، 122، 129، 131، 138، 139، 141، 142، 144، 145، 146،147، 154، 156، 157، 158، 159، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 171، 176، 177، 206، 207، 208، 210، 212، 220، 227، 237.
✓ أوديت جورال: 46.
✓ أوليون:94.

-ب-

✓ بارلانج: 71، 72،98، 107.
✓ بشير قاضي: 77.
✓ البغدادي:167، 168.
✓ بلانش: 47.

- بورجيس مونوري:142.
- بورقيبة:37، 77، 132، 133، 168، 169.
- بوشو: 93.
- بوضياف:39.
- بوعلام أوبراهام:161.
- بول ايلي: 99.
- بول شاريير:47.
- بيار نوكلاي 48.
- بيجار: 39، 94.
- بيدرون:79.
- بيير ديبيش: 62.
- بيير كلوسترمان:56.

-ت-

- ترانكي:94.

-ج-

- ج.فجور:107.
- جابري صميدة:126.
- جابري عبد الله:126.
- جاك بومونت: 75.
- جاك سوستال: 106، 107.
- جاك شوفالي: 44، 45، 46، 47.
- جال بيشو:124.
- جدي مقداد: 173.
- جديات المكي:78.
- جمال قندل:5، 6، 212.
- جودي ويليامز: 222.

- ✓ جيرمان تيليون:106.
- ✓ جيل: 48، 57.
- ✓ الجيلالي بن عمر: 36.
- ✓ جين بيار:93.

-ح-

- ✓ حاتي محمد بن علي: 126.
- ✓ الحاج بوليلة: 201.
- ✓ الحاج لخضر: 11، 26، 30، 34، 113، 114، 119، 120، 121.
- ✓ حاج محمد:138.
- ✓ حوحة بلعيد: 35.
- ✓ حيحي المكي: 14، 24، 186.

-خ-

- ✓ خالد نزار: 144.
- ✓ خالدي الحسناوي: 150.
- ✓ خزاني دردودي:36.

-د-

- ✓ دهيلس سليمان: 167.
- ✓ دوكورنو: 47.
- ✓ دولوفرياي: 75.
- ✓ ديفيد غيرتيرز:209.
- ✓ ديكورنو: 48، 69.

-ر-

- ✓ روبير لاكوست: 89، 98، 102، 105، 109.
- ✓ روجي ليونارد: 42، 43.
- ✓ رودان: 75.
- ✓ روني مايير: 47.

✓ ريتشارد: 69.

-ز-

✓ زاهر بشير: 220.

-س-

✓ ساخر عثمان:314.
✓ سبيلمان: 47.
✓ السعيد بايو:158.
✓ السعيد عبد الحي:36.
✓ السعيد عبيد: 25.
✓ سماعلي عثمان: 163، 178.
✓ سي الحواس: 117، 119، 120، 120،121، 170.
✓ سي محمد بوقرة: 119، 121.

-ش-

✓ شابان دلماس: 90، 125.
✓ شاريير: 47.
✓ شال: 2، 3، 5، 6، 7، 13، 54، 55، 56، 57، 64، 71، 72، 75، 91، 192، 93، 94، 95، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 120، 138، 141، 142، 146، 147، 151، 154، 158، 159، 160، 162، 164، 172، 177، 206، 208، 212، 218، 220، 225، 227.
✓ شايب صالح:196.
✓ شريف الأخضر:199 .
✓ شيحاني بشير: 29، 30، 237.
✓ شيريير:106.

-ص-

✓ الصالح اسماعيلي : 25.
✓ صالح بن علي: 15، 21، 23، 25.

✓ الصمودي: 133.

-ط-

✓ الطالب العربي قمودي: 36.
✓ الطاهر زبيري: 5، 26، 113، 114، 115، 116.
✓ طورش عبد الحفيظ: 34.
✓ الطيب الطبيب: 197.
✓ الطيب علوان: 204.
✓ الطيب مكي:197.

-ع-

✓ عاجل عجول: 22، 29، 30، 33، 238.
✓ عباس لغرور: 22، 29، 34، 37، 238.
✓ عبد العزيز بوتفليقة: 161، 226.
✓ عبد القادر عاشور:36.
✓ عبد الكريم هالي:36.
✓ عبد الله ادمي:151، 152.
✓ عبد الله بلهوشات: 14،25، 161.
✓ عبد المجيد بوزبيدة: 159.
✓ العربي العابد: 37.
✓ العربي فرجاني:36.
✓ علي الحركاتي: 14، 25، 35.
✓ علي الطبيب:197.
✓ علي النمر: 23، 26.
✓ علي زوازرية:36.
✓ علي عيساوي: 197.
✓ علي كافي: 114، 118، 120، 124.
✓ عمار بخوش: 197، 202.

- ✓ عمار بن عودة: 5، 155،157، 159.
- ✓ عمار بوجلال:118.
- ✓ عمار بوقلاز:146، 157.
- ✓ عمار راجعي: 25، 26، 115، 116، 179.
- ✓ عمار ملاح: 2726.
- ✓ عمارة موساوي: 36.
- ✓ عمر أعمران:117.
- ✓ عمر البوقصي: 34.
- ✓ عمر الخبر: 202.
- ✓ عمر أوصديق:123.
- ✓ عمر أوعمران: 14، 117.
- ✓ عميروش: 13، 120، 121، 122، 123، 172.
- ✓ العيد بركة: 37.

-غ-

- ✓ غورو:97.

-ف-

- ✓ فانو كيدام: 39.
- ✓ فتحي الذيب: 162، 163، 164.
- ✓ فرانسوا ميتران: 43، 44، 45، 48، 57، 70.
- ✓ فرانسوا ميل:149.
- ✓ فرحات الصغير زكور: 37.
- ✓ فرحات عباس: 117، 155، 156، 161، 163.
- ✓ فلورنتين: 73.
- ✓ فوركاد:94.

-ق-

- ✓ قازوري:47.

✓ قاضي بشير : 40.
✓ قونينة بوبكر:139.

-ك-

✓ كربادو: 34.
✓ كريبين: 95.
✓ كريم بلقاسم:113، 123، 162.
✓ كيلاني الأرقط:37.

-ل-

✓ لاتور: 45.
✓ لخضاري رشيد:121.
✓ لخضر بورقعة: 121.
✓ لزهر شريط:35، 37.
✓ لوريو:79، 145.

-م-

✓ مانديس فرانس: 43.
✓ محمد الأوراسي: 40.
✓ محمد الجزائري:201.
✓ محمد الصالح يحياوي:27.
✓ محمد الصغير: 127.
✓ محمد العموري: 14، 23، 25، 113، 151، 154، 155، 156.
✓ محمد بن عمر:36.
✓ محمد بن معمر:196.
✓ محمد بوشمال: 196.
✓ محمد بوعزة: 14، 25.
✓ محمد خنتري: 29.
✓ محمد شليمي: 196.

- ✓ محمد عرعار: 23.
- ✓ محمد ملوح:150، 151.
- ✓ محمدي السعيد: 154، 155، 156، 162، 163.
- ✓ محمود الشريف: 14، 24، 25، 112، 142، 143، 154.
- ✓ محمود قنز: 14، 23، 25.
- ✓ مصطفى أرعايلي: 34.
- ✓ مصطفى بن النوي: 114.
- ✓ مصطفى بن بولعيد: 16، 22، 29، 30، 31، 34، 40، 77، 196، 237.
- ✓ مصطفى شلوفي: 158.
- ✓ المنجي سليم: 135.
- ✓ ميشال كورناتون: 56، 71، 75، 138.
- ✓ ميلود عقون: 196.

-ن-

- ✓ ن. بونت: 85.
- ✓ نواريه: 39.

-هـ-

- ✓ الهادي المبروك: 133.
- ✓ الهادي بوعزيز:37.
- ✓ هنري دسكو مبان: 102.
- ✓ هواري بومدين: 145، 155، 174.
- ✓ هوفمان: 132.

-و-

- ✓ الوردي قتال: 5، 34، 38، 145، 163.

-ي-

- ✓ يوسف رافعي:217.

فهرس الأماكن:

-أ-

- ✓ الأجر:149.
- ✓ إدغار كوينيه:61، 74.
- ✓ آركلول:68.
- ✓ أريس: 11، 12، 17، 18، 29، 33، 41، 43، 47، 48، 52، 58، 59، 60، 62، 69، 94، 106.
- ✓ إشمول:31، 46، 48، 58، 59، 62، 70.
- ✓ الأغواط: 11.
- ✓ أفراقصو: 27.
- ✓ أكس: 21.
- ✓ أم البواقي: 20، 212.
- ✓ أم الكماكم: 21.
- ✓ أم خالد: 21.
- ✓ أمقاوس: 34.
- ✓ أوتاوا:221، 222، 223، 225.
- ✓ أوراس النمامشة: 14، 15، 35، 37،38، 51، ،71، 94، 98، 99.
- ✓ الأوراس: 10، 12، 13، 15، 16، 17،22، 28، 34، 36، 39،40، 42، 43، 44، 45، 46، 49، 50، 51، 52، 56، 57،58، 70، 71، 74،79، 95، 96، 97، 106، 107، 122، 124، 149.
- ✓ أوسلو:222.
- ✓ أولاد أمير:61.

✓ أولاد جلال: 11، 20.
✓ أولاد رحمون: 13.
✓ أولاد زاوي:19.
✓ أولاد سيدي منصر: 62.
✓ أولاد عمر بن سليمان: 61.
✓ أولاد غربي: 61.
✓ أولاد فاضل: 19، 60.
✓ أولاد ملوك: 62.
✓ اولاش: 62.
✓ إيدال: 57، 71.

-ب-

✓ بابار: 16، 61، 79.
✓ باتنة: 10، 11، 12، 15، 16، 18، 19، 27، 29، 30، 32، 34، 42، 45، 47، 48، 52، 61، 70، 95، 106، 150، 166.
✓ باجة:134، 152، 160.
✓ بارال:81.
✓ بارك أفوراج:19.
✓ باريس: 29، 41، 43، 47، 52.
✓ الباسان: 21.
✓ بحيرة الأرنب:130.
✓ البراجة: 201.
✓ برج بوعريريج: 11، 12، 13، 34.

- ✓ البركة:21.
- ✓ البرمة:16.
- ✓ برنال:18.
- ✓ بريكة: 11، 12، 18، 29، 33، 34.
- ✓ بسباس: 21.
- ✓ بسكرة: 11، 12، 15، 18، 19، 29، 32، 33.
- ✓ بشار :212.
- ✓ بلروقية:68.
- ✓ بن ريا:176.
- ✓ بنزرت:134.
- ✓ بني ملول: 22، 61، 62، 63، 64، 71، 95، 201.
- ✓ بوحجار :92.
- ✓ بوحمامة: 16، 59، 61، 62، 63، 71، 166.
- ✓ بوزينة: 18 ، 59.
- ✓ بوسعادة: 11، 12، 20، 122.
- ✓ بوسوي:68.
- ✓ بوشقوف: 116.
- ✓ بوعريف: 11، 19، 34.
- ✓ بوعقال: 19.
- ✓ بوقرنين: 159.
- ✓ بوقشة: 13.
- ✓ بول غازيل:68.

✓ بولفرايس: 19.

✓ بولهيلات: 19.

✓ بونقار: 13.

✓ البير الطويل: 21.

✓ بئر العاتر: 21، 35، 79، 81، 85، 86، 87،89، 121، 138، 139، 174، 176، 177، 207، 212، 218.

✓ بئر الوسرى:176.

✓ بئر سالم:21.

✓ بئر قوسة: 21.

✓ بئر مقدم: 21.

-ت-

✓ تازبنت: 21، 36.

✓ تازولت: 19، 27، 29.

✓ تاقوست: 59، 196.

✓ تامزة: 16.

✓ تاورة :92، 177.

✓ تاوزينت: 58، 59، 61.

✓ تبسة: 12، 17، 21، 34، 52، 78، 79، 80، 83، 85، 90، 92، 106، 121، 125، 128، 129، 130، 142، 174، 175، 176، 184، 203، 206، 208، 212، 213،217.

✓ تجموت: 19، 58، 59، 62.

✓ تروبيا: 21.

- ✓ تزبنت: 129.
- ✓ تزوقارين:62.
- ✓ تلاتس: 59.
- ✓ تلاغمة: 18.
- ✓ تلمسان:142، 212.
- ✓ تنوكلة: 175، 176.
- ✓ توستان:92.
- ✓ توفانة: 48، 60.
- ✓ توقرت: 20.
- ✓ تويري: 89.
- ✓ تيلاطو: 13.
- ✓ تيمقاد: 48.
- ✓ تيويحمت: 16.

-ث-

- ✓ ثليجان: 21،130.
- ✓ ثنية العبد: 59.

-ج-

- ✓ جبال الأوراس: 12، 16، 17، 57، 70، 106، 124.
- ✓ جبال النمامشة: 39، 79.
- ✓ الجرف: 35، 38، 68.
- ✓ جرمة: 19، 42.

- الجزائر: 10، 35، 37، 40،41، 42، 43،44، 45، 46، 56، 57، 69، 75، 77، 78، 79، 97، 98، 99، 102، 104، 106، 107، 133، 135، 137، 160، 163، 165، 169، 199، 201، 202، 204، 209، 215، 216، 219، 221، 222، 225، 228، 229، 230، 231، 235، 238.
- الجلفة:11.
- جنان الرومي: 21.

-ح-

- الحجاج:16، 29، 30.
- حلوفة:21.
- حمام تاسة:92.

-خ-

- خربوشة:176.
- الخروب: 29.
- الخناق الاكحل: 21.
- خنشلة: 12، 15، 17، 22، 29، 42، 45، 48، 52، 58، 59، 60، 61، 62، 78، 79، 95، 106، 149، 166، 212.
- خنقة أمعاش: 19.
- خنقة بني سليمان:13.
- خنقة سيدي ناجي: 13، 16، 22، 59، 61، 74،79.
- الخنيق:176، 177.
- خيران: 16، 34، 63.

-د-

- ✓ الداموس:176.
- ✓ الدرمون: 16، 21، 59.
- ✓ دريعة:175.
- ✓ دوار السطح: 130.
- ✓ دوفانة:19.
- ✓ دويرة:68.
- ✓ ديفيفي: 116.

-ذ-

- ✓ الذرعان: 89.

-ر-

- ✓ رأس العش: 21.
- ✓ راس العيون : 18.
- ✓ الربايع: 1489.
- ✓ رقانة: 21.
- ✓ رمل السوق:92.
- ✓ الرميلة: 19.
- ✓ الرويس: 21.

-ز-

- ✓ زريبة الوادي: 13، 16.
- ✓ الزريقة: 66.
- ✓ زغوان:134.

- ✓ الزقيق: 21.
- ✓ زلاطو: 19، 58، 62.
- ✓ الزوراء:21.
- ✓ زويد: 61.

-س-

- ✓ ساقية سيدي يوسف: 153، 170، 171.
- ✓ سان لو:68.
- ✓ سانت ارنو:18.
- ✓ سبيطلة:133،129.
- ✓ سدراته: 11.
- ✓ سرى الحمام: 57، 71.
- ✓ السطح: 21، 130.
- ✓ سطيف: 11، 12،13، 18، 34، 35، 166.
- ✓ السن: 21.
- ✓ سوركياس:176.
- ✓ سوسة:134، 199.
- ✓ سوق أهراس: 11، 12، 89، 90، 92، 149، 171، 172، 177، 212، 227.
- ✓ سوق الأربعاء:78، 134، 149، 152، 157، 199، 202.
- ✓ السويد:227، 229.
- ✓ سيبوس: 13.
- ✓ سيد خليل:13.
- ✓ سيدي شحمي:68.

✓ سيدي عقبة: 13، 20.

✓ سيدي علي: 16، 59، 62، 64.

✓ سيدي معروف:68.

✓ سيدي يحي: 176.

-ش-

✓ الشروف: 28.

✓ الشريعة: 21، 34، 130، 203.

✓ ششار: 16.

✓ الشمرة: 19، 34.

✓ الشمول: 16، 29، 31، 35، 46، 47، 57، 58، 59، 62، 70، 71.

✓ شيلية: 11، 15، 16، 19، 58، 59، 61.

-ص-

✓ صفاقس:134.

✓ الصحراء القسنطينية: 11.

-ط-

✓ طرابلس: 39، 40، 77، 113.

✓ طولقة:20.

-ع-

✓ العديلة:21.

✓ عزابة:177.

✓ عقلة أحمد: 21.

✓ العقلة المالحة: 21.

- ✓ العلق: 21.
- ✓ العلمة: 13.
- ✓ عنابة: 35، 39، 81، 82، 83، 84، 86، 125، 143، 176، 183، 198، 208، 212.
- ✓ العويجة: 21.
- ✓ عين البيضاء: 12، 20، 35، 63، 108، 166.
- ✓ عين التوتة: 18، 34.
- ✓ عين العسل:92.
- ✓ عين القصر: 11، 19، 62.
- ✓ عين الناقة:13.
- ✓ عين توتة: 11.
- ✓ عين سامر:63.
- ✓ عين قيقل: 64.
- ✓ عين كرشة: 19.
- ✓ عين مليلة:12، 20.
- ✓ عين ميمون:60.
- ✓ عين ياقوت: 19، 34.

-غ-

- ✓ غار الدماء: 152، 154، 160.
- ✓ غدير الصفية: 21.
- ✓ غراب: 21.
- ✓ غرداية: 35.

- ✓ الغريزة: 21.
- ✓ غسيرة :34، 58، 59.

-ف-

- ✓ فالانس:49.
- ✓ الفجوج: 60.
- ✓ فركان: 21.
- ✓ فرنسا: 43،46 ، 53، 70، 74، 94، 97، 104، 125، 129، 168، 169، 188، 194، 215، 219، 234.
- ✓ فزان:76، 148.
- ✓ فسديس: 19.
- ✓ فلسطين: 36.
- ✓ فم الطوب:19، 28، 31،45، 48، 58.
- ✓ فم المطلق: 21.

-ق-

- ✓ قابس:133.
- ✓ القالة:90، 91.
- ✓ قرمبالية:135.
- ✓ قرن الكبش:21.
- ✓ القرين: 29.
- ✓ قسنطينة: 10، 17، 19، 22، 42، 47، 48، 62، 76، 85.
- ✓ قشطان:16.
- ✓ قصر الصبحي:13.

- ✓ القصرين: 78، 128، 134، 200.
- ✓ قفصة:135، 153، 158، 159.
- ✓ قنتيس: 21، 34، 79.
- ✓ قنقيط:177.
- ✓ القيروان:135، 160، 200.

-ك-

- ✓ الكاف: 135، 152، 153، 154، 158، 159، 200.
- ✓ كرتاخينا دي اندياس:230.
- ✓ كلير فونتين:130.
- ✓ كندا:222، 225.
- ✓ كولومبيا:229.
- ✓ كيبابيط: 90.
- ✓ كيميل: 11، 58، 59، 62.

-ل-

- ✓ لافردور :170.
- ✓ لامي:173.
- ✓ لحويجبات: 125، 212.
- ✓ لقليتة: 21.
- ✓ لودي: 68.
- ✓ ليبيا: 39، 40 ، 41، 77، 78، 112، 170.

-م-

- ✓ الماء الأبيض: 21، 35، 81، 82، 83،84، 85، 86، 87، 89، 127، 130، 143، 165، 174، 175، 207، 212.
- ✓ متيجة: 35 .
- ✓ مجاز الباب:134.
- ✓ محارقة: 20.
- ✓ مداوروش: 11، 13، 175.
- ✓ مدرجين:130.
- ✓ مدغدير:157، 158.
- ✓ مرسط: 20، 90، 118، 129، 130، 149، 175.
- ✓ مرسيليا: 45.
- ✓ المركب:21.
- ✓ مركونة:58.
- ✓ المريج:13، 92، 176، 212.
- ✓ المزرعة: 63، 130.
- ✓ مسكيانة: 20، 35.
- ✓ المسيلة: 11، 12، 13.
- ✓ المشرع: 21.
- ✓ مشونش:19، 29، 32، 58، 61، 71، 106.
- ✓ المصارة: 56،60، 70.
- ✓ مصر:77، 91، 112،161، 162، 163.
- ✓ معافة: 13.
- ✓ المعذر:19، 34.

- ✓ مغنية:212.
- ✓ منعة: 18، 34، 59.
- ✓ مورسو:170.
- ✓ مومنة: 89.
- ✓ مونتسيكو:130.
- ✓ مونيي:176.

-ن-

- ✓ النرويج:222.
- ✓ النعامة:212.
- ✓ نقرين: 13، 21، 35، 87،79، 89، 90، 122، 125، 130، 143، 149، 170، 176، 207، 212.
- ✓ النمامشة:12، 13، 14، 15، 16، 17، 22، 35، 37، 38، 39، 51، 57، 71، 94،79 ، 99، 146.
- ✓ نيغرسين:16.

-هـ-

- ✓ الهارة: 57، 71.
- ✓ الهند الصينية: 17، 48، 97.
- ✓ هولدن:68.

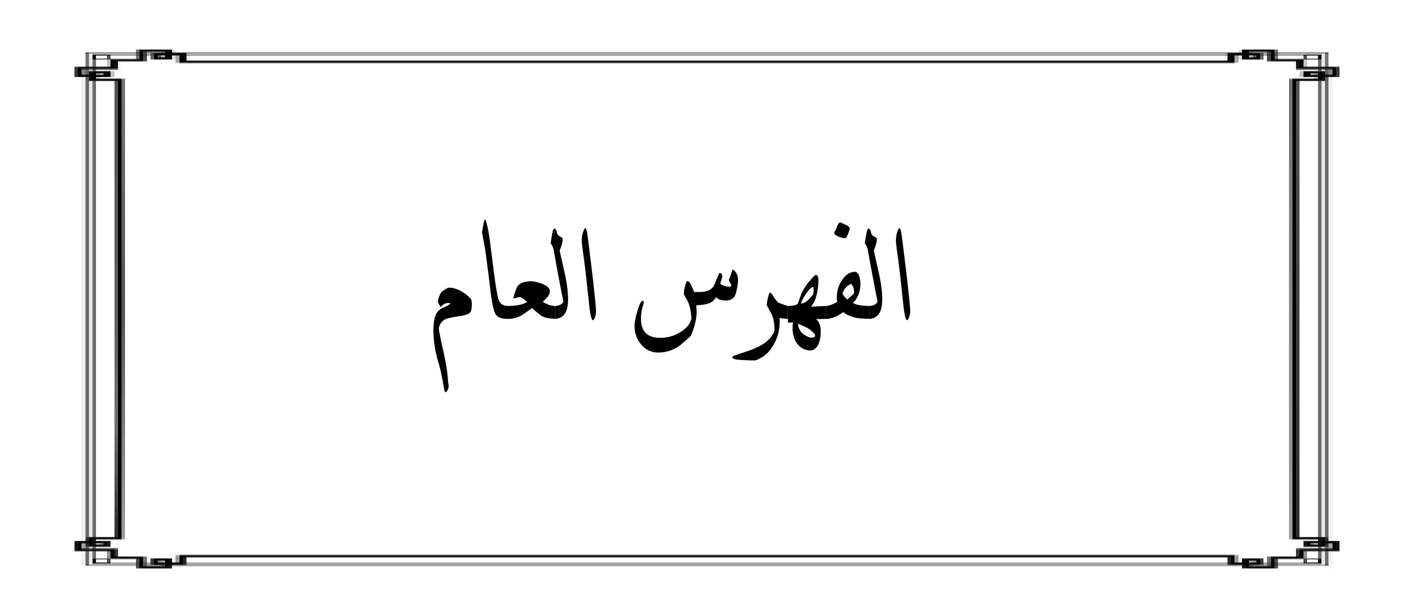
-و-

- ✓ واد صالح: 18.
- ✓ واد طاقة: 18، 59.
- ✓ واد عبدي: 34، 59.

- واد كباريت:176.
- واد مريل:59.
- وادي العرب: 62، 63.
- وادي عبدي: 18، 58.
- وادي هلال: 21.
- الوادي: 11، 40، 49، 79، 127.
- الوسطية:59.
- الولجة: 16، 61، 63، 64، 74.
- الونزة: 12،50،13، 90، 92، 132، 166، 176، 177.
- وهران: 11، 210.

-ي-

- يابوس :57، 58، 60، 61، 71.
- يوكس الحمامات:176.


الفهرس العام

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ-ح
الفصل التمهيدي: انطلاق الثورة وتطورها في المنطقة الاولى (1954-1956)	**53-09**
المبحث الأول: الإطار الجغرافي للولاية الأولى	**27-10**
1-حدود الولاية الأولى.	**15-10**
2-الخصائص الجغرافية للمنطقة.	**18-15**
3-تقسيماتها.	**21-18**
4-قياداتها.	**27-21**
المبحث الثاني: انتشار الثورة وتطورها وامتدادها في المنطقة الأولى (1954-1956).	**40-28**
1-عمليات ليلة أول نوفمبر بالمنطقة.	**34-30**
2-الانتشار والتوسع للثورة بالمنطقة.	**40-34**
المبحث الثالث: الموقف الفرنسي	**53-41**
1- سياسيا.	**46-41**
2-عسكريا.	**53-46**
الفصل الأول: إستراتيجية التطويق والخنق على الحدود الشرقية.	**109-54**
المبحث الأول: إنشاء المحتشدات والمناطق المحرمة.	**76-56**
1- المناطق المحرمة.	**67-55**
2- المحتشدات.	**73-67**
2-1- تعريف المحتشد	**68-67**
2-2-مراحل إنشاء المحتشدات	**76-68**
المبحث الثاني: إقامة الخطوط الشائكة المكهربة.	**91-77**
1- مراحل إنجاز خط موريس على الحدود الشرقية.	**86-80**

2- وضعية خط موريس على الحدود الشرقية في 30 سبتمبر 1957.	87-86
3- حقول الألغام.	89-87
4- تعزيزات خط موريس.	91-89
المبحث الثالث: تدعيم خط موريس بخط شال.	96-92
1- القوات الفرنسية الداعمة لخط شال.	94-93
2- مخطط شال بالولاية الأولى.	96-94
المبحث الرابع: الحرب النفسية.	109-97
1- التحديد المصطلحاتي للحرب النفسية.	101-99
2-نماذج من مؤسسات الحرب النفسية.	104-101
2-1- المكتب الخامس	105-101
2-2- الفرق الإدارية المتخصصة	109-105
الفصل الثاني: مظاهر تأثير سياسة التطويق على الولاية الأولى	140-110
المبحث الأول: المظاهر العسكرية.	123-110
1- مخاطر العبور.	117-111
2- اجتماع العقداء الأربعة.	123-118
المبحث الثاني: المظاهر الاجتماعية والاقتصادية.	140-124
1- المظاهر الاجتماعية.	136-124
1-1-التهجير	129-124
1-2-قائمة المدن والقرى الواقعة ف نطاق الولاية الأولى التي تعين من إخلالها في إطار المنطقة الحرام	131-129
1-3-اللاجئون الجزائريون بتونس	137-131
2- المظاهر الاقتصادية	140-137
الفصل الثالث: إستراتيجية الثورة في مواجهة سياسة التطويق.	204-141
المبحث الأول: الجانب العسكري.	183-142

الفهرس العام:

1-مواجهة خطي موريس وشال.	150-141
1-1-مراكز التدريب العسكري	153-150
1-2- لجنة العمليات العسكرية (COM)	163-154
1-3-معارك الحدود الشرقية	174-163
1-4-أهم الهجومات على الخطوط المكهربة في الحدود الشرقية للولاية الأولى (1958-1960)	177-174
1-5-طرق ووسائل العبور	178-177
2- مواجهة الفرق الإدارية المتخصصة.	183-178
2-1- تصفية العناصر العاملة في مكاتب المصالح الادارية المتخصصة	182-179
2-2- اختراق المصالح الادارية المتخصصة	183-182
المبحث الثاني: المجال الاجتماعي.	204-184
1- توعية وتعبئة الجماهير الشعبية وتنظيمها.	195-184
2- الاهتمام بالجانب الصحي.	202-195
3- الاهتمام بالقضاء.	204-202
الفصل الرابع: الآثار الناجمة عن الألغام المزروعة على مستوى الخطين المكهربين "موريس وشال" بعد الاستقلال.	234-205
المبحث الأول: مشكل الألغام.	210-206
المبحث الثاني: ضحايا ومعطوبي الألغام في ولاية تبسة.	217-210
المبحث الثالث: دور الدولة الجزائرية في نزع الألغام.	234-218
خـاتمـــــــة	237-235
الملاحـق	343-238
البيبليوغرافيا	362-344
فهرس الاعلام والاماكن	386-363
الفهرس	390-387